

المركز القومى للترجمة

2670

لارى راى

العولمة والحياة اليومية

ترجمة : الشريف خاطر



منذ بدايات عام 1999 اقتحمت العولمة، على نطاق واسع في فروع المعرفة، ساحة النقاش الأكاديمي العام. فقد ظل معنى ومغزى العولمة غير واضحين، هل هي نتاج مزيج من التطور الاجتماعي-الاقتصادي، أم انبثاق تطور من خلال ذاته؟ كيف يتسنى لنا أن نقيّم النقاش بين "المتفائلين" في مقابل "المتشائمين" و"النقاد"، وبين المتشككين، و"الراديكاليين" المتطرفين؟ كيف يتسنى لنظرية العولمة أن ترتبط بنظريات مبكرة عند نقطة التقاء واحدة والأنظمة العالمية؟ هل علم الاجتماع لديه من التنظير وأدوات الإدراك لتحليل العولمة، أم إنه في حاجة إلى مناهج جديدة؟

يوجه لاري راي الدارسين بمهارة من خلال الموضوعات المتنوعة بمحاضراته عن العولمة، ويستشهد لتفسيرها بمراجع متخصصة تتضمن الدولة، والولاية والمدن العالمية، والمجتمعات الواقعية، ومتخطية الحدود القومية والتنمية.


العولمة والحياة اليومية

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2670
- العولمة والحياة اليومية
- لارى راى
- الشريف خاطر
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

Globalization and Everyday Life

By: Larry Ray

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

العولمة والحياة اليومية

تأليف : لاري راي

ترجمة : الشريف خاطر



2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

راى ، لارى.
العولمة والحياة اليومية / تأليف: لارى راى؛
ترجمة: الشريف خاطر.
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٧م
٣٢٨ ص، ٢٤ سم
١ - الأجتماع ، علم
٢- العولمة
(أ) خاطر، الشريف (مترجم).
(ب) العنوان ٣٠١

رقم الإيداع: ١٧٠٣٠ /٢٠١٤
الترقيم الدولى 8 - 825 - 718 - 977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

جـــداول :

تصدير محررى السلسلة

تحدد سلسلة "علم الاجتماع الجديد" ملامحها من خلال التغيرات الاجتماعية الهائلة التى تجتاح العالم فى الوقت الراهن. العولمة، أنماط جديدة لتكنولوجيا المعلومات، وتقنية التصنيع للحرب والإرهاب، وخصخصة الموارد العامة وهيمنة القيم الاستهلاكية. كل هذه التطورات تنطوى على تغير رئيسى فى الأساليب التى يعيش بها الناس فى حياتهم الاجتماعية والشخصية هذه الأيام. إضافة إلى أن مثل هذه التطورات تحدث تأثيرًا على المهام التى يضطلع بها علم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية بشكل عام. بَيْدَ أنه بصفة أساسية فإن الطرق التى تؤثر بها التحولات المؤسسية العالمية على طبيعة ومضمون علم الاجتماع لم تطرح للمناقشة سوى فى الكتابات الأكثر تقدمًا وتخصصًا فى هذا العلم. ومن ثمّ، تحمسنا لتقديم هذه السلسلة لتعريف الطلاب- وجمهور القراء الذين ينشدون التوافق مع الظروف العملية التى يجابهونها فى شتى مناحى حياتهم اليومية- بالطرق المتنوعة التى يعكس بها علم الاجتماع الأوضاع والمحاور المتغيرة التى يحويها عالمنا المتجه نحو العولمة.

قد تكون الدعوى الرئيسة لهذه السلسلة هى أن علم الاجتماع يرتبط ارتباطًا أساسيًا بالاهتمامات العملية والأخلاقية التى نصادفها فى الحياة اليومية. ومن ثم، يسعى كتاب هذه السلسلة لتناول موضوعات مختلفة، بدءًا من الجسد إلى العولمة، ومن الهوية الذاتية إلى الاستهلاك- إلى بيان الطرق المتناقضة والمعقدة لنثبت أن علم الاجتماع عنصر مهم وضرورى لا جدال فيه لحياتنا العامة والخاصة. قد يبدو هذا من جهة أمرًا لا جدال فيه، وبناء على ذلك شدد كثير من المحللين الاجتماعيين الكلاسيكيين المرتبطين بالنظرية الاجتماعية الكلاسيكية- على الأساس العملى للمعرفة الإنسانية.

من أبرز هؤلاء المحللين إميل دوركـــايم Emile Durkheim وكـــارل مـــاركس Karl Marx وماكس ويبر Max Weber وسيجموند فرويد Sigmund Freud، وجورج سيمميل George Simmel وغيرهم كثيرون. لكن ومع مزيـــد مـــن التقدير للأساتذة والأكاديميين المحترفين فى علم الاجتماع الأكـــاديمى فـــى أواخر القرن العشرين، فإنهم انسحبوا وتراجعوا عن دراسة قـــضايا الحيـــاة اليومية والقواعد الأخلاقية لعلم الاجتماع (للاطلاع على مناقشة رائعة حول العلاقات المتغيرة بين علم الاجتماع المهنى والعملى، انظر كتـــاب تـــشارلز ليميرت Charles Lemert، علم الاجتماع بعد الأزمات، الطبعة الثانية، بولدر Boulder: باراديم Paradigm، ٢٠٠٤م). رغم ما أثاره هـــذا التراجـــع فـــى الساحة الأخلاقية والعملية من قلق، فقد كان من إحـــدى التبعـــات الرئيـــسية للتغيرات العالمية الحديثة فى مجال علم الاجتماع، وجـــدد التأكيـــد لإعـــادة التواصل مع أحداث الحياة اليومية والخبرات والقوى الاجتماعيـــة القديمـــة والتداخل بين ما هو محلى وما هو عالمى فى إفراز الممارسات الاجتماعية، والتأكيد على الأخلاقيات والمسئولية الأخلاقيـــة علـــى المـــستوى الفـــردى والجمعي. تتابع سلسلة "علم الاجتماع الجديد" هذه الاهتمامات عبر سيل مـــن الأفكار والموضوعات المتنوعة واضعة الممارسات الاجتماعية اليومية فـــى السياق الأوسع للحياة فى عالم يتجه نحو العولمة.

ومن المؤكد ولا جدال، أنه لا يوجد مكان اليوم إلا ونرى فيه آثار التغير الاجتماعى الكبير، الذى يعيد بناء حقل المعرفة للحياة اليوميـــة وخبراتهـــا. بالإضافة إلى الاهتمام الفكرى بعلم الاجتماع بشكل أوضح ممـــا نـــراه فـــى عمليات العولمة المعاصرة. ففى فترة قصيرة للغاية، استطاع "الجدل الكبيـــر حول العولمة" الهيمنة على النقاش السياسى العام والأكاديمى الدائر عن حالة العالم. لم يعد ممكنًا تفادى الإشارة إلى العولمة بعـــد أن أصـــبحت إحـــدى العبارات الرنانة الرئيسية فى عصرنا هذا. فهذا المصطلح يطالعنـــا يوميًّـــا فى الصحف والمجلات التجارية وفـــى الإذاعـــة والتليفزيـــون والجامعـــات

والمجالات العامة فى مختلف مناطق دول الشتات بأوروبا. يقدم لارى راى Larry Ray فى كتابه (العولمة والحياة اليومية) عرضًا مثيرًا للمراحل الزمنية العالمية والقوى الاجتماعية التى تقود عملية العولمة وأنماطها المعقدة والمتميزة فى آن واحد عن أنماط التفكك الشخصية والتشتت الثقافى والأزمات المختلفة- الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية والسياسية- التى يواجهها هذا الكوكب من جراء تكثيف عمليات العولمة.

ليس بوسع المرء معالجة المشاكل الجوهرية فى العلوم الاجتماعية فى عصرنا هذا دون الانخراط فى حوار جاد مع وجهات النظر والقضايا العالمية، ومن المزايا الكبرى لهذا التقييم الموسوعى الذى يقدمه لارى راى Larry Ray للمناقشات حول العولمة لكى يفسر السبب الذى يجعل علم الاجتماع وثيق الصلة كسابق عهده دائمًا للانخراط فى هذا الحوار فى العصر الراهن. بيانُ المسارات الكثيرة التى ينتهجها راى Ray لتحليل العولمة وتبعاتها وهيمنة فكرة المركزية التامة التى تميز عمليات العولمة فيما يتعلق بإنتاج وإعادة إنتاج القوة البشرية، إضافة إلى تركيز التحليل على أهمية أن يتماشى علم الاجتماع مع عملية تنسيق العمل الاجتماعى على المستوى المحلى والعالمى. إلا أن السؤال الذى يظل قائمًا يدور حول ماهية العمليات الاجتماعية التى تقود عملية العولمة؟ يعيد راى Ray النظر فى الجدل حول العولمة من خلال التقييم الحذر للنظريات الاجتماعية القائمة من جانب والربط بين هذه النظريات التى تتناول العولمة وبين بعض القضايا السياسية الأكثر إلحاحًا فى عصرنا هذا من جانب آخر. كما يشير راى Ray إلى أن مصطلح العولمة غالبًا ما تستخدمه العلوم الاجتماعية بصورة يكتنفها الغموض الشديد؛ يقول راى Ray إن الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة تمتنع عن تقديم أى تقييم يسير لها "يؤيد" أو "يعارض" الآثار السياسية والاجتماعية للعولمة. حين نفكر فى كيفية تأثير العولمة على الممارسات الاجتماعية والشخصية فى عصرنا الحالى وأثرها فى إعادة هيكلة المؤسسات

الاجتماعية، فمن المهم بمكان أن ندرك مدى التغير الذى اعترى التقديرات الاجتماعية فى السنوات الأخيرة. وعلى العموم يمكن القول: عندما بدأ المحللون الاجتماعيون لأول مرة الحديث عن الآثار العولمية للحداثة- من خلال المحاضرة التى ألقيتها وأثير فيها الجدل حول العولمة الأولى فى بواكير منتصف التسعينيات من القرن العشرين- انتاب كثيرا من علماء الاجتماع الشك والريبة. فالفكرة القائلة بأن المسار التاريخى للحداثة يمثل علامة بارزة لحركة شاملة نحو "عالم واحد"، رغم أن أنصار العولمة لم يعبروا عنها بهذا الشكل على الإطلاق واعتبرت بمثابة سقطة جسيمة ليس فقط من وجهة نظر الأكاديميين ولكن أيضًا من جانب محللى السياسة والسياسيين. لم يقتنع هؤلاء المتشككون بتلك الفكرة بل ودللوا على خطئها بمؤشرات حركة الاستثمار والتجارة منذ أواخر القرن التاسع عشر للتشكيك فى فكرة أن الاعتمادية الاقتصادية القومية قد دخلت فى القرن العشرين فى مرحلة تاريخية غير مسبوقة. كما قال هؤلاء المتشككون: إن التوجه نحو الإقليمية- وليس العولمة- هو الذى حدد شكل الاقتصاد العالمي. أبعد آخرون فى أفكارهم وادعوا أنه بسبب النزوع الشديد للإقليمية الذى تبنته تكتلات تجارية كالاتحاد الأوروبى وأمريكا الشمالية، أصبح اقتصاد العالم أقل- وليس أكثر- عالمية. كما اتفق غالبية المحللين على أن الدول القومية لم تفقد سيادتها تدريجيًا، بل على النقيض اعتبرت عملية التوجه إلى التدويل بمثابة اعتماد أساسى للسيطرة المنظمة على الحكومات القومية.

عندما ظهرت العولمة الأولى التى أناقشها بحماس منذ عشر سنوات تقريبًا، لم يستطع إلا القليلون أن يتكهنوا بالسرعة التى سيصبح عليها العالم "بلا حدود" وتوقع راى Ray (بيقظته المعهودة أن ما سوف يحدث بعد نهاية الحرب الباردة وما بعد الشيوعية وما صاحبها من إعادة ترسيم للحدود بين الشرق والغرب) سيكون دليلاً على نجاح تلك الأوجه المختلفة للأساليب السياسية للعولمة. ويرتبط هذا بدوره بنشوء العولمة الثانية- الاعتراف على

المستوى العام بأن العولمة لا ينبغى أن تكون معادلاً للأمركة أو التجانس بل على النقيض، فالعولمة نتاج للفعاليات الاجتماعية الثقافية للتهجين والتشتيت والارتحال والتمايز. من خلال هذه التطورات النظرية يمكن التمييز بين تحليل العولمة حاليًا وتأثير النموذج "الاستعماري" الذى يقوم بتشكيل وقولبة الأشخاص والمجتمعات كما صورته النظريات الخاصة بالعولمة الأولى. وباستعراض أحدث أبحاث العلوم الاجتماعية عن العولمة، يؤكد راى Ray أهمية وجود أطر متعددة الأبعاد أكثر ثراء لمجابهة الحقائق والمخاوف ونذر الشر المتصلة بالعولمة المعاصرة- بدءًا من نشأة التطرف الدينى وانتهاءً بالحرب على الإرهاب.

أنتونى إليوت Anthony Elliott

أديلايد، Adelaide 2006

تمهيد

قال عالم الاجتماع سي. رايت ميلز C.Wright Mills، عندما تسبق خطى التغيير قدراتنا ونتعامل بشكل متوافق مع القيم الراسخة، نشعر بأن تلك الأساليب السابقة قد انهارت، فى حين تكون الأساليب المستجدة غامضة من حيث السلوك الأخلاقي. ويرى ميلز أن ما نحن فى حاجة إليه هو "الخيال الاجتماعي"، ألا وهو القدرة الذهنية، التى تساعدنا فى استخدام تفكيرنا إضافة إلى الكم الضخم من المعلومات حتى نكتشف بوضوح جوهر الحياة اليومية- وإن متاعبنا الشخصية ليست فى الغالب شخصية، بل مشاكل عامة تؤثر فى الكثير من الناس وربما المجتمع ككل. فى أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، طرحت خطى التغيير المرتبط بالعولمة تحديات جديدة لفهم الحياة اليومية وممارسة علم الاجتماع فى حد ذاته. كثير من علماء الاجتماع يشعرون أيضًا بأن الأساليب القديمة لممارسة الحياة لم تعد فعَّالة فى مواجهة التغيرات المترسخة فى الحيز المكانى على المستوى التنظيمى والشخصى والاقتصادى والعلاقات السياسية. هذا الكتاب يكشف كلا من أساليب التغيرات التى أحدثتها العولمة، وردود الفعل لهذه التغيرات بين المهتمين بالدراسات الاجتماعية.

لم يتوقف الأمر عند موضوع واحد محدد - بل تناول الإرهاب الدولي، والديانات فى العالم، والإعلام، والنزوع الوظيفي، والإنتاج، وشبكات الاستهلاك والرعاية الاجتماعية- التى لم تسبر غورها المناقشات عن العولمة. خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين تزايد التواصل بين أقطار العالم بواسطة وسائل اتصال سريعة، سهلت التدفق العالمى للأموال، والأفكار والبضائع، والناس، وأساليب الثقافة. فقد تحدت العولمة الكثير من الأفكار الاجتماعية السائدة، عن طبيعة المكان والمحلية والتطورات الاجتماعية، إلا أنه لا يزال

هناك اتفاق محدود حول معناها وتأثيرها. فى عام (١٩٩٩م) خاصة وبعد سقوط حائط برلين انتشر الحماس للعولمة. لكن ذلك قوبل بتحدٍ خطير بعد صدمة ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)، وشعور جديد بعدم الثقة فى الإرهاب وعدم استقرار الاقتصاد. إلا أن الاتصالات الفائقة السرعة والضغوط الزمانية والمكانية والتوصل العالمى إلى تكوين الشركات المتعددة الجنسيات لم تستطع بالضرورة خلق عالم متجانس، وبالأحرى ليس متناغمًا، بل أكثر اختلافًا وصراعًا. تتسم العولمة كما هو واضح بإثارة الجدل والاختلاف، لكن هذا الكتاب لا يتخذ موقف المدافع أو الناقد للعولمة- فهناك الكثير من المتاح للطرفين يمكن الاستفادة منه، وسوف أتعرض لكل هذه الخلافات الكثيرة ومراوغات العولمة، وسأحكم لصالحها أو ضدها. إن نتاج العولمة ومعانيها، مثل الحال مع أشكال النشاط الاجتماعي، شديدة الاختلاف. جوهر الموضوع الذى نحن بصدد الكشف عنه هنا، هو كيف يعتمد المجتمع الإنسانى على القدرات العقلية لتنسيق الأفعال سواء كانت محلية أو فى المجال العالمي. وحتى الأشكال المبالغ فيها من النشاط الاجتماعى تعد إنجازًا للحياة اليومية ولعناصر المعرفة.

وبتبنى وجهة النظر هذه فإن هذا الكتاب جزئيًا دفاع عن علم الاجتماع ضد أولئك الذين يزعمون أن العولمة صنعت كل أو معظم المفاهيم والنظريات الاجتماعية الموجودة من قبل. إن فهم التغير الاجتماعى هو ما يقوم به علم الاجتماع بالفعل، وأصبح بأى حال من الأحوال هو الأصل وسبب وجوده- حتى ندرك التغيرات التى ارتبطت بظهور الحداثة. وأقترح، وكما يفعل البعض، أنه إذا كان لنا أن نواجه التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة، فلا بد أن نتخلى عن كل الأطر السابقة، ونكتب عن علم الاجتماع بشكل جديد يبدو مختلفًا. هذا الكتاب يقدم حوارات عن علم الاجتماع والحياة اليومية على أرضيته لتحليلات العولمة، ونحاول أن نبين كيف أن المناقشات حول العولمة من الممكن أن تجدد تفكيرنا عنها.

هدفى أن أقدم عرضًا سهل المنال لنظريات العولمة ومناقشة الطرق التى تم بها إنجاز العولمة بمساعدة البحوث الاجتماعية للحياة اليومية. ومن خلال هذا المجال المتسع، فإن الاختيارات الجديرة بالاعتبار ستكون ضرورية لتحقيق ما أصبو إليه من نقاش مترابط ووثيق الصلة بالعولمة والتحليلات الاجتماعية. هذه المناقشات ستركز على المدى الذى قامت به النظريات الاجتماعية للعولمة، آخذة فى الاعتبار دور قواعد المفاهيم الاجتماعية وعلاقتها المتبادلة فى مسيرة بناء العولمة والحفاظ عليها. أحد الموضوعات فى هذا الكتاب ستكون عن العولمة وتطوراتها وآثارها المتباينة فى الحياة اليومية فى أجزاء مختلفة من العالم. وتقدم أمثلة مقارنة من العالم المتقدم مقابل تلك المتقدمة من الدول النامية. ومن المفارقات المتناقضة ارتفاع نسبة الدراسات عن العولمة، لدرجة أن النقاش عن علم الاجتماع أصبح بعيدًا عن بؤرة الاهتمام من قبل رواد الثقافة الغربية وانمحت تقريبًا. ربما يكون ذلك بسبب الاتساع المعرفى بمشاكل الفقر العالمية على سبيل المثال، أو عدم إدراك المناقشين كيفية ظهور هذه المشاكل وما العوامل التى تغذيها، وعمَّ إذا كانت العولمة تزيد من تفاقمها أم تخفف منها؟ وقصر النظر هذا سيصبح إدراكًا أعمى للقوى السياسية والاجتماعية التى تتعامل مع الكرة الأرضية، والطرق التى يقوم بها المسئولون، ونظام العمل فى محاولة لإحداث نتاج مختلف. هذا الكتاب يقدم تعريفًا للعولمة، يحافظ على هذه الأبعاد.

شكر وعرفان

هذا الكتاب نتاج العديد من المناقشات والمحاضرات عبر سنوات. وأنا أدين بالشكر والامتنان إلى "أنتونى إليوت" Anthony Elliott، لتشجيعه على كتابة هذا الكتاب، وللكثيرين الذين قدموا لى المشورة، أو أى مساعدات أخرى فى الموضوعات التى نوقشت. وهم: "فارشاد أراغي" Farshad Araghi، جو أسيلا Joe Asila، بابرى شاشا Babere Chacha، ميشيل هاردى Michael Hardey، كلاريسا هايورد Clarissa Hayward، ستيفن كوبرين Stephen Kobrin، جون مادلى John Madely، بربارا مسزتال Barbara Misztal، جان باهل Jan Pahl، ريتشارد ساكوا Richard Sakwa، ميرى سونج Miri Song، بريان تيرنر Bryan Turner، جون أرى John Urry، آندى ويجرت Andy Weigert، أيان ويلكنسون Ian Wilkinson، وأخيرًا خالص تقديرى لإما Emma لمساندتى وتشجيعى عبر سنوات عديدة.

قائمة المختصرات

- رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN
- شركة التبغ البريطانية الأمريكية BAT
- الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ فى كينيا BAT (K)
- دول الكومنولث المستقلة CIS
- الاتصال عبر الحاسب الآلي CMC
- المشاركة فى الحد من الفوضى والجريمة CDRP
- آلية التفاوض الإقليمية لمنطقة الكاريبي CRNM
- اسم نطاق النظام DNS
- محكمة العدل الأوروبية ECJ
- الاتحاد المالى والاقتصادي EMU
- الاتحاد الأوروبي EU
- منظمة الأغذية والزراعة FAO
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI
- إجمالى الناتج المحلي GDP
- إجمالى الناتج القومي GNP
- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT
- منظمة العمل الدولية ILO
- مراسم الإنترنت IP
- صندوق النقد الدولي IMF
- المنظمات الدولية غيرالحكومية INGOS

- حقوق الملكية الفكرية IPRS
- الجيش الجمهورى الأيرلندي IRA
- دولة الرخاء الاجتماعى الكينزية KWS
- شركة تبغ ماسترمايند MTK
- منظمة بيئية MUD
- المنطقة التجارية الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA
- منظمة حلف شمال الأطلنطي NATO
- المنظمات غير الحكومية NGO'S
- منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OECD
- البحث و التنمية R&D
- إدارة الأمن الاجتماعي SSA
- التعاون عبر القوميات TNCS
- الأمم المتحدة UN
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD
- اليونسكو UNESCO
- موقع تكنولوجي WELL
- منظمة الصحة العالمية WHO
- المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية WIPO
- المنظمة للتجارة العالمية WTO
- المجلس العالمى للسفر و السياحة WTTC

مقدمة

ما العولمة؟

توجد الآن كتابات كثيرة عن العولمة وعلى نطاق واسع من وجهات النظر- اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية وتكنولوجية. وقد تعرض هذا المصطلح للتعليقات اليومية والتحليلات- كما تواتر وجوده في كثير من المناقشات السياسية، والثقافية والاقتصادية: إن العولمة نموذج فريد لمفهوم أكاديمي انبثق من مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وحقق انتشارًا في التسعينيات، ذا تأثير عميق في الفكر المعاصر في مجالات عديدة مختلفة. وقد تخيّل مارشال مكلوهان "Marshal McLuhan" (1992م) الذي صاغ مصطلح "القرية العالمية" موقفًا تنتقل فيه المعلومات بالسرعة الإلكترونية، التي من الممكن أن تحل محل اللغة دون اتصال لغوي منطوق "في التو واللحظة" رغم أنه فزع من هذا المشهد. يتسم عالم العولمة بزيادة السرعة الفورية، حيث تستطيع وسائل الاتصال تمكين الناس في الأماكن المختلفة من التعرف على الأحداث في نفس الوقت. وهذا يخلق مجالاً من الترابط الاجتماعي تتحكم فيه سرعة الاتصالات، وتلغي الحدود بين القوميات على المستوى الثقافي والسياسي. ومع ذلك، فإن معنى ومغزى العولمة يظل بعيدًا عن الوضوح. يرى أنتوني جيدّينز "Anthony Giddens" (1990م) أن لُب العولمة يتمثل في الخبرات البعيدة التي امتدت من خلال العلاقات الاجتماعية عبر الزمان والمكان، وحققت كمًّا انعكاسيًّا متزايدًا. ويتحدث هارفي ومتلمان "Harvey and Mittleman" عن "الضغوط" وتوحد الزمان والمكان في علم الاجتماع والسياسة والثقافة الحياتية (هارفي .Harvey 1994:260).
أما كاستل Castells (1997) فيتحدث عن القدرة الاقتصادية للعمل كوحدة

فى وقت حقيقى ومجال دائم. أما كوبرين(1998) "Kobrin" فيؤكد على زيادة النشاط الاقتصادي، من خلال اتحادات قومية وتدفق معلوماتي، أمـــا جلـــبن Gilpin (1987) فيرى ذلك من خـــلال الاعتمـــاد المتبـــادل فـــى الأنـــشطة الاقتصادية. وفى حين يعتبر هؤلاء الكتاب أن العولمـــة ذات صـــلة حديثـــة بالتنمية، يرى روبرتسون (1992) Robertson أن لها أسبقيات تاريخية مـــن خلال بعثات التبشير المسيحية والإسلامية والماركسية فى تشكيل وعى عالمى ضاغط. ويؤكد مارتن ألبرو (1997) Martin Albrow على تـــأثير الممارســـات القيمية والتكنولوجية العالمية المنتشرة على الناس. أما يـــورى (Urry 2003) فيرى أن العولمة تحول العالم إلى نظام معقد ومـــشوش، أخفقـــت البحـــوث والنظريات الاجتماعية المبكرة فى علاجه. ربما لا تكـــون هـــذه الملامـــح متطابقة تمامًا بين الطرفين، لكن كليهما يظل أشبه بسلسلة مـــن التوصـــيف النظرى، أكثر من كونها قواعـــد متماســـكة للبحـــث فـــى آثـــار العولمـــة ومسارها.

فى مواجهة مع العديد من النظريات والتعريفات، بدأت العولمة تبدو أكثـــر شبهًا "بكلمة جوفاء طنانة"، أكثر منها مفهومًا تحليليًا، وأصبحت فى الحقيقة مجـــرد استعارة من الكثير للعديد من التغيرات الاجتماعية المعاصرة. ورغم ذلـــك، فهناك شيء ما يحدث يستحق التفكير أو التأمل أيضًا، رغم أننا فـــى حاجـــة لطرح العديد من التساؤلات: هل العولمـــة مـــزيج مركـــب مـــن التطـــور الاجتماعي-الاقتصادي، أم انبثاق تطور من خلال ذاته؟ كيف يتسنى لنظرية العولمة أن ترتبط بالنظريات المبكرة للتوحد والنظام العالمي؟ إن الكثير مـــن الكتابات عن العولمة أصابها الإجهاد للغاية، لكثرة المناقشات التـــى أثبتـــت صعوبة الوصول إلى حل. فعلى سبيل المثال، فقد أُعلن صراحةً أن العولمـــة عنصر هدم للصور التقليدية للتضامن الاجتماعي، ولم تبذل إلا جهود قليلـــة، لتنظير الأشكال الجديدة لعلم الاجتماع الذى بـــزغ نتيجـــة لظهـــور النظـــام العالمى. هذا الكتاب يتناول قضيتين مهمتين بصفة خاصة. أولاً: فعلى عكس

ما جاءت به النظريات المبكرة للتوحد، فإن العولمة تشير إلى زيادة التهجين والتمايز، وذلك من شأنه رسم صورة مائعة ومعقدة للعالم الاجتماعي. ثانيًا: العولمة نتاج بنية وتطورات ثقافية ومدركة وواضحة بطرق مختلفة في الاقتصاد، والسياسة والثقافة والمنظمات. وكلا الأمرين، حقق نتائج إلى حد كبير للحياة اليومية، التي سنتناولها بالتفصيل في هذا الكتاب في الفصلين الأول والثاني.

العولمة لها جذور عميقة في تاريخ العالم، وخاصة في خَلْق نظام المنظمات الدولية والهيئات التنظيمية بعد الحرب العالمية الثانية- تشمل الأمم المتحدة (UN)، والاتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية والتجارة، حاليًا (المنظمة العالمية للتجارة WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي[١]. أما العولمة الحديثة فهي نتاج التقاء المزيد من عوامل محددة التي أطلق عليها كيو(1996) Quah مصطلح "الاقتصاد منعدم الوزن" القائم على المزيد من المعلومات التجارية أكثر من اعتماده على البضائع[٢]؛ ونهاية الحرب الباردة؛ وتطور وزيادة المعلومات في مجال الإعلام على مدى الأربع والعشرين ساعة، والتقنية الرقمية، وتبادل الطلبات عبر شبكة الاتصالات العالمية لكل المناطق التجارية؛ والمناطق ذات الاستراتيجيات الجديدة المتحررة المهيمنة على الخصخصة والتسويق في عصر الرأسمالية المتقدمة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، والعالم النامي، وتخفيض أسعار النقل الدولية. كانت هناك خلفية صعبة لكل ذلك تمثلت في الكوارث الصناعية السوفيتية، التي كتبت عنها في مكان آخر بمشاركة أوثويت وري (Outhwaite and Ray 2005)- بعد نهاية الحرب الباردة التي كانت مرحلة النضج لمفهوم العولمة. وبعد عام ١٩٨٩م فقط، أصبح من الممكن أن نتصور على الأقل وجود عالم "بلا حدود"، حيث الناس والبضائع والأفكار والأفلام تتدفق، منذ أن سقط الحاجز الكبير بين الشرق والغرب. علاوة على ذلك فإن العالم بعد نوفمبر ١٩٨٩م، بدا كأنه شخص يزيد من سرعته، دون أن يتوقع

تحقق مشهد بهذه السرعة، لا يتوافق مع طبيعة التغيرات. كان الوضع المستقر المستمد من طبيعة المواجهات الطقسية بين أمريكا وروسيا ذا تأثير بطيء نسبيًا فى عملية التغيير ومتوقعًا- وله قواعده التكنولوجية، والفكرية، وأشكاله التنظيمية. وعلى النقيض، كان الوضع فى روسيا بعد سقوط الشيوعية لا يقل تأكيدًا فقط، بل كان يتغير بخطوات سريعة. خلال هذا التطور، أُسقطت العديد من قيود الحياة الاجتماعية، والكثير منها تم إغفاله. ومع سقوط النظام السوفيتي، سقط أيضًا الاعتقاد بأن الدولة تستطيع أن تدير وتسيطر على كل أمور المجتمع إلى الحد المعقول ولا يتعارض مع بقية الدول. تبع ذلك كوارث بسبب التحولات- وكان ذلك نهاية تجربة عظيمة فى القرن العشرين لخلق نوع جديد من المجتمع والبشر. هذا بالإضافة إلى الانهيار السريع للنظم الاشتراكية التى كانت محط أنظار العالم. وكان لسرعة البث التليفزيونى نصيب يوضع فى الاعتبار، فى سرعة سقوط هذه الأنظمة، وتيسير بث نماذج اجتماعية بديلة عن تلك التى كانت ترسخ للاشتراكية من خلال الأقمار الصناعية.

كان تأثير هذا الانهيار عالميًا، فقد وُوجه العالم بتساؤلات جديدة بعد سقوط الشيوعية، عن الأمن والاستقرار والهجرة وما إلى ذلك. حققت نهاية الشيوعية نبوءة ماركس (١٨٤٨م) Marx فى البيان الشيوعى الذى كتبه (ماركس وإنجلز عام ١٩٦٧م Marx and Engels) بأن العالم كله سيدخل فى نطاق النظام الرأسمالى للإنتاج- لأن الشيوعية من المفترض حتمًا أن تتبع سيطرة رأس المال العالمي، لا تسبقها.

أصبحت العولمة تتصدر بشكل رئيسى بعض المناقشات التنظيرية والفكرية فى أخريات القرن العشرين، والتى نتج عنها مجال واسع من الممارسات المعرفية بالإضافة إلى علم الاجتماع. لكنها كانت محاطة دائمًا بالخلافات وعدم المصداقية إلى حد ما، فى علم الاجتماع على الأقل، فالحوار عن العولمة قد ينتج عنه نوع من الإجهاد مثلما حدث فى مناقشات ما بعد

الحداثة فى أواخر التسعينيات. إذ تظل الموضوعات أو القضايا الصعبة تتكرر فى الكتابات، دون أن تتقدم خطوة إلى الأمام، فى حين أن لب الحوارات والنقاش يحتاج إلى المزيد من الوضوح وعدم التشويش. فعلى سبيل المثال: هل العولمة انبثاق من خلال ذاتها؟ (وجهة نظر قدمها جيدنز Giddens عام 1990، ويورى Urry (عام 2002)، وعارضها روزنبرج Rosenberg عام (2000). أم هى نتاج مزيج مركب من علم الاجتماع، والاقتصاد والثقافة والتغيرات السياسية؟ هل هى حقيقة ترسم صورة جديدة للوضع الاجتماعي، أم هى ببساطة ممارسات مألوفة فرضت نفسها – من خلال لغة جديدة؟ ما الإنجاز الذى حققته العولمة وهو غير قابل للتحليل من قبل المفاهيم السابقة المتواترة الوجود، مثل التدويل والإمبريالية وما بعد الحداثة والاقتصاد "منعدم الوزن"، وما بعد الفوردية، والليبرالية الجديدة وهكذا؟ هل خلقت العولمة ثقافة عالمية للتجانس البصري، حيث يبدو كل مكان من ناحية المظهر "نفس الشيء" أم على النقيض، هل جلبت المزيد من التمايز بين المستفيدين من أنصار العولمة والخاسرين، على التوازى مع المهجنين للثقافات المحلية والعالمية؟ هل ينبغى الترحيب بالعولمة، إذا اعتبرناها ببساطة شيئًا حتميًّا أو مناهضًا، وإذا كان الاختيار الأخير، فكيف يكون تأثير التيار المناهض لتحركات العولمة الاجتماعية؟ لو أن الأنظمة القضائية للدول الإقليمية (كما يقترح البعض) تم تقليلها "أو تفريغها" (ما دام وظائفها انتقلت إلى "أعلى"، للمنظمات الدولية، أو إلى "أدنى" للهيئات الإقليمية) فما مدى فعالية أشكال التنظيم القانونى الدولى؟

القضيتان ذواتا أهمية خاصة، وسوف نتعرض لهما بتوسع فى هذا الكتاب. أولاً: نحن نعرف أن العولمة تتصف بزيادة السرعة والضغط المكانى والعلاقات الاجتماعية المؤقتة، والاتصالات التى تم تيسيرها بواسطة وسائل الاتصال الحديثة والنقل التكنولوجي. كل هذه الأنشطة (رغم أنها عملية ستتم مناقشتها فى الفصل الرابع) يجب أن تحتل مكانا، لأنها تتطلب

بنية تحتية فى الفضاء والأرض (برونز Perrons 2004: 21) ويصفها يورى Urry (2002) بأنها "متنقلة/ وثابتة" على ألا يكون هناك إفراط متزايد دون وجود نظم شاملة مطابقة للتراسل الفورى والثابت. ثانيًا، هذا التطويق المحكم للتدفق العالمي يقتضى أن يكون هناك عناصر نشطة تحدد التفاعلات، والمقاصد والمعانى للأشكال الاجتماعية العالمية، وتمكن من حدوثها. غالبًا ما كان علم الاجتماع يواجه بالازدواجية فى تنظيره للمجتمع. ويوصف بأنه نظام غريب أو بنية معارضة، إزاء تقييمه كإنجاز مستمر للموضوعات الإنسانية. نحن نعلم بأنه يجب أن يكون هناك وضوح فى كلا الأمرين، لأنه لن تكون هناك حياة اجتماعية دون بشر، على حين يمارس البشر حياتهم، كما قرر ماركس "فى ظل ظروف ليست من اختيارهم". هذه "الظروف" قد لا تشير فقط للوضع التاريخى الاجتماعى المكتسب ومستويات الإنتاج التنموية، (التى كانت محل اهتمام رئيسى لماركس) وكذلك أيضًا إلى الأوضاع الثقافية والأشكال الاجتماعية التى تفرز بعض الاستجابات إزاء الأوضاع الظاهرية الأكثر تطابقًا من غيرها.

مناقشات حول العولمة

هناك العديد من الآراء عن طبيعة وتأثير العولمة، إلا أن العولمة ليست شيئًا واحدًا. فمن الممكن أن تكون دلالة اقتصادية، على سبيل المثال، لسيطرة الشركات العالمية خارج الحدود على رأس المال العالمي ومرونة الإنتاج ونظام التجميع ورفع مستوى المعلومات والخدمات الاقتصادية. فى إنجلترا كثير من الناس يعملون فى المطاعم الهندية أكثر من العاملين فى بناء السفن وصناعة الصلب واتحاد مناجم الفحم، وهناك ثلاثة أضعاف هؤلاء يعملون مستشارين للعلاقات العامة لمناجم الفحم (Foresight 2002: 23). ورغم أن الإنتاج الصناعى آخذ فى الانتشار فى مناطق أخرى من العالم، خاصة فى الصين،

فإننا نتطلع فى الواقع إلى إعادة هيكلة وتعميم الإنتاج العالمى والعلاقات الاستهلاكية.(٣) من الممكن أن تكون العولمة مفهومًا سياسيًا- بمصطلحات المنظمات الدولية، ونمو الدول ذات الحكم الذاتي، وانتشار دول ما بعد الرعاية الاجتماعية، وتطور الحركات الاجتماعية العالمية. ومن الممكن أيضًا أن تكون العولمة ثقافية، بوصفها تعبيرًا عن نمو ثقافى عالمى، وتدفق معلوماتى من خلال الإعلام والهجرة والهويات. شاهدنا طوال النصف الأخير من القرن العشرين ظهور إعلانات عالمية تحمل ملامح ثقافية ودلالات اقتصادية. من أبرز هذه الممارسات نجاحًا، الحملة الإعلانية العالمية لمشروب الكوكاكولا عام ١٩٧١م تحت شعار "كم أود أن أجعل العالم يغنى" نتج عنه صورة عالمية للمنتج ورفع الشركة إلى مستوى تنافسى عالٍ، بثلاثمئة إعلان فى مئتى دولة؛ وفى عام ٢٠٠٣م، كانت ولا تزال تقوم بهذا الإعلان. كما ظهرت ملامح مرتبطة بالسياق الثقافى للعولمة فى مجال السياحة- كصناعة، بما يقدر بـ ٧,٥٨ ترليون دولار عام ٢٠٠٥م، وتوظيف ٢١٢ مليون شخص وعشرة فى المئة من القوى العاملة العالمية حسب ما أعلنته (المنظمة الإقليمية الكاريبية للعمل ٢٠٠٥م. ونتيجة للحركة البشرية للكم الهائل من الناس كل عام حدث احتكار للصفقات السياحية وتسويق للثقافة التى أثرت على الثقافات المحلية والاقتصادية والصناعية. كل ذلك وعوامل أخرى للعولمة من الممكن أن يُنظر إليها، إما على أنها خلق فرص جديدة، أو خلق تهديدات. وقد كان لتحليل العولمة أثر كبير فى زيادة الوعى بالكوارث العالمية، مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة العالمية (مثل الإيدز، والسارس، وأنفلونزا الطيور)(٤)، والمخاوف من الجرائم الدولية، وضحايا حوادث المرور، والمخدرات، وتزايد الصراعات العرقية- القومية، وتهديدات الإرهاب.

على أى حال، ما دامت العولمة لم تكن كيانًا واحدًا، ولا هى بالشيء "الحسن" أو "السيئ"، لكنها مباحة للعديد من التقييمات، فهى ليست مجرد نوع من "الأمركة"- بسياستها العالمية، والاقتصادية، ونفوذها الثقافى الواسع

الانتشار، إنما هى أشكال متعددة من الروابط العالمية المتداخلة، وتدفقات ذات تأثير فى الاتجاه المعاكس (من الشرق إلى الغرب)، فى الوقت التى توجد فيه تيارات متطورة عديدة فى الولايات المتحدة (مثل الصراعات بين نظرية التطور العلمانى وخطة أهل النخبة) التى لم تنتقل إلى العالم الخارجي. لذلك فإن العولمة لا تنطوى بالضرورة على التجانس الثقافى والاقتصادى رغم أنه يُدرج أحيانًا ضمن مصطلحات التعدى على ممتلكات الآخرين والاستعمار. يتصور الكثيرون أن الاتحادات العالمية والتقنيات سوف تقضى أتوماتيكيًّا على العادات وأساليب الحياة المحلية، وهذا يتردد كثيرًا وأصبح نقطة ضد المقاومة العالمية.

تتجه العولمة أساسًا نحو التدفق عبر الحدود القومية (فيما يتعلق بالناس، والمال، والثقافات والبضائع إلى آخره) لكن تأثيرها سوف يكون دائمًا فى حيز أماكن محددة تقريبًا، أماكن فعلية مزدحمة ويمكن الوصول إليها فى أماكن خاصة. وقد حدد ساسن "Sassen" على سبيل المثال، كيف أن بعض المدن أصبحت مواقع مهمة تجسدت فيها العولمة وأصبحت حقيقة واقعة، نظرًا لأن نظام الأسواق العالمية – حتى يتسنى أن تؤدى عملها بكفاءة– يجب أن تدعم بطاقم عمل متخصص من المتمركزين فى كثير من المدن العالمية. فى هذه المدن العالمية نجد تكثيفًا للوظائف القيادية تعمل كمواقع للإنتاج المالي، والأنشطة الصناعية الأخرى، وإمداد الأسواق، حيث تستطيع الشركات والحكومات شراء خدمات تمويلية. أصبحت هذه المدن مواقع استراتيجية لزيادة سرعة رأس المال وسرعة تدفق المعلومات، وفى نفس الوقت مواقع لزيادة استقطاب الاقتصاد–الاجتماعي. ولذا فقد ظهرت "أروقة" جديدة ومناطق حرة حول هذه المدن مرتبطة بها، تتمتع بمساحة متزايدة من الاستقلال عما يحيطها من مناطق. هذه المدن العالمية المزدحمة ترتبط بشبكات الاتصال التى ظهرت (ساسن Sassen 1996 A). أما شكل المدن القديمة، فقد أصبحت مجرد ذكرى وتحولت إلى مدن عالمية بسبب التجديدات

وإعادة تطوير القديم واستخدام أساليب حديثة فى التعامل مع كل قديم، وسوف نتعرض لذلك من خلال مناقشة بين "أيوشوتز" Auschwitz وكراكاو Krakow كمواقع للذكرى ونعيد تقييم القديم فى الفصل الثالث[٤].

نظريات عن العولمة

هناك مجال متسع للتنظير الاجتماعى عن العولمة. وما يلى تعريف لبعض هذه النظريات المهمة وسوف أعرضها باختصار: "عالم بلا حدود". "أومائى" Ohmae؛ "مِن أجل مَن انطلقت العولمة بصفة خاصة بواسطة ثورة الاتصالات"، فريدمان Friedman، "مفهوم الزمن- وضغط المكان"، دافيد هارفى David Harvey، "الوعى العالمي"، روبرتسون Robertson؛ "علم الاجتماع وماوراء المجتمعات"، يورى Urry، "التحولية"، هيلد Held وماكجرو McGrew.

مفهوم نظرية كنشى أومائى Kenichi Ohmae (١٩٩٤م) "عالم بلا حدود" يعرض باختصار الاعتقاد بأن العولمة تؤدى إلى تحسين أحوال البشر، فقد تصور أومائى (٢٠٠٢م) شبه قارة غير مرئية تضج بالحركة، وتقل فيها الروابط الأولية الآن بين الدول وبين الأقاليم، (دون أى سبب بين خمسة ملايين وعشرين مليونا من البشر) قادرين على العمل بفعالية فى الاقتصاد العالمى دون اتصالات وثيقة فى هذه المناطق. ومع تزايد الشركات المتخطية للحدود القومية نجد أنها لا تعامل هذه البلدان ككيان واحد، رغم أن هذه الأقاليم تبذل جهودًا فعالة لزيادة الدخول فى الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، عندما قامت شركة "نسلة" بالانتقال إلى اليابان، اختارت إقليم "كانسأي" Kansai، الذى يقع فى نطاق "أوساكا وكوبى " كموقع أفضل من طوكيو كمدخل إقليمي. فالمرونة التى تتسم بها العاصمة تخلق عالمًا بلا حدود يستطيع رأس المال القيام بدوره تصيد أفضل المنتجات وأعلى عائدات

الاستثمار بغض النظر عن الموطن الأصلي. لقد تغيرت الشعوب الآسيوية ليس فى مجال الأعمال فقط، بل فى أسلوب التعامل على المستوى الشخصى، وتم رصد مكافآت متعددة للإنجازات الاقتصادية الجديدة، ليس بهدف تحقيق الثروة فقط، بل على أساس ما يأمله الفرد من اطمئنان لمستقبله عندما يتقاعد. هذه القارة "غير المنظورة" من الممكن أن يؤرخ لها بعام ١٩٨٥م، عندما أطلقت شركة ميكروسوفت نظام الويندوز ١,٠، بدأت قناة CNN فى استخدام نظام Cisco، البوابة الأولى من طراز ٢٠٠٠ لأجهزة الكمبيوتر وتم تصديرها، فى حين كانت هناك شركات مثل "صن ميكروسستمز" Sun Microsystems وشركة دِلْ Dell فى مرحلة التأسيس. فى ذلك الوقت كانت التوقعات الاقتصادية متشائمة ورأت مجموعة قليلة أن تكوين هذه "القارة" تكوين جنينى غير مكتمل. أما الآن، وبطبيعة الحال، فهى ذات تأثير فعال فى كل مجالات الأعمال. المناقشات التى دارت حول هذه القارة غير المنظورة (هى الأرضية التى تم خلقها بواسطة الشركات أكثر مما قامت به الحكومات) وهذا يبرز كيف يتحرك المال نحو العالمية.

وبنفس القدر من الحماس أعلن فريدمان Friedman (2000:6-12) أن ثورة الاتصالات بشرت بعالم جديد "بدأ عام ١٩٨٩م" مع بداية ما بعد الحرب الباردة. بدأت بعدها سلسلة من التغيرات: فى مناطق النفوذ السياسية، وصولاً إلى دمج الأسواق، تحت شعار "تعامل" بدلاً من أن "تساوم" الذى أصبح بمثابة اتفاق معروف فى التعاون الدولي؛ من حالة نظام ثابت إلى نظام حر: ومن التصنيع إلى النظام الرقمى (الديجتال)، من التهديد بالإبادة النووية، إلى الإرهاب العالمي، باعتباره أكبر تهديد عالمى. فى بداية القرن التاسع عشر "نشأت العولمة من خلال انخفاض تكاليف النقل- خاصة السكك الحديدية والسفن التجارية- كنتيجة لزيادة سرعة الحركة التجارية والسفر. أما الآن فإن العولمة نشأت من خلال أسعار الاتصالات الرخيصة، والرقائق الإلكترونية microchips، والأقمار الاصطناعية، والألياف البصرية والإنترنت- التى

مكنت الشركات من إنشاء مواقع للإنتاج. والبحث والتسويق في دول مختلفة ودمجها معًا وكانها في مكان واحد. كانت تكلفة مكالمة تليفونية لمدة ثلاث دقائق بين لندن ونيويورك ثلاثمئة دولار عام ١٩٣٠م، أما (بأسعار ١٩٩٦م) فبدون تكلفة تقريبًا بواسطة الإنترنت (فريدمان (Friedman (2000:6-12).

أما بالنسبة إلى أنتوني جيدينز Anthony Giddens، فيرى أن العولمة تدرك أساسًا من خلال مفهوم الزمن والبعد المكاني. وهذه سلسلة من الفعاليات المتعاقبة التي يتشكل بها الطابع المحلي من خلال أحداث مضت والعكس بالعكس، في الوقت الذي تتحرر فيه من قيود العلاقات الاجتماعية أو يتم إغفالها في المحليات. فربات البيوت القرويات في المجتمعات التقليدية على سبيل المثال، ينتجون معظم حاجياتهم الحياتية ويبيعون عشر إنتاجهم غالبًا مقابل أخذ (بضائع، أو حيوانات أو خدمات) حيث كانت النقود ذات قيمة محدودة، والتبادل الاقتصادي كان بشكل فردي. وبحلول التحديث حل التبادل النقدي العالمي محل التبادل المحلي، الذي بسط المسألة، بدلاً من تلك الطريقة المعقدة، وساعد الدوائر العالمية ذات الأشكال المركبة للمعلومات والتقييم بسرعة مذهلة وأشكال رمزية. رسخ التبادل النقدي العلاقات الاجتماعية عبر الزمان والمكان، وزادت سرعته بوجود العولمة، وبالأسلوب نفسه ارتفعت الخبرات الثقافية، نتيجة للثورات العلمية التي أدت إلى زيادة المعلومات التقنية والتخصصات. وأطلق المتخصصون مصطلح "عالمية" على أشكال المعرفة العلمية، التي تساعد في ترسيخ العلاقات الاجتماعية على مدى واسع زمانيًّا ومكانيًّا. ونشأت علاقات اجتماعية بين المهنيين وعملائهم في المجال الطبي الحديث، ارتكزت على الدعوة العلمية العالمية. عندما هيمنت الخبرة المعرفية عبر العالم أصبحت وجهات النظر المحلية قليلة القيمة، واعتمدت المجتمعات الحديثة على النظم ذات الخبرة. الثقة المتزايدة هي مفتاح العلاقات بين الفرد والنظم ذات الخبرة- فهي بمثابة "الغراء" الذي يربط المجتمعات الحديثة معًا. أما إذا انعدمت الثقة، فإن

التجربة الحياتية للأفراد تهتز ويسود شعور بعدم الأمان، يؤدى إلى انعدام الأمن فى واقعهم الاجتماعي.

أما جيدنز (1999:19) Giddens فقد كان أقل حماسًا لا لبس فيه من فريدمان Friedman عن العولمة ما دام أنها "عالم ينطلق بسرعة خاطفة على الأقل فى اللحظة الراهنة- نظام عالمى مدفوع بإرادة إنسانية جمعية لكنها انبثاق موضة فوضوية عشوائية انتشرت عبر العالم، فى خلطة اقتصادية تكنولوجية وثقافية حتمتها الضرورات الملحة." يصف جيدنز Giddens (١٩٩٠) النظام العالمى بأنه نتيجة لنقطة تقاطع لأربع تطورات- الرأسمالية (بمنطقها الاقتصادي)، إنشاء شبكة الطرق السريعة (النظام العالمي)، العسكرية (الأمن العالمى والتهديدات)، النظم الصناعية (تقسيم العمالة وأنماط الحياة). لكن جيدنز لم يذكر ما هى أهمية الاختلاف فى هذه العناصر، وعما إذا كانت تتغير عبر التاريخ.

أما هارفى Harvey فيرى أن العولمة تطورات ثورية للغاية تطيح بالخواص المدركة للزمان والمكان ونضطر لتغيير تصورنا ، أحيانًا بشكل فطرى تمامًا حتى يتسنى لنا أن نتصور العالم. وبالتالي:

"فالوقت الذى يستغرقه الزمن لاجتياز الأرض، والأسلوب العام الذى نتصور به هذه الحقيقة مؤشرات مفيدة لإدراك نوع من الظواهر أعيها فى ذهني. وبما أن الأرض قد تقلصت وأصبحت "قرية عالمية" من خلال وسائل الاتصال، والمجالات الأرضية- للاقتصاد والتعاون البيئى المتبادل- بمشاهدة أفلام قناتين فضائيتين كل يوم بشكل مألوف- ما دام أفق الزمن قد تقلص إلى الحد الذى أصبح الزمن الحاضر كليًا فى كل مكان... وهكذا ينبغى علينا أن نتعلم كيف نتغلب على هذا الإحساس الغامر لانضغاط حيزنا المكانى وعالمنا الدنيوي".

هارفى (Harvey 1994: 240-2)

الضغط الزمانى- المكانى هو الذى "يسحق" المكان ويخلق زمناً لا زمان له، فهو مدفوع بواسطة تراكمات مرنة وتكنولوجيات جديدة، وإنتاج برامج وأفلام وهمية حتى تراها وقت أن تصلك، سواء قللت سرعة التغيير أو أسرعت بها، وكلا الأمرين إعادة لتشكيل المهارات رغم أنهما متناقضان. وأشار هارفى Harvey إلى تشجيع وتغيير نماذج الموضة والمنتجات، وتقنيات الإنتاج، وزيادة سرعة التفكيك الرأسي، والأسواق المالية، والتجارة باستخدام الكمبيوترعلى الفور وبقدر المستطاع والمنافسات الإقليمية. ويرى هارفى Harvey أن التجارة الإلكترونية رسخت الإنتاج فى وادى السليكون أو "إيطاليا الثالثة" وقدمت صورة مصغرة لهذه التغييرات.

أما يورى (Urry 2000) فيرى أن التغيرات المرتبطة بالعولمة قد وصلت إلى الحد الذى يحتم علينا الآن أن نتكلم عن دور علم الاجتماع فى المجتمعات. هذا الوضع تشكل من خلال انحرافات الدول القومية فى عالم العولمة، الأمر الذى أدى إلى تساؤلات كثيرة عن فكرة "المجتمع" الإقليمى المرتبط بكيان ووجود خاص. يؤدى ذلك بدوره لتمهيد الأرضية للقول بأن تأثير "المجتمع" هو لُب المفهوم الاجتماعى، والأسس الفعلية لقاعدة ضبط السلوك، الذى يبدو أنه قد تم إغفاله. جوهر المفاهيم الخاصة للناشطين الاجتماعيين الجدد هو المكان (الطوبوغرافيا الاجتماعية المختصة بتاريخ أرضها)، والأقاليم (المنافسات المحلية)، وشبكات الاتصال وعلم الشكل المورفولوجي، والسيولة المالية (المشروعات العالمية). الحركة هى المرتكز الرئيسى لهذه الأطروحات، ما دامت العولمة حركة مركبة من البشر، والصور الحياتية، والبضائع، والمال..إلخ. التى تشكل تطورات عبر الأقاليم بأسلوب سريع وأشكال غير متوقعة، والكل دون نقطة واضحة للوصول أو الرحيل.

وكما أشار لشنر (2-2000) Lechner من قبل، إلى أن روبرتسون Robertson كان واحدًا من أوائل علماء الاجتماع الذين قاموا بتنظير العولمة، ومحور نظريته يقترب من مفهوم "الوعى العالمى" الذى يشير إلى "ضغوط العالم وازدياد الوعى العالمى بصفة عامة" (Robertson 1992:8). فمن خلال الأفكار وفعاليات الوعى العالمى، أصبح العالم مكانًا واحدًا. بما يعنى أن تعيش فى هذا المكان وكيف ينبغى أن تكون عليه الأنظمة ويصبح ذلك موضع تساؤلات عالمية. هذه التساؤلات تلقت إجابات مختلفة من الأفراد والمجتمعات تفسر مواقفهم فى العلاقة لكلا النظامين الخاصين بالمجتمعات، والخصائص المشتركة للجنس البشري، من منظورات مختلفة. هذه المواجهات العالمية لوجهات نظر العالم تعنى أن العولمة تنطوى على "فعاليات نسبية بأشكال مختلفة من الحياة" (27 :1992) وعلى خلاف المنظرين الذين شخصوا العولمة "بالرأسمالية" الحديثة، فإن روبرتسون Robertson، يرى أن التعاون العالمى المتبادل والوعى تسبقان الرأسمالية الحديثة. وعلى أى حال وللمزيد نعرض لما كتبه لشنر Lechner:

التوسع الأوروبى وتشكيل دول قامت بدعم العولمة منذ القرن السابع عشر، والوضع الحالى للعالم يدين معظمه إلى "نهضة" العقود المتتالية فيما بعد عام ١٨٧٥م، عندما ازدهرت الاتصالات الدولية والنقل وتوتر العلاقات بشكل درامى عبر الحدود الدولية. فى تلك الفترة أشارت المراجع الرئيسية إلى أن نظام العولمة أخذ شكلاً كاملاً، دول قومية، استقلال ذاتى، نظام دولى للمجتمعات، بعد إنسانى واحد. هذه العناصر للوضع العالمى أصبحت "نسبية" إلى حد ما خاصة وأن المجتمعات القومية والأفراد بصفة خاصة تحتم عليها أن تعبر عن وجودها باعتبارها أجزاء من كيان كلي. وإلى حد ما، قام الإطار العام بترشيد هذا التوجه: فعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان الدول أن تتطلع إلى مبدأ دولى قومى لإضفاء شرعية استقلالها وخصائصها الثقافية. إلا أن مبادئ رئيسية محددة لم تدخر لها العناصر الأساسية للنظام العالمى فالوعى العالمى لا يتضمن إجماعًا عالميًا.

أضاف لروبرتسون Robertson فى نهاية القرن العشرين، إن لم تكن العولمة من قبل قد جولت النظام العالمى ليصبح إدراكا ملموسًا، يحتم على أى فرد الآن أن يقوم برد فعل انعكاسى إزاء مأزق العيش فى عالم واحد. وهذا يثير غضب المنظمات العالمية للنضال. فعلى سبيل المثال: البعض يرسم صورة للعالم بصفته جماعات ذات تميز خاص يعلون من شأن الفضيلة الذاتية، فى حين هناك آخرون يرونه توجهًا نحو تطوير منظمات الهيمنة الفردية، بزعم أن المصالح الإنسانية شيء كلى. وفى عالم تجتاحه الضغوط، فإن المقارنة والمجابهة لوجهات النظر العالمية يبدو أنها ستفرز صراعًا ثقافيًا جديدًا. فى خضم هذا الصراع، تقوم التقاليد الدينية بلعب دور خاص، ما دام باستطاعتهم التحرك لتحقيق نوع من العدالة المطلقة؛ مثل تنظيم الجماعات الأصولية، والتقليديين المجددين بأجندتهم العالمية إذا صح ذلك. عالم العولمة آخذ فى التكامل إلى حد ما، لكنه ليس متناغمًا. كيان واحد لكنه متباين، بنية ذات وعى متفرق؛ وعرضة للتشظي.

لشنر (Lechner, 2000-2)

يرى كل من هيلد وماكجرو (Held and McGrew 2000) أن العولمة تخلق تغييرًا عميقًا، فى حين أن الدول والمجتمعات تحاول تبنى المزيد من الترابط فى عالم مضطرب (هيلد Held et al. 2002:2). المنظمات ذات المصالح (مثل INGOs المنظمات الدولية الحرة غير الحكومية والشركات المتخطية الحدود القومية) التى تمارس التجارة الجماعية تتوسع فى ظل النظام الجديد لسياسة العولمة وتبنت شركات أخرى نظامًا مشابهًا للتعامل. وتم تفسير العولمة بأنها كمٌ لمجموعة من التطورات الاجتماعية المرتبطة بفترة زمنية مؤقتة. وهذا يؤدى إلى تساؤلات عن كيفية قياس مدى العلاقات الاجتماعية التى يزعم أنها امتدت لمدى واسع ومع ذلك لم تتكامل تمامًا، للحد الذى تشكل أحداثًا عالمية. وحتى المنظمات الدولية الحرة لا يكون لديها من

القوة فى أحيان كثيرة إلا القليل للتأثير على الناتج مقارنة بالشركات القومية متخطية الحدود أو الحكومية ذاتها، وهذا الموضوع تم تناوله بأساليب مختلفة فى الفصلين الخامس والسادس.

أخيرًا، هناك عديد من الأكاديميين والنقاد السياسيين للعولمة يتضامنون مع حركة "المناهضة لحركة العولمة". ومن المفارقات الفكهة أن الكثير من هذه المنظمات الدولية أو التحركات المترابطة، تستخدم أشكال العولمة الخاصة بالاتصالات (خاصة الإنترنت) وتقوم باتصالات دولية، لتحريك الوعى العالمى والتضامن معها. أحد هذه الأنشطة الحركة الفرنسية الكونفيدرالية (La Confederation paysanne) ، التى أسسها جوزيه بوفيه Jose Bove عام ١٩٩٩ دفاعًا عن الزراعة الفرنسية الريفية الطابع (خاصة الجنوب)، والتى أصبحت عنصرًا مؤثرًا فى المجال العالمى الفسيح لمناهضة العولمة. وليس بالضرورة أن تكون العديد من الأنشطة معارضة للعولمة فى حد ذاتها ماعدا الاقتصاد الليبرالى الجديد للعولمة والأجندة الموحدة بقصد حصار حرية الفرد وأنماط الحياة المعتادة تحت شعار الفائدة. وهناك ادعاء آخر بأن العولمة شكل جديد من الإمبريالية التى تفرض الهيمنة الغربية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) سياسيًا واقتصاديًا على بقية دول العالم. ويرى النقاد المناهضون للعولمة ذلك، متمثلاً فى الهيئات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IMF اللذين لا يتعرضان للمحاسبة من قبل الشعوب التى تتأثر أنشطتهم عندما تفرض القروض شروطًا باستخدام هذه القروض للمرافق العامة والمياه والتعليم. تشير الأنشطة المناهضة أيضًا إلى أن العولمة تخلق عالمًا بلا حدود لخدمة رأس المال والاقتصاد وليس من أجل العمالة، ما دام هناك ضوابط صارمة ورقابة شديدة على الهجرة الموجودة فى معظم البلدان المتقدمة فى حين تفتقد العمالة حقوقها الأساسية فى الكثير من البلدان المتقدمة. فالحركة (إذا كان لمثل هذا الشأن المتنوع أن يطلق عليه حركة) متسعة جدًا وتشمل جماعات كنسية وتحيزات قومية ويسارية

ومتخصصين فى البيئة، واتحادات قروية، وجماعات عرقية وثائرين على السلطة وبعض الجماعات الخيرية وآخرين. لو ألقينا نظرة شاملة وعريضة على العولمة، فإن هذه التحركات فى حد ذاتها جزء من نهج التضامن العالمى (حتى لو كان هناك بعض الضعف فى هذه الحالات أو عابرة) ويكفى أنها تشكلت.

وآمل أن أضيف شيئًا من النكهة للتساؤلات التى أثيرت عن العالم المعاصر بسبب صيغة العولمة. هذا الكتاب سوف يتفحص طبيعة علم الاجتماع العالمى الذى يملك ناصية تلك الخلطة المكونة فيما بعد التشكيلات القومية وشبكات الاتصال العالمية. وحتى ندرك طبيعة العولمة وبعد المدى الذى استغرقته حتى بزوغها، فسوف نحتاج إلى نظرة أشمل لتطورات علم الاجتماع وبصفة خاصة ما تتضمنه أو تستثنيه فى علاقتها مع النظم العالمية، بدلاً من أن تسلط الضوء فقط على الثقافات الغربية. العولمة ليست ببساطة انتشار "الثقافة الغربية" عبر العالم، وذلك ليس ملموسًا دائمًا فى النظريات العديدة للعولمة التى ترسم صورة عامة فحواها أنها اتجاه للعالمية، لكنها فى الحقيقة توجهات اعتمدت بشكل كبير على خبرات وممارسات المجتمعات الغربية. وهناك شيء من المفارقة من أن الأبحاث الاجتماعية السابقة، مثل النظريات المتطورة، كانت أكثر تناغمًا مع التطورات العالمية، أكثر مما كان عليه الحال غالبًا مع نصوص العولمة فى علم الاجتماع.

الفصل الأول

ما الجديد عن العولمة؟

أنكر بعض المعلقين أن العولمة تمثل ظاهرة، إلى الحد الذى تثار فيه التساؤلات حول جدتها وحتمية وجودها. ورأى آخرون أن العولمة مجرد شيء مشوش، ونهج هدام، وشارك فى وجهة النظر هذه بعض علماء الاجتماع والمناهضون لأنشطتها، لأسباب مختلفة وبطرق مختلفة. هذا الموقف من قبل علم الاجتماع تجاه المجتمع المعاصر، بمثابة صدى، لما سبق أن قلته فى مكان آخر (Ray 1999) بأنه توق أو حنين مشوب بالرومانسية لمزيد من الولاء والارتباط بالماضى الآمن. النقاد الكلاسيكيون لعلم الاجتماع للمجتمع الصناعى غالبًا ما كانوا يستحضرون روح الماضي: التقاليد، العادات، الحِكم الشعبية، والتضامن الاجتماعي، الأخلاق والافتتان بسحر الماضي، وهى رؤية مختصرة لعالم الاجتماع تونيز (Tonnies 1971)(*) عن التمايز فى مجتمع الكوميونات عن العلاقات بين الجيمنشافت "Gemeinschaft" والجيسلشافت "Gesellschaft".

قام بعض نقاد العولمة باستلهام روح الماضى بلغة مجازية مشابهة (على غرار ما قام به علماء الاجتماع الصناعى من قبل) واعتبروا أن هذا التطور نهج حتمى وكانت وجهة النظر المقترحة أن العولمة تشير إلى أنها نسق مركب من التغيرات الاجتماعية المعاصرة، بعضها مما كان مألوفًا

(*) فرديناند تونيز عالم اجتماع ألمانى ولد فى ٩ أبريل ١٩٣٦م ومعروف بدراساته الغزيرة. (المترجم)

فى علم الاجتماع المبكر، وبعضها جديد. هــذا الخلــط وحــده مــن شــأنه بالضرورة أن يعرقل الحكم على العولمة (سواء أكانت سلبية أو إيجابية).

أما بالنسبة للمصطلحات الخاصة بالتجديد أو بمعنــى آخــر الخاصــة بالعولمة، فلم يكن هناك أى نوع من التواصل البسيط أو الفجوة – فالنظريات الاجتماعية المبكرة لم تقم بدراسة واقع الحياة الجديدة التى تتعلق ب 24/7 من المجتمع، وأسواق المال العالمية، والتكنولوجيا المتقدمة التى تنــتج أنواعًــا جديدة من الكمبيوترات ذات الاتصال المباشر دون وسيط وعلى أنماط الحياة، فى حين أن فكرة التوحد العالمى لم تكن جديدة بالنسبة لعلم الاجتماع. فكُتَّاب القرن التاسع عشر مثل سان سيمون "Saint - Simon" وكومــت "Comte" وماركس "Marx" كان لديهم تصور بإمكانية وجود عالم موحد، من الممكن أن تصبح فيه الهويات القومية غير ذات أهمية كبيرة. كان علــم الاجتمــاع السائد بالنسبة لويبر Weber مجاله التاريخ متمثلاً فى الهدف والتطــورات، كما يشير المذهب العقلانى بوضوح إلى الانتشار العالمى لنظم الفعل العقلــى والتنظيم. بعد ذلك وفى أواخر القرن العشرين ظهــرت نظريــات التنميــة العالمية (مثل نظرية النظم العالمية) التى تعتبر الرأسمالية هى النظام العالمى الوحيد الذى تم من خلاله بناء المستويات المحلية بواسطة لُب النظام. ومــن ناحية، فإن نظرية النظم العالمية اعتمــدت بــشكل مكثــف علــى التحليــل الاقتصادى أكثر من اعتمادها على التطورات الثقافية، التــى تــم تأكيــدها بواسطة النظريات الاجتماعية للعولمة. ومن ناحية أخرى، فإن كثرة ما كتب من قِبل علم الاجتماع عن العولمة أصبح بمثابة تلوثا ثقافيا، ونتج عنه القليل جدًّا من لفت الانتباه للتطورات الاقتصادية المتخطية للحدود القوميــة التــى تشكل عالمًا دوليًّا. هذا الفصل يعرض للمناقشات الأولية التــى دارت حــول العولمة وتلك التحديات التى تواجه النظريات الاجتماعية المبكرة، وتواصــل مضيها لرسم تخطيط لنظرية العولمة والحياة اليومية.

العالمية، المجتمع والعولمة

السرعة والاندفاع للعالم المعاصر بهدف الترابط العالمى لم يكن متوقعًا من قبل المنظرين الاجتماعيين المبكرين بمثل هذا الشكل، رغم أن فكرة تصور العالم ككيان شامل، وكذلك المفهوم الإنسانى العالمي، له جذور تاريخية منذ زمن طويل ويشير تجاه نظرية العولمة الأخيرة- التى وُجهت بتحولات درامية فى المجتمع الأوروبى فى القرن التاسع عشر، حين ركز المنظرون الاجتماعيون الكلاسيكيون بأساليب مختلفة على عدم استقرار المجتمع، وعدم ترابط العلاقات الاجتماعية فى العالم الحديث (Ray 1999 B) - فإنه فى بعض الأحيان يقال إن العولمة أفرزت حالة جديدة قائمة فى التنظير الاجتماعى مرتبطة بما أطلق عليها بـك (Beck 2000a: 21) "محتوى النظرية الاجتماعية"، لم تدرك بعد. المحتوى التنظيرى يشير إلى أن "المجتمع"، هو هدف علم الاجتماع، ومتضمن داخل حدود الدول القومية التى أصبحت الآن متآكلة. لكننى سوف أقترح فى هذا الفصل والفصول التالية أن النظرية الاجتماعية قابلة للتعديل لتفهم "علم الاجتماع" بمستويات متعددة من التحليل تتجاوز الحدود القومية. وأرى أيضًا أن الجدائل المتنوعة للنظرية الكلاسيكية رسخت زيادة الرموز الكوزموبوليتانية فى المجتمعات الحديثة فى مقدمة نظرياتهم. هذا الموضوع تم نقاشه فى الفصل الثانى بتوسع فى سياق مشكلة التوحد الاجتماعي.

الموروث الكلاسيكى (التقليدي)

محاصرة "المجتمع" داخل نطاق الدولة القومية، كان مدار نقاش موضوعي، يؤكد أن ذلك التناول كان تركيزًا أوليًا من قبل علم الاجتماع والمنظمات السياسية ويتوافق مع ملايين الناس. ما دام هناك العديد من المفاهيم الكلاسيكية "للمجتمع" تقدم أبعادًا متعددة من المفاهيم الوفيرة للعلاقات

الاجتماعية المعترف بها دوليًا. ولدينا رؤية سان سيمون "Saint - Simon" عن الوحدة الأوروبية سياسيًا واجتماعيًا، ونظام الحكم (نشرها فى صحيفة الأرض التى يصدرها) التى تقوم على ممارسات عامة وقيم مشتركة (Ray 1999b: 36- 41) مثل مفهوم كومت "Comte" عن المستقبل، الذى يرى أن الهوية القومية ينبغى أن تلغى بالالتزام بالطبيعة الإنسانية وتسترشد بالقيم العالمية (Ray 1999b: 36-41). أما ماركس، بطبيعة الحال، فلديه تمسك منقطع النظير بنظريات كلاسيكية أخرى، إلى الحد الذى جعله يميل إلى إغفال الطرق التى تجعل رأس المال القومى والمصالح يكاد يتعادل دوليًا فى كل من الرأسمالية والنظم الثورية البروليتارية (طبقة العمال). لقد كانت البعثة التاريخية الرأسمالية على وشك "هدم أسوار الصين" وتجعل العالم ملتزمًا بنظام إنتاج واحد. ومن ثم:

"فإن الخلافات القومية والخصومة بين الناس ستزداد تلاشيًا يومًا بعد يوم، إزاء التطور البرجوازي، وحرية التجارة، والسوق الدولية، والتنسيق فى أساليب الإنتاج، وانسجام أحوال الحياة أيضًا."

(ماركس وإنجلز Marks and Engels 1967)

أما ويبر Weber فيتمسك بأن التطور الاجتماعى كان تاريخيًا، وعالميًا بمعنى أنه كان مهتمًا بالأحداث التى تشكل العالم– صعود الرأسمالية، نمو المنظمات البيروقراطية، والعقلانية باعتبارها قدر العالم التاريخي، وكذلك تصاعد العقائد الدينية فى العالم. علم الاجتماع بالنسبة لويبر Weber، هو علم ثقافى يهتم بفهم وإدراك كيفية تعبير العالم عن وجهات نظره المختلفة فى معارضته لأشكال المؤسسات التى تتحكم فى الأساليب التى يمارسها الوجود الإنسانى بطريقة مجدية. من الاهتمامات الرئيسية ذلك الشكل العقلانى المحدد والمتميز الذى ناهض الانتشار الذى يصعب السيطرة عليه للبيروقراطية، ومظاهر لا يمكن إحصاؤها لبعض الأحداث وتتنافى مع الشخصية الإنسانية

(Rosenberg 2000: 97). هذا بالإضافة إلى أن مفهومه يركز على الفعل الاجتماعي أكثر من "الكوميونات" والطرق التي يتشكل بها الفعل من خلال الأشكال المتعددة للاقتصاد، والثقافة، والمؤسسية والمبادئ ونظم القيم (Weber 1967: 4).

من الأهمية بمكان التمييز بين المواقع المحتملة للعمل الاجتماعي والتركيبة البنيوية داخل حدود الدول وعن أي شيء أساسي قومي حول مفهوم "علم الاجتماع" . فدوركهايم Durkheim على سبيل المثال استخدم وجود الدول القومية كقاعدة بيانات ليكتب بحثًا مقارنًا، رغم أن مفهومه لعلم الاجتماع لم يكن مرتبطًا بوجود الدولة القومية. ومن الغريب أن يقول: "إن كل تجمع لأفراد على صلة دائمة يشكلون مجتمعًا."(Durkheim 1984: 276). وبعبارة أخرى فإن المجتمع هو أي شكل لمجموعة نمطية متواصلة تستطيع أن تتلاحم على مستوى الدول، وبشكل كبير، في مثل الكثير من التجمعات داخل المناطق المتخطية الحدود؛ أو ما يطلق عليهم في الوقت المعاصر مصطلح شبه الكوميونات(*). وعلى عكس أولئك الذين يتهمونه بأنه أسبغ على "المجتمع" "صفة الوجود المادي".

في حين أن دوركهايم أراد أن يتجنب مفهوم التعميم، كما أنه وضع أساس تحليلات التضامن الاجتماعي بشكل ملموس (حقائق علم الاجتماع)- مثل الحكم والأمثال والأقوال المأثورة والقوانين التشريعية والطقوس، والذاكرة الجماعية، ونظم الإدراك وأشكال أخرى معروفة ومتداولة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تطرق إلى أن التوحد الاجتماعي العنصري في المجتمعات العنصرية كان ممكنًا رغم أنه أحيل إلى اللجنة الرئيسية لحقوق الإنسان. فاللجنة الاستشارية في حركة حقوق الإنسان أشارت إلى عدم إمكانية تغيير أشكال السلوك الاجتماعي في الدول المتخطية الحدود (Durkheim: 1969) كما أنه كان على

(*) جماعة ذات تنظيم مشترك تعيش في موطن واحد في ظل قانون واحد. (المترجم)

وعى أيضًا بأن الأوضاع الاجتماعية للتوحد فى المواقع المكانية المتجاورة قد تم إغفالها بواسطة التصنيع والتمايز الاجتماعى. وحقيقة، فإن واترز Waters (1996:5-6) يرى فى مقولة دوركهايم (موروث التراث فى العولمة) فى نظريات التمايز والثقافة. لقد أصبحت المجتمعات من حيث بنيتها ذات تمايز عنصرى إزاء إصابتها بحالة ضعف وزيادة التنوع المجتمعى.

فى بداية القرن العشرين قام علماء الاجتماع بتحليل الكوميونات عبر الوطنية، وآثار الهجرات على مفاهيم الذات. فعلى سبيل المثال، قام (توماس Thomas وزنانيكى Znanieki 1918) بدراسة كلاسيكية عن الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا، وفى عام ١٩٩٦م، طورا نظرية عن التحول الثقافى للذات، وادعيا أن الناس تتصرف طبقًا للعادات، ويستمرون على هذا المنوال يومًا بعد يوم، حتى تحدث أزمات. عند هذه النقطة فإنهم يبتدعون ما يسمى "بالموقف الواعي" (أو ما يمكن أن نصفه برد فعل انعكاسي) هذا الموقف! يفسر الازدواجية الثقافية التى نشأت بسبب التوترات بين التراكمات السابقة وتجربة الهجرة. هذه الازدواجية يتم حلها من خلال فورة انعكاسية ذاتية تتسم بالتجديد، تجمع (فى حالتهم هذه) القيم ومعايير السياق الثقافى البولندى والأمريكي. وقام توماس وزنانيكى برسم بيانى عن أجيال المهاجرين كبار السن أظهرت ارتباطهم بقيم (الوطن) أما صغار السن من المهاجرين فينزعون إلى الفردية بشكل متزايد (ويتخلون عن الروابط العائلية) والاستمتاع بالحياة (عدم الالتزام بالقيود على السلوك الجنسي) والذرائع لتحقيق النجاح. وبالتالى فإن تأكيدهم على "تحديد وضعهم" يتوافق مع أصداء ما أكده ماركس Marx بأن الناس تصنع تاريخها، لكنهم لا يصنعونه كما يأملون؛ لأنهم مكبلون بلعبة القوى الاجتماعية التى تجابههم فى مواقفهم وأفعالهم الحياتية. وقد التقط ميرتون Merton (1957: 195- 206) بإصرار وقرر بأن الأفعال الاجتماعية فى حاجة إلى أن توضح مصطلحات الاختيارات الفردية فى ثنايا هيكل اجتماعى بديل. من خلال وجهة النظر هذه

تكون الذات مرتبطة بالمكان والزمان وتتلقى القيم بشكل انعكاسى للتعبير عن مواقفهم. ويعد هذا استسلامًا كاملاً مماثلاً لفكرة التهجين أو الذات الحدودية، التى لها تاريخ طويل فى علم الاجتماع.

أما الدراسة التى كتبها دوركهايم Durkheim عن الحقوق المبنية على عضوية النظم الاجتماعية ذات التمايز العنصرى، فقد تم تطويرها على يد تالكوت بارسون Talcott Parsons مؤخرًا، حيث قام بتطوير مفهوم "الكوميونات المجتمعية". صحيح حقًا أن مفهوم الكوميونات المجتمعية اقتضى ضمنا تطوير الأنماط المعقدة للعلاقات الاجتماعية فى الإطار العام للحدود القومية. وقد اعتبر بارسون أن عمليات التعديل، بمثابة تحقيق هدف التكامل، والكمون فى أسلوب تعاملها داخل مجتمعات ذاتية مغلقة، رغم تفاعلها بشكل جمعي أو فردى وعلى مستويات متعددة. كما أنه شرح "المجتمع" بطريقة غير متقنة كما يلي: "ليس من الضرورة لمفهوم المجتمع أن يكون بأى حال من الأحوال معتمدًا بشكل تجريبى تبادلى مع مجتمعات أخرى، لكن ينبغى عليه فقط أن يتضمن كل عناصر البنية والوظائف الأساسية الاستقلالية ونظم المعيشة (Parsons 1979: 23) وإذا وجدت سلبية مزدوجة فهذا اعتراف منه بأن هذا المجتمع يشغل حيزًا محدودًا، لكنه أيضًا جزء من شبكة المجتمعات التى تعتمد بعضها على بعض. هذا بالإضافة إلى أن هناك رؤية أساسية لدى بارسونز Parsons بأن علم الاجتماع المدروس، كان موجودًا فى مجتمعات أواخر القرن العشرين وعلى نحو متزايد ومتعدد نتيجة لتنامى العقائد الدينية والعرقية المتنوعة والتخصص فى توزيع العمالة. وعلى حين يتباكى بعض منظرى علم الاجتماع المعاصرين على افتقاد الكوميونات المجتمعية (المزعومة) فى الماضي، فإن بارسونز Parsons أكد بأن التطوير المعيارى للنظم المركبة الذى معظم أعضائه من جماعة النظم الاجتماعية من الممكن أن يستقلوا عنها ويستقروا فى شبكات مترابطة من خلال الحقوق الفردية العالمية- ويتطلعون بكل تفاؤل تجاه القوة، والانفتاح والعالمية والنظم الديمقراطية الاجتماعية (Parsons 1979).

وفى الحقيقة فإن عالم القرن الواحد والعشرين مختلف تمامًا عن ذلك العالم التقليدى فى منتصف القرن العشرين بنظامه الاجتماعى، رغم ذلك فإن تأثير التقاليد الكلاسيكية مازالت فعالة بقوة ومحل جدل. وسر قوتها أن التشريعات الكلاسيكية مصدر ثرى نافذ البصيرة، يتفهم ويحلل ما يمكن أن ينتشر ويفسر ويسيطر على المشاكل الجارية. لكنها إشكالية، لأن العالم الاجتماعى للكلاسيكيين يعتمد بشكل كبير على الصناعة، والإمبريالية وكبار البرجوازيين فى المجتمعات الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى. وبصفة خاصة لتزايد الفجوة بين النظرة الحضارية القادمة، التى تميز كتابات ويبر Weber وبين النظريات المعاصرة للعولمة. هذا التوجه الحضارى كان له تأثير كبير فى تأسيس مدرسة علم الاجتماع المقارن وأيضًا فى نظرية نوربرت إلياس Norbert Elias، عن التطور الحضاري(٢). كان هناك ميل فى هذا التوجه يرى أن التحضر بمثابة مزيج من رموز إلى أقصى ما وصل إليه العلم والبحث والنظم الداخلية للحياة المؤسساتية، والمال، والأساطير واللغة وما إلى ذلك. وكما يشير ماندالويس Mandalios (1996) إلى أن هذه الأمور، لا يمكن اعتبارها "أسوارًا حديدية" لكنها بمثابة تخوم أكثر من كونها حدودًا، يتعايش الناس معها بالحسنى والأفكار التى ينبغى أن تسود. كما أشار ماندالويس (Mandalios 1996) إلى ريادة نيلسون (Nelson 1973) الذى قام قبل المنظرين للعولمة بتطوير نظرية "الثورة المكانية- والزمنية" التى ترى أن التوجه الحضارى يعد إشكالية فى عصر يضاعف من سرعته بشدة وبتأثير بالغ فى مجال المعرفة الثورية وأساليب الاتصال، والسيطرة والنقل. وبالتالى لاينبغى أن نلقى بالاً للتناقض العام بين القومية وعلم الاجتماع العولمي. وهناك تصور خطر بأن العولمة ستحول الكرة الأرضية لكيان وحدوى بأساليب تحبس بها الخبرات والمهارات الثقافية للمجتمعات سواء فى صميمها أو فى المناطق المهمشة المتجانسة الهوية، وعلاقتها بالدول التى تتصف بالازدراء والإقصاء.

التبعية والنظم العالمية

استنادًا على نظريات ويبر Weber وبارسونز Parsons عام (1960 -1950) عن علم الاجتماع والتحديث، وقضايا التنمية العالمية فى الطبعة المطورة التى نشرت عام 1987 عن دار أيسنشتاد (Eisenstadt 1987) عن نظريات التقاليد والتحولات الحديثة بطريقة أكثر دقة وبفارق بسيط عما قامت به التقارير المعاصرة (انظر صفحتى 58-60) . وعلى أى حال، فإن نظريات الحداثة مالت إلى تصور مستقل نسبيًا للمجتمعات التى تشارك فى عمليات التنمية الاجتماعية بدافع داخلي. وتم معالجة القضايا الاجتماعية من قبل علم الاجتماع، وخاصة نظريات التنمية والإنتاج العالمى المتزايد غير المتكافئ. كما أن الطفرة الماركسية والنظريات الماركسية الجديدة فى السبعينيات من القرن الماضى تناولت العلاقات الاجتماعية العالمية بطرق متعددة. وكما قال إسكلير (Sklair 2002: 32) "العامل الوحيد الأكثر تأثيرًا فى فترة ما بعد التجديد النظرى الماركسى لتحليل التنمية فى النظام العالمى أنه قد أصبح نظرية تبعية." أما نظرية التبعية التى كان جندر فرانك Gunder Frank من أفضل المناصرين لها؛ ترى أن العالم الرأسمالى كنظام إنتاج يتصف بعدم المساواة بسياسية زيادة الإنتاج غير المتكافئ من الناحية التجارية بين البلدان النامية ودول العالم الثالث، فالأرباح التى تحققها الشركات عبر القومية؛ تقوم على استغلال واستثمار اليد العاملة والموارد لصالح النخب فى الدول المتقدمة. وهذا النظام تدعمه قوة عسكرية من النخبة المحلية مدعمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. التبعية تمنع العواصم المحلية من تكديس إنتاجها (فيما عدا بعض المحميات الأجنبية القليلة) وذلك يعوق تنمية رأس المال للسكان الأصليين. كان منظرو التبعية على قناعة بأن التنمية غير ممكنة من خلال النظام الرأسمالى العالمى وبعضهم (مثل أمين Amin 1990) طالب بفك ارتباط دول العالم الثالث عن العواصم العالمية، ورغم المحاولات للقيام بذلك (مثل تجربة بورما القائمة على الاكتفاء الذاتى والتحرر من الاشتراكية عام ١٩٩٠م) لكنها لم تنجح بصفة عامة فى تحقيق تنمية محلية.

أما التهديد المباشر لنظرية العولمة، فيتمثل فى نظرية النظم العالمية التى ترى أن العالم من خلال إطار متوحد، يمكنها أن تحقق التوازن بين المكونـات المختلفة للنظام. فهى تفترض أن تكون المستويات فى النظام متدرجة، لتبرز تأثير النظام العالمى على المحليات والأثر المتبادل لكلا الطـرفين. وتـزعم نظرية النظم العالمية أنه من الأفضل استغلال القـوى الكامنـة الموجـودة، بدلاً من نظرية الحداثة، ما دامت الليبرالية والماركسية بنوعياتهما المختلفة فـى استطاعتهما تفسير عدم تحضر الكثير من الأقاليم الكبيرة فى العالم بشكل (تـام) أو تحولهم إلى طبقة البروليتاريا أو التجار ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى:

- مفهوم الحداثة لم يكن متميزًا وبنقـصه التركيـز علـى الرأسـمالية باعتبارها مميزة ومرحلة انتقالية للتنمية.

- توجهات التبعية والنظم العالمية تتعارض مع الخطوط المؤقتة لتقيـيم نظريات التحديث المتطورة بدعوى أن النظام العـالمى المعاصـر يـستولد أساليب "متقدمة" وأخرى "متخلفة".

- عندما توجد دورات متكررة داخل النظام محددة بفترة زمنية، فى حين أن النظام يخضع للتحول التاريخي. أحد هذه الأمثلة، نظريـة كونـدراتيف Kondratieff (نظرية دورة كاف K الموجية) التى حـددت هويـة سلـسلة طويلة من الموجات للنشاط الاقتصادى المرتبط بالاضطرابات الاجتماعيـة الكبرى[٢].

- لا يوجد تسلسل للتنمية، لذا فلا يستطيع المرء أن يقول إن أوروبا كانـت أول منطقة صناعية "وتبعتها" مناطق أخرى، لأن النظام العام يخضع للتغيير فـى نفس الوقت، لكن بطرق مختلفة وأماكن متفرقة (تشيس دنْ Chase- Dunn 1983).

- كانت هناك ثلاث مراحل لتطور النظام العالمى: (i) الإمبراطوريات العالمية، مثل الإمبراطورية الرومانية القديمة. (ii) الاسـتعمار الأوروبـي. (iii) ما بعد المستعمرات الحديثة رأس مالية الاقتصاد، والدول القومية. هذه

المراحل ينبغى تفسيرها من وجهة النظرية الديناميكية التى تشير إلى منطق التراكم والتنافس بين الدول القومية. ويتحتم على النظرية أن تفسر الاختلافات فى مجال التصنيف الاقتصادى الخارجى، إلى أقصى مدى. (مثل حيازات الإنتاج الصغيرة والإقطاعيات)(٣).

التقسيم الدولى للعمالة وتبعية العلاقات الاجتماعية غير الرأسمالية فى التعامل مع النظام الرأسمالىّ يحدد نطاق الحدود المكانية للنظام العالمى. عناصر هذه الحدود (هدف كامل، نصف هامشى، أم هامشى) هى التى ستحدد سمات المشروع ومدته الزمنية فى المكان والمعايير التى تربطه بخصيصة النظام والناتج. فعلى سبيل المثال، جرى نقاش ممتد خلال الثمانينيات من القرن الماضى بين علماء الاجتماع واقتصاديى التنمية عن جدوى استمرارية المجال الصغير لأسر الفلاحين فى مجال التنمية العالمية. هناك العديد من النظريات الماركسية والحداثية توقعت اختفاء الأشكال الإنتاجية فيما قبل الرأسمالية مع الانتشار العالمى للزراعات الموسعة عبر الحدود والفعالية المتزايدة فى مجال الزراعة. وهناك مزيد من الأبحاث ناقشت ذلك بشكل معاكس، فالرأسمالية شجعت الحيازات الزراعية الصغيرة فى بعض أجزاء العالم (مثل كوررى وراى Currie and Ray 1986) لأن الرأسمالية تحجر وتعزل ما كان موجودًا قبل الرأسمالية من أشكال عقيمة. (إسكلير Sklair 1991).

الرأسمالية العالمية ليست تحديثًا عالميًا، فهى تحتفظ بأشكال ما قبل الرأسمالية، حيث يستطيع المزارع استخدام طاقة أرخص (مثل العمالة الأسرية) وقيامها بذلك الإجراء (تم نقاش هذا الموضوع بالتفصيل فى الفصل الخامس).

رغم أن نظرية النظم العالمية ليست مجرد مجموعة متكاملة من المقترحات النظرية، فإنها تقدم تحليلات للتغير الاجتماعى لها أهمية بالنسبة لحيوية الرأسمالية. وعلى أى الأحوال، فإن توجهات النظم العالمية أصابها الضعف من جراء العديد من التطورات. أولاً: بالنسبة لنظرية التبعية، التى بدأ ظهورها فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى فى البلدان الصناعية الجديدة، فى سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، التى نجحت فى اقتحام مجال التنمية التبعية وعززت نموذج الرأسمالية، بدلاً من أسلوب التنمية الاشتراكية. هذا التحدى يدحض الادعاء الذى يزعم أن دخول نظريات النظم العالمية فى مجال التنمية فى قلب الأقاليم البعيدة مستحيل تمامًا. ثانيًا: كانت النظرية ذات ثقل من الناحية الاقتصادية (بمعنى أنها خفضت جانب الحياة الاجتماعى على حساب العوامل الاقتصادية). وتفوقت بالمزيد من ثقافات نظريات العولمة الموجهة، وما بعد الحداثة القابلة للتطويع. ثالثًا: رغم أنها أصبحت قبلة الأنظار العالمية، فإن توجهات النظام العالمى ظلت على مفهومها المحلى لمحتوى علم الاجتماع فى تعاملها مع الدول القومية، الذى تم إدراكه بتشكيل ثلاثة مستويات نسبية بتدرج هرمى غير قابل للتعديل (هدف كامل، نصف هامشى، أم هامشى). ويعقب إسكلير (Sklair: 42)، بأنه "ليس هناك أبعاد عالمية متميزة فى نموذج النظم العالمية: ويبدو أنه محاصر داخل بؤرة المركزية القومية التى يؤكدها دائمًا".

وهكذا أستطيع إذن القول إن النظريات المتعددة التى ناقشتها بما فيها الكلاسيكية والاجتماعية الأخيرة كان بإمكانها تنظير المجتمع العالمى وتحديد المستويات الاجتماعية التى تمتد داخل وخارج الدول القومية. هذا هو الموضوع الذى سنتناوله فى المناقشات التالية من حين لآخر. كما أننى انتقيت نظرية النظم العالمية لأنها سابقة على نظرية العولمة وبشرت بها بشكل مباشر، رغم أننى حددت بعض الأساليب بحيث يكون هذا المدخل محدودًا. الجزء التالى سوف يتعرض لبعض الحوارات المبهمة عن نظرية العولمة، بالتوالى فى الفصول القادمة.

سنتناول فى هذا الجزء وباختصار ست قضايا مهمة فى حوارنا عن العولمة. أولاً، إحدى القضايا المحورية عن العولمة، وعما إذا كانت واقعًا فعليًا. ثانيا، وحتى إذا كان الأمر كذلك، فهل هى توحى بأى شىء جديد. ثالثًا، هناك تساؤل عما إذا كانت العولمة انبثاقا طارئا فى حد ذاته أدى إلى تغيرات اجتماعية أم هى نتاج تطورات عناصر اقتصادية وسياسية وثقافية. رابعًا، هل العولمة تحث على التجانس (مثل الانتشار العالمى لأنماط الاستهلاك والإعلانات) أم تزيد عدم تجانس الخواص الثقافية والاقتصادية والنظم السياسية. خامسا، ماذا لديها من مفاهيم ضمنية لتقدمها إلى الدول القومية؟ هل أصبحت هذه الدول جوفاء، حتى نقدم لها مزيدًا من التحرك الاستثمارى (المتصاعد إلى أعلى) نحو الهيئات الدولية، أو إلى "أسفل" نحو المستويات المحلية والإقليمية؟ أخيرًا، وحتى إذا كانت العولمة مؤثرة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أليست الآن فى حالة انحدار أو تراجع إلى الخلف، حيث الصراعات العالمية وانعدام الأمن الاقتصادى التى تحث على فك الارتباط مع شبكات الاتصال العالمية؟

أولاً: وهى واحدة من القضايا المحورية حول العولمة وعما إذا كانت واقعًا فعليًا. هناك عدم اتفاق جدير بالاهتمام إزاء سرعة خطى وأهمية العولمة. بعض المنظرين - أطلقوا عليها "العولمة الهوجاء" (أو المتطرفة) وتنبأ منظرون آخرون بأنها "عالم بلا حدود" أو يوتوبيا أخرى للتجانس العالمي، فى حين يتساءل المشككون عما إذا كانت واقعًا فعليًا على الإطلاق. أما الذين أطلقوا عليها "هوجة عالمية" يرون أن العولمة ستقودنا تجاه حالة نهائية تصبح فيها الكرة الأرضية كلها مجرد تقاطعات متعارضة بواسطة التطورات العالمية إلى الحد الذى تفقد فيه الأماكن خصوصيتها وسيكون هناك مجتمع عالمى واحد. ويصبح العالم حيزًا مكانيًّا للإنتاج ويزيد

الاستهلاك، ورؤس أموال لا مقر لها ومنتجات لا وطن لها، طوفانا من شبكات الاتصال العالمية تعبر المحليات فتعيد تشكيلها. ونظرًا لقوة نظرية العولمة، فسوف يشكل كل علماء الاجتماع من خلال سباق التدفق العالمى، جبهة لمناهضة العولمة. (روبرتسون Robertson 1992)(٤)

اختلف نقاد العولمة فى توجهاتهم. بعضهم يرى أن مثل هذه الأمور التى تحدث بشكل جلى بمثابة ظواهر غير مرغوب فيها، ربما تمثل الأشكال الإمبريالية المعاصرة، التى يمكن مقاومتها (مثل بتراس وفلتماير Petras and Veltmeyer 2001) أما أولئك المتشككون فى عدم وجودها على الإطلاق فيعتبرون أن جوهر العولمة المزعوم لا أساس له. فعلى سبيل المثال فإن هيرست وتومبسون (1996) Hirst and Thompson أعربا عن عودة الاقتصاد إلى النظام العالمى فى أواخر القرن العشرين الذى كان سائدًا منذ عام ١٨٧٠م حتى عام ١٩١٤م، وظل قائمًا فى الاقتصاد القومى والإقليمى والمهام السياسية الاقتصادية. وفيما بين عامى ١٨٩٠م و١٩١٤م تدفقت التجارة والاستثمارات بأعلى مما هى عليه الآن، فالحدود كانت مفتوحة، وزادت حركة الهجرة فى القوميات والأقاليم. إلا أنهم يزعمون أن نظرية العولمة مبالغ فيها، وأن تطوراتها لم يسبق لها مثيل. صحيح أن هناك عددا قليلاً من الشركات العالمية المتخطية الحدود (TNCs) لكنها قائمة على أسس من التعاون القومى مع الشبكات المركزية أو الفرعية. إن فكرة "رأس المال الطليق" مبالغ فيها ما دام أن الاستثمارات الأجنبية (FDI) المباشرة تساهم بنسبة ٥,٢٪ من رأس المال الثابت عام ١٩٩٥م، فى حين تظل المدخرات القومية المحلية، هى الحاسمة باعتبارها مصدر رأس المال (تومبسون Thompson 1999) ويبين الشكل ١-١ النمو السريع جدًا فى مجال الاستثمار الأجنبى المباشر FDI فى أواخر القرن العشرين، ومعظمه من دول العالم النامى، وهذا ما أشار إليه فيجستين (2001) Figstein حيث قرر أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى (FDI) يتمثل فى ثالوث

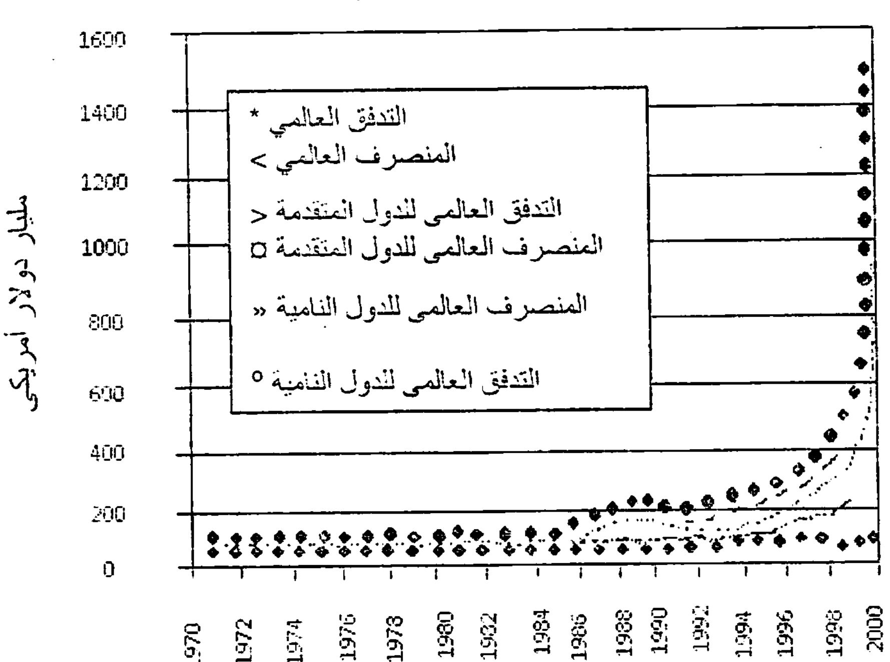
أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى (EU) واليابان، حيث تم تقسيم العالم إلى كتل تجارية إقليمية مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والاتحاد الأوروبى (EU) ورابطة جنوب آسيا (ASEAN) . وقد أشار رايكروفت (Rycroft 2002) إلى أن التجارة العالمية عام ١٩٩٤م كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى (GNP) لم تصل إلى مستويات عام ١٩١٣م، فى كثير من الدول ومن ضمنها هولندا والمملكة المتحدة واليابان. ومن ناحية أخرى فإن حصة القيمة المضافة(٥) فى التجارة العالمية زادت عن أى فترة مضت فى القرن العشرين. ويرى فايس (1998) Weiss، أنه رغم وجود طابع التدويل فى أواخر القرن العشرين، فإنه لم يكن هناك شواهد حقيقية على التوحد العالمى، فى حين ظلت الدول القومية المؤسسة الرئيسية من خلال تنظيم الاقتصاديات.

ويعتبر الآخرون العولمة بمفهوم إمبريالى يخطط لنشر الخصائص ووجهات النظر الأمريكية على النطاق العالمى مما يسهل جدًا انتشار العولمة (بورديو وواكيانت Bourdieu and Wacquant 1999).

أحد الآراء المعارضة لوجهات النظر هذه يرى أن النقاد أنفسهم يبالغون بخصوص نظريات العولمة. إذ إن نظريات العولمة لا تدعى أن الاقتصاد العالمى سيشمل الكرة الأرضية؛ لكنها تدعى فقط أن قطاعات معينة ستكون مقتصرة على سلسلة من السلع المعينة (Kobrin 1998). هناك ادعاءات سابقة بوجود أشكال للعولمة قبل ذلك، كانت مختلفة تمامًا فى أهدافها وتأثيرها عما هى موجودة عليه الآن. الاقتصاد الدولى فى القرن التاسع عشر اقتضى ضمنًا ارتباطات منفصلة فى التبادل الحصرى بأسواق متباعدة جغرافيًا. فى حين أن عولمة القرن العشرين دمجت الأسواق القومية المتخطية الحدود (جيوللين Guillen 2001).

جدول 1-1

الاستثمار الأجنبى المباشر، التدفقات المالية – من وإلى – حسب المنطقة 1970 – 2000



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 82 – 268 :2003

هناك شكوك تركز على الجوانب الاقتصادية والمالية للعولمة فى حين أن هناك شواهد موجودة تدل على اتساع نطاق العولمة سياسيًا وثقافيًا سبق الإشارة إليه وتشمل "البعد الزمنى– والمكانى"، والنظام الرقمى للاتصالات الذى سهل الاتصال الفورى فى الفضاء بشكل ملموس ووسائل الإعلام العالمية والوعى الجماعى والمخاطر العالمية والزيادة السكانية والأفكار والسلع عبر الحدود.

أما القضية الثانية فتدور حول عما إذا كانت الظواهر التي توصف بها العولمة حتى ولو كانت بمثابة (واقع). فهل تشير هذه الظواهر إلى أى شيء جديد؟ يرى البعض أن هناك سوابق للعولمة يمكن العثور عليها في الماضي، وأحيانًا في الماضي البعيد، حيث يمكن أن يشير المصطلح تقريبًا إلى أى شكل من أشكال الترابط الدولي. وبالتالي فإن العولمة المبكرة من الممكن أن تكون قد استقرت في عدة أماكن. وطبقًا لما كتبه مارتن برنال (Martin Bernal 1989) فإن الحضارة اليونانية القديمة نشأت من خلال خليط محلي، هندى، أوروبى، مصرى، تأثيرات فينيقية، العقائد اليونانية القديمة التي تتصور العالم كيانا واحدًا. وتصف جانيت أبو لغد Janet Abu Lughod (1989) نظام العالم في القرن الثالث عشر بأنه كان ممتدًا من قبائل الفلاندرز حتى الصين. وهذا تصور عالمي انبثق من وحي خيال المسافرين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، الذين قاموا بالطواف حول العالم. من ناحية أخرى، يرى جيدنز (Giddens 1990 : 63) أن الحداثة بطبيعتها تنتمي للعولمة، ما دام كلا الرمزين أخذا على عاتقهما تيسير تفاعلات معقدة للغاية (المال ونظم الخبرة) وكذلك البعد الزماني والمكاني. يقول أيضًا، "العولمة بها ميول للحداثة، وهذا واضح في الوقت الحاضر، وينبغي أن تدرك من خلال هذه المصطلحات. العولمة الحديثة، بقدر ما هي مثل الفضاء، منفصلة عن الأرض وتعيد الاندماج مع الأبعاد الفارغة للزمن." جيدنز (Giddens 1994b: xii)[٦]. إلا أن مارتن ألبرو Martin Albrow يصر على أن العولمة ليست هي ذروة النضج قبل التنمية الاجتماعية، مثل مسار الحداثة، لكنها تقدم تحولات جديدة. الحداثة كانت مشروعًا للترشيد في الدولة والسوق، في حين أن العولمة تقدم ثقافة بلا حدود وتشجع على التجديد الذى لا نهاية له وتنوع الثقافات. من خلال إلقاء نظرة على المئتي عام الماضية

نجد أنه ليس من الواضح أن الحداثة "تنتمى للعولمة"، لكن كانت هناك مراحل من العولمة تلتها فترات لا تتصل بها. وبالتالى فهناك ثلاث وجهات نظر عن العولمة: كونها كيانا ناضجا فى تاريخ البشرية؛ أو نتاجا للحداثة؛ أو كرحيل تام من الماضى القريب. ويعقب جيوللين Guillen على ذلك بقوله:

"ليس هناك اتفاق عمّا إذا كانت العولمة بدأت فى زمن ماجلان وميركاتور 'جيمس وات، وكابتن كوك، كينس وهوايت، نيكسون وكيسنجر، أو تاتشر وريجان، حتى نكون متأكدين تمامًا أن العولمة قد بدأت أو على وجه التحديد أن قصة العولمة ينبغى أن تبدأ." (جيوللين Guillen 2001)

وحتى نحدد نواحى التميز لمفهوم العولمة ونخلصها من التشويش لكى ندرك بهدوء ما الذى تهدف إليه، فقد حدد شولتى (Scholte 2002) "عدة طرق"، تشير إلى معالجات راسخة، وكما يقول ليست لها صلة بالعولمة. تتمثل فى التدويل السياسى (النمو الاقتصادى عبر الحدود والنشاط السياسي)، والتحرر الاقتصادى (استراتيجيات السوق الحرة)، المسحة الغربية (مثل الانتشار العالمى للإعلانات للشركات مثل ماكدونالدز وقناة سي. إن. إن CNN) العالمية (نحو الالتقاء الثقافى العالمى والأشكال المؤسسية). هذه الأمور مهمة فى حد ذاتها، لكن لو قمنا بتفسير معنى العولمة من خلالها فستكون المسألة "مجرد استعادة معلومات قديمة". يرى شولتى أن القصة الحقيقية للعولمة تتمثل فى انبثاق علاقات عابرة بين مستوى كوكبى عالٍ وبين محليات ذات مستوى أدنى، ويرى أن نهضة المحليات حديثة الظهور تزامنت مع استخدام الطائرات النفاثة للسفر والهجرة عبر العالم والتحولات الاقتصادية والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية والبث التليفزيونى عبر القارات وإنتاج المسلسلات، والتغيرات البيئية (مثل الاحتباس الحرارى العالمي). هذا، بالطبع إضافة إلى قائمة من التجارب التى تتكرر دائمًا قائمة على الملاحظة والاختيار. لكن الشيء الأكثر أهمية أن الاتصالات التى تقدم

هذه التسهيلات لا تتم فى مكان محدد ولا تقوم ببساطة بالربط بين أماكن متباينة لكنها تفرض علاقات اجتماعية عالمية، ويضيف "أن هذه الاتصالات العالمية تملك خصائص التزامن عبر العالم اللحظية" التى تؤدى إلى مزيد من التعقيد على المستوى الثقافى والبيئى والاقتصادى والسياسي. هذه هى "الفضاءات الجديدة التى تتعارض فيها الثقافات وتختلط عبر وداخل الدول. (كينيدى وررودمنتوف Kennedy and Roudomentof 2001) وهذا بدوره يفترض مسبقًا عدم المعرفة بنظم المجتمع وعلاقاته، وقدرات الناس، حتى تقوم بتوحيدهم فى حياتهم اليومية.

التساؤل عمّا هو جديد يتسم بالأهمية لارتباطه بالمضامين النظرية، لأن أهمية السؤال تتركز فى السؤال عمّا إذا كانت بإمكان العولمة أن تستأثر بالأشكال الاجتماعية القائمة، أم أن الأمر يتطلب إعادة التفكير فى علم الاجتماع بشكل شامل. وعمّا إذا كانت الترابطات العالمية نتاج تطورات على المدى الطويل، أو تتويجًا للتطورات الحداثية، فإن المفاهيم الاجتماعية المتاحة بالفعل ينبغى أن توفر الأسس لتنظير العولمة. ولو أن العولمة تطرح آراء تدعو للقطيعة مع الماضى الذى كان متمثلاً فى أطر موجودة من قبل وأصبحت بالية، إذن فنحن فى حاجة إلى علم اجتماع جديد ينهض بأدوات التنظير والمفاهيم لكى نفهمه. وجهة النظر المطروحة هنا، أن العولمة هى نتاج التغيرات الاجتماعية والثقافية الحديثة الأخيرة، التى خلقت نوعيات مختلفة الأشكال لعلم الاجتماع أكثر مما كانت عليه فى الماضي، ويتم إنجازه بشكل عضوى فى الحياة اليومية. وأعنى بصفة خاصة العقدين الأخيرين للقرن العشرين. رغم أنه من الأهمية بمكان أن نحدد الأصول التاريخية لهذه التغيرات.

القضية الثالثة هنا عمّا إذا كانت العولمة انبثاقًا ذا تأثير متقدم، فعلى سبيل المثال، ذلك الإدعاء بأن ضعف فعالية التطبيق للمفهوم الذى ستتضمنه الثقافات بدرجة ما للتوحد، تكفى لضمان استقرار الهويات المحلية يرجع إلى

العولمة (كينيدى Kennedy 2002)؟ العولمة هنا من الناحية الوصفية بمثابة قوة – فعاليات بإمكانها تحقيق نتائج، بعكس ما نراها نتاج تكتلات لفعاليات أخرى، مثل الاقتصاد والسياسة أو التطورات الثقافية. يرى روزنبرج (Rosenberg 2005) أن العولمة توصف بأنها (مصطلح جغرافي) تتطلب نظرية اجتماعية أخرى (مثل الرأسمالية) لتوضح لنا ما تم عولمته وأين. ولكن أن نكسب صفة القوة التفسيرية للعولمة فهذا يعنى أنها تجسيد مادى للفضاء. وبالتالى فهل العولمة هى المفسِّرة (التى تفسِّر) أم هى المفسَّرة (التى تم تفسيرها)؟ وقد يبدو ذلك حلاً وسطًا، لكنه بطريقة أو أخرى يتضمن التفسيرين، وبذلك فإن العولمة نتاج لاختراق عميق عبر حدود التوحد، والترابط الشبكى والاتحاد مع الهياكل المحلية. لكنها فى نفس الوقت قد تكون نتاج كل هذه التطورات، وأى أساليب قديمة بطبيعتها الأولية، وتطورها بأساليب مختلفة.

القضية الرابعة، هى عمّا إذا كانت العولمة تولد المزيد من التجانس (مثل الانتشار العالمى لأنماط الاستهلاك والإعلانات التجارية) أم تعمل على عدم التجانس للثقافة، والاقتصاد والنظم السياسية. العولمة تنطوى على ثقافة عالمية للاستهلاك وأنماط الحياة، على الأقل بين أوساط النخبة المتحضرة فى المدن، حتى إن مظهر المدن متشابهة من حيث الطراز المعمارى البيئى. وأصبحت المدن معبرًا مشتركًا للثقافات من خلال خليط ثقافى متنوع لعلاقات مثل الفصل العرقى، والتوحد والاستيعاب وثقافات التهجين. كل ذلك يخلق ثقافات ديناميكية التكنولوجيا، مدعمة بسرعة الحركة، الصراع أحيانًا. الإنجليزية هى لغة التواصل العالمى والثقافة العالمية، وقد يتساءل أحد ما هو غير المتواصل بالإنجليزية، فيجد أن اللغة المحلية أكثر تواصلاً من العالمية. وعلى أى حال، فهناك نقطتان بهذا الخصوص. أولاً، التطورات العالمية تنتشر فى التو واللحظة بأشكال مختلفة فى أماكن متباينة والتجمعات الخاصة، عالمية أو محلية، تفرز نتاجًا مختلفًا، وهكذا ستخلق العولمة أنماطًا اجتماعية

مركبة ومتفاوتة- أنماط جديدة تحتمل الرفض أو القبول لدى بعض الأشكال الثقافية المحلية، أو تكون هامشية بالنسبة لآخرين. ثانيًا، العولمة أو التطورات العالمية أو اللغة الإنجليزية تولد مقاومة وتوافقا عكسيًا للثقافات المحلية والتقاليد. وهكذا، فعلى سبيل المثال فاللغة الإنجليزية ربما تمارس الهيمنة الثقافية باعتبارها لغة عالمية فى مجال الإعلام، لكن من الممكن أن تجابه بتحديات كلغة عالمية. منذ أن أصبحت اللغة الإسبانية والروسية والعربية والفرنسية والسواحيلية والصينية لغات مشاركة فى بعض التجمعات المتخطية الحدود المستقرة فى مناطق معينة فى العالم، وتحديدًا، فى أمريكا اللاتينية، ودول الكومنولث المستقلة CIS ، والعالم العربى وجنوب الصحراء الأفريقية، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، بشكل خاص. (جيوللين Guillen 2001).

هذه الآراء تتوافق من ناحية للالتقاء مع المناقشات العالمية. فالبعض يفترض مقدمًا أن العولمة نظام مسالم على الصعيد العالمى فى إطار مؤسساتى متكرر للدولة الليبرالية الديمقراطية. وهناك من يرونها مجتمعًا مدنيًا عالمى الأخلاق والحكم وقانونا دوليًا وسياسية اجتماعية وتنظيمًا اقتصاديًا إيدى وأوبيرن (Eade and O'Byrne 2005). ويرى البعض الآخر أن المجتمع المدنى العالمى يتطور اعتمادًا على الاعتراف بحقوق الإنسان غير القابل للتعديل بشكل فردى وبعيدًا عن أعضاء دول معينة تيرنر (Turner 1993). قامت الحركات الاجتماعية العالمية بإنشاء شبكات جديدة، وموارد ورأسمال اجتماعي، لتوفير البنية التحتية للديمقراطية العالمية (سميث Smith 1998)والديمقراطية الكوزموبوليتانية بك Beck 2000b). لكن مثل وجهة النظر هذه للنظام العالمي تشتمل على طموحات أكثر منها حقائق، إذا كان إطار القانون الدولى ضعيفًا، فهناك كثير من الشركات العالمية، لديها القدرة على التهرب من الاتفاقات الدولية وهناك بعض الدول التى تنسحب من الاتفاقات الدولية مثل (اتفاقية كيوتو) والصراعات العنيفة المنتشرة فى بلدان العالم النامي. يشير مننل (Mennell 1995) إلى أن التبعية وتزايد الارتباط

بالمكان والزمان من المحتمل أيضًا أن ينتج عنه زيادة الاحتكاك والتوتر والعنف، وعدم الأمان والخوف الذى يثير العدوانية والعنف. وهذا بدوره يثير المزيد من الأسئلة عن ضرورة توفير الهدوء والعلاقات المدنية حتى نستطيع أن نتكلم عن العولمة كشكل اجتماعي.

القضية الخامسة تتعلق بما لدى العولمة من مضامين لتقدمها للدول القومية. هل أصبحت خواء أجوف تكرر ما يفيض عن الحاجة فيما يتعلق بمستويات إدارة عملية التحرك "صعودًا" بالنسبة للهيئات الدولية، و"هبوطًا" بالنسبة للمستويات المحلية والإقليمية؟ رغم ذلك فإن الدول ذات الأهمية والتي تحظى بالاحترام عملاء للعولمة، رغم منهجها وطبيعة التغيير فى عملية التطوير. الدول الحريصة على سن تشريعات لمعاهدات وسياسات تدعم التوحد العالمى هى المفتاح الفعال للخصخصة (ومصيرية لرؤوس الأموال العالمية المتدفقة) والسيطرة على الحدود (للحد من الهجرة)، وعقد الاتفاقيات (للتدفقات السياسية المتخطية الحدود)، وترسيخ نظم الأقاليم الحاكمة (للتدفق الاستثمارى) وتوفير الرعاية الاجتماعية للعاملين (لخدمة الأسواق وتقاربها). عندما نفكر فى الدولة والعولمة فلا ينبغى أن نشغل بالنا (بقومية) الدولة بشكل حرفي، وأنها ذات حدود إقليمية يقطنها شعب متجانس على الصعيد الوطني. وهذا شكل فريد ونادر جدًا من أشكال الدولة فى الآونة الأخيرة. فكرة سيادة الدولة داخل إقليمها وفى نطاق حدودها، حددتها معاهدة وستفاليا عام (1648)، لكن فكرة الدولة القومية المتجانسة عرقيًا، فأصلها يرجع إلى الجذور القومية فى القرن التاسع عشر، ولم تظهر بشكل كامل إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما انعقد مؤتمر بوتسدام.Potsdam[٧]. اجتمع فيه الحلفاء المنتصرون ورسموا خريطة جديدة لأوربا قائمة على قومية شعوبها. وقد تضمن هذا الإجراء إعادة رسم الحدود على نطاق واسع وترحيل السكان-بالقوة مثل ما حدث وتم نقل اثنى عشر مليون ألمانى من شرق ووسط أوربا إلى الدولة الألمانية الجديدة.[٨] وبناء على ذلك، قامت العديد من المنظمات

السياسية فى القرن العشرين وطالبت بعدم شرعية الأشكال غير القومية التى تدين بالولاء للسيطرة العالمية:

- يتمثل الولاء الدستورى فى النظام الجمهورى، للعلم والمواطنة، حتى لو كان المجتمع متعدد العرقيات والقوميات. وتعتبر الولايات المتحدة أول مثال لهذا الشكل من الدول حيث التأكيد الشديد على الخصوصية والمحلية، إذا كانت هذه الحقوق انتقلت إلى المؤسسات المحلية. تيرنر (Turner 1990 and 1993).

- الإمبراطورية البريطانية، التى كانت مشروعًا قوميًا على مستوى واحد، لكن شرعيتها تتمثل فى فكرة "الإمبراطورية"- والولاء لفكرة مجتمع عالمي، يدين أفراده بالولاء للتاج البريطاني، أكثر من البريطانيين أنفسهم(٩) - هذه الفكرة التى مازالت قائمة بشكل فاتر فى دول الكومنولث.

- الاتحاد الدولى للشعوب الاشتراكية الذى أسسه الاتحاد السوفييتي، الذى ادعى أنه بداية لمستقبل العالم القائم على اتحاد البروليتاريا العالمية والمبادئ الاشتراكية أكثر من العرقية، أو بمعنى آخر يعرف الدولة على هذا النحو.

بعبارة أخرى، الدولة القومية، حالة تاريخية عالمية وشكل تنظيمى محدد، حتى لو تدهور حالها فلن يصل الوضع إلى حد زوال مفهوم المحلية القائم على أن الولايات كيان واحد. وتواصل الولايات الحفاظ على الخصائص المصيرية الأصيلة إذا استدعى الأمر ممارسة هذه الأصول فى المناطق المحلية ضد محتكرى وسائل العنف، والدعوة إلى الشرعية القائمة على التراث المشترك، وفرض الإتاوات بالقوة ، ولوائح التعليم و قوانين العدالة الجنائية. إضافة إلى عمليات التقارب المتعددة الأبعاد. لأن المحلية شهدت درجة عالية من التكامل فى مجال الاقتصاد العالمى، وهذا لا يعنى أن يليه تلقائيًا قدر مماثل من التقارب الاجتماعى أو الثقافى. وقد تبرهن الثقافات اللصيقة أنها أكثر انتشارًا من تدفق رؤوس الأموال، أو البضائع أو التكنولوجيا. من الممكن أن تكون الحدود مفتوحة (مثل الحدود البرية

للاتحاد الأوروبي) لكن تظل هناك علامات من الاختلاف الثقافي واللغوي. لكن من الممكن لبعض الدول هنا أن تصبح ذات أهمية خاصة في إدارة التناقضات والاختلافات الوظيفية للعولمة.

القضية السادسة هنا تختص بإلقاء نظرة على الجدل القائم رغم ظهور العولمة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فالآن في حالة تدهور وتراجع إلى الخلف بسبب الصراعات العالمية وانعدام الأمن الاقتصادى الحاد لفك الارتباط مع الشبكات العالمية. يرى روزنبرج (Rosenberg 2005) أن "العولمة اليوم هى روح عصر الأمس" وأن "النظام العالمي" هو تفتيت لكل ما يتعلق بالأمن القومى وتجاوزٍ لحقوق الإنسان. أما جيمس (James 2002) فيرى أنه قد تكون هناك دروس مستفادة للحاضر، من خلال انهيار عولمة القرن التاسع عشر، الذى حدث حسب رأيه عام ١٩٣٠م. ويحدد ثلاثة أسباب للتحول العالمى من التجارة الحرة وانخفاض الهجرة بسبب القيود المفروضة عليها – ضعف التنظيم الدولي، وردود الأفعال العنيفة عبر العالم التى حركت استياء المعارضين للتجارة الحرة الدولية والتدمير الذاتى من خلال "نظرية الماركسية– الكينزية (Marxist-Keynesian) عن عدم استقرار الرأسمالية" (١٠).

هذه الفترة من العولمة انتهت بسبب الاضطرابات المتزامنة فى أسواق المال التى أعادت إلى الأذهان حالة الذعر بسبب طوفان الكساد المالى فى عشرينيات القرن العشرين، أدت إلى حالة من الإحباط الشديد واضطر القادة السياسيون للجوء إلى الجهود المخففة لتدخل الدولة لحماية الأسواق الوطنية والعجز فى الميزانية. ودار نقاش مماثل عن ذلك بين أوروركى وويليامسون (O'Rourke and Williamson 2001) وتم إحلال النظام القومى مكان النظام الرأسمالى العالمى، وحل الاكتفاء الذاتى محل النظام الدولى. فى عام ١٩٣٠م فرض هاولى سموت Hawley-Smoot رسومًا استيرادية فى أمريكا على

واحد وعشرين ألف سلعة مختلفة بنسبة ٥٠٪. ويرى جيمس James أن تكرار انهيار العولمة أمر ممكن، ولكن ليس من المرجح لأن مقومات النظام الاقتصادى القومى لعام ١٩٣٠ مفتقد اليوم: حيث كانت تسود مجموعة من السياسات جديرة بالاحترام مناهضة لأفكار العولمة، ووجود نماذج قومية ناجحة، مثل الاتحاد السوفييتى وهتلرية ألمانيا. أحدث التجارب التى ابتدعتها حكومة ميتران فى فرنسا تمثلت فى نظام بديل نحو الليبرالية الجديدة "بمسحة إقليمية" من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٣ ودام وقتًا قصيرًا.

من ناحية أخرى يرى سول (Saul 2004) أن العولمة كنظرية بزغت فى السبعينيات من القرن العشرين وبلغت أوجها فى منتصف التسعينيات، والآن فى حالة انحدار. فى عام ١٩٩٥م انخفضت التعريفات الجمركية بشكل كبير، مما أدى بمنظمة التجارة العالمية WTO إلى القيام بإجراء المئات من الاتفاقات التجارية المعمول بها، فانخفضت الضرائب، والخصخصة ونظمها التى كانت تكتسح العالم. لكن حدث بحلول عام ١٩٩٧م الأزمة المالية الآسيوية Asian، التى أكدت عدم وجود استقرار متأصل للنظام. فقامت ماليزيا بفرض الرقابة على رأس المال، وفى عام ١٩٩٩م عقدت منظمة التجارة العالمية WTO مؤتمرًا فى "سياتل" التى كانت مسرحًا كبيرًا للمظاهرات المناهضة للعولمة. ودارت مناقشات حول الاستثمار المتعدد الجوانب[١٠] أشارت إلى التأثير المتزايد للبلدان النامية التى تعمل بشكل متحالف على الساحة العالمية. يلخص "سول" Saul الموقف بأن العولمة تتراجع الآن مثلما حدث مع المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة أثناء التحول من الليبرالية الجديدة تجاه القومية.

لو أن سول Saul على صواب، فإن سيناريو عام ١٩٣٠م الذى وصفه جيمس James من الممكن أن يتكرر فى القرن الواحد والعشرين . وعلى أى حال، فإن استيعاب الكاتبين للعولمة ينصب حصريًا على الناحية الاقتصادية

أكثر من المصطلحات الثقافية الاجتماعية، وهذه مشكلة نلاحظها عند آخرين مثل هيرست وتومسون Hirst and Thompson. لكن وحتى فى مثل هذا الإطار المحدود، فهناك مبررات للاعتقاد بأن العولمة ليست على وشك الانتهاء. ويتساءل كوبرين (Kobrin 2005) عمّ ستكون عليه العولمة فى نهاية القرن الواحد والعشرين؟ إن التراجع خلف الحدود الذى حدث عام ١٩٣٠م من الصعب تصور حدوثه فى عصر الترابط التكنولوجى الذى لا رجعة فيه بين الاقتصاديات. فبمقارنة البيانات التجارية والاستثمارية لعام ١٩١٤م مع بيانات عام ١٩٤٩م، نكتشف إغفال نقطة مهمة كما يقول: "إن التشابه فى الكم يخفى الاختلافات الأساسية فى نوعية الارتباط." كانت العولمة المبكرة تيسر المعاملات غالبًا من خلال المعاملات الثنائية بين الدول ذات الإنتاج المحلى والمواد الخام والسلع المصنعة. أما الآن فإن الإنتاج ذاته يتم دوليًا من خلال شبكة معقدة من الاستثمار المباشر، تضم أكثر من ٦٠,٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات تابعة لـ ٨٠٠,٠٠٠ شخص مسئول عن خمس وعشرين فى المئة من الناتج العالمي. الخط الفاصل بين الاقتصاديات المحلية والدولية غير واضح، ما دام العديد من الصناعات عالمية بطبيعتها، فعلى سبيل المثال، ليست هناك أسواق فردية، فالولايات المتحدة لديها القدرة بما يكفى لمتابعة شركات الأدوية، لاسترداد تكاليف تطوير دواء جديد، الذى قد يتجاوز نصف بليون دولار. هذا بالإضافة إلى أن نتائج الثورة التكنولوجية الرقمية أدت إلى أن يتشكل الاقتصاد العالمى من خلال "تكنولوجيا هذه الشبكات"، فمن الممكن معرفة الإنتاج ونقص الموارد من المركز الرئيسى أو الحدود القومية. وبالمثل، فعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمصطلح "العولمة" فإن تومبسون Thompson (1999) يرى أن الحكومات لا تود أن تسمح للنظام الاقتصادى الدولى بأن يقف ضد نظام الحماية، بنظرة داخلية معادية وتكتلات متوازنة. على أى الأحوال، فإن التوقع بنهاية العولمة يبدو غير محتمل، وقد تصور كوبرين Kobrin أمرين ممكنين، بغض النظر عن النتائج المحتملة

للعودة إلى سياسة الاكتفاء الذاتي: الأول استمرار العولمة نحو قيام عالم بــلا حدود، والثانى من شأنه أن يؤدى إلى خلل وظيفى فى التكامــل. والتــصور الأخير من شأنه أن يشير إلى زيادة النزاعات بين الدول، وزيادة المعارضة للعولمة من قبل قطاعات كبيرة من الشعوب. وقد ينتج عن ذلــك اختلافــات فى الرؤى وتكثيف التكامل فى الاقتصاد العالمى فى أرجاء العالم المختلفة.

نهاية علم الاجتماع كما نعرفه؟

هل تتضمن العولمة القضاء على العلاقات الاجتماعيــة وبالتــالى علــم الاجتماع كما نعرفــه؟ ومــن منطلــق هــذا الــرأى فهــل العولمــة تعبــر بكل ما فى الكلمة من معنى عن فترة زمنيــة فــى تــاريخ البــشرية؟ يــرى يورى (Urry 2003: 85) أنه كانت هناك تحولات جزئية متزامنــة ومحتملــة عام ١٩٩٠م، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلك الأنباء العالمية المنطلقة مــن قناة سي. إن. إن. (وقنوات إخبارية أخرى) عــام ١٩٩١م بانــدلاع حــرب الخليج، وقبلها فى أواخر عام ١٩٨٠م تحركت الأسواق المالية على الإنترنت وبدأ عصر التجارة الإلكترونية العالمية، وانتشرت شبكات الإنترنت على نطاق عالمى. وفى عام ٢٠٠٠م تحدث كنشى أوهمائى Kenichi Ohmae عن بزوغ "القارة غير المنظورة" منذ عام ١٩٨٥م. مثل هذه القائمة مــن المــصطلحات أصبحت مألوفة فيما يعرف بأدب العولمة لكنهــا لا تنتــسب لأى نــوع مــن التنظير.

على أى الأحوال، فإن أكثر التنظيرات تنظيمًا وتحديًا لعلــم الاجتمــاع الكلاسيكى تلك التى وضعها يورى Urry تحت عنوان "تحول معقد". يعرض فيها أن التعقيدات العالمية تهمل كل نظريات علم الاجتماع الكلاسيكية والكثير من النظريات المعاصرة. "وما دام أن العالمية ليس لها مثيل آخــر، فينبغــى على علم الاجتماع أن يبدأ بالكثير أو القليل بمجرد خدش (يورى Urry 2003: 95)

أما كاستلز (Castells) فيرى أن ديناميكية شبكات الاتصال، بنيـــة مفتوحـــة ومؤثرة فى سرعة الاتصالات عبر الزمان والمكان، بوسائل ليست فى مقدور أى جهود بشرية. وبالتالى فإن كاستلز Castells توقع الكثير مما يمكن أن تقوم به الشبكات فى المجال التنظيرى وبتنوع كبير جـدًا (يـورى Urry 2003 : 20) وقام بابتداع استعارة نظرية تتناسب مع نظرية التعقيد ونظرية التشوش فـــى النظم الطبيعية. "واللافت للنظر" كما يرى يورى Urry، أن علاقات العولمـــة كانت تتقدم تدريجيًا فى تجديد ما يتعذر علاجه(١٢). فعلى سبيل المثال، فلـــم تعد القومية تعتمد على التجانس والخرائط الإقليميـــة، مـــا دام أن الحـــدود أصبحت منافذ مفتوحة والعلاقات الثقافية تتبادل عبر أنحاء العالم. كان مفهوم علم الاجتماع الكلاسيكى يهتم بنقاء وطهارة النظام الاجتماعي، وكان ينبغـــى أن يلقى به فى "مزبلة التاريخ" (يورى Urry 2003: 106) . وهذه القضية تـــم نقاشها من قبل لكنها لم تكن واضحة. ذلك أن علم الاجتماع كان لديـــه فـــى الواقع اهتمام بتنقية النظام الاجتماعي، حتى ولو كان يرتبط "بالمجتمعـــات"، فكان ينبغى أن يلقى فى مزبلة التاريخ، لكننا من الممكن أن نعيد صياغة هذا المفهوم الاجتماعى- بأنه وصف شكلى "للمجتمع"- للإشارة إلى كل مواقـــع التفاعل والمشاركة فى إنجاز المعنى الذى تعتمد عليه.

يقول يورى Urry: "إن علم الاجتماع لن يكون قادرًا على إبقـــاء ذاتـــه ككيان محدد وخطاب متماسك يرتكز على العطاء المدروس من حيث الترابط والتنظيم لكنه من المتعذر أن يتغير." (3 :2003) فى عالم يتحرك فيه ملايين الناس عبر الحدود القومية، وتتدفق عليها موجات لا تحصى من المعلومـــات عالم متأصلة فيه الفوضى، فى حركة دائمة مفزعة فى عدم يقينها وفوضاها- وقد وفرت نظرية التعقيد استعارة كل هذه التطورات ويرى كل من يـــورى Urry وجيدنز Giddens أن البنية الاقتصادية القوية "المزدوجة" من الأفضل أن تدرك كتطورات "متكررة" أفضل من "التراجع" الذى تستطيع التغيـــرات المحلية الصغيرة أن تفرز من خلاله نتائج غير متوقعة:

"السادة يمكنهم إدارة ما يبدو للعيان بنفس الإجراءات، لكنها تقتضى محاكاة مستمرة لإجراءات الآخرين، لكن بسبب التعديلات المتناهية الصغر التى تتبدى فى هذه الإجراءات، من الممكن أن ينتج عنه (التكرار فى ... التحولات إلى حد كبير – على المستوى الهيكلى." (2003: 47).

فعلى سبيل المثال فالحدث "الصغير" لانهيار جدار برلين عام ١٩٨٩م كان له وقع الزلزال عشية وقوعه على النظام السوفيتي يوري. (Urry 2003: 47).

قد يكون من الصحيح أن الناتج الاجتماعي، نتيجة لتغيرات معقدة متكررة تؤدى إلى تحولات فى النظام. فعلى سبيل المثال فقد اكتشفت أن فرضية ويبر Weber البروتستانتينية عن الأخلاق يمكن رؤيتها على هذا النحو. إلا أن هناك نزاعًا عويصًا نشأ فجأة بين القدريين ومجموعة الإصلاحيين، كاد يؤدى إلى عواقب كارثية مثل تحريك النمو الرأسمالى يؤدى إلى نتائج اجتماعية غير متوقعة "وهو أشبه بالمقولة المعروفة– لسعة فراشة البترفلاي" (راى Ray 1999: 176- 80) وعلى أى حال فإن استعارة يورى Urry لم تضع فى اعتبارها المفاهيم الاجتماعية للتداخلات المذهبية المتصلة والمتقطعة. هذه المفاهيم الاجتماعية التى تنتسب إلى المذهب الكالفى (تتسم بالكثير من الممارسات الطقوسية المعقدة والصعبة)، كما أشار ويبر Weber فى كتابه "تاريخ الاقتصاد العام (1984)، حيث قام بدراسة سياق الممارسات الهيكلية على المدى الطويل. نفس الشيء بالنسبة لانهيار الاتحاد السوفيتى الذى لم يحدث بين عشية وضحاها، لكنه كان نتاج عمليات طويلة من التراكمات والاختلافات الوظيفية والأزمات الكبرى التى أدت إلى سقوط جدار برلين، الذى كان بمثابة إشارة دالة لما حدث (أوثويت وراى (Outhwaite and Ray 2005; Ray 1996)[١٣]. ومرة أخرى، فإن المفاهيم الاجتماعية التى تعزى إليها هذه الإحداث تمت بواسطة شخصيات فاعلة

فى السياق الهيكلى للنظام. فقد قام جورباتشوف وبعض رفاقه المقربين "بمناقشة" أزمات الاتحاد السوفيتى من أجل إعداد إطار سياسى للتغيير فى الاجتماع السابع والعشرين للحزب عام ١٩٨٦م، ووضعوا فى اعتبارهم ظهور عواقب غير متوقعة. أعلن جورباتشوف فى تقرير لمؤتمر الحزب أن انخفاض معدلات النمو بسبب البيروقراطية المفرطة، والتمسك بما هو قائم، خلق حالة "ما قبل الأزمات". هذا بالإضافة إلى زيادة النقد المباشر والحرج لتاريخ الاتحاد السوفيتي، والأزمات التى بدأت تبرز باعتبارها شيئًا مشروعًا والتى كانت نتائجها معروفة تمامًا. وهذا يشير إلى أن الأزمات لا تنشأ بالضرورة بشكل مستقل عن سياقاتها التنظيمية، لكنها تكمن فى البنية والآراء والأفكار المتبادلة. والناتج يعتمد على المفاهيم الاجتماعية التى يعبر بها الناس عن مواقفهم وأحوالهم والطرق التى تتحرك بها الأفعال الاجتماعية المتوازية مع النتائج غير المقصودة لتلك الإجراءات المنعكسة التى تلى ذلك.

فى نفس الوقت نجد أن الشركات ذات النفوذ القوى تساهم فى سن التشريعات الخاصة بالاستثناء عند تحديد الأماكن المحلية فى النظام العالمى المؤيد لعدم المساواة. فى حين يشير يورى Urry إلى المنظمات المتعددة التابعة التى تعمل بشكل جماعى فى العالم، لا تلقى اهتمامًا كافيًا للشركات المتعددة الجنسيات فى مجالات أخرى سوى الإعلام. ربما يقترح سبنسر Spencer أن "كل محلات الحلويات فى إندونيسيا مجتمعة أقل تدفقًا وعالمية من الأفلام، وطوفان فرق كرة القدم." (سبنسر Spencer 2004). هذا بالإضافة إلى أنه يمكن قول الكثير عن ذلك دون الرجوع إلى نظرية العمالة المعقدة ووسائل الجذب الغربية. كيف تعمل هذه الشبكات بالضبط؟ لقد أنشئت الشركات عبر الوطنية TNCs من خلال شبكات عالمية متوحدة لمواجهة الاضطرابات البيئية المفاجئة، التى تسهم فيها (يورى Urry 2003: 57). لكن هذه الشركات عبر الوطنية تتمتع بانتشار عالمى وعلى نطاق واسع وبقوة فى

محيط المجال الذى تعمل فيه، وبمزيج متعدد من العادات الاجتماعية والسياسية والبنية الثقافية والأنماط الحياتية، حيث التباين الذى ينتج عنه تزايد عدم تكافؤ الفرص. علم الاجتماع فى حاجة لإدراك أفضل لكيفية ممارسة الحياة اليومية فى العالم من حيث العمل والعمالة والاتصال، وعدم المساواة الناتجة عن ذلك والتأثير المحلى والعالمى.

هناك أربع مشاكل فى الادعاء بأن علم الاجتماع يجب أن يبدأ من جديد (وجهة نظر مشتركة بين بك ولايو وجيدنز). (Beck and Lau 2005 and Giddens 1990: 142). المشكلة الأولى ترتبط بالنظرية المعرفية، لأن المعرفة لا يمكن أن تبدأ من جديد، فهى دائمًا وأبدًا تستند على تراكم الأفكار، والبيانات وأطر المعانى. وينبغى على علم الاجتماع أن يقوم بممارسة ذلك، حتى ولو لم يعترف بذلك، (وعلى أى الأحوال وكما ذكر من قبل فإن علم الاجتماع لديه مراجع كثيرة من الأطر التى تستطيع من خلالها دراسة المجتمعات الكوزموبوليتانية المتزايدة). المشكلة الثانية، تتعلق بالقول بأن العولمة شيء جديد، ولا تؤهلها قدراتها لفهم علم الاجتماع ولا تستطيع الكشف بشكل منهجى عن سبب فشل المناهج المعاصرة فى تفسير وجودها. المشكلة الثالثة، تتعلق بتاريخها، لأن العولمة لها أصول تاريخية قابلة للتعديل من قبل الأبحاث الاجتماعية، وإعادة تشكيلها من قبل علم الاجتماع حول مزاعم عصر العولمة الجديد، الذى يتفاقم فيه الميل لتجاهل العلاقة التاريخية من قبل الحاضر. حتى لو كانت الأسباب لقيام ماكدونالدز والشركات الوطنية بالاستيلاء على أمكس AMEX فى بعض الأماكن، فهذا لا يعنى أن ذلك يمكن أن يحدث بالضبط فى أماكن أخرى– وإذا كان مثل هذا الحدث الفردى قد تسبب فى مثل هذه الفرقة، فإنه يعد مسارًا للتطور التاريخى الذى حدث. فعلى سبيل المثال، ففى فترة مابعد الحرب الباردة العالمية التى زاد فيها تأثير العولمة، وشهدت صراعات قومية عنيفة ومتفرقة، هى فى حاجة إلى أن تُفهم أو تدرك من الناحية التاريخية. ومرة ثانية، عود إلى الأشكال المختلفة

للرأسمالية والملْكية الخاصة فى دول ما بعد الشيوعية، المرتبطة بالتكوينات المحلية الخاصة بها، والحقوق المشروعة فى استقلالها. وإذا كانت الملكية والحقوق القائمة على الحياة المؤسسية، قد أضعفت الوجود التاريخى (لروسيا على سبيل المثال)، فإن الرأسمالية سوف تميل فى تنظيمها إلى المحسوبية وعدم الشرعية، بدلاً من أن تكون فى سياق النظم المرنة المنفتحة. هذا التنوع المؤسسى يمكن تفسيره بالرجوع إلى المسارات القومية بصفة خاصة. المشكلة الرابعة ، أن المناقشات ارتكبت خطأ ذكر من قبل بالزعم أن العولمة مفسِرة، فى حين أنها لو كانت كذلك أى التى يتم تفسيرها، إذن فنحن فى حاجة مرة أخرى للعودة للتطورات الاجتماعية من ذلك النوع من علم الاجتماع، يكون على استعداد ليصبح مألوفًا، مثل الطبقات والهياكل الاجتماعية والبيروقراطية ورأس المال، والتضامن الاجتماعى وما إلى ذلك.

الحياة اليومية والذات العالمية

بعد أن استعرضنا العديد من النظريات والمناقشات حول العولمة، والملامح العامة للاقتراب من العولمة والحياة اليومية، يمكننا الآن أن نرسم تصورًا لها. وقد رأى العديد من منظرى العولمة أن جوهر ملامح العولمة، هو حركة لأنظمة تجريدية، مثلما وصفها جيدّنز Giddens بأنها علامة رمزية وهدامة توجز الزمان والمكان. وعلى الجانب الآخر، فقد لوحظ بالإضافة إلى تلك التطورات الموجهة التى تعمل "من وراء ظهر" عوامل المعرفة الاجتماعية، إلا أنها أيضًا إنجاز لعوامل اجتماعية لا حصر لها، والأساليب التى تُستثمر بها هذه الفعاليات عن وعى. وهذا ما سوف نتابعه فى الفصول التالية. العولمة أيضًا نتاج للعديد من العلاقات الاجتماعية القائمة، حيث يتواصل الناس فى سياق أطر من التنظيم بواسطة السلطة ورأس المال الاجتماعى والمحلية والأشكال الثقافية التى تؤثر عضويًا فيهم وتصبح جزءًا

لا يتجزأ منهم وهكذا. وقد توصل دافيد لى (David Ley 2004) إلى أن النقطة المهمة فيما عدا استثناءات قليلة (مثل مـــا رأى هـــانرز 1996 Hannerz) أن نظرية العولمة ما هى إلا مجرد خطاب "خال من عناصر المعرفة الإنسانية" ويرى أنها نتاج متوارث لتميز السياسية الاقتصادية العالمية. وهـــذا يخلـــق انطباعًا بأن العولمة مصير محتوم، ثابت وغير قابل للتغيير. وبطبيعة الحال، فهذه قضية قديمة فى علم الاجتماع بين عمل يتمحور حول المناهج التى لـــم يتم حلها بشكل كاف.

هناك توافق واحد مع ذلك قام به هابرمـــاس Habermas للتمييـــز بـــين النظام والحياة. النظام يشير إلى توجيه الوسيلة مثل المال والقوة التى تحولت إلى أشكال رمزية غاية فى الغرابة بمعنى أنها يمكن تقديرها وادخارها وتتيح الفرصة للجهات الرسمية للاستجابة لردود الأفعال- فعلى سبيل المثال، فـــإن الطريقة التى تستجيب بها الأسواق العالمية لتقلبات الأســـعار أو لأداء مهـــام معينة روتينية بيروقراطية. أما "الحياة فتشير إلى فاعلية القواعد الوسيطة فى مجال الاتصالات وما تبثه من ثقافات معينة وعقائد ومفاهيم شفهية غامضة، والمعرفة الاجتماعية القديمـــة، اللازمـــة لإجـــراء الحـــوارات (هابرمـــاس Habermas 1989: 328) وهذا يذكرنا إلى حد ما بمفهوم هوسرل "Husserl" عن الجذور الاجتماعية الدالة من قبل رد الفعل الجماعى المنعكس، وكـــذلك مفهوم جادامر Gadamer (لانهائية ما لا يقال) (Gadamer 1975: 443-4).

وعلى أى الأحوال، فما دام أن الخلفية المعرفية للحياة أصـــبحت منتـــشرة على نطاق واسع ومضمونها مستوعب، فإن رد الفعل دائمًا يكون مستمدًا من المدلول الثقافى المختزن الذى يتعزز إدراكه كمـــصدر للـــردود الانعكاســـية (شوتز ولكمانن Schutz and Luckmann 1974: 169). أما ميـــشيل بـــولانى Michael Polanyi فقد قام بشيء مشابه واستطاع أن يميز بشكل فعال بـــين المفهوم الضمنى وتوصيف المعرفة. وعلى عكس الوصول إلى المعرفة (من

خلال المنسوخات أو الكتب) نجد أن المعرفة الضمنية تقوم على الملاحظة، "فنحن نعرف الكثير عما يمكن أن نقوله" (بولانى Polanyi 1967: 4) ما دمنا نعرف معانى الكلمات والممارسات الاجتماعية المتداولة فى سياق اجتماعى مشترك. هذه الخلفية المعرفية للأصول الاجتماعية، يمكن الاعتماد عليها لرد الفعل الانعكاسي، لكنها جزئية- فلا يمكن للمرء أن يستدعى كل ما فى التراث الاجتماعى من خلال سؤال واحد.

هذا التباين غالبًا ما يصاحبه ادعاء بأن المجتمعات الحديثة تعانى من "أزمات المعنى" باعتبارها حديثة ومتعددة المهام" وبالتالى تهمل "الحس العام" للمعرفة الاجتماعية القديمة، والعالم والمجتمع والحياة والهوية الشخصية التى أصبحت موضع تساؤل دائم. لا تفسير ولا مجال لأفعال ممكنة، نستطيع قبولها باعتبارها الحقيقة الوحيدة التى لا يرقى إليها الشك. وعلى سبيل المثال، يرى لكمانن Luckmann أن الأفراد يواجهون بهذا السؤال:

"عما إذا كانوا لم يعيشوا حياتهم بأسلوب مختلف تمامًا وبشكل مغاير عما كانوا عليه فى الواقع. وهذه تجربة متفردة بمثابة تحرر كبير، ومدخل لآفاق جديدة وإمكانيات للحياة تؤدى للخروج من قيود النمط القديم الذى لا جدال فيه. نفس التجربة، بأى حال من الأحوال، غالبًا ما تمارس كنوع من القمع (غالبًا من نفس الناس) كنوع من الضغط على الفرد بشكل متكرر، فتخلق إحساسًا جديدًا وغير مألوف فى واقعهم".

(لكمانن Luckmann 1996)

قد يستمتع البعض بعدم اليقين هذا فى حين يستشعر البعض الآخر عدم الأمان ويتوه فى عالم مشوش ملىء بالاحتمالات. وهناك زعم بأن مدى ما نأخذه – مقابل- فمن المفترض أن تتقلص نسبيًا إلى حجم صغير لأن عملية التطور مدفوعة بصفة خاصة بواسطة القوى التكنولوجية الاقتصادية. تمامًا مثلما يرى هابرماس Habermas أن الاقتحام غير الشرعى للنظام، لسياقات

الحياة، لأن النظم المالية والنفوذ تقوم بالسيطرة والتوجيه بغير تحفظ في التواصل الحياتي الأخلاقي وتؤدي للمقاومة والمرض (الحركات الاجتماعية على سبيل المثال) (انظر راى Ray 1993).

تفترض عولمة المعاملات معرفة واسعة بالمجتمع وتقوم بتغيير الأساليب التي تنتشر بها المعرفة الاجتماعية. فالحياة الدنيا والنظام ليست بمثل هذه البساطة، أو مجرد تمايز أولى بين المحلية (للحياة الدنيا) وبين (النظام) العالمي. لأن الاتصالات العالمية من الممكن أن تقوم بالتوجيه بواسطة معايير غير ملموسة (مثل البريد الإلكتروني، غرف الدردشة والممارسون لها في أماكن متفرقة) حيث تجرى التعاملات يوميًا بكل وضوح بين المال والسلطة وذلك من خلال محاولة لرسم تصور للتطورات المنتظمة غير المباشرة لمتابعة الحياة اليومية المتداخلة. وعلى كل، فإن هذا التمايز مطروح للتساؤل. ولقد أوضح يورى (Urry 2003: 123) كيف "أن العلاقات العالمية المعقدة بنظامها غير-المدون تجاوزت معظم الانقسامات التقليدية المتمسكة بالأعراف" بما فيها نظام الحياة الدنيا. لكن وجهة النظر هذه تتضمن مشكلة في حد ذاتها على الأقل في أمرين. أولا. أخطأت في تحليل التمايز (للنظام-الحياة الدنيا) الملموسة اجتماعيًا- فالممارسة الاجتماعية للعمليتين سوف تعملان معًا جنبًا إلى جنب، وهذا لا يعني أنها غير شرعية لتقوم بتنظير يفرق بينهما. كما أن نظرية "التوحد" لن تبدأ في تقييم الادعاءات بشأن آثار سلوك النظام أو إنجازات السلوك العالمي. ثانيًا، المجال مفتوح لاعتراضات لى (Ley 2004) بأن العديد من نظريات العولمة أغفلت الموضوعات النشطة ولا ترى الحياة الاجتماعية كلها إلا من خلال (هذه الحالة المعقدة) تحليلات النظم وسوف نعرض لهذه النقطة في الفصول التالية.

ومع ذلك فنظام التمايز بين النظام والحياة الدنيا متاح للنقد، لأن كالهون (Calhoun 1991) يرى أن المجتمع الإنساني ينقسم إلى عدة مستويات من

المعايير الثقافية الداخلية، والتشريعات والتقاليد الشفاهية، وتكنولوجيا الاتصالات والبيروقراطية والأسواق. لذا فإن تمايز النظام- والحياة الدنيا فى حاجة إلى أن يتم تفريغه إلى عدة مستويات من العلاقات الشخصية والمواجهات وجهًا لوجه. علاقات إنسانية متخيلة (مثل ما يحدث فى التليفزيون وأيضًا من خلال التقاليد) عالم واحد- ذو توجه فعَّال للعلاقات، (مثل الإشراف) ونظام إعلامى موجه غير شخصى. التليفزيون له أهمية خاصة فى هذا المجال لأنه يبث أعمالاً تحاكى الاتصالات المباشرة التى تخلق نوعًا من الفانتازيا والخيال الشخصى، لدرجة أن الناس يثقون فى التليفزيون بدرجه أكثر من وسائل الإعلام المطبوعة: (إذ يمكنك القول بأن الناس يكذبون) ميوروتز (Meyrowitz 1985) وقد تم نقاش ذلك فى الفصل الرابع.

كثفت العولمة حركتها التى بدت واضحة فى الفترة ما بين ما قبل الحداثة والمجتمعات الحديثة. حيث كانت أغلب أشكال التنظيم الاجتماعى سابقًا، تعتمد على العلاقات الشخصية، فى حين أصبحت فى عصر الحداثة تعتمد على المزيد من العلاقات غير المباشرة مع البيروقراطية والأسواق. رغم ذلك، فإن هذا التمايز لا ينبغى النظر إليه كنوع من التزمت وكما يقول كالهون (Calhoun)، "توجد خلف النماذج غير الشخصية فى الأسواق، وسائط للمنظمات البيروقراطية... سلسلة من التفاعلات لها وجود ملموس." مثل محاولة ماركس Marx الكشف من خلال نقده لتقديس السلع واشتهائها. الواضح والملموس فى التطورات الاجتماعية، إذ يعتبر السوق شكلاً وهميًا للعمالة الاجتماعية والذى يتخذ مظهر العلاقة بين الأشياء (1977: 436) ففى ثنايا مظاهر الحياة التلقائية، هناك أشياء (أو نظم) هى قوام الفعل الإنسانى. والطرق والوسائل التى يتحرك بها السوق هى جزء عضوى لا يتجزأ لعلم الاجتماع والممارسات الثقافية والقيم التى تعد العناصر الأساسية لعلم

الاجتماع. كما يرى جرانوفتر (Granovetter 1992). وهذا ليس صحيحًا تمامًا بالنسبة للعمالة من خلال إدراك ماركس، لأنه تفاعل يومى فى العالم كله خاصة فى العلاقات الأولية، حيث يستثمر الناس الحياة الاجتماعية بشكل ودود مشحون بالمعانى الإنسانية.

إلى أى مدى تستطيع العولمة التأثير على هذه الفعاليات؟ فالفعل الواضح ذو الهدف من الممكن أن ينتشر جغرافيًا عبر أماكن نائية. وهذا البعد يمكن الاستعاضة عنه بذكريات عن الوطن، وبالتالى فإن كلاً من المحلية والعلاقات الاجتماعية البعيدة من الممكن أن تتوحد، وتصبح بمثابة روتينا حياتيا يوميا. لكن التحليل الضمنى لإدراك الحياة اليومية يشير إلى بعض القصور للمفاهيم لعدم "الاحتكاك المكانى" فالحياة اليومية هى موقع لإعادة إنتاج العلاقات العالمية والمكان الذى ينتسب إليه النظام الاجتماعى، وترجع إليه كل الممارسات الاجتماعية. وقد ساندت العوامل الاجتماعية العولمة من خلال أنماط التفاعل الاجتماعى وبناء النظم الاجتماعية، حتى لو كانت واقعة فى شراك شبكات ذات طبيعة وعواقب ليست معروفة تمامًا. إن الانتشار الزائد للمعرفة الضمنية والمصداقية التى تتسم بها الأفعال الاجتماعية ذات أهمية وضرورية لتمكين المعاملات للظهور بوضوح تام، وأيضًا للإصلاح، كما وضعها منظرو علم المناهج العرقية، والتى نجد أنها تنتهك فى مجال الاتصالات. الأمر الأكثر تعقيدًا يتمثل فى تلك الممارسات التى تشغلنا عبر مسافات بعيدة ومتنوعة، الأمر الذى يجعلنا فى احتياج أكثر إلى المزيد من العمل للحفاظ على المعايير المعرفية وبدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على الوضوح وتنسيق المعرفة للحفاظ على التوقعات المعيارية والمعرفية. فعلى سبيل المثال، فإن استعمال بطاقات الائتمان على الإنترنت، شكل من أشكال التفاعل المالى المجرد، يقوم بالتعاملات المالية المتعددة، والتجارية

والاجتماعية والنظم السياسية. والتوقعات المعيارية للنجاح تخفف من الشعور بتزوير بطاقات الائتمان، وسرقة الكروت والعبث بالأشرطة المغناطيسية، ارتبط ذلك بعمليات تطوير التفاصيل والنظام المصرفي لعمليات الإنترنت لابتداع عمليات الأمان المتعددة للحفاظ على البطاقات الذكية والصرف الرقمي المباشر والأرصدة النقدية، والمحافظ الاستثمارية أو البطاقات ذات الشعارات المميزة. أما العملاء أصحاب البطاقات الإلكترونية (E-Wallets) فلابد أن يستخدموا بطاقة واحدة لكل معاملاتهم عبر الإنترنت (للحد من مخاطر الاحتيال) ولا ينبغي أن نعطي الرقم السرى أو أى معلومات للشخص، إلا بعد التأكد من شخصية من يتعاملون معه. ينبغي أيضًا الحفاظ على سجل التعاملات وتوقع وصول رسائل إلكترونية معينة لتأكيد الصفقات التجارية. حاليًا تجرى التعاملات بشفرات مقننة تشمل كل المعاملات، تتم جميعها بعيدًا عن السياق الاجتماعي الخاص، كما فعلت أنا.

على أى حال، يجب علينا الاعتماد على المعرفة الضمنية للتعرف على الممارسات اليومية، وهذا صحيح إلى حد بعيد، سواء أكانت على مسافة قريبة أم بعيدة. وقد ننتقل بسلاسة من غرف الدردشة في المقهى، لتبادل البريد الإلكتروني مع شخص يكون موجودًا في الدور الأسفل من نفس البناية، أم على بعد آلاف الأميال. وهذا لا يعنى أن نوعية هذه الاتصالات هى نفس الشيء، بأى حال من الأحوال. المواجهة وجهًا لوجه التى تجرى فى تلك الجلسة المحلية تشمل العديد من المعلومات الضمنية والتساؤلات عن المعرفة الضمنية، وتبرز تساؤلات عن مدى المشاركة بها مع الشخص الذى تتصل به عبر المسافات الطويلة بشكل غير شخصي. فالمواجهة، على سبيل المثال، تبدو عاملاً مهمًا فى سرعة نشر المعرفة، رغم وجود لحظية الاتصالات الإلكترونية، ماتسون (Mattson 2003).

يرى جيرتلر (Gertler 2003) أن أثرًا واحدًا من آثار العولمة التى سبقت القدرات المحلية، أصبحت متواترة الوجود فى العالم كله. لكن ما ليس هو بموجود فى العالم كلة وغير قابل للتبادل هو المعرفة المقننة التى تعد مفتاح تحديد جغرافية المكان والنهوض به لتحقيق تفاعل اجتماعى. وقد تم تأسيسها على مفاهيم مشتركة واتفاقيات وتقاليد وتوقعات قيمية، وزيادة الروتين الناشيء عادة من ممارسات أطر المؤسسات. ليست كل المعرفة الضمنية تتسم بالمحلية-- فمن الممكن أن يستخدم المرء البريد الإلكترونى فى المراسلات مع شخص ما، لم يقابله من قبل، ويشاركه فى المعرفة الضمنية، عن الاتفاقيات، كما يستخدم البريد الإلكترونى للتعرف بشكل أوسع على المعرفة والثقافة، والسلوكيات المتوقعة، وهو أيضًا بمثابة فرصة للحديث عن الموضوعات التى من شأنها الإشارة إلى موضوعات تتعلق بالصعيد العالمى للثقافة التجارية والخبرات. وعلى أى حال، فإنه من النادر إمكانية أن تتحول المعرفة الضمنية إلى شكل مدون، دون أن تفقد شيئًا من خصائصها الأصلية. فمعظم الأشكال الوثيقة الصلة بالمعرفة الضمنية تشترك فى هذه النقطة فتصنيف المعرفة يتطلب المعرفة الضمنية، حتى نقوم بذلك، فى حين أن التحول بين الضمنية ووضوح المعرفة يحدث كذلك لكن بلا وعى. كلما قل اقترابنا من المعرفة الضمنية قلت قدرتنا للتعامل معها رغم أن النشاط الاجتماعى العولمى اتخذ أشكالاً جديدة جدًا من العلاقات المنعزلة من الممكن أن تتبلور. وسوف نعرض لذلك فى الفصل التالى.

خاتمة

بدأ هذا الفصل بطرح سؤال عما إذا كانت العولمة ستحول "المجتمع" إلى وحدات غير ملائمة للتحليل. وقد تم نقاش ذلك فى الفصل التالى. لكن من المؤكد أن الموضوع الرئيسى هنا، ليس مسألة أين تقع حدود "المجتمع" وكيف نرسمها، بل هناك أيضًا نقطة مهمة وهى إدراك مفهوم ديناميكيات

التضامن الاجتماعى فى الدول الكوزموبوليتانية والمجتمعات المتعولمة. وإذا كان التضامن ارتبط ذات مرة بثقافة مشتركة وبنظم القيم القائمة على "القومية" المشتركة فإن ذلك يمكن الدفاع عنه فى المجتمعات المتعددة الأشكال لمواطنيها والهوية. هناك حل واحد لذلك، وهو تشكيل قائم على أواصر التضامن ليكون بمثابة أساس للمجتمعات المتعددة الجنسيات، تتشكل بواسطة أعضاء متنوعين عقائديًّا، وسياسيًّا، وثقافيًا، ومهنيًا والجماعات العرقية. ما دام أن الناس لا تربطهم قيم مشتركة أو أساليب حياة، لاتخاذ إجراءات رسمية مهمة (مثل الليبرالية، والديموقراطية، وضمان الحقوق) وأصبحت حاسمة فى التعبير عن الخلافات الجوهرية. هذه التغيرات وصفت بأنها "عالمية الجذور" (تارو Tarrow 2003) "يكون فيها الأفراد والجماعات على قدم المساواة فى وطنهم وفى مجتمعاتهم، والمجتمعات الأخرى، وفى الأماكن المتخطية الحدود." لكن مع الحراك السكانى الذى لم يحدث له مثيل فى القرن العشرين وظهور الاقتصاديات العالمية ووسائل الإعلام والاتصالات، وأشكال جديدة من المهجنين وهويات متخطية الحدود وعقائد وطوائف عرقية، حيث يتداخل أناس من قوميات عقائدية وفى كوميونات عرقية. أما الدول الكوزموبوليتانية (العالمية) فقد أصبحت مترسخة فى نسيج مجتمعات حديثة وتدعو إلى استراتيجيات جديدة للتنظيم والتوحد.

الفصل الثاني

العولمة وعلم الاجتماع

"المجتمع مجرد اسم لعدد من الأفراد ترابطوا بالتفاعل".

"Georg Simmel 1971: 10جورج سيمميل"

يركز هذا الفصل على نظريات العولمة والتضامن الاجتماعي. وكما اتضح في الفصل الأول طبقًا لما رآه بعض المنظرين لعلم الاجتماع، أن العولمة تحول فيمنا "لعلم الاجتماع" بطرق غير متوقعة في وقت سابق من الناحية النظرية. فعلى سبيل المثال، فإن يورى "Urry" يعتبر العولمة بمثابة نتاجا للواقع، وينبغي على علم الاجتماع حتى نستطيع التعامل مع العولمة باعتبارها انبثاقا واقعيا أن يتخلى عن أنظمة عتيقة من المفاهيم ومن ضمنها "مفهوم المجتمع"، ويطور قواعد جديدة لمنهجه. وهناك رؤية أخرى مماثلة، حتى ولو كانت أقل إثارة لدى بعض المنظرين مثل جيدنز Giddends، وروبرتسون Robertson، وبك Beck، وهيلد Held، أشارت إلى مدى تأثير العولمة إلى حد كبير على مفهوم التفاعل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية. وسوف يستعرض هذا الفصل بعض هذه الادعاءات بالاستشهاد بنظرية بك Beck بصفة خاصة عن العولمة، حتى نستطيع مناقشة السمة الثابتة "لعلم الاجتماع". في هذا الفصل سنتخذ بك Beck ممثلا لمجموعة المنظرين الذين حددوا بشكل عام ملامح القوة الهدامة للعولمة (كما أشار جيدنز Giddens في نظريته بأنها "عالم مندفع" فلابد أن يكون مغايرًا)، وتغفل العولمة الأشكال الحالية للتضامن الاجتماعي، دون أن تهتم بابتكار أنماط جديدة. وبهذا

المعنى، يكرر أن لب المشكلة الرئيسية لعلم الاجتماع الكلاسيكى، الذى كان بشكل ما وبأى حال، عنصرًا فعالاً فى تدميرية الرأسمالية التى كانت تتفق مع إمكانية التفاعل والتوحد الاجتماعى.

التضامن الاجتماعى هو المشكلة الأساسية فى علم الاجتماع، ومعظم المدارس التنظيمية قامت بوضع مجموعة وفيرة من الإجابات تتناول الإجابة حول هذه المشكلة. هذا الموضوع فى حاجة للمناقشة مرة ثانية فى علاقته بالعولمة. هذا لا يعنى القول بأنه يتحتم على علم الاجتماع الاهتمام فقط "بمشكلة النظام"؛ ولا ينبغى أن نتصور أن المجتمعات تتطلب بالضرورة أماكن منظمة. بل على العكس، فأنا أعتقد أن هناك انتشارًا واسعًا فى علم الاجتماع تجاه التركيز على السلام الاجتماعى أكثر من العنف والفوضى (مع استثناء منظرين مثل نوربرت إلياس Norbert Elias. ستيفن مينيل Stephen Mennell، وتوماس شيف andThomas Scheff). وقد يكون من السذاجة أن نتكهن بأن التناغم الاجتماعى من الممكن أن يكون موجودًا (أو أمر مرغوب فيه بالضرورة) لكنه رغم ذلك يظل مطلبًا اجتماعيًّا مطروحًا لدراسة ومناقشة الأسس، ومدى تأثير التضامن الاجتماعى فى مواجهة الصراعات العويصة لأصحاب النفوذ، والقيم، والسياسة، والطبقية والهويات وكل أنواع الخلافات الأخرى بين الناس. وقد طرح فى الفصل السابق، إن علم الاجتماع اعتبر ذلك بمثابة مشكلة تنشأ بصفة خاصة عند ظهور أشكال معقدة للاختلافات الاجتماعية الحديثة. تحليلات دوركهايم Durkheim، رغم ما بها من قصور، فإنها تعد تشخيصًا مهمًّا للمشكلة، بمعنى، ما أشكال التضامن الاجتماعى المحتملة الوجود فى مجتمع معقد قائم على مستوى عالٍ من الترابط الاجتماعى، فى الوقت الذى تغفل فيه القيم العامة والمعتقدات؟ كما أنه رفض وجهة النظر المشتركة بين سبنسر Spencer والاقتصاديين الليبراليين بأن التكامل الوظيفى يتولد من خلال السوق وتقسيم العمالة ويخلق توحدًا اجتماعيًّا. الكتابة ضد الخلفية السياسية

المعروفة بمذهب التضامن، التي سيطرت على الفكر السياسي الفرنسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أوحت إلى دوركهايم Durkheim للسعي لابتكار أشكال جديدة من التضامن الاجتماعي قائمة على المصالحة والوفاق الأخلاقي، بين رأس المال والعمالة ونظم السوق(١). إضافة إلى أنه لم يعتبر السوق قوة ذاتية موازية، بل أشار إلى اعتماده على الدعم الأخلاقي والأمان المؤسسي، ويرى أن العقد "ليس كافيًا في حد ذاته، لكن بإمكانه فقط أن يقدم الشكل لتنظيم العقد، الذي هو في الأصل عقد اجتماعي" دوركهايم (Durkheim 1984: 196). أما موضوع التطوير الذي تردد صداه خلال المناقشات الأخيرة التي دارت حول الاقتصاد والمجتمع، (جرانوفيتر Granovetter 1992) فقد رأى دوركهايم أن الأشكال الاقتصادية والاتفاقات الفردية تتضمن توجيهات أخلاقية وثقافية، وتنظيمًا مؤسسيًا. وبالتالي فإن المجتمع لا يستطيع أن يقلل من التنافس والاتفاقيات الفردية، ما دام أنها يمكن أن تساند فقط، بواسطة الأطر الأخلاقية التنظيمية المشتركة. العقود تعتمد على الثقة المتضمنة في أي اتفاق: ففي عقود العمل يتفق الطرفان ليس فقط على الأجر مقابل العمل، بل يتضمن كذلك تدعيم الاتفاق، والبند الأخير هو الدالة الضامنة، لصحة الضمان التعاقدي. لأن الإيثار، وليس المنافسة، هو القاعدة الأساسية للضمان الاجتماعي. علاوة على المشاعر المحتشدة المتوارثة من الطقوس العامة والرموز الواضحة التي تعني أن الروابط الاجتماعية يُعاد تأكيدها بطرق غير مصطنعة.

لكن ماركس Marx كان على العكس، فقد اعتبر الرأسمالية بمثابة فترة عابرة في الحركة التاريخية نحو الشيوعية. هدفها التاريخي تحطيم كل ما قبل الرأسمالية وما هو مهجور وقديم وأشكال الحياة التقليدية. وكانت في حد ذاتها ثورة متواصلة ورغم حيويتها، لم تستطع تشييد "منارة" مقارنة بالأنظمة العقائدية المحكمة في العصور الوسطى. وهذا ما أدى إلى سقوطها. في كتابات ماركس المبكرة عن نقل الملكية وضع في اعتباره موازنة التوزيع والمعاناة

واعتراض المجتمع الرأسمالى على مستقبل شيوعى غير مرغوب فيه. فى النظام الرأسمالى نجد المنتجين الرأسماليين منفصلين عن المنتجين الآخرين، ونتاج جهد عمالهم خاص (بفئتهم)، فى حين أن المجتمع الشيوعى يعيد للإنسانية كيانها الاجتماعى (ماركس Marx 1977: 89) أما بالنسبة لعلاقات التضامن الاجتماعى فكان مستحيلاً فى الرأسمالية. فى كتابه رأس المال، يرى ماركس Marx أن توزيع العمالة يخلق تبادلاً تعاونيًا ويعطى دفعة للتآلف: "فالشخص المتعاون فى تطوير العمل ... فى حاجة لمهارات تقنية من خلال آلية العمل" مثل الميكنة (1976: 365).

لكن بعد فترة وجيزة تصور ماركس Marx وإنجلز Engles أن النصر العالمى لـ"رابطة النقد" لابد أن يعجل بتوريث الرأسمالية بتحطيم كل التضامنات القديمة ويتيح لها القدرة على خلق تضامنات جديدة. لكن تشكيل كيان تضامنى من الطبقة العاملة كان أمرًا صعبًا تمامًا بالنسبة لماركس Marx وإنجلز Engles، لأنهما اعترفا بأن التضامن الطبقى لم يكن نتاجًا حتميًا لأناس لديهم اهتمامات بصفة عامة. ويرى كرو (Crow 2002: 25) أن ذلك، "يزيد من حاجتنا لتحرى الدقة عن كيفية تأسيس التضامن وما الذى يدعمه." ويعتبر دوركهايم Durkheim أن نفس الشيء ينطبق على رأسمالية القرن التاسع عشر. وأنها شيء "شاذ" وغير مستقر ومنقسم بسبب الصراعات، تنقصها الأشكال الثابتة من التوحد الثقافي- لكنها سعت إلى تحديد هوية الأساليب الممكنة للنهوض بالتوحد الجديد، خاصة عندما نعرف أن الدول الحديثة تحتل مكانة عالية القيمة بالنسبة لاستقلال الأفراد (تقدير الفرد). لكن دوركهايم Durkheim أدرك بعد ذلك تأثير طبيعة الروابط الاجتماعية التى تتجلى فى الطقوس، وتبجيل الرموز، حتى لو اتخذت أشكالاً حديثة بالإعلان عن حقوق الإنسان[٢].

كل ذلك سيكون وثيق الصلة بالمناقشات التالية عندما ندرس النظريات المعاصرة للعولمة، التى تؤكد على عنصرى الهدم والقوة الفردية للحداثة على حساب التضامن الاجتماعى. هناك ثلاث وجهات للتوحيد الاجتماعى تم طرحها هنا. الأولى: الاعتماد على الترابط الناتج عن التكافل فى تقسيم العمالة، كان باعثًا للتعاون والتوحيد الوظيفى. الثانية: القيم المشتركة وقواعد السلوك (وتفضيلها عن المشاركة التبعية) تخلق هويات مشتركة والتضامن. الثالثة: القواعد الإجرائية (مثل حقوق الإنسان العالمية والتطورات الديمقراطية) تساوى الأفعال بين الناس بغض النظر عن اختلاف قيمهم ومعتقداتهم. القواعد الإجرائية، تشكل اهتمامًا رئيسيًا فى مفهوم هابرماس Habermas للتوحد الاجتماعى فى مرحلة مابعد المجتمعات التقليدية ويمدنا ببديل "لأزمة المعنى" وهذه وجهة نظر جاء ذكرها فى الفصل السابق. هناك أشكال من التضامن ترتبط بمفاهيم الثقة والسلطة الشرعية، هذا التركيز التقليدى الذى أصبح الدولة المحلية، حيث يصبح الولاء ناتجًا من خلال التقاليد والذكريات الاجتماعية والطقوس العامة، وبمثابة إجراء منطقى. وإذا كانت العولمة تريد تقويض المحلية القائمة على القواعد الاجتماعية، إذن فسيكون هناك انخفاض بنسبة متساوية أو على الأقل إعادة تشكيل للروابط الاجتماعية. هذه القضايا ستوضع فى الاعتبار خلال المناقشات التالية، التى ستتناول الأساليب التى تنتهجها العولمة فى الحياة اليومية، وسيتم التركيز على أهمية قدرة استمرارية علم الاجتماع العالمى.

ما بعد نطاق "المجتمع"

هناك اتفاق متزايد فى الآراء بأن العواقب الرئيسية للعولمة، تعنى نهاية "علم الاجتماع" بمعنى أن المحلية تجاوزت حدود "المجتمعات" وكانت سابقًا فى بؤرة التحليلات الاجتماعية. وقد استشهد يورى Urry بتعليق رئيسة

الوزراء السابقة مارجريت تاتشر بأنه "ليس هناك شــيء مــا يــسمى ثمــة مجتمع"[٣]. وإذا ناقشنا ذلك فربما تكون تاتشر على صواب لتعلن "ليس هناك شيء ما يسمى ثمة مجتمع" أو على الأقل ربما يكون ذلك ردًا سريعًا لاذعــا نابعًا من الكيان الاجتماعي الذي لم يتحقق تمامًا (يوري Urry 2000). هناك حديث دار حول سياسة "مابعد وستفاليا" الذي كــان "مجتمعهــا" الموضــوع التقليدي لعلم الاجتماع، ثم تلاشى أو تحول. هناك أمثلة عديدة لأوضاع دول انتهت، مثلما جاء في نظرية أوهمائي (Ohmae 1994) عن عالم بلا حــدود، وظهور مناطق إقليمية، قامت بأول تواصل اقتصادي عالمي بــين المنــاطق وليس بين الدول، فأصبحت الأسبق في إحراز أول تواصل اقتصادي محلــي لم يقم بين الدول. وهناك وجهة نظر متفائلة إلى حد ما عن ذلك نجدها فــي رؤية جيوهينو (Guehenno 1996) لنبوءة شبنجلر الجديــدة neo-Spenglerian(*) يرى من خلالها أن التقاليد السلوكية مترسخة في العقيــدة المــشتركة فــي المحليات، وأصبح مصيرها مهملاً، والسلطة السابقة تحولت إلى دولة جديدة ذات نفوذ وسلطة عنيدة وانتشرت فيها الــشبكات التــي لا تقــاوم. ويحــذر جيوهينو Guehenno من أن مابعد الشيوعية في دول أوروبا الشرقية سيكون دون حدود، وسوف تفقد تماسكها وتنحل روابط هويتها- ولن يكون لديها "أي بديل" في المقابل لتعليل ذلك، وبالتالي سوف تفقد هويتها الذاتية.

هناك عدد من المنظرين الاجتماعيين في السنوات الأخيرة، يسعون إلى إحلال مفهوم اجتماعي عفا عليه الزمن يرتكز على مفهوم الاحتواء المحلــي بشكل أكثر مرونة، ويرتبط بالعولمة.

يزعم أن العلاقات الاجتماعية التي تظهر تتشكل بمــستويات متعــددة تتجاوز الحدود الإقليمية- مثال، التدفق العالمي لرأس المال والتجارة، والسلع الأساسية وأنظمة الإنتاج، والصور الثقافية والهجرة والصراعات والإرهاب.

(*) مستلهمة من نظرية تاريخ العالم التي وضعها أوزوالد شبنجلر التي ترى أن جميــع الثقافات تخضع لتطورات مماثلة من النشوء إلى النضج إلى الفناء. (المترجم)

كل من هذه العناصر تتحدى بطرق مختلفة؛ لكل ما يرد من فكر اجتماعي؛ لمجتمع تحتويه حدود إقليمية، وقوبل باحتجاج جماعي من قبل علماء الاجتماع الكلاسيكيين منذ ذلك الحين. خاصة وأن هناك زعما بأن الهجرة الدولية والمجتمعات المتخطية الحدود القومية، تبدد فكرة التجانس الثقافي للدولة القومية، بخلق العديد من الارتباطات والولاء (سبونلي Spoonley 2004)[٤].

يقول ألرش بك Ulrich Beck، على سبيل المثال:

"مع وجود عولمة متعددة الأبعاد، فالأمر ليس مجرد مجموعة جديدة من الاتصالات العابرة، التي تظهر في حيز الوجود. بل الأمر يتعدى ذلك إلى التأثير المدمر لانهيار افتراضاتنا الأساسية التي تعتنقها المجتمعات والدول، وقامت بتدبير شئونها على أساس أنها وحدة إقليمية منفصلة عن غيرها. في حين أن العولمة ترى أن وحدة الدولة القومية والمجتمع القومي غير مترابطة؛ لظهور علاقات قوى جديدة وصراع تنافسي، والتشطر، وأخذت الدولة شكلاً ما بين الولايات القومية وفعاليتها وما بين فعالية الدولة المتخطية الحدود والمتنوعة الهويات والأماكن والتطورات." (Beck 2000a: 21)

وكما رأينا في الفصل الأول فإن (نظرية الاحتواء المجتمعي) افترضت مقدمًا سيطرة الدولة على المكان من خلال تحديد هوية المفهوم السياسي مع (الدولة) الولاية. علم الاجتماع الكلاسيكي يرى أن التعريفات الإقليمية المشتركة للمجتمع لابد أن يحل محليا مفهوم المواقع الاجتماعية المتخطية الحدود- حيث مساحات اجتماعية جديدة تربط أماكن الترحال والوصول (مثل كوميونات المهاجرين المشتتين في أنحاء العالم). نحن الآن نعيش في عالم "به أماكن مهجنة" (2000a: 72) عصر الجغرافيا الحيوية للعولمة. فعلى سبيل المثال، هناك زيجات متعددة الثقافات. فحياة الإنسان الخاصة لم تعد مرتبطة بمكان معين، مما يعد سببًا في عدم الاهتمام بالسيادة الوطنية والقومية، القائمة على علم الاجتماع التي عفا عليها الزمن (2000a: 74).

نفس الشيء توصلت إليه مناقشات يورى Urry؛ "بأن الخطاب الاجتماعى كان بمثابة مقدمة تمهيدية عن "المجتمع" باعتباره موضوع الدراسة." (2000a: 6) لكن مع زوال الدول القومية فقد تجاوز الآن هذه المرحلة. يعترف يورى Urry بأن هناك مفاهيم متعددة "للمجتمع"، من خلال وجهات النظر الاجتماعية المختلفة، لكنه يزعم أن هذه الصيغ تتجاهل "كيف يتسنى لمفهوم المجتمع أن يرتبط بنظام الدول والولايات القومية." (2000a: 7). ولكى ندرك معنى مجتمعات يجب عدم إطلاقها إلا على كينونة ذات سيادة تقوم بتنظيم حقوق وواجبات كل عضو فى المجتمع، فى حين أن مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة... إلخ، تشكل روابط محلية مترابطة أو ما يسمى "بنية اجتماعية"- عودة إلى مقولة شولتى Scholte: "النزعة الإقليمية المنهجية تكمن فى صميم الهويات السائدة فى المجتمع. وذلك، ما جعل الأغلبية العظمى من علماء الاجتماع والجغرافيا السياسية يرون العالم فى شكل علاقات متبادلة لوحدات إقليمية ذات حدود، (شولتى 2002 Scholte). إلا أنه لا يدعى أن لدينا ما يشهد بنهاية المحلية فى حد ذاتها، ما دام أن الإنتاج والسلطة والبيئة والهويات تظل ذات شأن كبير، وتظل الحدود تمارس نفوذًا قويًّا. الحيز المكانى الاجتماعى سواء كان محليًّا أو محليًّا متميزًا، يخلق مزيدًا من التعقيدات أكثر مما كان عليه فى الفترات السابقة.

كتب بك Beck عن "انهيار تاريخى" نابع من مفهوم الدولة الاجتماعى، مثل المفاهيم القومية، وتلك الطبقة من (أصحاب الفئات الغيبية) رغم أنهم أموات، فإنهم بطريقة ما لا يزالون أحياء، أولئك غيبونا عن واقع حياتنا (بك Beck 2000b). هذه العبارة الجذابة "الفئات الغيبية" غالبًا ما يتم الاستشهاد بها، لكن تتجنب المهمة الصعبة للعمل من خلال ما تم تحوله حقًا، وما تم الحصول عليه من تحليلات ربما مازالت موجودة فى الحياة الاجتماعية. سوف أعرض للمحتوى الاجتماعى للعولمة والحياة اليومية. الذى يتطلب المزيد من أشكال الأبعاد التحليلية.

لُب نظرية بك Beck يتمثل فى "مخاطر المجتمع"- فالدولة التى هى (بيئية أساسًا) تتولد المخاطر فيها كرد فعل مباشر إزاء المجتمع الصناعى. كمحاولة دفاعية لتحويل المخاطر إلى مخاطر يمكن رصدها. فالكوارث التى كانت موجودة قبل المجتمع الصناعى تتمثل فى (المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية) ويتم التعامل معها كشىء متوقع الحدوث، حيث تدرك بوادرها وتراقب آثارها بهدف تقديم أقصى ما يمكن، وهذا يؤدى بدوره إلى القيام بأشكال جديدة من المساعدة، والاختيارات والحسابات والمسئولية. أما المجتمعات الصناعية فقد تم تنظيم ذلك فى المواقع المحلية من خلال إطار جماعى مثل الرعاية الاجتماعية، وجزئى من خلال التأمين العام والخاص. لكن الكوارث اليوم تهدد بدمار عالمي يتعذر معالجته (مثل الكوارث النووية، والاحتباس الحرارى العالمي) الذى لن يكون محدودًا، سواء أكان فرديًا أم جماعيًا، ويتعارض مع نظام التعويضات المالية الذى عفا عليه الزمن. علاوة على المخاطر العالمية الناتجة عن نظم التصنيع ذاتيا، التى تتخذ موقفا معاكسًا إزاء الاستجابة للتطورات العلمية والتكنولوجيا. ويرى بك Beck أن انعكاس الحداثة، يشير إلى ظهور شكل جديد من المجتمعات يتعارض مع "التحديث البسيط" للتصنيع. انعكاس الحداثة يفتح باب "الإبداع الخلاق" (ذاتيًا) للقضاء على حقبة المجتمع الصناعى. وستلقى هذه التغيرات بتبعيات متأزمة- تجاه تقاليد الملكية والاستيلاء عليها، بالنسبة لجيل عاصر أشكالاً من التضامن وخبرات مكتسبة فى نسق حياتى واحد مستقل (بك ولايو Beck and Lau 2005). وهذا يقوض "تشكيلاتها الطبقية وبعض المهن، ودور الجنس فى الأسر الصغيرة والزراعة وقطاع الأعمال ومستلزمات المعيشة بطبيعة الحال، واستمرارية الأشكال الطبيعية لتقنية التطورات الاقتصادية." (بك 2 :1994 Beck). ويردد ماركس Marx صدى مقولة بك Beck بأن ديناميكة المجتمع الصناعى سوف تقوض الأسس

الخاصة بها، إلا أنها الآن تعد بمثابة انتصار للرأسمالية التــي تنــتج شــكلاً اجتماعيًا جديدًا- ليس به صراع طبقى، لكنه تحديث يشمل الأطراف المحيطة للمجتمع الصناعى (بك Beck 1994: 2) وهذا يعــد اختراقــا لتــابو Taboo (شيء محرم)، لأن الانتقال إلى وضع آخر يحدث دون ثــورة أو قــرارات سياسية من خلال معايير صغيرة، لكن لها آثارًا تراكمية واسعة.

إذا كان هذا الكسر "لذلك التابو" حدث من خلال توقعاتنا المبنيــة علــى سابق خبرتنا فى التغير الاجتماعى، فإن الأمر يشوبه بعض الــشك مــا دام يمكن نقاشه، إذ كيف أمكن لمعظم التحولات الاجتماعية أن تحدث- بــشكل أكثر من حدوثها من خلال الثورات. على أى حال فإن مفهــوم بــك Beck يجمع بين الأمرين بطريقة لطيفة لا تبرز اختلافهمــا، فمعظــم التطــورات المعاصرة، يضعها "بك Beck" تحت شعار "انعكاس الحداثة" الــذى يــشمل "القومية والفقر والتطرف الدينى والأزمات الاقتصادية والبيئية والحروب إذا أمكن والثورات، مع عدم إغفال حالات الطوارئ التى تنــتج عــن أحــداث كارثية جسيمة." (بك Beck 1994: 4) والقائمــة تــضم أيــضًا "الإرهــاب" (Beck 2003: Beck and Lau 2005) وفى الواقع، فإن الكوارث البيئية تحتــل الصدارة فى قائمته، ففى رأيه أن المخاطر العالمية تنشأ من عواقب لا يتنبــأ بها، بسبب محاولات الحداثة السيطرة على الطبيعة. هذا ما أدركــه علمــاء الاجتماع الأوائل ومجموعة كبيرة من علماء الاجتماع المعاصرين، واعتبروه بمثابة "انحلال" "وشذوذ" "وكوارث" داخل الإطار المرجعى للحداثة الأولــى، باعتباره السمة السوية المهيمنة فى المفهوم النظــرى لانعكاســية الحداثــة (Beck and Lau 2005). ولا ينظر إلى ذلك النهج بنوع من التشاؤم، بل على العكس، ينظر إليه على أنه "هبة إلهية من أجل الإصــلاح الــذاتى للجبريــة السابقة للحداثة الصناعية" التى نستطيع الحصول منها على القــوة الدافعــة

لتأكيد نموها في المستقبل (Beck 1994: 51-2)، ويقدم بك Bec رؤية للحداثة الجديدة من خلال قصة التجارب الشخصية والابتكارات الثقافية، ليست أدنى لأن التكنولوجيا الجديدة ذاتها تخلق مخاطر جديدة ومشاكل عرقية، مثل تلك التي تحيط بالهندسة الوراثية.

يزعم بك Beck أن انعكاسية الحداثة تنضوى على الفردية؛ وإمكانية وجود سياسات جديدة قائمة على احتكار الخبرات والمشاركة المفتوحة وصنع القرار والحوار بين المسئولين والعامة. ومعايير التشريعات الذاتية والالتزام الذاتي. إن الطبيعة القديمة- مثل التركيبة البنيوية والحدود ينظر إليها على أنها شيء مائع وهلامى. وقد قام بك Beck وآخرون، بتطوير نموذج أكثر تطويرًا عن التحول من:

الحداثة الأولى التى كانت متناغمة إلى حد كبير مع الدول القومية حتى ظهور الحداثة الثانية، بشكل لايزال محل نقاش، (التى استطاعت) الحداثة أن تجرد مفهوم الدولة- والرعاية الاجتماعية، وقد كانت فى وقت ما تدعمها، لكنها قيدتها فى النهاية. (Beck et al. 2003)

جدول (١-٢) يلخص التعارض بين الحداثة الأولى والثانية

جدول (١-٢) الحداثة الأولى والحداثة الثانية

الحداثة الأولى	الحداثة الثانية
- دول قومية تحدها حدود محلية. - الفردية المرتبطة بالحياة الجمعية لاتزال متجزرة فيما قبل البنية الحداثية، مثل تقسيم العمالة على أساس الجنس، والأسر الصغيرة.	- إغفال العولمة للدول القومية. نهوض الكيانات المتخطية الحدود. - تآكل الحياة الجمعية وتزايد الفردية.

- المجتمعات العاملة (للشباب) تنخفض فيها البطالة إلى حد كبير وتعتبر مجرد خيال.	- تحول قواعد الجنس كجزء من تغير طبيعته نتيجة للتقسيم الاجتماعى نتج عنه الأسر الصغيرة.
- البنية الطبيعية تعد خارج نطاق المجتمع، وبمثابة شيء لاستغلال أو استثمار مواردها الطبيعية إلى أقصى حد.	- مرونة العمل والاستهلاك المتزايد بغض النظر عن الدخل وتزايد الشعور بعدم الأمان.
- الإيمان بالتقدم من خلال العقلانية وإدارة فعالة.	- الكوارث البيئية ودمج الطبيعة فى المجتمع.
- التمايز الوظيفى فى النظم الفرعية فى كل من نوعياتها أو منطقيتها.	- التعرف على المزيد من المبررات العلمية، من خلال المؤسسات المتخصصة للوصول إلى قرار.
	- حل الفروق الأساسية والتدفق الحدودى. كلاهما/ بمنطق الأحداث.

المصدر: الشكل المختصر بك Beck وآخرون (٢٠٠٣م)

يطالب بك Beck ولايو Lau بتزويد هذه النظريات بقاعدة تجريبية. لكن ما طرح كان على النقيض ومألوفًا تمامًا، وما بين نظم أسلوب صناعة شركة فورد، وما بعد الأسلوب الدعائى لشركة فورد:

"الحداثة ذات المستوى العالى للمجتمع الصناعي... تشكلت شخصيتها بواسطة مؤسسات ذات ترابط متبادل وتدعم بعضها، مثل الدولة القومية، وشركة فورد، والأسر الصغيرة، ونظام العلاقات الصناعية، والرعاية الاجتماعية، والعلم الذى لا جدال فيه".

(بك ولايو Beck and Lau 2005)

الشيء الآخر / أو التميز للحداثة الأولى (المعرفة أو عدم المعرفة، الطبيعة أو المجتمع، التنظيم أو السوق) تم الاستعاضة عنها بأسلوب التهجين (المعرفة وعدم المعرفة، الطبيعة والمجتمع، التنظيم والسوق، والحرب والسلام) وهكذا. وهذا ما نعانى منه كأزمات للمعنى- عن كيفية اتخاذ القرارات التى ينبغى اتخاذها، إذا لم يكن الأمر واضحًا بما فيه الكفاية، وعمّا إذا كان تغيير فى المناخ من صنع الإنسان، أم هو ظاهرة طبيعية؟ وكيف تتعامل السلطات مع المهاجرين الذين ينتمون إلى العديد من المجتمعات والثقافات فى نفس الوقت؟ أين هى حدود "العائلات المهجنة" حتى يمكن حصرها؟ إن التطرف الفردي، كما يقولون لا يؤدى فقط إلى تآكل الأسر الصغيرة كمستوى حياتي، بل يُمارس أيضًا تأثيرًا فى زيادة المرونة الخاصة بشروط العمل، وكذلك على بنية التعايش الاجتماعى. الشواهد على استمرارية بنية الحداثة الأولى، اتضحت فى علاقتها مع مصطلحات "التابوهات الحدودية"- ومحاولتها لإعادة التواصل مع المعانى والأفكار القديمة الراسخة للدولة القومية، والعائلات، والطبقة أو مسيرة الحياة اليومية العادية. وعمّا إذا كانت هذه المحاولات ستنجح على المدى البعيد، فمن الصعب التكهن بذلك، ما دام أنها تعتمد على المصالح التى من شأنها التأثير سلبًا أو إيجابًا من خلال تحول الحدود، وعلى قدرتها لفرض نفسها استراتيجيًّا. هذا يشير إلى حد ما بوجود نموذج مفتوح بإمكانه تحقيق ناتج، ويبدو أنه سيبنى لنفسه "مخرجًا قانونيًّا للتعامل مع أى بيانات قد تظهر لمعارضة الاتجاه المفترض للارتباط بالحداثة الثانية".

باختصار، هناك زعم بأن تأثير العولمة وانعكاسات الحداثة، ستؤدى إلى إضعاف أشكال التماسك فى أنحاء الدولة القومية وتشوش تقاليد المجتمع. وستصبح نتائج مرونة العمل فى انحدار من جراء- احتلال قائم على التضامن ومحاولات لوضع عقبات لعدم تشكيل عقد اجتماعى جديد. وبالتالى "فإن العالمية لا تترصد أو تهدد ما هو موجود ... إنها مجرد صخب يملأ

فضاء حياتنا (بك Beck 2000a: 74). يرتبط ذلك بانحدار الرعاية الاجتماعية- القائمة على التضامن، وزيادة التنقل عبر الحدود الجغرافية ذات التأثير الضار على رأس المال الاجتماعي. الانتقالات السكانية تفكك الشبكات الاجتماعية وتقلل التواصل الاجتماعي بين الأهل والأصدقاء. كما أن النظم المالية والخبرات سوف تتحرر من المحليات وتنشأ تفاعلات في المجال العالمي. لكن هناك تساؤلات لم تتم الإجابة عنها- عن كيفية بناء الأشكال الجديدة للبنية الاجتماعية؟ وكيف سيكون حال التوتر بين القيود (المتمثلة في السلطة) وبين انعكاسات البنية التفردية؟ وإلى أي مدى تنطبق هذه الملاحظات على الصعيد العالمي، وإلى أي مدى هي انعكاس للمزايا المتطورة للمنظور العالمي؟

وفي حين كان اتجاه بك Beck وآخرون لتحديدها في شكل مصطلحات عامة من الممكن أن تكون صالحة لبعض الجوانب في المجتمعات المتطورة، ولديها مشاكل في مستوى إدراكهم للتعميم. وقد اعترف بك والآخرون (Beck et al 2003) بأن نموذجهم أوروبي، وأن مسارات المجتمعات غير الأوروبية لاتزال في حاجة إلى توصيف له، لكن ذلك لا يمنعهم بأن ذلك بمثابة اتجاه عالمي. إضافة، إلى الادعاءات المتعددة في الجدول ١-٢ (وهذا تلخيص لما ورد في مناقشاتهم وباعتراف الجميع) وهي إشكالية من عدة نواحٍ، وبعضٌ لما سوف يسجل باختصار. الدول القومية تواصل الوجود ضمن سياق العولمة (وسنتناول ذلك بكثير من التفاصيل في الفصل الثالث) كما أن الفردية مازالت كيانًا من خلال الهويات الجماعية إلى حد كبير، غالبًا في القوميات والأشكال العرقية العقائدية، تدعمها الذكريات الجماعية والمؤسسات. أما تحول قاعدة الجنس فوجدت مناصرة شديدة للمرأة كعنصر جماعي فعّال، أكثر مما حصلت عليه من قبل أشباه حركة التطوير لانعكاس الحداثة. نظريات بك Beck لا تتعامل بشكل جيد مع البنية الاجتماعية للمخاطر (إليوت Elliott 2003: 24ff).

كما أن الفردية جزء لا يتجزأ من العالمية وإعادة الهيكلة المحلية لرأس المال. هذا بالإضافة إلى أنه قد يكون من الممكن إيجاد أمثلة من عدم التمايز (مثل، زيادة الاتجاه نحو ثقافة العمل الاقتصادى) لكن المجتمعات الحديثة تظل معتمدة على النظم المعقدة للتمايز والتخصص. التمايز بين النظم الاجتماعية وداخلها تطور بشكل فعال للتقليل من التعقيد والحد من المخاطر. إن فك ارتباط الدولة من الاقتصاد فى مرحلة مابعد المجتمعات الشيوعية، على سبيل المثال، ساهم فى زيادة التمايز بين الدولة والاقتصاد والحياة العامة والخاصة. ومن الصعب الحفاظ على الرأى القائل بأن "الحداثة الثانية" قد بددت التقسيمات الأساسية التى غالبا ما تتكرر داخل الأنماط الجديدة للعمل والحياة العائلية. ومن وجهة النظر العالمية، فإن النقاش يبدو ضيق الأفق إلى حد كبير، وإن نتاج العولمة أكثر بكثير من مجرد تعقيدات، ويختلف كثيرًا عن ذلك المفهوم البسيط الذى يروج عنها.

فإن الأسس التجريبية للاتجاهات العالمية التى تم تحديدها عرضة للتساؤل حتى فى داخل العالم الغربى. وإذا أخذنا مثالاً واحدًا- نستعرض من خلاله اتجاهات العمالة فى المملكة المتحدة، نجد أن دوجان Doogan 2005 يعقب على النقاش الذى دار حول السعى فى كل مكان فى العالم عن سوق العمالة المؤقتة، وذلك يولد إحساسًا بعدم الثقة فى كلمة العمل، ويغفل المفهوم الوظيفى للعمل، ويعلن عن نهاية ما يسمى "وظائف لمدى الحياة". وبالتالى فإن "الصناعات التقليدية" الآخذة فى الانحدار، أصبحت حديثًا مرتبطة بالعمالة المستقرة، فى حين أن الصناعات الخدمية الجديدة السائدة ترتبط بالكثير من الحسابات مع مرونة سوق العمالة المؤقتة، والعمل لفترة متصلة من الوقت، والمتقطعة منها. وهكذا فإن الفردية تتلازم مع حدوث "مخاطرة اجتماعية" تنشأ عن انهيار هياكل سوق العمل، إلا أن دوجان Doogan يرى "أن جرأة هذه الرؤية لا يعادلها سوى عدم معقوليتها." وعلى نقيض ما هو متوقع عن

الركود لفترة طويلة فى مجال العمل، يرى دوجان Doogan أن هناك زيـادة كبيرة وعلى نطاق واسع فى التوظيف الطويل الأجل فى المملكة المتحدة فيما بين عامى ١٩٩٢م- و١٩٩٩م بنسبة ٣٤,٦ - ٣٦,٧ فى المئة للرجـال، وما بين ٢١,٢ - ٢٨,٥فى المئة بالنسبة للسيدات (Doogan 2005) وهنـاك بعض الصناعات عانت من الانكماش، مثل صناعات المواد الخام، والإدارة العامة، ورغم ذلك لوحظت زيادة فى معدلات التوظيف الطويل الأجل لبقيـة الموظفين. كما زاد معدل العمالة الطويلة الأجل فى قطاع الوسطاء المـاليين بنسبة ٣١ إلى ٣٧ فى المئة، وفـى قطـاع الأعمـال الخدميـة زاد عـدد الموظفين بحوالى ٩١٧,٠٠٠، تصاحبه زيادات كبيرة فى الوظائف الطويلـة الأجل بمقدار ٣٣٦,٠٠٠، التى رفعت معدل العمالة الطويلة الأجـل بنـسبة ١٩-٢٤ فى المئة. كان هناك ارتباط بين ارتفاع مستوى المهـارة وطـول فترة الخدمة بين الإداريين والعمالة المهنية الماهرة. وكذلك انخفـاض فـى المهن اليدوية والعمالة الخدمية. يخلص دوجان Doogan إلى أنه على الرغم من هذه التوجهات، فقد أبدى الناس عـدم القلـق المتزايـد إزاء الـضمان الوظيفى، الذى يعبر عنه بقوله "عدم الأمن الصناعى" الذى صاحب دخـول قوى السوق فى القطاع العام، ويُعد أكثر أهمية من تأثير التغير التكنولـوجى أو المعرفة الاقتصادية. لكن عدم الأمان هذا تم إدراكه بـشكل أفـضل فـى سياقها المؤسسى والأيديولوجى، ليكون بمثابة مجابهة كبيرة من قبل القطـاع العام إزاء قوى السوق، وإعادة هيكلة شركات القطاع الخاص، مـن حيـث عمليات الدمج والتملك والتخلص من السلع بأسلوب التصفية لهبوط الأسـعار والتوقع بازدياد هبوطها، ونقص نظم الحماية الاجتماعية. وهذا يعنى ضـمنا أن العمالة المرتبطة بالاتجاهات التى حددها بك Beck وآخرون بمثابة ظاهرة عالمية تتسم بتنويعات محلية عاليـة، والنتيجـة المزيـد مـن التحـولات الأيديولوجية والثقافية أكثر من التحولات الهيكلية الأساسـية. هـذه النقـاط الإضافية تشير إلى أهمية الإدارة المفوضة والاستراتيجيات التنظيميـة فـى إدارة التحولات العالمية.

ما بعد- الحداثة التقليدية؟

انعكاس الحداثة بالنسبة إلى جيدنز Giddens عنصر أساسي لهدم الأشكال السابقة لعلم الاجتماع خاصة علاقتنا "بالتقاليد". ويمكن القول بأن تراجع "التقاليد"، تجبرنا بطبيعة الحال (كما يرى شوتزيان Schutzian) إلى رد فعل أو انعكاس، كما يقول هابرماس Habermas، عندما يُترك الناس لمصادرهم الخاصة لتحقيق "توجه ذاتي محفوف بالمخاطر بواسطة هوية الأنا المجردة" (1989: 146). مع تراجع الأشكال التقليدية والأشكال الثابتة للهوية، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور المزيد من الأشكال الفردية أو "البلاستيكية" (بك وبك- جيرنشايم Beck and Beck- Gernsheim 2001) الانعكاس الحداثي هو نوع من راديكالية الحداثة- أو التطرف الحداثي- والتفريغ والكشف وإشكالية التقاليد، التي تنطوي على مفهوم جديد للذات. كانت مهمة التقاليد السيطرة على الموقف لتنظيم مجال الذاكرة الجمعية (جيدنز Giddens 1994a: 63-4). تم إنجاز ذلك من خلال طقوس تقليدية صعبة الممارسة، يتم شرحها بواسطة المتمرسين، الذين يملكون "الصيغ الحقيقية" (1994a: 65). وخلافاً "لخبراء" الحداثة، لم يكن هؤلاء المتمرسون يستطيعون التواصل مع الآخرين، كما أن سلطاتهم مستمدة من ثوابت الأوامر التقليدية، وليس من خلال الخبرة. ورغم ظهور الحداثة واشتباكها مع التقاليد، فإن هذه المواجهة كانت جزئية. كانت روح التراكم الرأسمالي شكلاً جديدًا من الدوافع لكنها أصبحت "طاحونة تدور بلا نهاية"، نهاية ذاتية وتقود إلى التكرار. لقد كانت "تقليدية بدون تقاليد" (1994a: 70).

الحقبة الجديدة من انعكاسات الحداثة، تغلبت مبكرًا على جزئية التحديث بأن أصبحت ذاتًا جديدة وعلى علاقة بالتقاليد. انعكاسات الحداثة تتطلب التنقيب عن معظم السياقات التقليدية للسلوك، وهي آلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا

بالمخاطرة والعولمة. ويرى جيدنز Giddens أن قلة من الناس فى أى مكان من العالم من الممكن أن يكونوا غير مدركين لحقيقة أن أنشطتهم المحلية قد تأثرت، وأحيانا تفرض من خلال أحداث بعيدة، أو الوسطاء (1994a: 57). وبالمثل فإن التصرفات الفردية- مثل شراء أنماط معينة من الملابس، تؤثر على حياة الفرد الذى يعيش على الجانب الآخر من العالم، ومن الممكن أن تسهم فى إفساد البيئة. الحياة تزداد تجريبية، وتجربة الحداثة العالمية تتشابك مع تغلغل المؤسسات الحديثة داخل نسيج الحياة اليومية، من يوم إلى يوم. ونحن جميعًا نكبل يوميًا بتجارب ذات نتائج مفتوحة. هذا الوعى وتلك التغيرات المؤسسية المرتبطة بالتطوير والملتزمة بعدم "التقليدية" فى مشروع الانعكاس الذاتى الذى يعتمد على قدر كبير من الحكم الذاتى والعاطفى وأشكال جديدة من العلاقات الحميمية. وإزاء هذا التحرر من قيود العادات الجماعية، لم يعد لدينا شيء سوى أن نختار، رغم أن جيدنز Giddens يسلم بأن هناك العديد من مجالات الحياة تتحكم فيها القرارات، لكن من الذى يتخذ هذه القرارات، وإلى أى مدى ترتبط "بالنفوذ". (1994a: 76) بإمكان المرء عندئذ أن يطرح تساؤلاً حرجًا عن ذلك التوتر بين الاختيار والإجبار والكيفية التى تبنى عليها العلاقة القائمة فى المواقع الاجتماعية المختلفة. العولمة بالضرورة تقتضى ضمنًا عدم إغفال التقاليد، إذ لا يوجد أحد يعيش "خارج" نطاق العالم، فالتقاليد السابقة مازالت موجودة، ولا يمكن تجنبها للتواصل مع الآخرين. التقاليد قد لا تكون مدونة، لكنها متداولة فقط من خلال الحوار مع الآخرين. فى المجتمعات الحديثة تستدعى التقاليد فى الحوار عن الخيار بين أمرين،- فعلى سبيل المثال، كانت الانقسامات بين الجنسين مجزأة أما الآن فقد أصبحت مجال بحث. وأشار جيدنز Giddens إلى أن البديل هو الأصولية، ويطلق عليها "ينبغى أن تكون تقليدية" (1994a: 100)، لأنها تحمى التقاليد من الشك الراديكالى بالتأكيد على الصيغ الحقيقية دون أى اعتبار للنتائج.

سوف أقوم فقط بتعليقات قليلة حول هـذا الموضـوع. أولا: اسـتكمالاً للسؤال الخاص منذ متى كانت التقاليد: وهذا أمر مهم، لأنه يوجد حاليًا فـي بعض الدوريات التاريخية نوع من الفضفضة بخصوص هذا الموضوع. وقد قام جيدنز Giddens بالتمييز بين الحداثة والتقاليـد فـي أطروحتـه بـشكل أساسي، (مثلما فعل الكثيرون مثل بايومان (Bauman 2001)، رغم أن هـذا التمييز غالبًا ما يكون نمطيًا وعموميًا. مفهوم التقاليد يتطلب المزيد من الدقة والتخطيط، فالتقسيم البسيط للتقاليد/ الحديثة ترتد إلى تعميم مستويات نظرية الحداثة. وفي حين قد يكون ذلك صحيحًا، كما يرى هابرمـاس Habermas، فإن التقليل من هيبة الأشكال المقدسة للسلطة. يزيد الانعكاس العـام علـى الأعراف والقيم، ويرصد انعكاسًا مناسبًا (لبنية) التقاليد ذات الأسبقية الزمنية الطويلة قبل الحداثة. وفي الحقيقة فإن المفاهيم الفعليـة لكـل مـن التقاليـد والحداثة، لها تاريخ طويل، فالحداثة اللاتينية بداية من القرن الخامس تـشير إلى أن الواقع المسيحي كان بمثابة معارضة للماضي الروماني الوثني. إذ إن فكرة عدم انعكاس سلطة التقاليد من الصعب أن تتناسب مع الحروب الدينيـة والصراعات بين السيادة الدنيوية، خاصة وأن رومـا واصـلت مـسيرتها الإصلاحية خلال العصور الوسطى. يرى إيزنـستاد (Eisenstadt 1973: 99) أن "التقاليد" حتى لو كانت صورة طبق الأصل، فإنها تختلف عن الحداثة، فقد كانت هناك مستويات مختلفة استطاعت التقاليد أن تعوق بها مسيرة الحداثة، وعلى أى حال، فإن ذلك يتطلب سن تشريعات أفضل من ممارسة ضـغوط عمياء على أفعال الناس ومعتقداتهم. وفكرة أن تُسن تـشريعات للتقاليـد أو بدعوة من السلطات، بدلاً من أن تكون مجرد وجود، فكرة مهمة لفهم صحوة التقاليد المعاصرة، مثل الجماعات الإسلامية. هذه الفضفضة والتعمـيم فـي مفاهيم "التقاليد" و"الحداثة"، بمثابة مخاطرة تفقدنا البصر للتعرف على الخلط والغموض في النظم الاجتماعية.

ثانيًا: إن الادعاء بأن مضامين ما بعد التقليدية تجعل نمط الحياة اختيارات- فى حين أن الحقيقة- أنها صحيحة (انظر على سبيل المثال، مقال سيميل Simmel عن "الموضة") وفكرة رد الفعل المنعكس غير المقصود أو المتعمد لبعض النتائج، كانت أساسية فى كل من نظرية ماركس Marx عن مخاطر الرأسمالية ونظرية ويبر Weber عن أصولها. إضافة إلى ما ذكرته فى مكان آخر (راى Ray 1999a) بأن جيدنز Giddens وضع فى اعتباره أن "الأصولية" ناقصة ما دام أن هذه الحركة فى حد ذاتها لا تتمسك بالتقاليد فى كثير من النواحى، بل هى فى الحقيقة تحاكى مظاهر حداثية اليعاقبة الثورية فى منهجها وأسلوب تنظيمها.(*)

أما الهويات الإسلامية العالمية فهى الأخرى ما بعد التقليدية، بمعنى أنها تمزج ما يناسب اختياراتها بالتهجين الفكرى للإسلام والسياسات الغربية- ومن ضمنها الفاشية ومعاداة الاستعمار. السؤال الحاسم هنا ما العوامل التى تبنى عليها الاختيارات، ما بين حوار الحضارات من جانب واحد، والتأكيد المطلق على الأخلاق والثقافة المطلقة من ناحية أخرى؟ وفى حال إذا كان الانعكاس الحداثى غامضًا بخصوص برامج التغيير التى تحددت، وتدعيمها بطرق تجريبية وانتهت إلى لا شيء، مما كانوا يزعمون أنه سيحدث وذلك يعنى ضمنًا أن هناك اتجاهات واكبت العولمة مثل (نظريات الحداثة المبكرة) لا تتناسب مع إمكانية الأطراف الفاعلة فى النظام العالمى، لإغفال العلاقات "التقليدية" والثقافات فى بعض الأماكن والحفاظ عليها فى مناطق أخرى. فى الفصل الخامس، سوف أناقش ما حدث فى الواقع.

(*) مذهب العصمة الحرفية، حركة عرفتها البروتستانتية فى القرن العشرين تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ لا فى قضايا العقيدة والأخلاق فحسب، بل أيضًا فيما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب وولادة المسيح من مريم العذراء ومجيئه ثانية إلى العالم. (المترجم)

نماذج جديدة للترابط الاجتماعى

التأكيدات التى صرح بها بك Beck وجيدنز Giddens، عن العولمة ليست موضوع النقاش هنا. عندما كتب بك (Beck 2002a) على سبيل المثال، عن اختراق الحدود القومية وتهجين الثقافات المحلية والمدنية، اعتبرها بمثابة- "شبكة اختراق أفقية للحدود"، فى محاولة منه ليرسم لنا مفتاح التحولات العالمية. لكن النظم الاجتماعية نشأت بشكل واضح من خلال الممارسات اليومية، التى تدعم السلوك الاجتماعى. لكن ما الأشكال التى ترتبط بما بعد القومية أو تضامن العولمة التى حددها بك Beck؟ فمن ناحية، هناك توصيفات عامة، وإسقاطات معيارية للمجتمع المدنى العالمي، والدول المتخطية الحدود والديمقراطية الكوزموبوليتانية. ومن ناحية أخرى، هناك فكرة "المجتمع العالمي... ذلك الأفق الذى يتداخل فيه رأس المال، والثقافة، والتكنولوجيا، والسياسات، وتجمعت برشاقة وخفة لتتجول خلف السلطة التنظيمية للدول القومية". (2000a: 107) لكن الذى ظهر فى الواقع هو تصور لما قبل الفردية الاجتماعية. ولو أنه جادٌّ فى ادعائه من أن الحداثة تكون قد حررت الناس من كل أشكال العلاقات الاجتماعية، وبالتالى فإن العالم المتعولم سيأخذ شكلاً جديدًا من أشكال ما بعد التضامن، الذى يتضمن الحداثة الثانية باعتبارها "عصر التدفق" دون قيود ولا عودة بها، حيث تتخذ الفردية شكلاً جديدًا من الراديكالية التى تتسم " بالجبرية الفردية وشحذ الشخصية الذاتية بروح المخاطرة والحرية الكاملة." (Beck 2001). أما المقترح الخاص بالقيود الاجتماعية التى من الممكن أن تضم الاثنين معًا فيبدو أنه سيكون بالأشكال التالية.

هناك "مواقع اجتماعية متخطية الحدود القومية (Beck 2000a:36) تقوم بإلغاء الجمعيات المحلية التى تتضمن مفهومًا للمجتمع، أسست من قبَل شبكات غير رسمية تقوم بمعاونة وتنظيم المهاجرين فى الجوار. هَذه المجتمعات المتخطية الحدود تتشكل عقائديًا ومعرفيًا وبأنماط الحياة والملْكية

والحركات السياسية. بالإضافة إلى هياكل العمل، الإنتاج والتعاون التدفقات المالية عبر المسافات البعيدة. ونحن نساهم فى تلك الأمور بشكل عام من خلال نزاعات جديدة بين الثقافات، ومحلات السوبرماركت للتغذية، والناس، وفن الطهى والتهجين ... إلخ. عودة مرة أخرى إلى هذه النقطة الأخيرة، حيث يبدى بك Beck ميلاً إلى الجرى سويًا فى وقت واحد رغم اختلاف مفاهيمنا- ونزاعنا مع الثقافات، التى يمكن أن تكون شيئًا قاتلاً وبأى مستوى من المستويات أكثر ثقلاً من شراء بضائع مستوردة من السوبرماركت.

لا توجد هنا نظرية حول تطبيق هذه التفاعلات (أو عدم تطبيقها) وهل ستصمد عبر الزمان والمكان إلى أن تطور فهمًا للعولمة، الذى هو القضية الأساسية بالتأكيد. بعد ذلك يردد "كلمات" فيريلليو Virillio عن شىء آخر تمامًا- "عن الحركة الداخلية الفردية لحياة الإنسان" (Beck2001a:75)، مثل إمكانية ألا تستطيع التحرك طبقًا للسجلات الرسمية، فى حين بإمكانك العيش فى حالة من عدم الاستقرار فى أماكن متعددة على الفور. لكن هذه الادعاءات مختلفة تمامًا- فالحركة الفعلية والتنقل ما بين الحدود تتعارض مع الأماكن الثابتة فى حين يستطيع الإنسان أن يتواصل عالميًّا. لقد افترضوا مسبقًا أشكالاً مختلفة تمامًا للحياة الاجتماعية والتضامن.

التطورات العالمية تتطلب ضمانات فى المحليات. وفى الواقع وكما يرى جيسوب (2000) Jessop أنه رغم التدفق الاقتصادى العالمى فإن النتاج الاجتماعى المحلى دائمًا ما يكون مترسخًا. هذا التوتر الموجود داخل العولمة يفتح الطريق لمعالجة بعض الشكوك والالتباسات التى ذكرت سابقًا. فرؤوس الأموال تتدفق بطريقة سريعة ومعقدة. القضية الأساسية هى أنه فى حين أن الاقتصاد يتعامل على نطاق عالمى، فإن النتاج الاجتماعى يحتل مكانًا داخل وحدات محلية يمكن تحديدها- داخل البيوت والأقاليم والدول القومية،

بيرسون (Perrsons 2004: 239). نفس الشيء يراه جيسوب (Jessop (2000 بأن تدفق رأس المال فى أوقات معينة يتشكل أو يتجسد فى نوعيات معينة وفى أماكن معينة ووقت محدد، "مما يؤكد تحليلات الرأسمالية المقارنة بالسيطرة على المؤسسات من خلال نظم مؤسساتية خاصة فى المكان والزمان." يظل رأس المال معتمدًا على مكان ثابت والفارق الزمنى والتكوينات التكنولوجية، ووسائل الإنتاج والتنظيم الصناعى والعمالة المتطورة المترابطة. لقد خلق إعادة النظام الهيكلى لمؤسسة فورد فى المجتمع الغربي، ديناميكية جديدة للإنتاج الشامل والاستثناء. هذه النهضة كانت جزءًا مما كتبه فلتز (Veltz 1996: 12) عن التناقض، وأن الرأسمالية تعتمد على زيادة الترابط بين الاقتصاد والعوامل الاقتصادية الإضافية التى تعزز البنية التنافسية. هذا يولد تناقضات جديدة، تؤثر على التنظيم المكانى والزمانى للتجميع. من الناحية الزمنية هناك تناقضات بين حسابات الدورة الاقتصادية القصيرة (خاصة أثناء التدفقات المالية) وبين الدورة الديناميكية للمدى البعيد "للتنافس الحقيقى" القائمة على مصادر مثل المهارات والثقة والتفوق التكنولوجى الجماعى، والتكلفة الاقتصادية والكَم. وهذا النظام الأخير يتطلب سنوات طويلة لتحقيق الاستقرار وتواصل الإنتاج. أما من حيث المكان فهناك تناقضات بين "الاقتصاد" الذى يعتبره مكانا نقيًا للتدفق المالى، وما بين كونه اقتصادًا محليًا وجزءًا لا يتجزأ من نظام اقتصادى إضافى، فضلاً عن كونه مصدرًا للموارد الاقتصادية بكفاءة (جيسوب Jessop 2000).

كل ذلك يرسم ملامح السياق البنيوى، لما يحدث من تفاعلات يومية قائمة. ولو أننا تتبعنا هذا الخط من النقاش، فسنجد أن الموقع أو المكان يُعد عاملاً مهمًا فى المنافسات الاقتصادية والتواصل، وعلى نطاق واسع فى الحياة الاجتماعية. على أى حال، فإن الأماكن من الممكن كذلك أن تكون ساحة للأزمات والإخفاقات الليبرالية الجديدة بشكل جلى. خاصة وأن إعادة

الإنتاج فى المناطق الإقليمية تزايدت إشكالياته، ما دام أن الحياة أصبحت غير آمنة وتتسم بالفردية، كما يصفها بـك (Beck 2000a). رأس المـال يحـدد التكلفة على أساس أدنى تكلفة عالمية من خلال التعاقد من الباطن على سبيل المثال. على النقيض تمامًا من أرباب العمل فى الفترات الصناعية السـابقة، الذين كانوا يقدمون مكافآت اجتماعية على فترات وحريصين على تكوين بنية اجتماعية، وكانت بعض شركات تلك الفترة تقـوم بـذلك أيـضًا. كمـا أن تغيير أماكن العمل كان ذا تأثير على الأسرة: فإزاء تنافس العمال باعتبـارهم عناصر اقتصادية، كان يتعين عليهم التحلى بالمرونة وقضاء ساعات أطـول فى العمل، أو المشاركة فى أنشطة لا تتلاءم مع الحياة العائلية. هذه التغيرات وتغيرات أخرى تتعلق ببنية الأسرة، جعلت من الصعب على العائلة أن تقوم بأداء دورها كاملاً باعتبارها المؤسسة الأولية التى تيسر انتقال المعرفة مـن جيل إلى جيل. ومن المفارقات، أن ذلك ظهر على وجه التحديد فـى فتـرة نجاح الاقتصاد القومى، عندما أراد الاعتماد على نقل المعرفـة (كـارنوى Carnoy 2000: 143). وهكذا أصبحت مشكلة الترابط الاجتماعى الموضـوع الرئيسى فى عالم شبكات الإرسال، وتناولت أساليب العمـل غيـر المنـتظم والهجرة والانتقال والسلوك الاجتماعى العالمي. وهذه قضية تم إغفالها بشكل كبير فى نظريات العولمة، التى كان من المفترض وبطريقة ما أن تنجز ذلك التفاعل الاجتماعى ومن خلال الترابط (مفهوم ضمنى على ما أعتقـد لـدى يورى Urry 2003).

الأكثر من ذلك، رغم أن نظريات الانعكاس الفردى ينشأ عنهـا وضـع مفرط من التفرد، فجيدنز Giddens لاحظ بالـصدفة أن الفرديـة مرتبطـة بالسلطة، وأن المجتمعات العالمية والمحلية سوف تكبح نوعيـات العلاقـات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس على حد سواء بشكل فعلى وفورى فى كـل البيئات. ليس ذلك فقط، بل إن الكثير من هذه القيود الاجتماعية تصبح فعالة ومتبادلة وملزمة. وسوف تمارس فى العديد من المستويات. قام توماس شيف

Thomas Scheff بانتقاد "الأسطورة القائلة إن الفرد المنعزل هـو الـشخص الوحيد الذى يمكن تصوره كوحدة للوجود الإنـساني". (شـيف ورتزنجـر Scheff and Retzinger 1991: 15).

وهذا تعقبه فى الحقيقة، خطورة أن تصبح القيود الاجتماعيـة شـيئًا "لا يصح ذكره وأسرار لا يجوز التفكير فيها." تقوم أسس التضامن الاجتمـاعى إذن، على "الانسجام والتناغم" أو التفاهم المتبادل على أرضية ترتكز علـى هويات آمنة، تعلى من شأن الكبرياء، بدلاً من التغاضى عن استنكار العـار. الانعكاس الفردى يرسم لنا عالمًا منعزلاً تسانده القيود الاجتماعية والفعاليات المؤثرة فأصبح غير معترف به. إن التغاضى عن العـار بالنـسبة لـشيف Scheff هو مصدر الاغتراب والعنف. وذلك يهدد القيود ذاتها ويولد ما يسميه هابرماس Habermas "بالأمراض" حيث يتمسك الناس بقيود – زائفة فى الأمم والطوائف التى تفرز مجتمعات شكلية. ولو تتبعنا مناقشات شيف Scheff، وعالم بك Beck الفسيح، فسنجده خطوة لتخطى العار والقيود غير المعترف بها، التـى تخاطر بالبحث عن مجتمعات خيالية قائمة على الغضب الأهوج والعنف القاتل. ربما يكون هذا المشهد مبالغا فيه، لكن من الممكن القول بأن ما صوره لنا بـك Beck، عن غير قصد، هو حالة نفور من الحياة اليومية.

الشبكات الاجتماعية عبر الوطنية والقيود المؤثرة

حركة الناس عبر المكان تتطلب المرونة فى القيود الاجتماعية والحفاظ على التواصل المفيد على جميع المستويات. إضافة إلى السلوك الاجتمـاعى الذى نشأ فى الأماكن القريبة، فقد قام هـسْ (Hess 2004) بتحديـد هويـات أشكال عديدة "غير محلى ليس لها رسوخ" حيث يتواصل الناس مـن خـلال ثقافات وشبكات. ربما تكون شبكات إقليمية محلية أو إقليمية محلية وافدة من شبكات فاعلة. يرى ديفيد لى (David Ley 2004) أن العولمة نشأت من خلال

إدراك عناصر المعرفة، إلا أن هناك أصواتًا غائبة بشكل غريب عن ذلك المصير الحتمى الذى بدأ يظهر "قبل التدفق المكانى العالمي" [الذى هو] تفسير لكل ما تـــم استيعابه فى كثير من الأحيان من خلال صانعى القرار السياسى والسياسيين فى سعيهم لتحقيق استراتيجيات لاختيار أماكن لتسويق أعمال النخبـــة مـــن رجال الأعمال" (لى Ley 2004). وقد تكون هذه الأماكن بعيـــدة جغرافيًّـــا، يعيش فيها أناس غير متمركزين فى مواقع معينة وتشمل عرقيات متعددة.

القيود الاجتماعية فى المناطق عبر الوطنية موجودة فى الأماكن التـــى يقيمون فيها أيًا كان مكان إقامتهم، العالمية أيضًا محلية، وحقيقة هى محليـــة فى النهاية، بمعنى أنها دائمًا شكل تجريدى من معاناة النفس فى محاولة لخلق شعور لا يُحصى ولا يُعد من العلاقات المعلوماتية، الصور، الثقافة، الشبكات الفضائية، وتأثيرها على من يعيشون معترك الحياة. فى نفس الوقـــت فـــإن معرفتنا للعالم تصبح أكثر محلية بدرجة عالية– ويستخدم لى Ley مقولة توم وولف Tom Wolf "وهج النار الخادع" ليوضح كيف أن الفرد العالمى، مثـــل ما يرى شيرمان ماكوى Sherman McCoy من الممكن أن يكون فـــى وول ستريت فى وطنه وأماكن دولية، وفى نفس الوقت يكتشف أن الجزء الخلفـــى لمدينة برونكس عالم مخيف من الصعب عليه أن يفهمه لأنه لم يهيـــأ لـــذلك بشكل صحيح. هذا التباين بين الثراء والفقر يجسد نمط الحيـــاة البرجوازيـــة العالمية، حيث تُبنى العلاقات الاجتماعية فى إطار العمل العـــولمى، حيـــث الحواجز و"العائلات الصغيرة". علـــى أى حـــال، فـــإن اتـــساع العلاقـــات الاجتماعية عبر المكان تعتمد على دعم معنوى ومالى. هذا بالإضافة إلى أن طبيعة هذه العلاقات بنيت بواسطة أنماط ثقافية واقتصادية خاصة.

هناك بحث عن "العائلات الصغيرة" يوضح ذلك. فمصطلح "العـــائلات الصغيرة" تمت صياغته من قبل وسائل الإعلام فى هونج كـــونج، لوصـــف الطبقة المتوسطة المتناثرة. (هو وفارمر Ho and Farmer 1994). هذه الأسر

بدأت بإقامة أحد الزوجين فى البلد المضيف فى حين يكون الطرف الآخر وعادة ما يكون الزوج، يواصل عمله فى هونج كونج، ويقوم برحلات مكوكية بين المكانين. كما أطلق مصطلح "أطفال البراشوت" إشارة إلى الأطفال الذين يتركون فى البلد المضيف الجديد، دون أحد الوالدين. بعض الدراسات عن هذا الموضوع أجمعت بأن هذا الفصل المكانى، أدى إلى أضرار اجتماعية ونفسية. قد يكون مؤقتا فى البداية، لكن هذا الوضع من الممكن عبر مرور الزمن وضغط المكان أن يؤثر على العائلات والعلاقات الزوجية- خاصة بالنسبة للنساء فى بلد المهجر. حيث تشير التقارير بإصابتهن بالغربة والإحباط والملل والضجر واليأس (آى Aye 2001). لكن هناك دراسة أخرى ترى أن التجربة قد تأثرت بظروف الهجرة إلى حد أن أفراد هذه الأسر أصبحوا مرتبطين بالشبكات الاجتماعية. التفرقة فى المكان ليست فى حاجة إلى عائلة واحدة لكى تتفسخ. بل ربما يؤدى ذلك إلى إعادة تشكيل اجتماعى يمكن أعضاء الأسرة على الحفاظ على إحساس بانتماء محلى متعدد (هيررا ليما Herrera Lima 2001). إن الهجرة الاقتصادية للأعضاء النشطين فى الأسرة، من الممكن أن تكون استراتيجية فعالة لتنويع مصادر الدخل، باستثمار أعضاء الأسرة فى أسواق العمل المختلفة. العائلات المحلية المتعددة عبر الوطنية لا يمكن ببساطة أن نتهمهم بأنهم خالفوا قدرهم بالهجرة، مما أدى إلى انهيار فى العائلة، وحدوث بعض التعديلات الضرورية المؤقتة. قام كل من لاندولت ودا (Landolt and Da 2005) بمقارنة تجربة المهاجرين من سان سيلفادور إلى الولايات المتحدة، ومن الصين إلى أستراليا وأشارا إلى أن الناس المعنيين فى السلطة الهرمية التسلسل تمنح درجات متفاوتة من الميزات والمنح من خلال السلطة المنظمة، إشارة إلى الجهد الذى يبذله هؤلاء الموظفون، وما يقدمونه من خدمات اجتماعية. المهاجرون من الصين كان باستطاعتهم التعرف على مصادر العمل من خلال الشبكات الاجتماعية. وكانت هجرتهم فى الغالب مخططة

وموثقة ومنظمة ومدعمة بمحاضرات عن الوطنية الصينية والكبرياء القومى. أما بالنسبة لحالة السلفادوريين، فقد تولدت الهجرة بسبب الضرورة- للبقاء على قيد الحياة أثناء الحرب الأهلية، وما بعد فترة الحرب والحاجة إلى تكملة دخل الأسرة لضمان أسباب الحياة. كان التنقل عبر الحدود والبحث عن عمل وفترة إقامة طويلة غير منتظمة، وغير مستقرة، وغير موثقة. كانت محفوفة بالمخاطر للأفراد وعائلاتهم. فى حين كانت الدولة السلفادورية تتبنى خطاب القومية المشتتة وتتخذ تدابير استراتيجية لتنظيم الوضع غير المصرح به للسلفادوريين الذين يعيشون ويعملون فى الولايات المتحدة، لكن مبادراتها كانت رمزية إلى حد كبير، ولم تحقق إلا القليل لضمان الأسر المهاجرة، وحقوق المواطنة سواء فى الداخل أو الخارج. وإذا عدنا لدراسة الهجرة التايوانية فى فانكوفر، وكندا، نجد أن "واترز" (Waters 2003) اكتشف أنه فى الفترة التى كان كثير من المهاجرين يخططون لتحقيق مواطنة "مرنة" وأماكن منفصلة للعائلة، فإن هذه الترتيبات اعتمدت بشكل كبير على النساء لإنشاء الثقافة الأساسية والشبكات الاجتماعية فى فانكوفر- من خلال فصول دراسة اللغة الإنجليزية والجمعيات التطوعية وشبكات محلية أخرى.

وبشكل ما نجد أن هذه الدراسات سلطت الضوء على أهمية النظر بعين الاعتبار للعلاقات والممارسات العائلية فى الأماكن الجديدة. إن تعريف الأسرة، باعتبارها شبكة من الأفراد من مكان بعيد، تتناقض مع مفهوم الأسرة البكر جغرافيًا. وبالتالى فإن تعامل هذه الأسرة مع هذه الشبكة عبر الوطنية، تحثهم على إعادة التعريف بأفكار الوطن عن بعد، بغض النظر عن الحضور والغياب. فهناك الاتصالات التليفونية، والرسائل الإلكترونية، والخطابات، والتحويلات المالية، والطرود المتبادلة، كما أن رحلات الطيران تمكن الأسر لمواصلة العلاقات، واتخاذ القرارات عبر الحدود، والسماح لأفراد العائلة المهاجرة ليظلوا موجودين. وتصبح فكرة "الوجود" متزايدة، ولا ترتبط بفكرة التفاعل وجهًا لوجه بين الأحباب بل تتمثل فى التحويلات

المالية، وأنواع أخرى من المساهمات فى الموارد بواسطة المهاجرين وغير المهاجرين من المعاونين على حد سواء. على أى حال لا يوجد نوع واحد من العائلات المهاجرة عبر الحدود، بل تنسيق وترتيبات عائلية متواصلة. هناك بعض العائلات من الممكن أن تتقلص، لكن الجسر الذى يمتد لمسافات طويلة وبنجاح، أو ممارساتهم المحلية المتعددة عبر الحدود قد تتمزق وتتشرذم أو حتى تتوقف لفترات طويلة من الزمن. بهذه الطريقة فإن المجتمع والمكان يعاد تشكيلهما من أدنى (Ley 2004) من خلال الروابط الاجتماعية والمشاعر بين الناس، والتواصل عندما يتحركون عبر الحدود.

المال العالمى والحياة اليومية

الممارسات اليومية للحياة تدعم وتتفاعل مع التغيرات الاجتماعية التقنية على المستوى العالمى. وزيادة التغيرات العالمية لا تقوض بالضرورة الانقسامات الاجتماعية. والمال كما حدده هابرماس Habermas وسيط للتوجيه، أما جيدنز Giddens فيعتبره بمثابة رمز يقود التنسيق غير الشخصى للأفعال وأبعاد المكان والزمان. ولابد أن يوضع فى الاعتبار أن المال رغم أنه يسهل التنسيق عبر الزمان والمكان، فهو وسيلة غير شخصية، لكنه يقتضى ضمنًا ثقة كبيرة فى المعاملات الاجتماعية، والأهلية، والتمايز الاجتماعى. هناك وجهة نظر عن المال فى القطاع المصرفى والسياسة الاقتصادية كظاهرة كلية للسوق والقيمة الاقتصادية، لكن أشكال المال، تتشكل بواسطة العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية. المال يتطلب شبكات اجتماعية تتسم بالثقة، خاصة وتحديدا مع صرف النقود إلكترونيًا، عندما يحدث نقص القيمة الوظيفية له، لأن ذلك له تأثير مهم ليصبح معلومًا للأفراد والهيئات المسئولة (زيليزر Zelizer 1994). وقد وصف سيمميل (Simmel 1990) المال بأنه (نزعة ثقافية عميقة) تجاه التعبير رمزيًا – بمادة (تعادل ما يساويها من

الذهب على سبيل المثال) من خلال ورقة رمزية للقيمة، وهي عملية مكثفة من قبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة الصرف الآلي (سنغ Singh 2004)[٥]. تداول المال يفترض حدودًا زمنية مؤقتة- ومن ثم يمكن إرجاء القرارات إزاء تلبية الاحتياجات مع توفير الضمانات، وذلك سيكون كافيًا في الوقت المكتسب. عندئذ فمن الممكن أن نثق في مستقبل محتمل وتصور للحاضر في اللحظة التي يتخذ فيها القرار عن المستقبل (لوهمان Luhmann 1992: 36). لو أن هذه الحدود تحطمت، بسبب حدوث انهيار في قيمة العملة على سبيل المثال، فإن اللحظة الراهنة ستصبح حاسمة. ما دام أن المال لا يستطيع عندئذ أن يحتفظ بالقيمة لتستخدم في المستقبل. وهذا يؤدي إلى إزالة عدم التمييز بين العلاقات الاجتماعية الأخرى، مثل العودة إلى نظام المقايضة والاعتماد على اللقاءات المباشرة. من ناحية أخرى، فإن الشيء الأكثر تعقيدًا وغرابة، أن تبادل النقود يكون أكثر رواجًا سريعًا في العالم. نظم العولمة المالية تطلبت استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعامل المالي، بل وغيرت كذلك العلاقة بين الحكومات والاقتصاد.

إن أثر التغيرات العديدة التي أحدثتها العولمة- وبصفة خاصة في المعاملات المالية العالمية- يمكن تفسيرها من خلال تعارضها مع الماضي القريب. في يوليو عام ١٩٦٦، أعلنت الحكومة البريطانية أن الحد الأقصى الذي يأخذه المسافر إلى الخارج خمسون جنيهًا إسترلينيًّا، أو ما يعادله من أي عملة أخرى. فقد تعرض الجنيه الإسترليني لضغوط خلال أسبوعين ماضيين، كما أن احتياطي الذهب والعملات الأجنبية كانت آخذة في الهبوط. وفي الشهور السبعة السابقة قام الاتحاد الوطني للبحارة بإضراب تسبب في خفض صادرات المملكة المتحدة، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، وكان ذلك متوقعًا نتيجة لزيادة الطلب على احتياطات العملة الأجنبية (جريدة التايمز ١٩٦٦م). وكان قرار الخمسين جنيهًا كحد أدنى لكل مسافر جزءًا من حزمة إجراءات

للتقشف، تهدف إلى الحد من الطلب المحلى (لاسيما للسلع المستوردة) ووقف التدفق التجارى مقابل الجنيه. كان ذلك حدثًا فى عصر السيطرة الحكومية على الاقتصاد الوطنى وتدفق تبادل العملة، الذى يرجع إلى نظم العملة المشددة التى فرضت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (جريدة التايمز ١٩٥١م). كان من الممكن أن تطبق هذه القيود بحزم والقوة من خلال رقابة بنكية مشددة، وتغيير نظام كان قائمًا لتدفق الأموال، أثر على الحركة المادية والتغيير بشكل ملحوظ فى قيام الناس لقضاء إجازاتهم فى الخارج (الأمر الجديد نسبيًا لكثيرين) الذين لم يكن لديهم القدرة على الحصول على نماذج تلغرافية للانتقال. احتفظت البنوك بمسار الحركة المادية للمال بواسطة أفراد معينين عبر الحدود، وسجلت المعاملات فى جوازات السفر وسجلات رسمية. كانت السيطرة على التبادل المالى والرقابة البوليسية ممكنة فى مجتمع ما قبل انتشار من يملكون البطاقات الائتمانية، والتعامل الإلكترونى لصرف المال، وعولمة التبادل الإلكترونى للأموال، التى تسهل هروب الأموال من قيود سيطرة الحكومات القومية. على أى حال، هذه الضوابط فرضت فى الوقت الذى أصبحت فيه التسهيلات المالية متاحة فى الحياة اليومية وكانت بداية التغيير. قبل شهر من فرض الحد الأقصى بخمسين جنيهًا، كان بنك باركليز قد طرح أول بطاقات ائتمان فى المملكة المتحدة- برنامج بطاقات ائتمان باركليز. وكان ذلك بقصد أن تصبح "شركة بطاقات باركليز"، وفى عام ١٩٧٧م أصبحت حيازة بطاقات الائتمان شيئًا عاديًا. تبع ذلك فى العقد التالى "الانفجار الكبير" باستخدام النظام المالى الرقمي[٦]. (باهل Pahl 1999)

هناك تفاعل وثيق بين النقل الإلكترونى "الخاص بالموارد" والفردية والحدود الحكومية. فى عام ١٩٧٠م، تم إلغاء حد الخمسين جنيهًا، ودخلت البلاد مرحلة جديدة من المعاملات المالية الإقليمية بشكل متزايد، بانضمام المملكة المتحدة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبى لاحقًا)

فى يناير ١٩٧٣م، وفى عام ١٩٧٩م قامت حكومة المحافظين بفتح الطريق لانفجار فى التعامل مع العملات العالمية، فأخيرًا تم إلغاء السيطرة على التبادل النقدى فى المملكة المتحدة، وفى عام ١٩٨٦، تم تحرير حصة التعامل فى هذا "الانفجار الكبير"[٧]. عالم بطاقات الائتمان اليومى، والتعامل الإلكترونى للنقود، معاملات الإنترنت، وبمجرد الضغط على زر، يتم شراء السلع من كل أنحاء العالم، ويشير ذلك إلى إجراء جدير بالاعتبار خفف الرقابة الحكومية على ما يمكن تداوله بين الأفراد عبر الحدود. أحد الأمثلة على ذلك، التجارة العالمية فى الأدوية دون ترخيص (خاصة الأدوية الحيوية مثل الفياجرا) التى قدرت بثلاثة وعشرين بليون دولار سنويًّا. (يار إن. دي) (Yar n.d.). هذه التجارة كانت نتيجة غير مقصودة لحرية استيراد السلع والتهرب من نظم الولايات القومية، والهيئات الدولية.

لكن على الرغم من التداول الإلكترونى العالمى للنقود، وتبادل العملات غير المحدود، فإن ذلك خلق مشاكل تنظيمية جديدة، وهذا لا يعنى بالضرورة أن هناك ضعفًا فى ذلك انسياق، أو حالة من الارتباك. بل على العكس، فإن مستويات الثقة شاركت فى المعاملات اليومية المعقدة، ومبدأ الثقة فى العملة يعتمد على شرعية الدولة. فتبادل الروابط ما زال ساريًا فى كثير من البلدان خلال العقود التى تلت- خاصة فى الدول الاشتراكية، والعديد من الدول النامية، حيث حاولت الحكومات (إزاء الفشل فى مواجهة الأسواق غير المشروعة وعدم تمكنها من السيطرة على العملات الأجنبية، الاحتفاظ بالاكتفاء الذاتى الاقتصادى والسياسى). أزمات الشرعية السياسية فى الدول الاشتراكية وانهيار النظم الحكومية فى أواخر الثمانينيات، تعنى أن سوق الشارع غير المشروع للعملات الأجنبية أصبحت مفتوحة بشكل متزايد ومسموح به، إلى درجة أن العديد من بلدان وسط وشرق أوروبا أعلنت عن عرض "لأسعار سياحية" بسعر الصرف الرسمى لتبادل العملة عدة مرات فى محاولة للتحايل على التجارة غير المشروعة وآثار الخسارة فى عوائد الدولة.

وإذا دخلت هذه الدول نفق الأزمات، فإن الثقة فى العملة المحلية تنهار، وتصبح المعاملات اليومية بشكل عادى بالدولار الأمريكي. فى بدايات التسعينيات ، قامت روسيا وبعض دول ما بعد الاشتراكية، بإعادة استقرار العملات المحلية، وقامت بتعديلات أكثر واقعية بالنسبة لمعدلات الصرف، فحررت أسعار تبادل العملات الأجنبية وحظرت استخدام الدولارات الأمريكية فى المعاملات اليومية(٨). بعبارة أخرى، إعادة تأكيد سلطة الدولة، واستعادة الثقة فى العملة المحلية، وكان ذلك شرطًا جزئيًا لبداية الاندماج فى الاقتصاد العالمى. إن الدول الفعالة، والثقة المجتمعية، واستقرار التمايز الاجتماعى، وترسيخ تحولات السوق، إضافة إلى التحفظات الثقافية، هى الشروط التى تيسر التعامل المالى فى العولمة.

التدفقات الجديدة والتكنولوجيا لها أثر جلى على العلاقات الاجتماعية، لكنها فى نفس الوقت مقيدة بها وتتشكل من داخلها. فالحد الأقصى للخمسين جنيهًا إسترلينيًا افترض عالمًا مختلفًا تمامًا عن عالم القرن الواحد والعشرين، وعالم العولمة ذى التعامل النقدى الإلكترونى، والتيسيرات الجديدة المتنوعة من التضامنات الاجتماعية والاستثناءات. لكن رغم أن بك Beck يرى أن التقسيم الاجتماعى التقليدى فى الحداثة الثانية على أساس الطبقة وبين الجنسين قد توقف، فهناك شواهد توحى بظهوره خلال التعامل الرقمى. فهناك شواهد على زيادة الاستقطاب بين أولئك الذين يستخدمون الأشكال الجديدة للتعامل النقدى وبين من لا يستخدمونها. أما أولئك الموسرون الذين لديهم ثقة تكنولوجية فمن الممكن أن يمارسوا "شغفهم" بالدخول على الخط المصرفى وإدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة، ومن الممكن أن يمارسها بعض المميزين نسبيًا. أما أولئك أصحاب الدخل المنخفض أصحاب بطاقات الائتمان فمن الممكن أن يكونوا مصدر قلق (لأنهم عبء على الميزانية)، فى حين هناك آخرون سعداء بالبطاقات (Pahl 1999).

نعود ثانية إلى التعامل النقدى الإلكترونى الذى أُسس من خلال أنماط قائمة على الإقصاء ترتكز على الدخل، والجنس من حيث النوع، والعمل والسن. قائمة الائتمان الثرية غالبًا ما تعتمد على معلومات ثرية، والعكس بالعكس (Pahl 1999). فى نفس الوقت، تظل السيولة النقدية مهمة خاصة فى أعمال المجتمعات المحلية، وكثير من العملاء يولى اهتمامًا شخصيًا ودائمًا عند القيام بأنشطة تشمل مخاطر كبيرة مثل الرهون العقارية. (سنغ Singh 2004).

هيئة الخدمات المالية (٢٠٠٠م) توصلت إلى علامة التمايز الاجتماعى باستخدام النقود الرقمية، وإنشاء دوائر مفرغة. فى حين أن سبعة فى المئة فقط (مليون ونصف) من الأسر فى المملكة المتحدة ليس لديهم موارد مالية تدر دخلاً مستمرًا (مثل بطاقات الائتمان، والحسابات البنكية، والرهونات والتأمين، والمعاشات)، وعشرين فى المئة (أربعة ملايين وأربعمئة ألف) يستخدمونها فقط بشكل هامشى، ولديهم مشروع إنتاجى أو اثنان. فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٨م تسعة ونصف فى المئة من العائلات (عشرة ملايين) ليس لديها أى حسابات قائمة على المعاملات. فى الوقت نفسه نجد تراجعًا فى الخدمات التى تعتمد على الإنترنت، والتى تتبدى فى المواقع المحلية التى تأثرت سلبًا من جراء تدهور فى البنية البيئية، ومحدودية النمو الاقتصادى والعديد من المشاكل الاجتماعية. النظام المالى يميز بين الناس والمجتمعات بناء على المخاطر وتصنيف الائتمان، وهكذا فإن الإقصاء المالى سوف يكون للبعد الجغرافى أيضًا وعادة ما يكون قائمًا بشكل قياسى فى الضواحى المحرومة.

رغم أن الدراسات عن المال والعولمة ركزت على أهميتها الاقتصادية فهناك أبعاد اجتماعية مهمة . فعلى سبيل المثال، المال ليس سلعة عالمية اجتماعية- لكنه على الأصح، نوعيات مختلفة من المال (مثل: الأجور، الميراث، المكافآت، المقامرة والمكاسب... إلخ) وله استخدامات متعددة ومهمة

بالنسبة للناس. (سنغ Singh 2004) بالإضافة إلى أن نمو التعامل النقدى الإلكترونى، يقوم بتغيير الأساليب المالية التى كانت مسيطرة داخل العائلات. المال بمثابة معلومات تظهر على هيئة أرقام فى بيان البنك، بدلاً من النقود السائلة فى اليد، التى من الممكن أن تيسر الكثير من الارتباطات فى الشئون المالية للعائلات، وتغير الأوضاع التقليدية (باهل وسنغ Pahl 1999; Singh 2004) ومن ناحية أخرى فإنه يهب المزيد من السيطرة لأى شخص كان، ليسيطر على تدفق المعلومات فى الأسرة، الذين غالباً ما يكونون من الرجال. التجارة الإلكترونية لا تطفو بحرية ودون حسابات لكنها تتكامل عضويًا من خلال علاقات القوة الاجتماعية والتضامن.

هناك أيضًا أبعاد اجتماعية مهمة لظاهرة التحويلات المالية، التى تيسر الروابط الوجدانية فى العائلات العالمية (سنغ Singh 2004)، كثير من الأبحاث تدور حول الأثر الاقتصادى للتحويلات، التى تعد ثانى أكثر التدفقات المالية للبلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبى المباشر FDI وأكثر من ضعف حجم التمويل الرسمي، وأضخم من مجموع الأموال التى وهبتها المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية INGOs. وهناك تأثير مضاعف ومتعدد الجوانب، فمع كل دولار يصرف، يتولد عنه دولاران أو ثلاثة فى النشاط المحلى إذا صرف على السلع المنتجة محليًا. وهناك أيضًا أبعاد اجتماعية مهمة وحميمية للتحويلات المالية. فعلى سبيل المثال، فالعائلة الهندية وحدة ضريبية واحدة (مما يعنى أن هناك قصورًا واضحًا لحقوق المرأة فى ممتلكات بيت الزوجية) طبقًا لما نص عليه قانون الرعاية الأسرية. فإرسال النقود من قبل المجتمعات الهندية إلى الوطن يحظى بتقدير عاطفى. له أهمية مثل الأهمية الاقتصادية (سنج Singh 2004). العولمة فى هذا السياق أصبحت مستأنسة، ما دامت فكرة الذات متأصلة؛ فى خلطة من الوطنية والهوية داخل الأسرة والعمل والأصدقاء. النقاط المرجعية والتوترات، مظاهر اجتماعية مثل المفهوم الثقافى للأسر المهاجرة عبر الحدود، تتصارع مع الفردية الجديدة بين شباب المهاجرين فى هذه المجتمعات.

خاتمة

العولمة إنجاز للحياة اليومية تنطوى على الأنشطة الإنسانية لبناء أشكال السلوك الاجتماعى العالمى. وهناك قدر كبير من أدبيات العولمة، قائم علـــى الاقتصاد السياسى، ونظم تجريدية تؤكد الطرق التى تقوض بهـــا العولمـــة القيود الاجتماعية التى كانت موجودة من قبل، ويمكن القول نسبيًا عن كيفية "إنجاز" الحياة الاجتماعية فى عصر العولمة. ولا أريد أن أجادل، بأن طبيعة علم الاجتماع خضعت لتغير أساسى، وأن فكرة المجتمعات المحلية ككيانات مترابطة أقل ملاءمة الآن مما كانت عليه، فى منتصف القرن العشرين. وكما ذكرت فى مكان آخر (راى Ray 2002) إلى أى مدى فى الواقع كـــان علـــم الاجتماع مقترنًا بوجهة نظر، عرضة للتساؤل. وعلم الاجتماع الكلاســـيكى بصفة خاصة كما يبدو لى، كان أكثر تركيزًا حول مفاهيم، مثل الرأســـمالية، والمجتمع المدنى، والتصنيع والبيروقراطية وديانات العالم وهكذا دواليك، مما لا تتصف "بالمحلية" وتوقع مجتمعات ذات أشكال ما بعد- القومية (كما تنبـــأ ماركس Marx فى البيان الشيوعى ربما بشكل مفرط). كان علماء الاجتماع على وعى تام، فيما يبدو بأن التدفق الحر، ونوعيات التغيير التى لا كيـــان لها، خاصة (السوق) ترتكز بشكل كامل على النـــاتج الاجتمـــاعى- ولنـــر، على سبيل المثال، نقد ماركس Marx، للولع أو الـــشغف الـــشديد بالـــسلع، وتحذيرات دوركهايم Durkheim عن الأسس غير التعاقدية للعقد. وهذا فـــى الواقع يشير إلى وجود صعوبة إزاء بعض إصدارات نظرية العولمـــة التـــى تفسر هذا التطور الذى لا شكل له أو كيان، دون أن تقدم- أو علـــى الأقـــل ترسم اسكتشًا- للنظريات، عن كيفية تدفق هذه التطورات العالمية والعمليات المعدة سلفًا وتنفذ فى أماكن معينة. وبالمثل، فإن نظريات الفردية والانعكاسية (المرتبطة بشكل خاص بكل من بك Beck وجيدنز Giddens) تصبح مخاطرة

قبل -اجتماعية ما دام أنها تفتقر إلى أى حسابات للحياة اليومية وأدائها.
أو أى نقد لأيديولوجية التفرد وكيف يمكن لها أن تعطى فكرة خاطئة عن الواقع بمزيد من القيود الاجتماعية المعقدة والتبعية. نظريات الفردية مبالغ فيها وغير اجتماعية أساسًا (أنانية) فى تصويرها للنفس فى "الحداثة الثانية".
إن العلاقات المتضمنة وغير المتضمنة فى العلاقات الاجتماعية من الممكن تحديدها من خلال أبعاد الصعيدين المحلى والعالمى التى رسمت فى الشكل (١-٢) القيود الاجتماعية المؤثرة من الممكن أن تكون محلية أو عالمية، على حين أن التوجيه الإعلامى للمال والسلطة يتناول المحلية والعالمية - ففى الحالة السابقة على سبيل المثال، مصنع يقوم بتخفيض الأجور لخفض تكلفة الإنتاج. ويؤثرذلك على الأسواق المالية العالمية. على أى حال، لن تكون هناك تعاملات اجتماعية حقيقية خالية تمامًا من القيود والضغوط الثقافية للمواجهة وجهًا لوجه، ولن تكون هناك أى تفاعلات مستقرة، يمكن فصلها عن نظم التوجيه. التنسيق الاجتماعى يمكن تحقيقه بطرق مختلفة. على وجه الخصوص، كالتالى:

التكافل (نظام التكامل، وهو تشابك غير شخصى إلى حد كبير على ردود أفعال) رغم أن ذلك سيكون قائمًا فى الأماكن- المؤقتة. ضمن سياقات من القيم المشتركة، وخاصة المشرفين والعلاقات المؤسسية؛

القيود المؤسسية للتضامن التى توفرها اللغة المشتركة، الثقافة الذاكرة الجمعية والطقوس- وخاصة الأشكال التى يعتبرها "بك Beck" وآخرون، بأنها أفسحت الطريق للعالمية.

لقاءات موضوعية مواجهة لوجه بمشاركة الفضائيات والاتصالات المباشرة عبر فضاء العالم.

- هذه القضايا سيتم متابعتها وبيان علاقتها بالعولمة والحياة اليومية.

محلى

التنسيق الاجتماعى النائى مثل
المصنع الذى يخفض الأجور
وتكلفة الإنتاج الإقليمى.

تفاعلات مباشرة.
علاقات موثوق بها.
شبكات مكثفة.
مثل شبكات السوق المحلية.

عناصر غير متوافرة

عناصر متوافرة

المال، والسلطة.
التوجيه النموذجي
مثل الأسواق المالية العالمية.

شبكات اتصال فعالة مثل شبكة
تايوان العائلية.

عالمى

شكل (١-٢) عن أبعاد التضمين/ المصدر المؤلف

الفصل الثالث

ما بعد الدولة القومية؟

من المهام الرئيسية التى تصر عليها كل المجتمعات المركبة، هى إدارة العلاقات الممكنة التى لانهاية لها بين الناس، فالأغلبية العظمى منهم تظل مجهولة من قبل الآخرين. الدولة القومية كمجتمع إقليمى لمواطنين يحملون نفس الهوية لدولة قومية ذات ثقافة مدنية، أصبحت إحدى الطرق الحديثة للمجتمعات لتنظيم ثنائية التقسيم "الضم/ الإقصاء" لتؤسس مكانا يسمح بتنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية والتواصل، والإدارة والحياة الاقتصادية. بعض الدول أنجزت ذلك بكثير من النجاح عن دول أخرى، وبطبيعة الحال، فإن هذه التنظيمات الأساسية، لم تكن قائمة على مبدأ الإقصاء للعديد من التغيرات (سواء أكانت سلمية أم تتسم بالعنف) مع دول أخرى. فى الوقت الحاضر توجد قواعد من القواسم المشتركة، تطالب بالولاء للدولة القومية، مثل أولئك الذين طالبوا بالتضامن عبر الحدود القومية- وبخاصة الحركات الاشتراكية الدولية. فى القرنين التاسع عشر والعشرين- وآخرون طالبوا بمجتمعات قومية بديلة. وتهدف الأخيرة إلى تجاوز الانقسامات القائمة مثل (القومية العربية) أو الانفصال عن دولة قائمة (مثل قومية إقليم كيبيك فى كندا). ومع ذلك فقد أصبحت الدول القومية أحد الأشكال الرائدة للتضامن الاجتماعى فى المجتمعات القومية، وطموح "الناس" المرتبطين بمشاعر عرقية عامة، أو ثقافية ولغوية ودينية، وأى انتماءات أخرى. ولقد رأينا كيف أن بعض منظرى العولمة ألمحوا بأن الدول القومية فى طريقها للانهيار بسبب الجذب المزدوج لتدنى الوظائف إلى مستويات محلية أو أدنى من القومية، وانتقال السيادة "إلى مستوى أعلى" من العمليات الدولية. وطبقا لهذا الرأى، فلو بقى

دور للدولة الإقليمية فلن يكون سوى أن تقوم بتنظيم تدفق رأس المال، والناس والسلع والمخاطر عبر حدودها. وقد اقترح أن تحل العالمية محل الدولة القومية كإطار حاسم للحياة الاجتماعية (فيثرستون ولاش Featherstone and Lash 1995: 2). لكن أن تحل محلها بأى مفهوم؟ معظم الناس يواصلون الحياة داخل نظم حكومية قومية، تلتزم بفرض ضرائب، وخدمات تعليمية ورعاية اجتماعية، ونظم مصرفية ومالية، وتخطيطية وتنموية... إلخ. يعيش الناس داخل مجتمعات تجمعهم لغة واحدة وتاريخ واحد، ويشاركون فى احتفالات قومية عامة وطقسية عادية، ومن ضمنها حب الرياضة بصفة خاصة، التى تقوم بدور مهم.

يعرض هذا الفصل شواهد لتغير دور رأس المال والدولة، واقترح أن تظل الدولة القومية هى المحرك الفعال فى الاقتصاد العالمى، والمجتمع، رغم وجود ناتج بديل وأشكال واضحة لقدرة الدولة (برجر ودور Berger and Dore 1996: Dore 1996). صحيح أن توسع الاتحاد الأوروبى EU يطرح تساؤلات حول مدى إمكانية تكامل الكتل الإقليمية داخل دولة- شبه هيكلية، أو فى الواقع إذا بزغت بوادر دولة فى مرحلة ما بعد العالمية. ربما لا تكون الإقليمية عنصراً أساسيًا بالنسبة للدولة – شبه هيكلية، مثل الاتحاد الأوروبى الذى تشكل من خلال إمكانياته التنظيمية أكثر من اعتماده على الحدود التى يجرى تنقيحها بواسطة التوسعات. على أى حال، فمن غير الواضح إلى أى مدى سيواصل الاتحاد الأوروبى مسيرته عبر طريق لتكامل وثيق بين هياكل الدول، منذ أن سقطت افتراضاته على الأرض[1] ويشير كل من جيدنز Giddens وبك Beck إلى أن ذلك يرجع إلى عدم الثقة فى العولمة، التى أثارت مشاعر العودة إلى الملاذ الآمن للدولة. (Beck and Giddens 2005). لكن فيما يبدو ربما يعكس ذلك مشكلة أكثر أهمية مع المشروع الأوروبي- وهى أن "أوروبا دولة غير جديرة بالثقة، ولدت

من خلال الفوضى، وحدودها غير واضحة، وغير متسقة هندسيًا وصفحة ستمحى من الذاكرة، مندفعة ومتحولة." (مورين Morin 2002: 126).

وسوف يكشف النقاش عن نماذج متمايزة لنظم دول/ معارضة لنموذج بك Beck ونماذج أخرى ذات هيكلة عولمية سوف تؤكد المزيد عن كيفية بناء الدولة الإقليمية الذى لم يكن مستندًا على مفهوم المجتمع الوفير لكنه على العكس نتج من خلال مشروعات التشكيل المجتمعى استجابة لنتائج الاقتصاد العالمى وإعادة هيكلة علم الاجتماع. وقد ثار نقاش بأن العولمة تخلق فروقًا أكثر من التجانس، لذا فإننا نتوقع أشكالاً متعددة من الدول داخل النظام العالمى. هذا بالإضافة إلى أن التميز يحتاج لكى يتم مفهوم الدولة القومية مشيرًا إلى الكيان الإقليمى الذى يشمل معظم المواطنين المتجانسين والدولة الإقليمية فى حد ذاتها والتى ربما تضم مواطنين عالميين ضمن الهويات القومية المتعددة. مفهوم الانتماء السابق تم فهمه فى سياق المعنى السابق لمؤتمر بوتسدام الذى كان يتعلق برسم خريطة جديدة لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه من بعض النواحى أصبح ضعيفًا مع بداية القرن الواحد والعشرين. مع مراعاتنا ألا نتجاهل القوة المستمرة للقومية. لكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن أشكال الدول الإقليمية أصبحت غير مهمة. قد تظل الدول مترابطة إقليميًا، وتنظم حكومة داخل حدودها المكانية، لكن قد يقل ولاؤها بالنسبة للهوية القومية ويزيد بالنسبة لما أطلق عليه هابرماس Habermas، "الوطنية الدستورية" ويقول: "إن المجتمعات متعددة الثقافات، تتطلب "المعرفة السياسية" لأن هوية كل مواطن تتضافر مع هويات اجتماعية أخرى، وينبغى أن تستقر فى شبكة لتبادل المعرفة." هابرماس (Habermas 2001: 74). كما يرى هابرماس Habermas أن حق الثقافة للأفراد ينبع من حقيقة أن كل شخص لديه اهتمام مسيطر عليه من هويته الشخصية، وأن تضامن المواطنين يعتمد بشكل أقل على القواسم المشتركة للدولة، كمجتمع ينحدر من أصل مشترك، وبشكل متزايد على الأسس المجردة لـ"الوطنية الدستورية".

وهذا يعنى أساسًا (مطابقة لمفهوم بارسون Parsons عن المجتمع الاجتماعى الذى تناولناه فى الفصل الأول) يمكن للناس أن ترتبط معا بواسطة المبادئ وقيم الاحترام للحقوق الثقافية المتبادلة التى تعد سمة المجتمع الإقليمى، فى مرحلة ما بعد- القومية.

العولمة والدولة القومية

من أهم الموضوعات فى إصدارات العولمة أن الدولة القومية فى تراجع، وأصبحت، كما وصفها دانييل بل Daniel Bell "بأنها فى منتهى الصغر بالنسبة لمشكلات الحياة، وفى منتهى الضخامة بالنسبة للمشكلات الصغيرة" (Bell: 1987).

وبالمثل يدعى كاستلز (Castells 1997:261) أن العولمة "تقوض الحكم الذاتى وسلطة صنع القرار فى الدولة القومية." وأنا أزعم أنه على الرغم من أن هناك بعض الأسباب لهذا الرأى، لكنه مبالغ فيه (إذا جاز القول)، لأن الدولة القومية تظل لاعبًا أساسيًّا فى النظام العالمى، وحاسمًا لكل الجدال فى هذا الكتاب، وشكلاً ذا أهمية فى التضامن الاجتماعى. بهذا المفهوم فإن الوضع السابق مماثل لوصف هيلد Held وماكجرو McGrew، بأنه "تحولى" وأن وجهة النظر بتدويل النشاط الحكومي، وعبر الأماكن المتخطية الحدود، فهذا يعنى أن إعادة تكوين الدولة وليس القضاء عليها. فيما يعتبران الدولة "مجالاً للتدفقات" من خلال تمرير الأموال، والمهاجرين، والثقافات، والتلوث والتجارة، والاستثمارات... إلخ. (ماكجرو McgGrew 2004: 149).

أكدا على أهمية العوامل السياسية فى تشكيل الحكم العالمى، رغم أن هذا غالبًا ما يشير إلى المنظمات غير الحكومية (NGO's) والحركات الاجتماعية ويرى ساسن Sassen نفس الشيء، وأن السيادة والإقليمية تظلان الملامح

الرئيسية للنظام الدولى، رغم إعادة تشكيلهما (1996b: 29). النقاش هنا يؤكد أن الأطراف الفاعلة فى الدولة نفسها أو الوسطاء وصانعى القرارات السياسية، يمارسون تأثيرًا حاسمًا حول طبيعة العولمة.

نهاية الدولة القومية؟

بداية، دعونا نلقى نظرة على المناقشات حول نهاية الدولة القومية. إحدى هذه المناقشات عن نهاية أو اضمحلال الدولة القومية، هى نسخة من انتقال الفوردية القومية فى مرحلة ما بعد تطوير الفوردية- لتنظيم رأس المال. بعد الحرب العالمية الثانية تم تنظيم الرأسمالية فى الدول القومية الإقليمية من خلال تحالف شركات ذات رأس مال قومى، واتحادات التجارة وتدخل الدولة. كانت الدولة تشارك فى الإدارة على نطاق واسع وغالبًا فى الملكية الاقتصادية (من خلال صناعات قومية واحتكار المرافق العامة)[٢] والحفاظ على المواءمة بين طبقة ما بعد الحرب، متمثلة فى رأس المال وحقوق العمالة، من خلال الوقاية باللجوء إلى الكينزية[*]، والضرائب التصاعدية العالية والرعاية الاجتماعية.

أما الاقتصاد الفوردى فيما بعد الحرب فقد كان قائمًا فى الغالب على الصناعات التحويلية، وتنافس الاقتصاديات القومية بعضها مع البعض فى الأسواق الدولية للسلع المصنعة داخل نظام الدولة التى توفر لها الحماية (وعلى سبيل المثال، من خلال الإعانات المالية وضوابط الاستيراد) للشركات القومية. كان هناك توافق سياسى واسع النطاق بين اليسار (الحزب العمالى الاجتماعى الديمقراطى) واليمين (حزب المحافظين المسيحى الديمقراطى) للحفاظ على عوامل هذا النظام. لكن خلال السبعينيات

(*) نظرية اقتصادية تفيد بأن التدخل الحكومى فى الأسواق النشطة والسياسة النقدية هى أفضل طريقة لضمان الدور الاقتصادى والاستقرار. (المترجم)

والثمانينيات من القرن العشرين خضعت الفوردية العالمية ونظـام كينـزى للرعاية الاجتماعية لأزمات تراجع مستوى الإنتاج وارتفاع أسعار الطاقـة، وانحدار الاقتصاد القائم على الصناعة فى خضم التزايد السريع فـى قطـاع التمويل والخدمات. وإزاء انهيار أسعار الصرف الثابتة بعد اتفاقية "بريتـون وودز" عام ١٩٧١م، تزايدت المنافسات الدولية بين العملات المختلفـة، تـم تنظيم السياسات الداخلية الاقتصادية للدول الرأسـمالية. بعـد ذلـك قامـت الأسواق المالية بتنظيم التجارة العالمية إلى حد كبير، بعيدًا عن سـيطرة أى حكومة قومية، حتى تتمكن الضغوط التنافسية الدولية مـن إنهـاء التوافـق السياسى لنظام كينزي.

تأثير العولمة على الدول من أجل نفقات الرعاية الاجتماعية مسألة محل نقاش. يرى بيرسون (1998) Pierson أن تخفيض نفقات الرعاية الاجتماعية ليس بسبب العولمة، بل نتيجة للخيارات الحكومية المحافظة، التى خفـضت إيرادات الدولة وهاجمت تنظـيم العمالـة. ويـرى كـل مـن فليجـستين (2001) Fligstein، وجيلبن Gilpin (2000: 312- 15) نفس الشيء. أما جاريـت Garrett(2001) فاستعرض بيانات من مئة دولة بين عامى ١٩٨٥م و١٩٩٥م، وخلص إلى أن العولمة لم تقم بدور فى تخفيض الإنفاق الحكومى وتوصـل إلى أنه ليس هناك ضرورة للمفاضلة بين العولمـة والتنافـسية. إلا أن بـك Beck يصر على أن نظام كنزى استلزم أسلوب التقسيم النوعى بين الرجـل المعيل والمرأة غير المنتجة اقتصاديًا، ويقول: "أى شخص يرغب فى استعادة أسلوب التضامن القديم، يجب عليه أن يعيد عجلة التحـديث ويـدفع المـرأة للخروج إلى سوق العمل- (بك Beck 1998: 34). لكن أنانياديس Ananiadis (٢٠٠٣م)، يرى أن العولمة لا تتعارض مع السياسات الجماعيـة للرعايـة الاجتماعية التى تتعامل مع نوعيات مختلفة مثل المنزل، والحياة الاجتماعية، رغم أن هذا ليس مثل العودة إلى نظام كنزى. على أى الأحوال، فإن الاتفاق على الرعاية الاجتماعية زاد فى دول منظمة التعاون الاقتـصادى والتنميـة

OECD فى السنوات الأخيرة. متوسط النسبة المئوية لإجمالى الناتج المحلى GDP الذى تم إنفاقه على الرعاية الاجتماعية زاد ما بين عامى ١٩٨٠م و١٩٩٢م بنسبة ٨,٦ إلى ١٠,٢ (ميشيل Michael 2003). وقد أثبتت نوعيات الرعاية الاجتماعية فى دول مختلفة مرونة نسبية فى مواجهة العولمة رغم احتمال وجود تكاليف اقتصادية للحفاظ على برامج معينة أو أولويات اجتماعية (هيوبر وستيفنز Huber and Stephens 2001، شاربف Scharpf 1999). وإذا حدث وقامت الحكومات بتخفيض البرامج الاجتماعية، قد لا يكون ذلك بسبب قوى عالمية دفعتها إلى ذلك، وإنما بسبب دوافع سياسية أجبرتها على ذلك.

حتى لو كان الأمر كذلك، فإن التجربة الفرنسية ألمحت بأن نظام كنزى التقليدى أصبح غير قابل للتطبيق. ولم يعد هناك مكان لهذا الخيار القومى مثلما كان مطبقًا فى فرنسا بحماس، خاصة بعد هزيمتها فى بداية الثمانينيات، فتمت إزالته من جدول الأعمال فى بقية أوروبا. بعد فوز الحزب الاشتراكى فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨١م، والانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٢م، أممت الحكومة الفرنسية اثنتى عشرة مجموعة اقتصادية وستة وثلاثين بنكًا. واتبعت سياسة كينزى، للتحفيز من خلال زيادة الأجور، وتوسيع امتيازات الرعاية الاجتماعية، وزيادة الإنفاق الحكومى، ورفع الضرائب على الثروات والأرباح. لكن فى أواخر عام ١٩٨٢م زادت البطالة بشكل سريع، وبلغ التضخم إلى نسبة ١٤,٠٪ سنويًّا وزاد العجز فى الموازنة القومية. انقسم الحزب الاشتراكى إزاء رد فعل مناسب تجاه الأزمة، مع الجناح اليسارى الذى كان يريد جعل السياسة الاقتصادية راديكالية مصونة وراء جدران تحميها، على حين كان اليمين يطالب بسياسية نقدية متقشفة لخفض التضخم وإعادة الهيكلة الصناعية لتشجيع التصدير- لزيادة النمو. وفى حين كان اليسار يريد عزل الاقتصاد الفرنسى عن الضغوط العالمية- واحتمال الانسحاب من الاتحاد الأوروبى-

أراد اليمين أن تكون الصناعة الفرنسية أكثر تنافسًا فى الخارج، وخاصة عن طريق التوسع فى التجارة داخل الاتحاد الأوروبى. مع بداية عام ١٩٨٣م، كسب اليمين المعركة، ومع حلول التسعينيات من القرن العشرين تخلى الاشتراكيون عن نظام كنزى إلى حد كبير. (هوجو Hooghe 2003).

وهكذا، وحتى إذا كانت الحكومات المحافظة مدفوعة بمنطق سياسى عالمى أو محلى، ففى الثمانينيات من القرن العشرين اتبعت الحكومات المحافظة سياسة الخصخصة إلى حد كبير لممتلكات الدولة، كجزء من برنامج واسع لإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية الحرة الجديدة. وانسحبت من الإدارة الاقتصادية المباشرة، مما أدى إلى زيادة البطالة، إلى مستوى كان غير مقبول سياسيًا من قبل، وخفضت مخصصات الرعاية الاجتماعية وأحدثت تغيرات ثقافية من المفاهيم الجماعية والفردية ذات المخاطر وعدم المسئولية. ارتباط هذه السياسات مع سيولة رأس المال العالمى المتدفق، يعنى أن الاقتصاديات القومية تحررت من سيطرة الحكومات وأصبحت خاضعة للتدفقات الاقتصادية للدول المتخطية الحدود، والبضائع والأنظمة الإنتاجية. فبعد التجربة الفوردية، أصبح العالم أكثر تدفقًا وأكثر تشككًا وأكثر فردية، وفوق كل ذلك، أكثر عولمة إلى الحد الذى أصبحت فيه الحكومات القومية أقل سيطرة على التطورات الاقتصادية – الاجتماعية، تقودها مجموعات من القوى المحلية والعالمية. الإنتاج أصبح دوليًا (Kobrin 1998 and 2003) وانمحى الخط بين المحلى والعالمى الذى كان موجودًا؛ ولم يعد هناك مركز واضح بسبب الاقتصاد الإلكترونى العالمى.

تتواصل المناقشات لتشير إلى أن نهاية الحرب الباردة والأنظمة الشيوعية ذات الاكتفاء الذاتى فى أوروبا بين عامى ١٩٨٩م و١٩٩١م، أضعفت بنية الدولة القومية، عن طريق فتح تدفق التنافس الرأسمالى فى

جميع أنحاء العالم. وبالتالى وطبقًا لما كتبه جيدنز Giddens: "إن ما حدث عام ١٩٨٩م، لم يكن مجرد أزمة للماركسية، بل مازالت تشكل أزمات للاشتراكية الغربية أيضًا." (جيدنز Giddens 1999). كانت نتيجة تلك العمليات السياسية والاقتصادية الصعبة تلاشى مشروعات الدولة القومية، مثل الرعاية الاجتماعية ونهاية عهد الدولة القومية على هذا النحو.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مناقشات بأن الدول لا تستطيع إيجاد حلول لقضايا مثل التلوث والإرهاب وتجارة المخدرات وأزمات تداول العملة والأوبئة العالمية كالإيدز (كراسنر Krasner 2001) وأخيرًا إنفلونزا الطيور. السلطة لديها مواقع متعددة، والدولة ذات السيادة تشارك المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولى فى النفوذ، مثل هذا النفوذ السياسى (يشمل المناطق التى تقع فيها أحداث سياسية) لم تعد تحدد سياسيًّا بحدوده الإقليمية. الدول لا تستطيع بالضرورة أن تسيطر على السياسات النقدية بسبب أسواق المال المفتوحة، والمخاطر الدولية التى تربك السياسات القومية، مثل معدل الضريبة الذى يحدد باحتمال هروب رأس المال إلى أنظمة أكثر ملاءمة، وعدم سيطرة الدول على التجارة غير الشرعية بسبب حجم التهريب عبر المنظمات القومية، (كراسنر Krasner 2001) رغم أنه يقر أن هذه الادعاءات مبالغ فيها). وبالمثل يرى كوبرن (Kobrin 1998 and 2003) بأن العولمة تزيد سعر التكلفة، والمخاطر وأيضًا تلك التكنولوجيا المعقدة التى لا تستطيع الكثير من الأسواق القومية الصغيرة جدًّا أن تتواصل مع التنمية الإنتاجية. ولا يمكن لأى سوق قومى يقوم بتسويق الطيران، والأدوية، والتكنولوجيا الحيوية والاتصالات، وأن يتواصل مع البحوث والتنمية العالية (R&D) وتكاليف منتجات جديدة. خلال تطوير هياكل التجمع والتوزيع يجب مراعاة أن تكون هناك شبكات اتصال مرنة أكثر من كونها منظمة بتدرج هرمى فى بلدان متفرقة ومجاورة لدولة قومية بيروقراطية. فذلك له دلالات سياسية

لأنه ليس هناك وضوح فى التمييز بين العام والخاص مع البنوك الكبيرة جدًا، التى أصبحت منشآت عامة، ولو حدث أى فشل أو تقصير فسيكون له انعكاسات اقتصادية كارثية ودولية، فى الوقت الذى تؤثر فيه المنظمات الدولية غير الحكومية مثل السلام الأخضر والهيئات العامة التى تؤثر على الرأى العام والسياسة. يختتم كوبرن Kobrin كلامه قائلاً:

"أنا لا أرى أى دليل يشير إلى أن الدولة القومية قد عفا عليها الزمن، وأن عناصر أخرى للولاء والهوية ستحل محلها. فى حين تقوم العولمة بإضعاف السيادة الإقليمية، إلى الحد الذى ترى فيه أن الاقتصاد والحكم السياسى القائم أساسًا على الولاية الجغرافية وسن التشريعات، قد لا يكون قابلاً للبقاء."(كوبرين Kobrin 2003).

بيد أن النقاش حول مشروع الدولة القومية لم يقتصر على الاقتصاد السياسى. فالتدفقات العالمية للتمويل، والإعلام المرئى، والمخاطر وأنماط الاستهلاك، والسكان والسلطة، تزعزع المفاهيم العديدة فى الأماكن الحدودية. الشكل التقليدى للدولة كان يهدف إلى خلق تجانس ثقافى داخلى، ووحدة للحدود الإقليمية التى لم تكن تسمح بالتعصب (بايومان Bauman 1992). ومن ثم فقد فرضت الدولة القومية لغات رسمية على مجموعة من أنماط التعبير، التى يمكن تفسيرها، بأنها محاولات لطمس اللغة العامية، كوسيلة فعالة لتأسيس الدول الموحدة. وتوازيًا مع ذلك أصدرت الدولة عملة مشتركة، وسنت قوانين قومية، أما الولاء فهو للدولة ذات الحدود المرسومة بوضوح؛ والتاريخ (المتصور) والمصير. مع ظهور العولمة حدثت هجرات على نطاق واسع من قبل الناس، وأشكال الصور والبضائع عبر الحدود، لكن قبل ذلك حدث انغلاق معقد وعميق للأماكن الإقليمية بسبب التدفق الشديد للأموال والثقافة. الدول تتكامل على نحو متزايد من خلال النظم الدولية للمناطق عبر الوطنية وشبكات المنظمات الدولية غير الحكومية، التى ارتفع عددها من (٦٠٠٠) ستة آلاف عام ١٩٩٠م، إلى (٢٦٠٠٠) ستة وعشرين ألفا عام ١٩٩٦م؛

وعدد يصل إلى ١,٥٠٠ مسجلة كمراقبين فى الأمم المتحدة (ماكجانن وجونستون McGann and Johnstone 2005)[٣] فى الوقت نفسه فإن سمة التجانس الداخلى بدأت تتآكل من خلال تزايد عدم تجانس الهوية الثقافية، وأنماط الحياة والولاءات والمشاركة المرتبطة بالتجانس المتزايد فى سياق ثقافة الحملة التجارية الإعلانية للشعارات التجارية مثل كوكاكولا وماكدونالدز، والعولمة التليفزيونية والأشكال المتعددة للاستهلاك الثقافى. وهكذا فإن الصورة المتخيلة لشعب موحد، تتضاءل لصالح المستهلكين لأنماط الحياة، ولظهور النزعة القومية الانفصالية أيضًا. والبعض يرى أن هذا الانفصال، نوع من السطحية وفقدان عميق للروابط الوجدانية فى مزيج من الهويات الظاهرية. هناك أشكال متعددة لأنواع من اضطرابات الوظائف العقلية للذات، حيث يتشبع الناس بمعلومات وعلاقات، لكنهم يفتقدون الإحساس بالذات الآمنة، (جريجن Gergen 1991). كتب ميلوتشى Melucci (1984) عن البدو الذين يتجولون فى أماكن غير متصلة. فى هذه الحالة من اللامأوى، يلجأ هؤلاء الناس إلى الأساطير والخرافات العقائدية حتى يشعروا بالأمان، وهكذا فإلى جانب وهم الذات، هناك كثافة عاطفية للقومية العرقية المتفرقة. (بلج Billig 1997: 140) عندئذٍ تظهر ثقافتان متباينتان- الالتزام العاطفى الشديد بثقافة المكان المقدسة وثقافة الدولة، وثقافة استهلاكية عالمية الهوية، وانفصال هادئ تحظى فيه القومية باهتمام قليل. والثقافتان، بأى حال من الأحوال، من مظاهر العولمة وخسوف المجتمعات القومية حصريًا.

استبدل عدد من منظرى علم الاجتماع بمفهوم علم الاجتماع القائم على الاحتواء الإقليمى (الذى عفا عليه الزمن) مفهوما عولميا أكثر مرونة. ولذلك أشار بعض الكتاب إلى ما بعد نظام وستفاليا القومى الذى أصبح حق الدولة فى الحكم والتشريع بمثابة مشكلة (Kobrin 1998 and 2003). كتب جيوهينو (Guehenno 1996) عن "موت السياسة"، ما بعد تشظى الأشكال القومية، حيث أصبح الدين يفرق بدلاً من أن يوحد، والعنف الذى كان حكرًا على

الدولة تمت خصخصته. ووفقًا لما أشار إليه هؤلاء الكتاب فإن انبثاق العلاقات الاجتماعية يتشكل بمستويات متعددة، تتخطى الحدود الإقليمية – مثل، تدفق رؤوس الأموال العالمية والتجارة. والسلع ونظم الإنتاج والصور الثقافية والهجرة والصراعات والإرهاب. وهكذا، فإن التغيرات الاقتصادية والسياسية، يصاحبها ضعف فى الدولة: "الأمور الأكثر أهمية لتحقيق حياة طيبة لمواطنيها خارج نطاق سيطرة الحكومات إلى حد كبير: هى فى يد ما يسمى "قوى السوق"– ذلك الكيان الغامض الذى يذكرنا بالعناصر البدائية، مثل الكوارث الطبيعية والمصير الأعمى، أكثر من القرارات المدروسة، والهادفة، والرشيدة. وقد تتمكن الحكومات من فعل القليل لتقلل من تأثير ما يجرى، ويؤثر على رعاياها".

(بومان Bauman 1998 a)

يتضمن ذلك تلميحات للتضامن الاجتماعى. فقد لوحظ فى فترة ما بعد الحرب، أن الرعاية الاجتماعية فى الدول الغربية كانت عنصرًا أساسيًا فى دائرة التجربة الفوردية القائمة على الإنتاج الكمى المتواصل، والاستهلاك بشكل كبير، الذى أحدث نزوعًا للاستقطاب الاجتماعى، والصراع الطبقى. كان المفهوم الاجتماعى الديمقراطى الغربى للرعاية الاجتماعية أحد الأسباب التى تجمعت حوله الأزمات، ولم يلبث الأفراد أن واجهوا عدم اليقين وحدهم، لكن كجزء من مجموعة (بالدوين Baldwin 1990: 2). ومع انحدار الإدراك فى التصور المشترك للمخاطر والثقافة وممارسة التمايز فى التضامن الاجتماعى وإضعاف دور الدولة فيما يتعلق بضمان أسس التماسك، بطرق مدونة أدناه. أحد الأمثلة على ذلك، هو الهيمنة العالمية للمزيد من الفردية ونظم الإعلان للدولة عن الرعاية الاجتماعية، مصحوبًا بالتوسع السريع للمعاشات الخاصة وخطط الرعاية الصحية. هذا الاتجاه انعكس بإفراط إلى حد ما فى النظريات الاجتماعية الفردية الانعكاسية، حيث تصبح الحياة مجرد مشروع ويتم فيه بناء الهويات اعتمادًا على التجربة. هذه

النظريات تأخذ المعنى الظاهرى لادعاءات الليبرالية الجديدة، بأن الدولة لها دور محدد حتمًا بالنسبة للحياة اليومية، التى يتم تنظيمها من خلال الشبكات غير الرسمية للمجتمع المدنى.

ومن هنا جاء الادعاء بأن لب علم الاجتماع قد ضعفت مكانته من قبل تشكيلات ما بعد القومية من ناحية، والتحركات العالمية للناس والبضائع من ناحية أخرى، وكذلك الأشكال الجديدة للفردية. على أى حال، فقد تم نقاش ذلك سابقًا وتبين أنه كلما تكون التدفقات الاقتصادية عالمية، فإن استنساخ ناتج اجتماعى يحتل مكانًا فى المناطق الإقليمية. هذه أحد التوترات الرئيسية للعولمة، لكنها بداية لمعالجة بعض الشكوك والالتباسات التى سبق ذكرها. فى حين يقوم الاقتصاد باستنساخ نتاج اجتماعى بنطاق عالمى، داخل وحدات إقليمية يمكن تحديدها- الأسرة، والمدن، والمناطق، والدولة القومية (بيرونز Perrons 2004: 239) وهكذا يصبح المكان عنصرًا مهمًّا فى الضرورة التنافسية الاقتصادية والترابطية. إلا أن المواقع المكانية، تقع فيها أيضًا أزمات فشل الليبرالية الجديدة بوضوح. يرى بك (Beck 2000a) أن الاستنساخ الاجتماعى فى المحليات أصبح مشكلة متزايدة ما دامت الحياة غير آمنة وفردية. على عكس ما كان عليه أصحاب العمل فى العصر الصناعى السابق، الذين كانوا يوفرون عملاً وأجرًا دائمًا مدى الحياة، والتركيز على تشكيل شبكة اجتماعية. كما أن تغيير أماكن العمل يؤثر أيضًا على الأسرة. فما دام العمال يتنافسون كعوامل اقتصادية، فهم مطالبون بأن يكونوا أكثر مرونة وقضاء ساعات أطول فى العمل، أو ينغمسوا فى أنشطة لا تتلاءم مع الحياة العائلية. هذه التغيرات، والتغيرات الأخرى المتعلقة ببنية الأسرة، تجعل الأمر صعبًا عليها لتقوم بدورها كمؤسسة أولية، تيسر انتقال المعرفة بين الأجيال. ومن المفارقات أن ذلك يحدث على وجه التحديد فى الوقت الذى يعتمد فيه النجاح الاقتصادى على نقل المعرفة (كارنوى Carnoy 2000: 143) ومن ثم فإن مشكلة التلاحم الاجتماعى تصبح رئيسية فى سلسلة الشبكات

العالمية، وأنماط العمل غير المنظمة، والهجرة والحركة، والسلوك الاجتماعى العالمى. وهذه قضية مهملة إلى حد كبير من قبل نظريات العولمة، التى تفترض أن هذا التفاعل الاجتماعى المعقد يمكن أن يتحقق من خلال وجود ترابطات معقدة وهذه قضية ضمنية عند يورى (Urry 2003).

نهاية الدولة القومية ليست فعلية.

كثير من الادعاءات السابقة توضح بدقة تغير العلاقات بين الدولة الإقليمية والنظام العالمى، لكن المناقشات تتسم بشيء من المحدودية. هناك بالفعل سلسلة من الادعاءات حدثت فى هذه المناقشات. فالسيادة تشير إلى عدة أشياء مختلفة- مؤسسات الدولة، النزوع إلى الصفة القومية، الهوية القومية، سيادة الديمقراطية والشرعية، (هولتون Houlton 2005). هناك ادعاءات بشأن حدود السيادة القومية داخل القوميات الإقليمية، والعلاقات الخارجية مع نظام دول العالم. السيادة لم تعد قابلة للتجزؤ إطلاقًا. لكنها بالطبع لم تكن كذلك قط عبر الأزمنة التاريخية والحديثة. كانت قدرة الدول على الفعل، مرتبطة دائمًا بالمعاهدات، وموازين القوى، والموارد المحدودة، والوطن، والحركات الاجتماعية الدولية. (كراسنر Krasner 2001). إلا أن الكثير من السياسات الرئيسية للدولة القومية- مثل فرض الضرائب والتخطيط للبنية الأساسية، والهجرة والتعليم والأبحاث والتنمية والتدريب والسياسية الاجتماعية- تبقى قومية بالضرورة، حتى لو كانت مقيدة بارتباطات واتفاقيات دولية. كتب روبرتسون (Robertson 1992) عن "أوج الدولة القومية" الذى كان ما بين عامى ١٨٨٠م و١٩٢٠م، هذه الفترة التى كانت مرتبطة بذروة التحديث الأوروبي. لكن يمكن القول إنه فى ذلك الوقت كان معظم سكان العالم لا يعيشون فى دول قومية، لكن حدث ذلك فقط فى

الفترة الأخيرة من القرن العشرين، مع نهاية الاستعمار الأوروبى، وتفكك الاتحاد السوفيتى. إذ أصبحت الدول القومية وحدة سياسية معترف بها (فالكر Fulcher 2000). وفى حين كان عدد أعضاء الأمم المتحدة إحدى وخمسين دولة عام ١٩٤٥م، أصبحت الآن مئة وسبعًا وعشرين دولة عام ١٩٧٠، ثم مئة وتسعًا وثمانين بحلول عام ٢٠٠٠م، ومن المفارقة أيضًا أن العولمة أصبحت أيضًا عصر انتشار الدول الإقليمية.

نعود ثانية لمسألة التطورات الاقتصادية التى تخفف من قيود سيطرة الدولة إلى الحد الذى يصعب فيه بعد الآن الحديث عن الاقتصاد "اليابانى" والاقتصاد "البريطانى"،... إلخ. يرى فالكر Fulcher أن العولمة قد عززت الدولة القومية، أكثر من أن تضعفها، على الرغم من أن النظام العالمى للتنظيم المالى، قام بتفكيك الاختلافات السياسية القومية، فإنه مازال ذا تأثير على تدفق رؤوس الأموال. يرى بوير (Boyer 1996) أن تدفقات رؤوس الأموال العالمية تأثرت بواسطة نمو عوامل ذاتية قومية، مثل سرعة التغيرات التكنولوجية (التى قامت بهيكلة الاستثمار فيما سبق، والبحث والتطوير، وسياسة التعليم وأنماط الإنتاج المتميزة) وعناصر سوق العمالة مثل معدلات الأجور ومستوى المهارات، بالتوازى مع الاستقرار وطبيعة البيئة السياسية المحلية. يرى ويد (Wade 1996) أن الشركات أساسًا ليست "مطلقة الحرية" لكنها مرتبطة بقواعد جذور الوطن، التى تجعلهم عرضة للضغوط من قبل الحكومة المحلية. وفى الواقع أن:

- دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعرض نوعيات مختلفة على مستوى نمط قطاعات التكنولوجيا والتخصص.

- معظم الصناعات التكنولوجية تتم فى البلد الأم.

- يوجد ارتباط وثيق بين شركات التنمية التكنولوجية والبلدان الأم.

وينهى كلامه، بأن "الحدود القومية" مازالت ترسم النظم الخاصة بالتعليم، والتمويل، وإدارة الشركات والحكومة، وينتج عن ذلك أعـراف اجتماعيـة، ومعايير سلوكية وقوانين، وبالتالى تحدث انتشارًا مؤثرًا فى مجال التكنولوجيا والأعمال الحرة. (ويد 73 :Wade 1996).

هذا بالإضافة إلى أن الإقليم يظل لُب بنية الدولة، رغم أن قضية الهجرة تبرز بشكل أكثر عن غيرها من المشاكل، مما يدل على أن الدولة لم تـذبل بعد فى عصر الرأسمالية الأخير. (بلج 141 :Billig 1997) لقد أعادت الدولة تكوين نفسها كدولة ذات بنية إشرافية، إزاء الادعاء بأنها "جوفاء" وتكـشف عن حقيقة وضعها كحكومة كبيرة ومـستمرة. (لـوك Luke 2002). كمـا تغيرت علاقات السلطة فى الدولة من خلال إعادة توزيع الوظـائف، الـذى لا يعد تقليلاً من سلطة الدولة، بل يعمق ويعزز قبضة الدولة علـى أوجـه التطورات الاجتماعية والحياة اليومية. فالخصخصة، علـى سـبيل المثـال، لا تعنى تقليل سلطة الدولة، لكنها تعكس الـسياسات التـى تـسهل حركـة رأس المال. (لوك Luke 2002). أحد هذه الأمثلة ما تحدث عنهـا سـيمون (Simon 2005) عن زيادة الرقابة الإشرافية على الناس من خـلال تجميـع وتخزين المعلومات والبيانات الشخصية لهم. وأصبحت المقاييس الحيوية، أى استخدام الجسد كمقياس للهوية، هى سمة عادية من سمات الحيـاة اليوميـة وحالة موضوعية داخل الهويات، بصفتهم مواطنين فى دولـة، ذات نظـرة تنظيمية تجسدت فى الظواهر الحضارية مثل الدوائر التليفزيونيـة المغلقـة CCTV، لمراقبة الانضباط على الطرق السريعة وصالات الوصـول فـى المطارات، وتسجيل حركة انتقال المواطنين من مكان إلى آخر ومن منطقـة ثقافية إلى أخرى. يقف وراء ذلك إداريون وبيروقراطيون، وعلماء، تتكامـل إنجازاتهم لصالح العملية كلها. خلال التعداد السكانى تستخدم الدولة بيانـات الرصد، لمعرفة الملامح المختلفة من السكان، وترشـيد تنميـة الـسياسات الحكومية، وتنظم الحياة اليومية والتشريعية داخل حـدود الدولـة الإقليميـة

ويصبح المواطن مركز اهتمام الدولة بشكل متزايد من حيث الإشراف من خلال قاعدة البيانات الشخصية. وتنتج عن هذه البيانات الحياتية موضوعات جديدة وسيرًا ذاتية، تظل موجودة فى ملفات الأرشيف، وتتصف بوجود مستقل عن المواضيع المتضمنة وما تمثله من معنى. لكن هذه مجرد مظاهر عولمية، تمثل سلطة الدولة من خلال الإشراف والمراقبة بدلاً من عدم وجودها.

الجهات الفعالية، والسياق العالمى والنتائج

تساند العولمة عناصر توجه سلوكها تجاه مفهوم "العالمية"، بطريقة لا إرادية وتعيد صياغتها. تتماثل التطورات العالمية بشكل مختلف فى الأماكن المتباينة، لكن هذه التطورات تأثرت باستجابات محلية واستراتيجيات، تستطيع بدورها أن تغير نمط العولمة. وخير مثال لتوضيح ذلك، تطور الاتحاد الأوروبى كشكل من أشكال العولمة الإقليمى، التى تظهر أيضًا أهمية الاستجابة لعناصرما، حتى لو كانت لها نتائج غير مقصودة. وكما يقول هووجى (Hooghe 2003) إن الاتحاد الأوروبى أصبح ساحة معركة لأنصار العولمة وخصومها. البعض يرى أن الاتحاد الأوروبى يجب أن يكون حصنًا ضد الضغوط العالمية، والبعض الآخر يرغب فى الإسراع بالخطى لزيادة العالمية، كمعارض للقومية أو الترابط الأوروبى. هناك معارضة واسعة النطاق فى أوروبا ضد العولمة- مثل احتجاجات جوسيه بوفيه Jose Bove، وتحطيم منتجات "جنرال موتورز"، والحملة ضد دستور ٢٠٠٥م. إلا أن تقارير القياس الأوروبى التى تتم بانتظام تشير إلى أنه فى الوقت ذاته هناك تأييد قوى للاتحاد الأوروبى كوسيلة لحماية مصالحها وتجنب النتائج السلبية. جوردن (Gordon 2004) تتمثل هذه الحماية فى شكل اعتمادات هيكلية (مساعدة للأقاليم الفقيرة)، الفصل الخاص بمعاهدة ماستريخت والإنفاق

المرتفع فى الاتحاد الأوروبى (بنسبة ٤٨٪ من إجمالى الناتج المحلى) مقارنة بالولايات المتحدة (٣٦٪)، وحماية الزراعة التقليدية من خلال السياسة الزراعية العامة. كما أن الاستثمار فى الاتحاد الأوروبى فى شكله الحالى، هو نتيجة لاستجابة عملاء العولمة، التى أثرت فى نفس الوقت على طبيعتها.

ولمواجهة الأزمات الكينزية العالمية، ظهر نموذجان من الاستجابة القومية فى الثمانينيات من القرن العشرين. فمن ناحية طالبت الليبرالية الجديدة الأنجلوأمريكية، بتحول عالمى فى سياسة عدم التدخل، ومن ناحية أخرى، دعا النموذج الألمانى إلى حماية النظم الاقتصادية القومية فى الإقليم الأوروبى، رغم توطيد السوق الدولى، وتقوية التكامل السياسى فى الاتحاد الأوروبي. (هوجى Hooghe 2003). فضلت العديد من الشركات المتعددة الجنسية الخيار العالمى لأن فوائد التخصص فى التجارة الحرة أكثر بكثير فى التعامل مع الشركات الأوروبية وغير الأوروبية، عن التعامل مع أوروبا (ساندهولتز وزيسمان Sandholtz and Zysman 1989). والذى أصبح الممر الإقليمى المفضل، نتيجة لتقارب العناصر السياسية المتباينة والتعاون المشترك،[٤] فى ذلك السوق العميق المتكامل، على أجندة المفوضية الأوروبية لعدة سنوات وبحلول عام ١٩٨٥م، كانت نصف التشريعات الداخلية، فى شكل مسودة كاملة. (هوجى Hooghe 2003). صدرت دراسات اقتصادية متنوعة، أشارت إلى أن السوق الأوروبية الموحدة سوف تسفر عن زيادة تراكمية بنسبة ٤,٣ إلى ٦,٤٪ من إجمالى الناتج المحلي. فى نفس الوقت كانت جولة أورجواى[٥] قد وصلت إلى طريق مسدود وسط صراعات المصالح بين الأوروبيين والولايات المتحدة حول قضايا، مثل الزراعة وحقوق الملكية الفكرية. وعلى النقيض فإن فكرة التكامل الأوروبى الإقليمى، بدت وكأنها تقدم حلولاً معقولة لتنسيق المشاكل، وسياقًا واضحًا للتكامل العالمى (هوجى Hooghe 2003).

كان عنصر الترابط فى إنجاز هذا الممر واضحًا لطبيعة المؤسسات القائمة من قبل على المستوى الأوروبى ومكنت من تنفيذ الاتفاقيات. برنامج السوق الدولى سبقه تعقيد المفوضية الأوروبية وترسيخ سيادة قانون الاتحاد الأوروبي، من قبل محكمة العدل الدولية. بحلول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين كان للشركات الفوق وطنية السلطة، لتنفيذ لوائح الاتحاد الأوروبى. (جاريت Garrett 1992، وبيرسون Pierson 1998)، فى حين كانت هناك شركات عالمية تعادلها، تختص بمراقبة الالتزامات القومية، وتمتلك سلطة أقل من مؤسسات الاتحاد الأوروبى. كما أن منظمة التجارة العالمية WTO كانت أساسًا ذات كيان ضعيف لأنها لا تتطلب اعترافًا شرعيًا لسيادة الدولة،[٥] وتستطيع أى دولة عضو أن ترفض الانصياع لقراراتها، رغم أن هناك دولاً صغيرة فى الواقع، أو أكثر تبعية اقتصادية ربما تجد من الصعب ممارسة حق السيادة هذا (هوجى Hooghe 2003). وفى المقابل، فإن غرامات المفوضية الأوروبية وأحكام محكمة العدل ملزمة لكل الدول صغيرة أو كبيرة.

على أى الأحوال، وإضافة إلى هذا المنطق المؤسسى، فإن أهم الدروس المستفادة من هذه التطورات، أن النتائج فى سياق البنية المؤسسية للدول المتخطية الحدود، غالبًا ما لا يكون مقصودًا، بدلاً من أن تقودها تطورات العولمة العنيدة. أحد الأسباب الرئيسية للنجاح السياسى لبرنامج السوق الداخلي، كان غموضه تحديدا الأمر الذى مكنه من أن يبدو مناسبًا لكل الأطراف الفاعلة. أما بالنسبة لمجموعات الليبرالية الجديدة، وتحرير الأسواق فقد تحد من التكامل الأوروبى وتحوله إلى مؤسسة اقتصادية تديرها النخب الحكومية. لكن بعض الأحزاب الأخرى، اعتبرت أن القانون الفردى الأوروبى أول خطوة تجاه التنظيم الرأسمالى على المستوى الأوروبى، فى نفس الخط مع الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية وتقاليد الديمقراطيين المسيحيين. الاتحاد الاقتصادى النقدى عام ١٩٩١م فى ماستريخت، كان من

المقرر أن يقوم بلقاء مماثل حول المصالح المتباينة. لكن الليبـرالبين الجـدد رأوا أن الاتحاد الاقتصادى النقدى EMU بمثابـة وسـيلة لفـصل النـشاط الاقتصادى عن التنظيم السياسى، وإجبار الحكومات القومية على المنافسة فى مجال الاستثمار من خلال خفض الضرائب، وتحويل العبء الضريبى، مـن رأسمال متحرك، إلى عوامل إنتاج أقل حركة. لكنّ المناهـضين الليبـرالبين الجدد، رأوا أن الاتحاد الاقتصادى النقدى، بمثابة تنظيم سياسى عميق علـى المستوى الأوروبى وأن الحكومات القومية، قد تُدفع تجاه إجراءات توزيعيـة بعض أشكال السياسية المالية الأوروبية. يختـتم هـوجى (Hooghe 2003) بقوله: "إن مفاهيم الاتحاد الاقتصادى النقدى، لا تقل غموضًا عـن مفـاهيم برنامج السوق الداخلى، الأمر الذى جعل الاتحاد قادرًا على جذب التأييد من اليسار واليمين". وهكذا فإن التنمية حتى لو قامت على تكامل متقارب، فهـى عرضة للتحدى والخصومات القضائية، من جانب العناصر السياسية المحلية، ويمكن استيعاب كليهما، كمنتج ومنظم من قبل العولمة.

إعادة تشكيل المجتمع:

ستظل الدول عاملاً فعالاً فى مجالات العمل المعقدة، والعواقـب غيـر المقصودة التى تصدر عن المفاهيم العالميـة بطريقـة انعكاسـية. وبـدلاً من رؤية "المجتمع" أو السلوك الاجتماعى فى الواقع، وقبل إبداء ملاحظـات أو اعتراضات اجتماعية (سواء أكان موجودًا داخل الدول القومية أم لا) فلا بد أن ينظر إليها على أنها تشكل سمات خاصة بها مـن خـلال إجـراءات حكومية. الدول لا تتحول بالعولمة فقط، ولكن بعناصر نشطة تنشر طبيعـة العولمة. وهناك أيضًا عملاء لهم دور كوسطاء فى تأثيرات العولمة، وفـى عمليات بإمكانها أن تشارك فى إعادة تشكيل المجتمع. إذا كـان أحـد أدوار الدولة أن تضاعف القدرة التنافسية وربحية رأس المال المحلى، فإن الدولـة

ستكون في حاجة إلى معالجة قضايا الترابط الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي، وتثبيت العالمية في مكانها وتأمين المخاطر الخاصة. (ليز Leys 2001). واعتمادًا على مفاهيم رأس المال الاجتماعي والترابط الاجتماعي، يمكن للمسئولين في الدولة إعادة تشكيل المجتمع بطريقة تلقائية. هناك قلق ومخاوف بشأن قلة الترابط الاجتماعي حاليًا على الأجندة السياسية في العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. (جنسون Jenson 1998) فهو يقول: "الترابط الاجتماعي يتضمن بناء قيم مشتركة ومجتمعات متفاهمة، وتقليل الفروق في الثروة والدخل، وتمكين الناس بشكل عام، بالإحساس بأنهم مشاركون في مشروع واحد." هذه الأجندة (أو جدول الأعمال) تتسم برؤية متقدمة على وجه التحديد في الرد على الاعتقاد بأن "تماسك المجتمعات قد تأثر بفعل العولمة، والضغوط التكنولوجية والديموجرافية(*). مما يدل على أننا بدأنا نفهم على الأقل". (جينسون Jenson 1998). هذه التطورات ظهرت في أجزاء عديدة من الاتحاد الأوروبي، وكندا في التسعينيات من القرن الماضي، من خلال العودة إلى قوة الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، "وبأجندة واقعية" لإصلاح بعض العواقب الاجتماعية لليبرالية العالمية الجديدة. (خاصة تزايد عدم المساواة) في حين كان هناك اعتراف بعدم إمكان العودة إلى نظام كنزى للرعاية الاجتماعية.

وبشكل ما تعود المناقشات لنفس الاهتمامات التي عبر عنها دوركهايم Durkheim في منتصف القرن التاسع عشر، وعبر عنها أيضًا فرانس France وتالكوت Talcot وبيرسون Parsons، في منتصف القرن العشرين في أمريكا.

في مواجهة الصراع الطبقي والخلل الاجتماعي الذي أحدثته السوق التقليدية الليبرالية، طور دوركهايم Durkheim منهجًا مشابهًا لحركة

(*) الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج... إلخ (المترجم).

التضامن، كما أن بيرسون Parsons، كان أيضًا مدركًا لمحدودية قدرة الرأسمالية فى خلق الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى. أما الترابط الاجتماعى فتم تعريفه بأنه مجموعة من العمليات الاجتماعية التى تساعد على غرس شعور الانتماء فى الأفراد، لنفس المجتمع والشعور بأنهم معترف بهم كأعضاء فى نفس المجتمع. (خطة- معاهدة الكوميسا ١٩٩٧م). عالجت أجندة الترابط الاجتماعى بشكل مباشر التفكك الاجتماعى الذى يُعد من نتائج العولمة، وإعادة هيكلة الليبرالية الجديدة، ومن المفارقة أيضا، سعت بعض الهيئات تحديدا مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، لتطبيق سياسات ليبرالية جديدة. فى عام (١٩٩٧م) حددت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مجموعة من المشكلات الاجتماعية داخل الدول، التى نتجت عن إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة العالمية. تضمنت الخوف من التدهور الاجتماعى وعدم الاستقرار وتزايد اللامساواة، والتشرد، وارتفاع معدل الجريمة وسياسة عدم التسامح والإقصاء.

القضية المهمة هنا، هى أن أجندة الترابط الاجتماعى، مشروع دولة تعتمد على الحفاظ على شرعية المؤسسات العامة، التى تعمل وسيطا، لإيجاد مسافات بينها حتى يتبدى ذلك. (جينسون Jenson 1998).

يرى كل من كيمليكا ونورمان Kymlicka and Norman (1995) أن استقرار الديموقراطيات الحديثة، (فى الدول) لا تعتمد فقط على بنيتها الأساسية، بل أيضًا على قدرة الناس فى التعامل مع الأشكال التنافسية القومية، والإقليمية، والعرقية وهويتها الدينية- وهى قدرات قوضتها السياسات الليبرالية الجديدة من خلال إضعاف روابط الانتماء. منذ التسعينيات من القرن العشرين ظهرت حركات قومية لتنمية مفهوم الاقتصاد الاجتماعى، ومعالجة "الإقصاء الاجتماعى" من خلال مبادرات حكومية وغير حكومية. الاقتصاد الاجتماعى يتطلب استدعاء الروابط التعاونية المتبادلة القائمة على مبادئ تقديم الخدمات للمجتمع، وقرار ديمقراطى يفوض السلطة

للمجتمعات (ليبيتز Lipietz 2000). لكن هذه الاقتصاديات التبادلية، رغم ارتكازها فى مبادرات المجتمع، فإنها تتطلب دعم ومشاركة الدولة على نطاق واسع لتيسر إعادة التجارة المحلية، وتجديد وبناء البيئة، وأماكن ثقافية للشباب، ووسائل انتقال للأماكن المجاورة، وخدمات محلية مثل دور الحضانة، وجلب حرفيين... إلخ. (جارميدى Garmadi 2000).

ربما تزيد نتائج العولمة من مطالبة الحكومات لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، بسبب الخلل الاقتصادى. وفى حين تدير الحكومات المخاطر الاجتماعية دون تحملها- تقوم بتوزيع المخاطر بين الأفراد والأسواق والدول، على حين تقوم هى بتنمية قرارات الاستثمار الاجتماعى وموازنة الاستراتيجيات التجارية. (ميتشل Mitchell 2000). هذه الاستراتيجيات بدورها تتطلب مشروعية المؤسسات الحكومية، فى إطار ثقافة قومية ورأى عام. بمعنى آخر، تستلزم نجاحًا نسبيًّا مترسخًا للدولة على نطاق واسع مرتبطًا بالمجتمع القومى.

فى الثمانينيات من القرن العشرين، كتب سكبول Skocpol عام (١٩٨٥م) عن زيادة الاهتمام داخل الدولة بالعلوم الاجتماعية بعد فترة من الإهمال وشيء مشابه، يبدو أنه يحدث اليوم حول قضايا الدولة والعولمة، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة فى تطورات العولمة. وبغض النظر عن وصفها بالجوفاء أو أنها انحدرت إلى درجة متخلفة بين المجتمعات المتكاملة عالميًّا، فإن الدولة يكون لها موقف حاسم سواء كانت عميلاً للعولمة أو إعادة تنظيم سياسة الفشل الذى حاق بإعادة هيكلة الليبرالية الجديدة. الدور السابق اتضح، على سبيل المثال، فى دور الدولة فى الخصخصة، (وهى شروط ضرورية لتدفقات رأس المال العالمى) والسيطرة على الحدود (تنظيم وتسهيل تدفقات الهجرة)، والقرارات الاستراتيجية، والدخول فى معاهدات (السماح بالتكامل السياسى وحق الدولة ذات السيادة فى التشريع) وإنشاء نظام رقابى (ضرورى للتدفقات الاستثمارية) وكسب التأييد السياسى لأشكال الرعاية الاجتماعية. (زيادة التنافسية والتقارب).

ليس ذلك فقط لكن مسئولى الدولة يحاولون جاهدين إعادة تشكيل علم "الاجتماع" فى قالب جديد من السلوك الاجتماعى الحكومى، انعكاسًا لخلاصة المناقشات التى تمت فى الجزء السابق. من أمثلة ذلك، عندما تم إعادة تنظيم فشل تأثير الليبرالية الجديدة، نراه فى رد الحكومة البريطانية تجاه أحداث العنف التى حدثت فى مدن شمال إنجلترا عام ٢٠٠١م وما ترتب على ذلك. خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠١م، كانت هناك صراعات عنيفة بين شباب آسيا الجنوبية ونظرائهم البيض (غالبًا) فى برادفورد (فى أبريل ويوليو) وفى بيرنلى (فى يونيو) وأولدهام (فى مايو). كان هناك أكثر من ١٥٠٠ حادث عنف وشغب، جرح فيها ٤٧٦ شخصًا، وناهيك عن خسائر قدرت بـ ١٠ ملايين جنيه إسترلينى. (بيان وزارة الداخلية البريطانية ٢٠٠٢م). كانت الخلفية معقدة (انظر راى وسميث Ray and Smith 2004) لكن الصراعات كانت تتعلق بأشكال مختلفة بنتائج إعادة الهيكلة العالمية. خلال فترة الستينيات من القرن العشرين كانت المدن التى حدثت فيها التظاهرات، مثل "أولدهام" و"روشديل"، قامت بالاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة، التى كانت تعمل طول أربع وعشرين ساعة، لمضاعفة الأرباح. النوبات الليلية التى لم تكن شائعة بين أفراد القوى العاملة، أصبحت الآن ملمحًا أساسيًا فى عمل الباكستانيين والبنجلاديشيين. كان لإعادة الهيكلة العالمية فى الثمانينيات من القرن العشرين آثار درامية فيما بعد على هذه المدن الصناعية. منذ أن أحدث انهيار قاعدة الصناعات الإقليمية، مستويات مرتفعة من عدم المساواة الاجتماعية، والبطالة، وعززت الفروق العرقية. أحد أهم الملامح الواضحة لهذه المناطق وبدرجة عالية هى الفصل السكانى والتقسيم العميق للمجتمعات على أسس عرقية وعمرية وخطوط دينية. الكسر الذى حدث فى الصف الطبقى والشبكات الاجتماعية، كان من أهم الملامح العامة لهذه التغيرات، بالإضافة إلى عولمة الثقافات، وكذلك القيود الاقتصادية، وتحول البيئة المحلية بطرق، نتج عنها بلورة هويات متعارضة بين شباب البيض والآسيويين.

فى أعقاب الصراعات بدأت الحكومة البريطانية سلسلة واسعة النطـــاق من التشريعات، بقصد تقليل الصراعات المجتمعية وبناء ترابط اجتمـــاعى، ففرضت عقوبات قضائية مشددة ضد الجريمة والفوضى. أحد هذه التشريعات على سبيل المثال، للحد من الجريمة وتنفيذها– وكذلك الفوضى والمـــشاركة فيها، قامت بها السلطات المحلية والشرطة وجماعات أخرى مثل ، جماعـــة رعاية الثقة الأولية، والمراقبة وفرق الإطفاء. كما يسمح التـــشريع الحـــديث للعدالة، بإصدار أوامر بمقاضاة أى فرد، استجابة لـــشكاوى ضـــده، بالقيـــام بسلوك غير اجتماعى حتى لو لم يكن ارتكب جريمة. وهـــذه سلـــسلة مـــن التشريعات المحلية:

– إعادة تجديد الجوار، وهى استراتيجية من قبل الحكومـــة البريطانيـــة تهدف إلى معالجة الفصل الاجتماعى فى منـــاطق تعـــانى مـــن الحرمـــان الاجتماعى. وتهدف أيضًا إلـــى تـــشجيع الازدهـــار الاقتـــصادى، وأمـــن المجتمعات، وجودة التعليم، والإسكان والصحة الجيدة، وتشجع المجتمعـــات لكى تكون موجودة فى قلب عمليات اتخاذ القرار.

– الترابط المجتمعي، الذى بادرت به وحدة الترابط المجتمعى بـــوزارة الداخلية، التى ترصد اعتمادًا ماليًا لعدد من رواد المجتمع لـــضرب المثـــال على كيفية تحقيق فكرة الترابط.

– التجديد المدنى– مبادرة الحكومة البريطانية، التى تهدف إلى تعزيـــز التجديد الاجتماعى عن طريق تقوية المجتمعات التى يعمل فيها الناس سويًا، لإيجاد حلول للمشاكل، من خلال المشاركة فى الاجتماعات العامـــة لتلبيـــة الاحتياجات.

– التحدى لتصرفات المجرمين، مثل التصدى للبلطجـــة، مـــن خـــلال إجراءات منع البلطجة وعدم الاستجابة لهـــا، وتحـــسين الإشـــراف علـــى الملاعب، وتشجيع الضحايا للإبلاغ عن الحوادث. ويجب على المـــدارس أن

تقدم تقارير للسلطة المحلية للإبلاغ عن أى حوادث عنصرية. مع متابعة من خلال خطة لمعرفة الخطوات التى تم اتخاذها لمنع تكرار ذلك.

- منع الجريمة (أى خفض معدل الجريمة، والسلوك غير الاجتماعى، والخوف من الجريمة) من خلال تحسين البيئة- ومعالجة القمامة والكتابة على الجدران، والعمل على المستوى العام لإصلاح الممتلكات والمناطق العامة.

هذه المبادرات وأخرى غيرها "للترابط الاجتماعى" تحاول بوضوح إعادة تشكيل المجتمع- لخلق رأس مال اجتماعى وترابط مجتمعى- الذى يبدو وكأنه قد تم تقويضه بواسطة الاقتصاديات العالمية لليبرالية الجديدة. وهذا فى حد ذاته استراتيجية عالمية، وشكل من الحكومات ترتكز على رؤية "الطريق الثالث" التى تقرر أن الاشتراكية غير قادرة على تحقيق نمو اقتصادى على حين دمرت الليبرالية الجديدة الترابط الاجتماعى. وهى أيضًا تجسد وصف هابرماس Habermas، بأنها "تمارس حق السلطة فى سن القوانين والتشريعات." وتستطيع من خلال تلك التشريعات القانونية الرسمية أن تزيد من تنظيم التكامل الاجتماعى، الذى يُعد تدخلاً فى نظام الحياة (هابرماس Habermas 1996). وهكذا فإن الاستراتيجيات الحكومية الجديدة، لإعادة تشكيل المجتمع بطرق تُعلن عن قوة ونفوذ الدولة، دون أن تستطيع المفاهيم التقليدية للدولة- والمجتمع التى انشطرت. الأشكال الجديدة لإدارة السلوك الاجتماعى وحركة المجتمع تشكلت بواسطة هيئة الرقابة التنظيمية للدولة، من خلال الاستجابة لنتائج إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى.

هذا بالإضافة إلى أن زيادة تنظيم الدولة، يمكن أن يفرز أشكالاً جديدة من السلوك الاجتماعى وموضوعات اجتماعية، وتناله تأثيرات من العولمة. والعلاقة بين سياسة الاغتراب، والسيطرة على الحدود توضح ذلك. فكل الدول النامية شددت الإجراءات الأمنية على الحدود، كرد فعل للهجرات

العالمية الجديدة، والتصاعد العالمى ضد سياسات الهجرة، منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، والمخاوف الأمنية المحتملة. الأشكال الجديدة من السلوك الاجتماعي، تبلورت فى مناطق "مفترق الطرق" بين الحدود، نظرًا للضوابط التنظيمية. يقول بورتس (Portes 1997): (ماذا فعل الناس إزاء استجابتهم لتطورات العولمة، هل مجرد خلق مجتمعات تفرد ساقيها بين الحدود، أم هى فى واقع الأمر، "لا هى هنا ولا هناك" لكنها فى كلا المكانين فى وقت واحد) ويمكن أن نضيف أن الأنشطة الاقتصادية التى تدعم هذه المجتمعات ترتكز على وجه التحديد على المزايا المختلفة التى أوجدتها حدود الدولة، بالإضافة إلى أن هناك علاقات تكافلية بين نظم الرقابة والتحرك العالمي. ما دامت الحدود مراقبة بشكل جيد، والهجرة أكثر تنظيمًا، خاصة بالنسبة للمهاجرين الذين لا يملكون وثائق رسمية، والذين يجبرون بشكل كبير على الارتباط بشبكات عمل محلية تعرف الكثير عنهم. فى نفس الوقت، نجد أنه كلما أصبحت الحدود أكثر تشددًا، زادت المخاطرة فى تهريب الناس، وبالتالى يصبح الاتجار بالتهريب تجارة أكثر ربحية وتنافسية. ويخلص أوبوكاتا Obokata 2001 إلى: "أن زيادة الرقابة والتشديد على المهاجرين، هى من أحد أسباب تجارة التهريب... فقوانين الهجرة الصارمة والسياسات المشددة هى السبب فى هذا الوضع" ونتيجة لذلك فإن من يريد الهجرة يقع فى دائرة شبكات جنائية عالمية، ونقل المعرفة خلال المجتمعات عبر الوطنية، والمبادلات غير الرسمية للسوق.

ترى ساسن (Sassen 1996b) أن الهجرة أعادت تأميم السياسات فى نفس الوقت الذى يتم فيه خصخصة التكامل الاقتصادى. حدود الدولة تقع فى قلب الجهود التنظيمية، لكن سيكون لذلك تبعات غير مقصودة. فهى تستشهد بدعم سعر السكر الأمريكى فى الثمانينيات من القرن العشرين، حيث دفع مسددو الضرائب ٣ مليارات سنويًا لدعم سعر السكر للمنتجين الأمريكيين. وهذا جعل دول الكاريبى خارج المنافسة، ونتج عنه فقدان أربعمئة ألف وظيفة

هناك فيما بين عامى ١٩٨٢م و١٩٨٨م. وكما هو متوقع، فقد شهدت فترة الثمانينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة فى الهجرة إلى الولايات المتحدة من هذه المنطقة. (ساسن Sassen 1996b: 78-9) وفى الواقع، فقد كان لتطورات العولمة أثر كبير على الهجرة. فالضغوط التنافسية من ناحية، وتفضيل المنتجات البعيدة عن الشاطئ، والاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) المرتبط بالتصدير- أدى إلى زيادة النمو وتفضيل الأجور المنخفضة، كنوع من المعارضة للعمال النقابيين فى الوطن. فتقدم هؤلاء العمال النقابيون بطلب احتجاج بالنسبة للأجور المنخفضة، للعمال المهاجرين، بينما الإنتاج المؤسسى لعبر البحار يزيد من الروابط الثقافية بين الدول المتحضرة والنامية؛ الذى يزيد بدوره الهجرة الموثقة وغير الموثقة.

تشكيل شبكات الاتصال عبر الدول الوطنية، عادة ما تقع فى وضع معقد يؤدى إلى تبعات غير مقصودة فى استراتيجيات الدولة. المهاجرون دائمًا ما يسعون للتضامن، واللجوء إلى ملاذ مجتمعات تشاركهم نفس اللغة والهوية. وعلى عكس مفهوم "بك" Beck عن المظهر السطحى للكوزمزبوليتانية، فإن هاننرز Hannerz، يشير إلى أن هؤلاء المتحضرين لديهم القدرة على خوض تجربة دون اقتلاع الذات من جذورها، على حين يشعر المهاجرون اللاجئون والمنفيون بشكل حاد جدًا بالتفكك والتشرد إزاء أى تجربة. (هاننرز Hannerz 1990). من أهم الأسباب المتكررة لاختيار المهاجرين لمكان إقامتهم ما نقله إليهم المهاجرون السابقون العائدون، من أفكار وحكايات عن فرص العمل من خلال الوكلاء. (باباسترجياديس Papastergiadis 2000). شبكات العمل هذه تخلق سلسلة من التأثيرات تمتد من بلاد بعيدة لتجد صداها فى المحليات والقرى والعائلات. وهذا يؤكد أهمية شبكات ترتبط بهم، شبكات فعالة للهوية والسلوك الاجتماعى، والتواصل معهم وجهًا لوجه تدعم وتعزز الشبكات العالمية. فى إنجلترا يتركز المهاجرون فى لندن، بسبب حجم سوق العمالة، والطلب المستمر على الأيدى العاملة، ويتواصلون مع الآخرين بواسطة شبكات أخرى، تتضمن شبكات

للمهاجرين غير الموثقين، تقدم لهم فرص العمل، والوثائق المزورة، والإقامة... إلخ. (جلوفر وآخرون Glover et al 2001). من خلال هذه التفاعلات فإن المعرفة المحلية أمر حاسم- مثل "حائط المبكى"، أو النافذة الجانبية التى تعمل كوكيل صحفى، تعلن عن الوظائف بمختلف اللغات. (جينى Gibney 2001). الهجرة (خاصة اللجوء السياسي) الذى يتطلب حركة معاصرة، لكنه أيضا متضمن فى تلك الشبكات والبنية التضامنية من خلال العلاقات المتداخلة بين الدول والاقتصاديات.

هناك أربع نتائج لهذه المناقشة. أولاً، أن دور الدولة وبنيتها قد تحول من خلال العولمة. ثانيًا، وبأى حال من الأحوال، تظل الدولة برغم ذلك تقوم بدور تنظيمى حاسم، (وفى بعض الأحيان تقوم بتعزيز) دورها فى العلاقة مع التطورات العالمية. ثالثًا، بدلاً من أن يكون مفهوم علم الاجتماع زائدًا عن الحاجة أو إضافيًا، فهو يتشكل من تأثير التداخلات العالمية/ المحلية واستراتيجية الدولة، لإدارة عواقب سياسة العولمة الليبرالية الجديدة. وتقوم الدولة بتنظيم مواقف جديدة من التداخلات التنظيمية بوسائل مقصودة أو غير مقصودة على حد سواء. رابعًا، ولكى ندرك كيفية إنجاز السلوك الاجتماعى العالمى، فنحن نحتاج لفهم تفصيلى للمواجهة وجهًا لوجه، أو على الأقل روابط شخصية تتواصل عبر الفضاء.

الكوزموبوليتانية فى مواجهة المجتمع القومى

الدولة الإقليمية أصبحت فى كثير من حالاتها دولة عالمية متعددة الجنسيات كتب بك Beck عنها:

"إن التفوق الذى تحقق للحدود المحيطة بالمواقع القومية ... (إلى هذا الحد)... يجعل من الواضح أنه لا يمكن للمجتمع فى الحداثة الثانية، أن يظل قيد المفاهيم وفئات الدولة القومية، بل يجب أن يتم تطوير منظور جديد للمدينة العالمية لهذه المهمة." (بك ولايو Beck and Lau 2005)

المجتمع الكوزموبوليتاني (العالمى) يجعل ما يخص الآخرين أمرًا مختلفا خاصة عند التفاوض، على عكس التجارب الثقافية، فى مركز الأنشطة. فمع استخدام صيغة الجمع للحدود، هناك إنجاز للثنائية بين القومى والدولى، مما يشير تجاه الحاجة لحوكمة عالمية ومفاهيم عالمية داخل المواقع الجديدة للعالمية (بك Beck 2002b) فالقومية لم تعد قومية، بل استيعاب عالمى للمحليات، بمعنى آخر، إن التداخل بين المحلية والعالمية والانصهار بين المكان والعالمية، يعنى أن المحلية والأماكن القومية هى ببساطة مواقع امتزجت فيها العالمية وعبر الوطنية. التطورات التى حدثت داخل الحدود القومية تم تطويرها الآن عالميًا- لذا فإن الإنتاج قد تأثر (إلى حد ما من ناحية الطلب بالتأكيد) بسبب الاحتمالات العالمية والتنافس، ومفهوم الطبقة الاجتماعية "الذى أخفى ضعف طبقة الدولة القومية". خاصة ونحن نمارس كل يوم صدام الثقافات، يشترك فيها العالم بأسره بشكل جماعى مستقبلى، وتزايد المسئولية عن "مخاطر مجتمع عالمى"، والانعكاس اللاإرادى تجاه هويات عالمية متباينة متشابكة. (بك Beck 2002b).

ودعمًا لمفهوم المجتمع العالمى فقد اختار بك Beck نظريات ليفى Levy وزنايدر Sznaider (٢٠٠٢) عن الذاكرة العالمية للثقافات. وسوف أبحث هذا الموضوع، من أجل تسليط الضوء على بعض الصعوبات فى براهين بك Beck. يرى كل من ليفى Levy وزنايدر Sznaider أن العولمة، وخاصة وإن ظهور الهوية الأوروبية المشتركة أدت إلى توليد شكل جديد من الذاكرة (الذاكرة العالمية) التى تجاوزت الحدود القومية. ويرى كل منهما أيضًا أن أوروبا لم تعد مقسمة بسبب الحرب الباردة، وتحررت من القومية القائمة على البعد التاريخى والحكايات الأخلاقية، وأصبح الهولوكوست(*) هو المحك الأخلاقى الشائع كرمز للشر والعنصرية والإبادة الجماعية، خلال تطورات الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ليس بقصد الدلالة على إبادة يهود

(*) محرقة يهود أوروبا من قبل النازيين. (المترجم).

أوروبا، بل أصبح رمزًا للتضامن مع الدول عبر الوطنية واكتسب صفة شرعية استنادًا إلى نقطة مرجعية لقيمة أخلاقية لا جدال فيها. هذا الوضع بالنسبة للهولوكوست فى الدول المتخطية الحدود، تم بثه عبر وسائل الإعلام (بمسلسل الهولوكوست التليفزيونى فى السبعينيات من القرن الماضى، ومسلسل قائمة شندلر) والاحتفال بذكراها، من خلال متحف الهولوكوست فى واشنطن، ويوم ٢٧ يناير باعتباره يوم الهولوكوست. بهذه الطريقة احتل الهولوكوست وضعًا فى الذاكرة العالمية، بأنه يوم ذكرى (المعاناة) "التى لا يمكن أن تتكرر"، إلا أنه حدث من خلال صراعات معاصرة مثل الصراعات فى يوغوسلافيا السابقة- مثل حملة الناتو (معاهدة حلف شمال الأطلنطى) للتدخل فى البوسنة وكوسوفو، تضمنت صورًا لمعسكرات الموت استحضرت صورة النازيين تجاه الصربيين. وهكذا أصبح الهولوكوست رسميًّا بعد الحرب الباردة، جزءًا من الذاكرة الأوروبية، ولحظة تأسيس جديد لفكرة الحضارة الأوروبية. (ليفى وزنايدر Levy and Sznaider 2002).

أصبح الهولوكوست رمزًا للمعاناة والإبادة الجماعية، والمعسكر النازى للموت (أوسشفيتس Auschwitz) بصفة خاصة يجسد بشاعة الحدث وقدرة الإنسانية على أن تصبح لا إنسانية. وعلى أى حال، فمن خلال دراسة الاختلافات حول الأوسشفيتس والأساليب، التى أصبحت شيئًا مفسدًا داخل روايات الذاكرة القومية والدولية والمبررات، فقد كشفت الدراسة عن تعقيد التفاعل بين التطورات العالمية والقومية.

ومن الواضح أنه لم يتم تجاوز القومية فى هذه التطورات لكنها بالأحرى ارتبطت بجذور ذات معنى وذكرى. أصبح المعسكر موضع تنافس بلاغى تنافسى للملكية. (كابرالسكى Kapralski 2001). أولاً، يجب ملاحظة أنه فى عام ١٩٤٧م قرر البرلمان البولندى أن معسكر أوسشفيتس، "سيظل إلى الأبد تذكارًا لشهداء الدولة البولندية وأناس آخرين."، وسيكون موقعًا دوليًّا لإحياء ذكرى ضحايا الفاشية. وفى واقع الأمر، وللمزيد عن فترة الحكم الشيوعى

فى بولندا (١٩٤٨- ١٩٨٩م) فإن متحف المعسكر لم يقر أو يعترف بأن مليونًا من مجموع مليون وواحد من عشرة من القتلى الذين كانوا فى معسكر أوسشفيتس كانوا من اليهود(٦). لكن مع استرخاء السيطرة العقائدية على الذكرى التاريخية، أكد معاناة اليهود بصفة خاصة فى الإطار الدولى لهذا الأمر. ثانيًا، وبالنسبة للبولنديين، فإن "كابرالسكى Kapralski" يرى أن معسكر أوسشفيتس يرمز للمأساة البولندية خلال الحرب العالمية الثانية، التى كانت تاريخًا مكثفًا للمحاولات الألمانية لفرض التبعية وتدمير الدولة البولندية نهائيًا. أنكر دعاة القومية البولندية وجود فرصة للتعبير عن هويتهم القومية بحرية خارج نطاق قنوات الدولة، وأعادوا تعريف الهوية عبر ذكرى أوسشفيتس، كمكان "بولندى" فقط ورمز دينى وقومى. وصلت هذه الصراعات إلى قمة ذروتها مع بداية التسعينيات من القرن الماضى من خلال النزاع الذى نشب حول قيام راهبات كارمليت Carmelite، بتخصيص مكان لبناء دير داخل المعسكر وغرسنا فيه أكثر من ١٠٠ صليب (ميزتال Misztal 2003: 121-2). أسفر ذلك عن نزاع دام خمسة أعوام وسط اتهامات بتنصير الأوسشفيتس، وانتهى الصراع عندما تم نقل الدير خارج نطاق المعسكر، فيما عدا صليب خشبى ضخم كان قد غرس أثناء احتدام الصراع عام ١٩٨٩م سمح ببقائه فى المعسكر. (كلين Klein 2001)(٧). ورغم ذلك، استمرت صراعات الملكية (القومية لرمز المعسكر. فى عام ٢٠٠٦م، طلبت الحكومة البولندية من اليونسكو، إعادة تسمية موقع المعسكر ليصبح "المعتقل الألمانى النازى سابقًا، أو أوسشفيتس – بيركيناو"، تبع ذلك تصريحات من البرلمان الأوروبى والصحافة البريطانية عام ٢٠٠٥م، الموافق للذكرى الستين لتحرير المعسكر) تشير إلى "المعسكرات البولندية" مما أثار الاستياء العام فى بولندا. ليس ذلك فقط، لكن متحف أوسشفيتس الأول تم تصميمه بشكل قومى، بعروض منفصلة فى الثكنات العسكرية السابقة إحياء لذكرى معاناة مختلف الجنسيات- وأحد الأقسام الجديدة الكبيرة، خصص للمقاومة البولندية ضد الاحتلال الألمانى.

وهكذا تتصارع الذاكرة العالمية مع الحكايات المتعددة حول امتلاك رمز الهولوكوست. ويمكن أن يتضح ذلك عندما نلاحظ ازدياد المواقع اليهودية لإحياء الذكرى عبر أوروبا. التعويضات والذاكرة أصبحتا شيئًا رئيسيًا لسياسات ما بعد الشيوعية، والحركات المزدوجة تجاه القومية والهويات الأوروبية. يتضح ذلك من خلال إعادة إنشاء "الأحياء اليهودية" مثلما في "كازميرز(كراكاو) Kazimierz (Krakow) وسبانداور فورستادت (برلين) Spandauer Vorstadt (Berlin) وجوزيفوف (برا Prague) Joseov. سجل معهد بحوث السياسات اليهودية في إنجلترا أحداثًا ثقافية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م، في دول ذات كثافة يهودية قليلة- إيطاليا، السويد، بلجيكا وبولندا، وأحصى أكثر من ٤٥٠ حدثًا فرديًا، و٢٨٠ حدثًا آخر كانت جزءًا من احتفالات، منها ٢٧ في بولندا (شيشاو وبرنشتاين Schischa and Berenstein 2002). إعادة تقييم الماضي عملية مستمرة ولها تأثير على بناء الأماكن، لكن طبيعة تنافس سياسات الذاكرة السياسية تفسر أيضًا ضعف الروايات القومية والتوصل إلى تفاهم مع الماضي الذي هو تطورات متعددة الطبقات. هذه النزاعات ليست أولية فيما يتعلق بوجود يهود الحاضر عضويًا (وعددهم قليل جدًا) بل حول السبل التي تتمكن الدول الأوروبية من خلالها دمج الذاكرة اليهودية والتاريخ والهولوكوست داخل إدراك واحد لتاريخهم القومي. (بينتو Pinto 1996). هذه الذكريات وهذه النصب التذكارية المتعددة تدل إلى حد ما على إعادة دمج الشعب اليهودي المحلي (غيابيًا) من ناحية التراث القومي- وبالتالي فإن هذه المبالغة في التكريم قد تؤدي إلى دمار الدولة كلها. أن إعادة إحياء اليهود في الأماكن الحضرية مرتبط أيضًا بنمو السياحة وتقديم الثقافة القومية على أنها (شيء غريب) ومتعددة الثقافات. ومن الممكن أن يُعد ذلك بديلاً من قبل ألمانيا للتعبير عن شعورها بالأسى (رمملر Remmler 1997) فوجدت مرجعية مشتركة في المحرقة كرمز للفقدان والمعاناة. وفي الوقت ذاته يمكن للثقافة اليهودية أن ترمز "للأيام الخوالي الطيبة" للحياة في فترة ما

قبل الشيوعية التي تجلت من خلال الحنين إلى الماضي وتجسدت في عرض مسرحي "عازف الكمان فوق السطح". أخيرًا، وبدلاً من أن تصبح ذاكرة عالمية لأوروبا، فهناك مخاطرة بالتهوين من شأن الماضي، بإقحامه بقوة في عدسة الحاضر. (تودوروف Todorov 2003: 161). ربما تكون إعادة سن تشريع للاحتفال بإحياء الذكرى، تراجعًا عن الحاضر، الذي يُعتمد فيه على مقاتل شجاع من الماضي، لكنه لا يجازف بمواجهة مخاطر الحاضر. (تودوروف Todorov 2003: 175).

لابد إذن أن يكون هناك حوار حاسم بين العالمية والأشكال القومية للذاكرة، والهوية، التي سوف تحل بطرق وأزمنة مختلفة. وهذا يعيدنا إلى قضية الدستورية الوطنية، التي ذكرت في بداية الفصل. هناك موضوع متكامل في علم الاجتماع، يتبدى بطرق مختلفة عند دوركهايم Durkheim وويبر Weber، مفاده أن المجتمعات المتعددة العضوية، استنادًا إلى القيم الثقافية المتنوعة والتخصصات المهنية، سوف تطور أشكالاً من التكامل المتزايد بشكل رسمي وحقوق الفرد. ويرى دوركهايم Durkheim أن ذلك يتطلب التزامًا شبه مقدس لقيمة حقوق الإنسان، التي إذا دُنست (مثلما حدث في قضية دريفوس Dreyfus) "التي بعثت فينا شعورًا بالفزع، يماثل ذلك الشعور الذي ينتاب المؤمن عندما يرى قدسية معبوده تنتهك." (دوركهايم Durkheim 1969). أما ويبر Weber فلم يكن راضيًا إلى حد كبير عن الأشكال الجديدة للتكامل التي كانت تتجه لاتساع الدور الرسمي الترشيدي والإجراءات العالمية التي أصبحت القاعدة التالية، وأغفلت عينيها لخصائص معينة للأفراد. مفاهيم بك Beck عن الديمقراطية العالمية، ومفاهيم هابرماس Habermas عن الدستورية الوطنية، هي صدى لهذه التقاليد بشكل ما. مفهوم هابرماس Habermas عن ما بعد أشكال التضامن القومي ترتكز على نظريته "أهلية التواصل" في حين أن البيروقراطية والرأسمالية تقومان على الفعالية والترشيد، اللذين يسلطان الضوء على الكفاءة والنتائج، الحياة هي مكان للترشيد المتواصل، التي يرتكز على المتطلبات الأساسية لتوفير الإجراءات

الاضطرارية. الحقوق ذات طابع شخصى وتقوم على الاعتراف المتبادل للتعاون الشخصى الاعتبارى. ومن ثم يربط هابرماس (Habermas 2001: 74) الحقوق الفردية بمفهوم الاستقلال الذاتى للفرد ويركز بشكل خاص على الصلة الحيوية بين الديمقراطية وسيادة الشعب والدولة والدستورية. الوطنية الدستورية تفترض نموذجًا ما بعد الشكل القومى للتضامن، يستطيع المواطنون من خلالها التلاحم سويًا عن طريق الإجراءات الديمقراطية ذاتها. غير أنه يوضح أن المبادئ الدستورية وحدها لا تكفى لتحقيق هوية مدنية متماسكة. بل على العكس، فمن أجل أن يختبروا أنفسهم كأعضاء مشاركين فى مجتمع معين فهم بصفة خاصة فى حاجة إلى مفاهيم ثقافية-عرقية، وقيم، للتعريف بالهوية "السياسية- المحلية"، داخل المجتمعات التعددية. (هابرماس Habermas 2001: 74) وعلى أى حال فإن الوطنية الدستورية "محايدة" إزاء القيم الخاصة، التى تهيمن على الهويات الجماعية. وفى حين يجيب ذلك بطريقة ما على النقاد الذين يعتبرون الدستورية عالمية للغاية، وغير كافية "فى اعتقادهم" لإحداث تضامن اجتماعى، (انظر المناقشة لدى كُمْ (Kumm 2005)، وتترك مشكلة أخرى بلا حل. الحيادية تقوم بدورها مادام الكل وبصفة خاصة الثقافة العرقية والجماعات الدينية، تتقبل المبادئ الليبرالية، لكنها تواجه مشكلات عندما تواجه هذه القيم صعوبات – مثلما حدث على سبيل إزاء الرسوم الكاريكاتيرية عام ٢٠٠٥م فى الدانمرك، عندما نشرت صحيفة جيلاندز-بوسطن Jyllands-Posten الصور المسيئة للنبى محمد، التى قوبلت باحتجاجات عنيفة نظمتها الجماعات الإسلامية فى كل أرجاء العالم. وبداهة يمكن إيجاد وسيلة لحل هذا التوتر، وربما يكون هيوارد (Hayward 2004) على حق فى قوله: "التوتر بين المبادئ الديمقراطية والمثل المدنية، توتر مزمن. إلا أنه... يمكن أن يكون نتاج نزاع ديمقراطى". ما يهدف هذا النقاش إلى تحقيقه، رغم وجود أشكال ما بعد القومية للتكامل الاجتماعى، تعمل على كل المستويات الإقليمية وما فوق الإقليمية، ولا تستطيع إحداها منع الأخرى، ولا تأخذ ميزة تحليلية عن الأخرى.

خاتمة

يكتب العديد من علماء الاجتماع ومن ضمنهم بك Beck، وباومان Bauman، وجيدنز Giddens، عن نهاية "النظرية الحاوية للمجتمع" وهو زعم قائم بشكل كبير على افتراض نهاية الدولة القومية. يشير بك Beck إلى القومية بأنها (مفهوم غيبى) مستمد من علم اجتماع القرن التاسع عشر، الذى مات، لكنه لا يزال على قيد الحياة، رغم أنه فَقَدَ كل معانيه فى عصر العولمة. لقد تناول هذا الفصل وجهات نظر مختلفة. وتطرق النقاش إلى أن الدولة القومية، تمتلك من الأسس الاجتماعية الكثير والقدرة على إدارة التعقيدات والتضامن الاجتماعى. السلوك الاجتماعى العالمى مستويات متعددة من العمل المتكامل، وينبغى أن نكون على يقين – أنه مثل غيره من العلاقات الاجتماعية المعقدة– ومن الممكن أن يؤدى إلى توترات. يستطيع الناس التعامل مع هويات متعددة، ونقاط مرجعية– ويمكنهم الشراء فى تعاقب سريع من الأسواق المحلية، والتعاقد على صفقات البضائع عبر الإنترنت، ويعقدون اجتماعات لجماعات الضغط المحلى المهتمة بقضايا البيئة للتخلص من النفايات، ويدلون بأصواتهم فى الانتخابات القومية ويتابعون أخبار مباريات كرة القدم المحلية والقومية. ويثرثرون مع الجيران، ويبعثون برسائل فورية لأصدقاء على بعد آلاف الأميال. كما أنهم يستطيعون التعامل مع الهويات المهجنة المتداخلة تاريخيًا وقوميًا، والأنساب العالمية– مثل الأفريقى الأمريكى، والأمريكى الآسيوى، والبريطانى الآسيوى، والصينى البريطانى، والبريطانى اليهودى، والمسيحى العربى... إلخ. إلا أنه فى بعض الأحيان قد ينبعث داخل ذواتهم الولاء لأصولهم ومع الآخرين. فى نفس الوقت فإن الناس تعيش فى نطاق تشريعات داخل دول معينة، مستثمرة ذكرى تاريخها

ومضامينها وكذلك نظام الحكم. وفيما عدا عدد قليل من الاستثناءات نسبيًا، فإن الحيز المكانى العالمى نظم فى إطار المجتمعات المدنية الإقليمية المترابطة، الأحزاب السياسية، والمواطنة، والحدود والمؤسسات، واللغات الرسمية والنظم السياسية، والتعليمية، والثقافية... إلخ. الدولة القومية المتجانسة عرقيًا، تُعد جديدة نسبيًا وقد تعايشت مع أشكال أخرى لدول منظمة عبر العصر الحديث. لكن بسبب تنوع السكان الآن، والاقتصاد والثقافة والحياة السياسية المعقدة، فليس معنى ذلك بالتبعية أن تكون الدولة والإقليمية لم تصبحا ذات أهمية. بل على العكس من ذلك، إذ يمكن القول بأنها أصبحت أكثر أهمية، كعنصر فعّال فى النطاق العالمى أكثر مما كانت عليه من قبل.

موضوع هذا الكتاب، أن التطورات العالمية تتضمن بالضرورة التطورات المكانية، ومن خلال هذا الإطار العام من الإدراك، فإن التوتر (النسبى) بين رأس المال المتحرك، وبين العمالة الثابتة (نسبيًا) يشكل عقبة مهمة بالنسبة لتكامل السوق المتحررة وبعيدًا عن كون الدولة تعانى بسبب التكامل العالمى المتزايد، إلا أنها تلعب دورًا حاسمًا فى إعادة هيكلة المشروع الرأسمالى للتنمية. (راديس Radice 2000). الناتج الاجتماعى يحتل مكانًا فى المواقع الإقليمية فى مفترق التدفقات العالمية، حيث تمارس إعادة هيكلة فشل تجربة الليبرالية الجديدة. من بين تبعات إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى (كما ادعى بك وآخرون Beck) إضعاف التضامن الاجتماعى، والدعم المؤسسى (وبصفة خاصة الرعاية الاجتماعية) وعدم اليقين وعدم توفر الخبرة العملية- وجزئيًا نتيجة لتقويض بعض الأشكال التقليدية للذكورة- والمستويات المرتفعة من الحركة، مع التوازى بزيادة الإدراك بالمخاطر العالمية. وعلى أى حال، فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى استجابات الوكالات الدولية، فى

مناطق عديدة من العالم النامى، التى كانت تهدف إلى إعادة تشكيل السلوك الاجتماعى اعتمادًا على العولمة كوسيلة للتدخل. خلال تطوير فعاليات الدولة ظهرت بعض التبعيات المقصودة وغير المقصودة، مما كان له أثر فى خلق أشكال جديدة من الشبكات الاجتماعية والعمل (مثل تلك الآثار المتناقضة لضوابط السيطرة على الهجرة).

إنها حالة تغيرت فيها طبيعة السيادة، وهناك عدد من المشاكل تجاوزت قدرة الدولة الإقليمية لدرجة الاستجابة الفعالة للانعزال عن الدول الأخرى. هناك خيارات محددة للسياسة الاجتماعية غير قابلة للتطبيق، فربما تكون الدولة مرتبطة بمعاهدة. (مثل اللوائح المفروضة على مستويات القطاع العام للاقتراض من الدول التى تستخدم اليورو عملة لها.) أو بسبب التكاليف المفروضة غير المقبولة (عودة إلى نظام كنزى KWS) . على أى الأحوال، فهذه الدول ستكون مؤثرة فقط، بقدر ما تتمتع به من شرعية بين الثقافات المدنية التى يمكن تحديدها محليًا. الشرعية يمكن أن تكون إجرائية جزئيًا، قائمة على التطورات الديمقراطية ذاتها، وكذلك أيضًا فى الأشكال المعقدة للذاكرة القومية والثقافة.

الفصل الرابع
واقعية السلوك الاجتماعى

" توجد وحدة القرب أو البعد فى كل علاقة إنسانية عضوية، فبالنسبة لظاهرة الغريب، فقد يحدث أن نقول بشكل مختزل أن العلاقة تتمثل فى البعد، بمعنى أنه، رغم قربه منّا، فإنه بعيد عنّا. فالغربة تعنى أنه، رغم بعده، فهو قريب بالفعل." (سيمميل Simmel 1971: 143)

أصبح تقدم التقنيات الرقمية عاملاً رئيسيًّا فى زيادة سرعة الاتصالات الاجتماعية ومداها، ويلخص بعدة وسائل تطورات العولمة ذاتها. فثورة الاتصالات والمعلومات، تعتبر بمثابة "الثورة المعرفية- الخامسة" تلى القطن، وقوة البخار، والهندسة والكهرباء- وتزيد من سرعة الاتصالات وتسهيلها بين الحكومات والمصانع والمواطنين، وتأثيرها الهائل على الحياة الاجتماعية، (بيرسونز Perrsons 2004: 169)[1]. وكما كان الحال مع التقنيات الجديدة فى الماضى، فقد تم استثمار الإنترنت وكأنه آمال المدينة الفاضلة لعصر الاتصالات الجديدة الحرة، كما أنه فى نفس الوقت، دون تحذيرات خارجة عن القياس، "يحتشد بها وحده". ومرة أخرى، وكما هو الحال مع العولمة ذاتها، فهناك الكثيرون يعتبرون أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بداية لوقفة نوعية مع الماضى. لكن تداول التطوير وتأثيرات التطورات للأشكال الجديدة للثقافات والتقنيات العلمية، سوف تنظم من خلال العلاقات الاجتماعية. أحد الموضوعات التى سيتم تناولها فى هذا الفصل، هى ردود الأفعال المتزايدة بالنسبة للعولمة بشكل عام، وكلتاهما معيبتان. هناك بعض التطبيقات الحيوية، تتوافق معها، وهناك ما لا تتوافق مثلما حدث مع التكنولوجيات المبكرة- لأن الإنترنت أصبح مندمجًا مع إيقاع الحياة اليومية.

أحد الموضوعات التى سيتم تناولها أيضًا، التفاعلات الشخصية ضد التفاعلات غير الشخصية، وتباين السلوك الاجتماعى إزاء ذلك. فى مقال لسيميل (Simmel 1971) الشهير، عن الغريب، صور شخصًا "ليس مجرد عابر" لكنه "يأتى اليوم ويبقى إلى الغد" داخل مجموعة معينة فى مكان ما، لكن دون أى انتماء أو تجذر. هذا الغريب هو شخص، من المحتمل أن يكون فى حالة عبور، لكن داخل مجموعة، يواجه تصرفاتها "بطريقة موضوعية" سواء عن قرب أو بعد. وهذا يمنح الغريب وضعًا متميزًا لتلقى الأكثر إثارة ودهشة وأسرارًا، فى لحظة استرجاع ذكريات أحيانًا، حول بعض الأمور التى يتم الاحتفاظ بها بعناية، ومجهولة لأى شخص، حتى من المقربين إليه (سيميل Simmel 1971: 145). فى إطار هذه الحياة الاجتماعية الحديثة ذات التنقل الجغرافى يصبح الغريب الشخص المثالى "للعالمى صاحب الجذور"، ويعيش تمامًا وكأنه فى وطنه وفى مجتمعاتهم، ومجتمعات أخرى، والأماكن المتخطية الحدود (Tarrow 2003). هذه العلاقات تصبح أكثر وضوحًا مع مستخدم الإنترنت، بكونه غريبًا بعيدًا مكانيًّا وأيضًا قريبًا فى الإطار الفضائى من خلال مزيج من المسافة والبعد المكاني، وكذلك قريبًا من خلال مزيج من بعد المسافة، والقرب الاجتماعى العالمى، حيث يكون الفضاء ممتدًا ومضغوطًا فى نفس الوقت. الإنترنت يوفر قربًا بلا حميمية، ويفرز موقفًا من ملذات الحياة، ويرى سيميل (Simmel 1971) أنه يوجز الحياة المدنية الحديثة. وعلى الرغم من أن الإنترنت، وكما يراه البعض، بأنه مكان للانعزال وعدم الخصوصية، مثل غريب "سيميل Simmel"، فإن المشارك على الإنترنت يمكن أن يكون مطلعًا على تفاصيل خاصة يخفيها الناس، عن أقرب الناس إليهم، ما دام أن الإنترنت يوفر إمكانية المخاطرة النسبية للإفشاء أو البوح، مع محاورين عابرين.

هذا بالإضافة إلى أن البيانات الرقمية، من الممكن اعتبارها جزءًا من التطورات. فبواسطتها تكتسب الفعاليات الاجتماعية المزيد من الرمزية والنوعية التجريدية، التى يعتبرها سيميل Simmel بمثابة نزعة عميقة

وممتدة للثقافة الإنسانية (Simmel 1990). كان ذلك جزءًا من التطورات الفعلية البحتة نحو الترميز وبصفة خاصة في الاتصالات البصرية التي تجلت في ظهور النقود. فعندما أصبحت المقايضة تزداد تعقيدًا، ظهرت النقود كقيمة رمزية، تتميز بسهولة الحركة، وحفظها على مر الزمن (وهذا يسمح بالتعامل عبر الزمن) وتسهل العمليات التبادلية المعقدة. عبر معظم دول العالم القديمة والعصور الوسطى في أوروبا، تطلب صك النقود معادن صُلبة ثمينة وتوازي قيمتها. لكن تدريجيًا في الصين ثم في أوروبا حلت أشكال رمزية من الورق موثوق فيه، محل القيمة الصلبة للمعادن كنقود، واكتسبت قيمة أكثر تحررًا وتجريدية، ومنفصلة عن القياسات الخارجية وتماثل معيار الذهب. النقود بمثابة مثال عن كيف أصبح التفاعل الاجتماعي أكثر تجريدية في التطورات التي أصبحت أكثر تجريدية في حد ذاتها. ففي حين كانت النقود مرتبطة بضمان قيمة الذهب، فالآن تطفو بحرية وعلى نطاق واسع من أشكال غريبة مثل الائتمان والتجارة وأسعار المستقبل. كان ذلك عوالم خيالية رمزية لم يتوقعها سيمميل Simmel بشكل مباشر، لكن اقترحها من خلال تحليلاته. أصبحت النقود "أيقونة" بالنسبة للعصر الحديث، وأحدثت مرونة وحرية، لكنها أيضًا تلغي السمة الشخصية والقرب والمسافة في وحدة شمولية متناقضة.

بالإضافة إلى أن سيمميل Simmel لاحظ أن الأفراد أصبحوا في مفترق طرق الدوائر الاجتماعية، أينما يتجهون (سيمميل 110-95 :1971 Simmel) ولذلك يترقبون نتائج تحليلات الشبكات المركزية لدراسات المجتمع المعلوماتي(٢). الفرد المعاصر مندمج داخل شبكات شخصية متفردة حيث ينتج التضامن الاجتماعي من خلال تنسيق الأنشطة عبر الشبكة أكثر من الالتزامات المشتركة في الإدراك التقليدي. (باربسينو 1997 Barbesino) يكثف الإنترنت هذه العملية، ما دام أن واقع المجتمعات توفر نوافذ متعددة للذات- ذات مضطربة- توجد في عوالم كثيرة، وتؤدي أدوارًا في نفس الوقت (تيركل 1999 Turkle). بهذه الطريقة فإن المظهر العام للحياة الحديثة

المعقدة- يقدم نفسه بطرق مختلفة فى المواقف المختلفة- وبالتالى يصبح شخصًا مختلفًا فى العمل، والتعامل مع المجتمع، والبيت- بشكل واضح.

وعلى حين يبدو أن حداثة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيلة لانهيار المسافة، فإنها قد أحدثت انتشارًا وافرًا فى الاتصالات الاجتماعية من خلال الشبكات المتاحة. كانت المجتمعات فى الماضى تعيش فى أماكن منظمة اجتماعيًا، لكن الوضع تغير رغم البعد، فهناك صفقات تعقد، و لقاءات عبر الكمبيوتر، وأسواق العمل الإلكترونية، والصرف الآلى، والنشر- كل ذلك يتم بوساطة غير مباشرة بين المحلية والعالمية بطرق معقدة. وهذا يثير تساؤلات عن "احتكاك المسافة"، وعما إذا لم يعد مهمًا، ولا صلة له بالأمر، حيث أصبح الناس والمنظمات طلقاء، على الأقل فى الفضاء وليس على الأرض. هل يعنى هذا تقدمًا مجردًا من الشعور، مثل ذلك "الإحساس بالبهجة الدافئة الحميمة للمؤانسة الاجتماعية، قد استبدلت بها سعادة باردة من خلال ذلك الاتصال التقنى؟" (بودن ومولوتش Boden and Molotch 1994: 257). هل حل الأثر الإلكترونى محل القفص الحديدى للبيروقراطية والعقلانية لويبر Weber. أم، على العكس، هل هذه رؤى غير وهمية مبالغ فيها، ما دام أن النظم الحديثة ترتكز حتمًا على أنظمة مصغرة للتفاعل والاتصال؟ هل ستسهل التطورات الرقمية العولمية وتعزز الحياة الاجتماعية، وتخلق أشكالاً مجتمعية جديدة؟ ولكى نبدأ الإجابة عن ذلك، دعونا نستعرض المناقشات عن التضامنات الاجتماعية.

التضامنات الاجتماعية

من أهم الموضوعات الرئيسية فى هذا الكتاب، هو التساؤل عن كيف استطاعت أشكال السلوك الاجتماعى العولمى أن تبقى خلال تقنيات الحياة اليومية على النقيض من الزعم بأن العولمة مدمرة للأشكال السابقة للتضامن

الاجتماعي، وأنا أرى أن العديد من الروابط والعلاقات الاجتماعيــة، يعــاد تأكيدها من خلال الاتصالات العولمية، وأن التطورات متواصلة فقــط مــن خلال الأنشطة المعرفية ومشاركة الناس فى الحياة اليومية. وأرى أيــضًا أن الأشكال العولمية للاتصالات متأصلة فى المعــانى الاجتماعيــة وشــبكات الاتصال، التى غالبًا ما تحدث داخل أشكال السلوك الروتينى المشترك. ورغم أن التفاعلات ذات الصبغة العولمية والوسائط التكنولوجية غالبًا ما تكون غير شخصية، فهناك هيئة بحثية تقترح أن الناس والمنظمات يفــضلون التفاعــل وجهًا لوجه، وأن نمو الاتصال العولمى لن يكون بالضرورة علــى حــساب العلاقات المباشرة. إضافة إلى أن التفاعلات التى تتم عن طريق الإنترنــت يمكن أن تكون بذاتها وسيلة لأشكال جديدة من السلوك الاجتماعى.

هناك تناقض معتاد يكمن فى هذه المناقشات. المجتمع الإنسانى يعتمــد على قدراته لتنسيق العمل بطرق مختلفة. يتبدى ذلك من خــلال التفــاعلات المباشرة (وجهًا لوجه) والروابط المتبادلة، وعبر سلسلة معقدة من الوســاطة غير المباشرة أيضًا، من خلال تقنيات الاتصال، والبيروقراطيات والأسواق. فالعلاقات (الأولية) المباشرة تعيش مع الناس الذين نتعامــل معهــم بــشكل منتظم- وجهًا لوجه وغالبًا ما تكون علاقات حميمية- مثل العائلة، الأصدقاء، الجيران، وزملاء العمل. وهذه تميل إلى أن تكون منتشرة، وبــالأخص فــى العديد من مظاهر حياتنا. كما أن الشخصية تقوم بدورها فــى التفــاعلات، متضمنة روابط مؤثرة (قائمة على الحب، والثقــة، والعلاقــات الشخــصية القريبة وهكذا) بدلاً من المساعدات (القائمة على ما يستطيع الناس أن يفعلوه من أجلنا فى أى موقف) وتصير هناك خصوصية، لنرى الناس يتــصرفون بشكل مختلف إزاء ذويهم طبقًا لطبيعة علاقتهم. هذه النماذج مركبة وقابلــة للتغيير ثقافيًا. الهبة المالية قد ينظر إليها على أنها رمز للصداقة فى إحــدى الثقافات، وتعتبر رشوة فى ثقافة أخرى. الثقافات الغربية تميل إلى الفــصل بين العمل والصداقة، فى حين أن المفهوم الصينى (جيانكسى Guanxi) يربط

بين الصداقة وشبكات العمل والتعهد بالالتزام المتبـادل. (ليـو Luo 1997). الحياة العصرية الحديثة تعتمد على الجمع بين العلاقات الاجتماعية المساعدة، وغير الرسمية وغير الشخصية، على حين تنتج شبكات الاتـصال نمـاذج جديدة تتسم بالغرابة والحميمية.

وعلى سبيل المثال- هناك نموذج على النقيض (علاقات الحياة الحقيقية لن يمكن على الإطلاق أن تكون واضحة إلى هذا الحـد) فالعلاقـات غيـر المباشرة ستعمل على تقليل الاقتـراب مـن الطـرف الآخـر والتعدديـة والاكتمال. وستميل إلي أن تكون غير شخصية (وعادة ما تتضمن "التفاعل" مع عناصر غير بشرية مثل برامج الكمبيوتر والردود الصوتية الأتوماتيكية) المتخصصة إلى أعلى درجة. (عندما تريد أن تتحدث بالفعل مـع شـخص حقيقى فى التليفون، فأنتما الاثنان تركزان فى الموضوع شراء، بيع، تأمين، دفع فاتورة، أو الاستعلام عنها... إلخ) فهذه وسيلة، (وينتهى الاتصال حتـى يتم الاتفاق على العمل المحدد)[٣] ."عدم المباشرة" تشير هنا إلـى نـوعين مختلفين من العلاقات. أحدهما يتولى فيها الوكلاء العمل مثل المكاتب التـى تعمل بشكل بيروقراطي، (دون اعتبار للشخص) كما أوضح ويبـر Weber، أى إنها اتباع إجراءات وقواعد تتطلب أحكامًا غير شخصية تؤدى إلى خلق نتائج موحدة[٤]. أما النوع الثانى من العلاقة غير المباشـرة، فهـو نتيجـة لتصرفات العديد من الأفراد غير المقصودة من خلال التفاعل المتبـادل ولا يمكن شرحها ولا تُعزى إلى سلوك شخص بعينه. المثال التقليدى لهذه الحالة، هو السوق الذى يتأرجح بين عدم التوازن والتوازن من خلال عمليـة آليـة التسعير. النوع الأخير غير المباشر (الذى أطلق عليه هابرماس Habermas وآخرون "التنسيقى") يتم تيسيره من خلال تغيرات وسائطية ذات أشكال معقدة للقيمة والعلاقات الاجتماعية، لبلورتها داخل شكل رمزى (النقود) يكـون ذا سيولة وسهل الانتقال به. من الواضح أن العلاقات المباشرة وحدها لم تعـد أساسية فى المجتمع الحديث وفى الحياة اليومية التى تتضمن مطالب معقـدة

ذات وسائط غير شخصية على مستوى عال من العلاقات غير المباشرة. ومع ذلك، فإن الجدل هنا، بأن العولمة والتى تمثل قمة الأشكال غير المباشرة للاتصالات، تظل إنجازًا للجهات الفاعلة المشتركة والمعرفة الضمنية للمجتمع.

وإذا كان العالم الحديث شارك فى تكاثر العلاقات غير المباشرة، فهذا شىء أشار إليه علماء الاجتماع الكلاسيكيون بشىء من الانزعاج وأنه نذير شر. أما ماركس Marx، فيرى أن سيطرة نموذج السلع وتقلبات منتجات السوق وعدم المساواة، والاغتراب والاستغلال والصراع، رغم أن هذه الحالات كان ينبغى أن يُتغلب عليها أثناء الثورة الاشتراكية. أما دوركهايم Durkheim فيرى أن التصنيع قد دمر تنظيم الكوميونات لمجتمع القرون الوسطى وخلق حالة من الانقسام الفوضوى غير الأخلاقى بين العمال، بالرغم من أن ذلك كان يمكن التغلب عليه من خلال التعليم الأخلاقى، والتنظيم فيما يشبه نقابة للجمعيات الحرفية. أما ويبر Weber، فيرى أن سيطرة نظم العمل الترشيدية والبيروقراطية، كانت حركة تاريخية عالمية أتاحت إمكانية قليلة للهرب، فيما عدا خلال الفترات الثورية العارضة، للقيادة الكاريزمية. نعود ثانية لما يراه سيمميل Simmel، من إن الحداثة أدت إلى سيطرة "الموضوعية" (غير الشخصى والرسمى) على " الثقافة الذاتية" (الحقيقية والمعبرة)، التى اعتبرها مأساة بالمعنى الكلاسيكى- مثل الشخصية التى بخلاف صفاتها الحميدة، نجدها معيبة بشكل مهلك، إن تدمير الموضوع الموحد هو نتيجة ضرورية لطبيعة الحياة الاجتماعية. عندما كتب جيدنز Giddens عن العولمة، بأنها "عالم مندفع" فإنه كان يعبر مرة ثانية عن ذلك المعنى لتجربة عالم وكأنه تحت سيطرة ذاتية. (جيدنز Giddens 1999).

يبدو أن حداثة العولمة تمثل انتصارًا لمنهجية وموضوعية العلاقات الاجتماعية، حيث حلت العلاقات غير المباشرة محل المباشرة بشكل متزايد متمثلة فى الاتصالات التكنولوجية والبيروقراطية والأسواق. وعلى أى حال،

فإن الأنظمة الموضوعية غير الشخصية، لا تُدار من خلال ذاتها أو مستقلة عن الفعل البشري. يرى كالهون (Calhoun 1991)، على سبيل المثال، أن العلاقات الملموسة (أو المباشرة) نوع من الدعامات لكل أشكال التكامل الاجتماعى، وكذلك العلاقات غير المباشرة أيضًا، "فنحن نعلم أنه توجد خلف النماذج غير الشخصية للسوق ووساطة البيروقراطية (تجارة الجملة والمناجم وما شابه ذلك) توجد سلسلة من التفاعلات الملموسة." وعلى أى حال، فإن تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأخذنا إلى ما وراء ثنائية التقسيم، من خلال محاكاة لعبة الفورية. فالتليفزيون خلق بالفعل علاقات أولية وهمية، تتملق النجوم السياسيين، وتنسب لشخصياتهم معارف شخصية ومعلوماتية ويتخيل المشاهدون أنفسهم أعضاء مجتمعات يتسمون بهوية عامة وأذواق وعادات واهتمامات. هذه الإمكانية تم استغلالها مبكرًا من قبل القادة السياسيين الذين أدركوا أنه يمكنهم أن يظهروا وكأنهم معهم فى حجرة المعيشة، ويدعمون الثقة. من أول الأمثلة على هذا الأسلوب ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكى عام ١٩٥٢م، كان يشترى أوقاتًا فى التليفزيون ليدافع عن نفسه إزاء اتهامات مالية. واشتهر ذلك باسم "بحديث تشيكرز" Checkers speech، الذى حاول من خلاله أن يلقى الضوء على أمانته السياسية بإذاعة تفاصيل دقيقة عن حياته العائلية، تتضمن قصة مؤثرة عن كلب ابنته "تشيكرز"Checkers. واستطاع أن يخلق إحساسًا زائفًا بالحميمية ليقدم صورة صادقة لأمانته، ودعى الأمة لمحاكمته ليس كسياسى، ولكن كشخص عادى، وقد لجأ لهذا الأسلوب العديد من السياسيين فى العقود التالية. (جالاجر Gallagher 2004) وكان من نتيجة ذلك، أن أعيد تشكيل النظام السياسى، بنسب تتوافق مع عالم الاتصالات التليفزيونية الذى دخل عالم الفضائيات مباشرة. أما اتصالات الإنترنت فهى تيسر آليات قوية لتنسيق العمل من خلال علاقات غير مباشرة، تماثل الاتصالات المباشرة. لكنها فى ذات الوقت من الممكن أن تصبح وسيلة إعلامية، يتم من خلالها خلق علاقات شخصية مباشرة والإبقاء عليها.

بدأ الإنترنت كنظام اتصال عسكر أمريكى، لكنه اكتسب إمكانياته المعاصرة تقريبًا عام ١٩٩٠م، عندما طور "تيم بيرنيرز لى Tim Berners Lee" طريقة لربط الوثائق بعضها ببعض على شبكة كبيرة، لكن الرغبة- أو على الأقل الممارسة الاجتماعية- للاتصال عبر مسافة أكثر من سرعة سعاة البريد العاديين على الأرض، تبدو غير واردة. الجدول رقم ١-٤ يمدنا بموجز مختصر عن مراحل تطور الاتصال بواسطة الأشخاص عبر المسافات. ورغم أنه بيان أولى انتقائى، فلوحظ أن سرعة الابتكار ازدادت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ويسرت تكثيف المكان- وضغط الوقت. هذه السرعة المتزايدة من خلال قانون "موور Moore" فى الستينيات من القرن الماضي، الذى استطاع مضاعفة عدد وحدات الترانزستور على شريحة صغيرة كل عامين، فى حين كانت تكلفة المكون تتناسب عكسيًّا مع عدد المكونات، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت أجهزة الكمبيوتر أقل حجمًا وأرخص سعرًا وأكثر قوة عبر العصور التالية. (موور Moore 1965)(٥).

رغم أن الإنترنت هو آخر الإنجازات فى سلسلة التطورات التكنولوجية تقدمًا، التى تشابكت مع التغيرات الاجتماعية. مثل التطورات السابقة. فإنه قوبل بمزيج من الحماس والقلق، إزاء احتمال إضعاف المجتمعات. التلغراف فى القرن التاسع عشر أزال المسافة الحسية فى الاتصالات، فمن خلال طريقة موريس استطاع الناس معرفة الأحداث فى أنحاء بعيدة من العالم. خلال ساعات من حدوثها. ونشأت علاقات من خلال عاملى تلغراف "على الخط" بين مجتمعات مكونة من آلاف الناس، الذين قضوا أوقات العمل فى التواصل مع بعضهم. رغم أنه من النادر أن قابلوا بعضهم وجهًا لوجه. خلال فترات العمل التلغرافي، كان عمال التلغراف يتواصلون اجتماعيًّا، وبعض

هذه العلاقات تطورت إلى علاقات حميمة (خارج نطاق الخدمة)- فعلى سبيل المثال، فتوماس أديسون، الذى بدأ حياته كعامل تلغراف، تقدم لخطبة زوجته "المستقبلية" مينا Mina عبر التلغراف (بارج وماككينا Bargh and Mckenna 2004) على أية حال، فإن كل هذه المجتمعات التى "على الخط" كانت مقصورة على عاملين متخصصين، ولم تكن الوسيلة تستخدم يوميًّا، حتى تخلق روابط متعددة عبر العالم، وتوفير وصولها إلى الملايين مثلما يفعل الإنترنت.

تنشئ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شبكات نمطية معقدة فى وقت واحد للتفاعل الاجتماعى. يرى يورى (Urry 2003:63) أن الإنترنت يمكن أن يعد بمثابة "استعارة للحياة اليومية المتدفقة التى تتضمن آلاف الشبكات، من الناس والمكينات والبرامج والنصوص والصور التى تختلط فيها شبه المواضيع وشبه الكائنات أشكال جديدة مهجنة. ومع ذلك فإن الإنترنت يظل قائمًا ويتشكل بالتيسيرات الاجتماعية للثقافات والهيكلة. وهناك شىء يمكن أن يوضح ذلك، وهو ثبات "القواسم الرقمية".

القواسم الرقمية

كما هو الحال فى مناطق أخرى من العولمة، فنحن فى حاجة لأن نكون حذرين تجاه المغالاة فى تقدير آثارها التحولية. فى التسعينيات من القرن العشرين قال كاستلز Castells: "تم ربط الكرة الأرضية بشبكات الكمبيوتر... فالنشاط الإنسانى بأسره يعتمد على قوة المعلومات." وفى الواقع، هذا فيه شيء من المبالغة، لأن الوصول إلى شبكات المعلومات بصفة عامة متفاوت. لكن مع بداية الألفية، كما يقول كيوهان وناى (Keohane and Nye 2000) استخدم ربع سكان أمريكا الشمالية الشبكة العالمية الواسعة النطاق، مقارنة بواحد فى المئة من سكان جنوب آسيا." ورغم أن عدد مستخدمى الإنترنت

تزايد عالميًا، من ١٦ مليونًا عام ١٩٩٥م، إلى ٣٠٠ مليــون بحلــول عــام ٢٠٠٠م، والرقم الأخير يمثل خمسة فى المئة من سكان العالم. وكمــا هــو الحال مع وسائل الاتصال الأخرى فإن الاستخدام يتركز فى العالم المتقــدم، حيث تم رصد ٩٧ فى المئة من الإنترنــت هنــاك. (ديمــاجيو وآخــرون DiMaggio et al 2001).[٦]

الجدول (١-٤) رسم تخطيطي لتطور الاتصال الإنساني.

- **عام ٧٧٦ ق. م:** أول تسجيل لاستخدام الحمام الزاجل لنقل رسالة الفائز فى الألعاب الأوليمبية إلى أهل أثينا.

- **عام ١٠٠- ٢٠٠ ق.م.:** كان حاملو الرســائل مــن البــشر يــسيرون على الأقدام أو على ظهور الخيل، من الأمور الشائعة فــى مــصر والــصين، وكانت هناك محطات للتناوب. وفي بعض الأحيان كانت الرسائل ينــوء عنهــا من محطة إلى محطة لتسليمها، بدلاً من الرسل.

- **عام ٣٧م:** الهليوجراف- أول تسجيل لاستخدام المرايا فى نقل الرســائل قام به الإمبراطور الرومانى تيبريوس.

- **عام ١٤٥٥م:** اخترع يوهانز جوتنبرج آلة الطباعة من المعدن ومتنقلة.

- **عام ١٥٦٠م:** اختراع ظلام الكامير- صنع بدائى للكاميرا.

- **عام ١٧١٤م:** هنرى ميل توصل إلى اختراع الآلة الكاتبة. (لكن لم يــتم تطويرها تجاريًا).

- **عام ١٧٩٣م:** اخترع كلود شابيه أول "ســيمافور" للإعــلام بالإشــارة (مرئي) للتلغراف.

- **عام ١٨١٤م:** "جوزيف نيابتشي" ينجز أول صورة فوتوغرافية.

- **عام ١٨٢١م:** تشارلز ويتسون- ينتج صــوتًا مــن صــندوق بــدائى. أول ميكرفون.

- **عام ١٨٣٥م:** اختراع صامويل مورس أول شفرة مورس.

- **عام ١٨٤٣م:** اخترع صامويل مورس أول خط تلغرافي كهربائي للمسافات البعيدة. كما اختراع ألكسندر بين أول مكينة فاكس.

- **عام ١٨٦١م:** اختراع كولمان سيلر كنيماتسكوب- مكينة تومض بسلسلة من الصور الثابتة على شاشة.

- **عام ١٨٧٦م:** اختراع توماس إديسون الميموجراف- مكينة نسخ وألكسندر جراهام بل اختراع التليفون الكهربائي.

- **عام ١٨٨٩م:** اختراع ألمون ستروجر تليفون الاتصال المباشر.

- **عام ١٨٩٤م:** اختراع جيو ليمو ماركوني التلغراف اللاسلكي.

- **عام ١٨٩٩م:** اختراع فلاديمير يولسن التسجيلات المغناطيسية الأولى - باستخدام شريط صلب مغناطيسي كناقل للتسجيل- الذي أصبح أساس حفظ البيانات الضخمة على أسطوانة أو شريط وصناعة التسجيل الموسيقي، اختراع مكبرات الصوت.

- **عام ١٩٠٢م:** اختراع ماركوني أول إشارة إذاعية من كورنيل إلى نيوفاوندلاند. أول إشارة إذاعية عبر المحيط الأطلنطي.

- **عام ١٩٠٦م:** أرسل لي ديفورست الأنبوبة المكبرة، أو التريود (الصمام الثلاثي) الذي أدى إلى تكبير كل الإشارات الإلكترونية وتحسين كل الاتصالات، تليفون وراديو.

- **عام ١٩١٤م:** أول مكالمة تليفونية تمت عبر القارات.

- **عام ١٩٢٥م:** أرسل جون لوجي بيرد أول إشارة تجريبية للتليفزيون.

- **عام ١٩٤٤م:** أول كمبيوتر امتلكته الحكومة، جهاز هارفارد مارك ١، دخل الخدمة العامة، وبدأ عصر المعلومات.

- **عام ١٩٥٨م:** اختراع الدوائر المتكاملة- التى أسهمت فى تصغير الأجهزة الإلكترونية والكمبيوتر.
- **عام ١٩٦٩م:** أول إنترنت. ARPANet.
- **عام ١٩٧١م:** اختراع الأسطوانة المرنة بالكمبيوتر. اختراع المُعامل الصغير وهو بمثابة كمبيوتر على شريحة.
- **عام ١٩٧٩م:** أول شبكة اتصالات للتليفون المحمول بدأت فى اليابان.
- **عام ١٩٩٤م:** حررت الحكومة الأمريكية سيطرتها على الإنترنت، والشبكة العالمية الفائقة القدرة وتسمح بالاتصالات بسرعة الضوء.

المصدر: معلومات مأخوذة بتصرف من كتاب تاريخ الاتصالات.

النموذج العالمى لاستخدام الإنترنت طبقًا للإقليم موضح فى الجدول ٢-٤، فمن الإجمالى العام لمجتمع الإنترنت يعيش ٨٤ فى المئة فى دول نامية، وخمسة وثلاثون فى الدول ذات المستوى المنخفض من النمو، تتمتع بحوالى واحد فى المئة من سكانها فى التعامل مع الإنترنت. (نورس Norris 2001: 45). ويتمتع عشرون فى المئة من سكان العالم باستخدام التليفونات، بالرغم من أن استخدام التليفونات المحمولة تنتشر بسرعة، لكن الأمية فى أجزاء كثيرة من العالم تعوق استخدام الإنترنت. (ميزال Misztal 2000: 175). معظم التجارة الإلكترونية داخل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، وخمسة وسبعون إلى ثمانين فى المئة من العمليات الإلكترونية، تقوم من قبل شركات الأعمال أكثر منها مع زبائن خصوصيين. (بيرونز Perrons 2004: 172). صحيح أن الدخول على الإنترنت بدأ ينتشر، لكن ليس بشكل مطرد ويتأثر بعدم المساواة العالمية والمحلية، التى تعد ضمن أمور عديدة، تفسر الطريقة التى تستخدمها التقنية العالمية لهيكلة بنية العلاقات الاجتماعية. هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن التنمية المكانية والاجتماعية للإنترنت (القواسم المشتركة) ستظل باقية فى الانقسامات الاجتماعية. سهل الإنترنت الإنتاج العالمى- فصناديق الفاكهة يمكن متابعتها

وملاحقتها فى رحلتها من المزرعة حتى تصل إلى رفوف السوبر ماركت، على سبيل المثال- لكن الإنترنت لا يستطيع أن يوقف العلاقات الاجتماعية التى تعزز التنمية المتقطعة. (بيرونز Perrons 2004: 180) هناك نظم متوازية للاتصالات- منها ما يرتبط بالدخل، والتعليم، والعلاقات، وعنصر آخر لأولئك المحتجزين خلف أسوار الزمن، والتكلفة وعدم اليقين. هناك معدل معقول من النمو لاستيعاب الإنترنت، مع بدايات أماكن مختلفة عالية المستوى، وإذا استمر هذا الاتجاه سيظل القاسم الرقمى العالمى بشكل نسبى ثابتًا. فى إحصاء قائم على استخدام الناس للإنترنت فى خمسين دولة، تبين أن هناك علاقة عالية بين استخدام الإنترنت والناتج القومى (بيرسون Pearson 78، طبقًا لهيوستن Houston 2003). لذا فإن الدول الأكثر ثراءً لديها مستوى أعلى من الناس الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام.

أما فى الدول النامية فهناك تباين فى الاستخدام أيضًا. فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠١م، ارتفع عدد المتعاملين مع الإنترنت من ٢٥ مليون (بنسبة ثلاثة فى المئة للبالغين) إلى ١٠٦ مليون أمريكى (بنسبة ٥٦٪ للبالغين) وهذا الرقم يرتفع بنسبة ٧٦ فى المئة من المراحل السنية من ١٢- ١٧. (ديماجيو وآخرون DiMaggio et al 2001;Pew/Internet 2004). أغلب مستخدمى الإنترنت من الشباب، الذين يدرسون فى الجامعات التى يزيد دخلها عن خمسة وسبعين ألف دولار (٧٥,٠٠٠) سنويًا وحجمها أكثر عشرين مرة، من نظرائها الأقل دخلاً. (بيرونز Perrons 2004: 196). وعلى أى حال، فإن القاسم الرقمى لا يشير بوضوح إلى فجوة واحدة فى تقسيم المجتمع إلى فريقين، إلا أنه فى الواقع يشير إلى المساوئ التى تنتج عن الدخول إلى الإنترنت من خلال أجهزة كمبيوتر ذات نوعية أقل جودة، أو غالية الثمن. (مثل الاتصال من نطاق ضعيف أو من خلال التليفون)، وكذلك صعوبة الحصول على مساعدة تقنية، والاتصال بشكل صحيح للدخول على الإنترنت. هناك نوع جديد من الازدواجية المدنية بين مجالات التدفقات القائمة على قيمة السوق وانعزال الناس أصحاب الدخول المنخفضة وقلة الاتصالات. (بيرونز Perrons 2004: 188).

جدول رقم ٢-٤ عن استخدام الإنترنت ٢٠٠٤م

	السكان بالمليون	مستخدمو الإنترنت عام ٢٠٠٤ بالمليون	النمو عام ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٤ ٪	مدى تغلغل السكان
آسيا	٣,٥٩٠,١٩٦	١١٤,٣٠٣	٨٤,٥٠	٥,٩٠
الشرق الأوسط	٢٥٩,٣١٨	١٢,٠١٩	١٢٨,٠٠	٤,٦٠
إفريقيا	٨٧٩,٨٥٥	٨,٠٧٣	٧٨,٠٠	٠,٩٠
أمريكا الوسطى	١٤١,٦٤٠	٥,٧٩٩	٨٥,٨٠	٤,٢٠
أمريكا الشمالية	٣٢٣,٤٨٨	٢٠١,٣٣٩	٨٦,٣٠	٦٢,٢٠
أمريكا الجنوبية	٣٥٩,٥٩٥	٢٨,٠٧٥	٩٦,٤٠	٧,٨٠
الكاريبي	٤٠,١٣٠	١,٤١١	١٥٢,٣٠	٣,٥٠
*الاتحاد الأوروبى	٣٧٨,٠٠٢	١٧١,١٩٩	٩٧,٢٠	٤٥,٣٠
الأعضاء خارج الاتحاد	٣٤٤,٥٠٦	١٨,٣٣٥	٨٤,٦٠	٦,٨٠
أوشينيا	٣١,٥٢٨	١٣,٠٥٨	٧١,٣٠	٤١,٤٠

الاتحاد الأوروبى قبل انضمام أعضاء جدد

المصدر: إحصائيات الإنترنت العالمية

من ناحية أخرى فإن المناطق الإقليمية والشركات التى تمتلك تقنيات إنتاج أكثر تقدمًا وما تمتلكه من إنتاج متميز ونظم إدارية قادرة على جذب المهارات العالمية من المهاجرين، فى حين يتم إبعاد نسبة كبيرة من السكان

المحليين التى لا تتناسب مهاراتهم وتعليمهم مع متطلبات نظام الإنتاج الحديث. فعلى سبيل المثال، فالمهندسون والعلماء فى بانجلور وومومباى أو سيول، يعملون من خلال محاور تقنية عالية، مرتبطة "بوادى السليكون" حول العالم، فى حين أن هناك نسبة كبيرة من السكان تظل فى وضع منخفض، ويمارسون أعمالاً أقل مهارة، إذا حالفهم الحظ وحصلوا على عمل. (كاستللز Castells 1999). وفى الواقع فإن ٤٪ ممن يعملون فى "وادى السليكون" فى شركات عالية التقنية من السود، و٧٪ فقط من أصل إسبانى- وحوالى نصف ما يمكن أن يتناسب مع السكان المحليين. على الرغم من أن شركات الكمبيوتر فى كاليفورنيا حكومية، فمعظمها لا تلبى الأهداف الاتحادية لتوظيف الأقلية. فى العقد السابق تم رصد أكثر من اثنتى عشرة حالة من الانتهاكات المؤكدة، ومن بينها شركة "أبل" Apple التى دفعت غرامات ضخمة. (جاكوبى Jacoby 1999).

لكن إلى أى حد يتغير هذا النموذج؟ لدينا مناقشة هنا تتوازى مع مناظرات أوسع عن العولمة. فالمتفائلون بالنسبة للإنترنت يرون أن عدم المساواة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن اتساع المجال لعدم المساواة الإنتاجية الاقتصادية سوف يتلاشى بالتدريج، عندما تنتشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالميًّا. بعض الدول المنبثقة اقتصاديًّا فى شرق آسيا تحاكى نماذج ناجحة فى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن الممكن أن تتخطى مراحل التنمية والابتكار التى خاضتها الاقتصاديات السابقة. (نوريس Norris 2001: 41). وآخرون يبدون أكثر تشككًا بشأن دوام القاسم الرقمى سواء داخل الدول والأقاليم. الدول الأكثر فقرًا لديها مشكلات متعددة، خاصة بالديون والأمراض والبنية التحتية المتهالكة لذا فإنها قد لا تتمكن من اللحاق بالركب الرقمى العالمى لعدة عقود. (نوريس Norris 2001: 5). طبقًا لهذا التحليل فإن الإنترنت لن يقوم بالقضاء على مشاكل التنمية المتفاوتة

وليس فى نيته (أن يكون أكثر من العولمة) ليصبح وسيطًا عالميًّا للالتقاء العالمى حول أشكال الفردية والانعكاسية، لكنه سوف يعكس بشكل كبير الفوارق العالمية فى الدخل وفرص الحياة. هذه الملاحظة يدعمها الربط بين وفرة الأشكال الموجودة للاتصالات الإلكترونية، ووفرة الإنترنت- فحيث يوجد العديد من أجهزة الراديو والتليفون والتليفزيون، فعلى الأرجح كذلك أن يكون هناك إنترنت للكمبيوتر. وسوف يتسع الاتصال بالإنترنت بشكل دال، عندما ترفع الدول مستوى دخل الفرد إلى ما يزيد عن تسعة آلاف دولار فى الناتج القومى الإجمالى GNP [٧].

وعما إذا كان استخدام الإنترنت فى حد ذاته يمكن أن يزيد الإنتاجية الاقتصادية، فإن ذلك يعتمد جزئيًا على كيفية التفاعل مع النماذج التكنولوجية والثقافية. إن الحكومات أكثر تحفظًا واستبدادًا فى المجتمعات، يعتبر الإنترنت مصدر تهديد، ولذلك فهناك محاولات لحماية الثقافة القائمة، على حين المجتمعات الأكثر انفتاحًا ومرونة ترى أن يكون هناك انتشار أوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على الرغم من ذلك، فمن الممكن أن يكون للإنترنت تأثير أقل من التقنيات السابقة، مثل الكهرباء، والتليفون، والمحركات ذات الاحتراق الداخلى، وقد ينتج ذلك بسبب الثقافات الجامدة الكامنة جغرافيًّا. التعليم الثقافى سيكون أقل بطئًا عن طريق الوسائل الإلكترونية المعارضة للمواجهة والاتصال وجهًا لوجه. وبرصد الجانب السلبى والإيجابى، فسنجد أن تأثيرها قد يكون أكثر تعزيزًا بدلاً من الانقلاب الذى تُحدثه النماذج الموجودة للتميز الاقتصادى، رغم أن ذلك سيكون معقدًا وبعيدًا عن العلاقات التنظيمية. وبالنسبة للبعض، على أى حال من الأحوال، وبعيدًا عن خلق "عالم بلا حدود" أو "موت المسافة"، والدخول الحالى غير المتسق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشير إلى أن عدم المساواة الاجتماعية والمكانية، سوف يزداد بين الدول فى حين تكون هناك مراحل تنموية يتم تجاوزها، وستظل عدم المساواة قائمة. (بيرونز Perrons 2004: 185)

الإنترنت- المتفائلون والمتشائمون

هناك متحمسون للثناء على إمكانيات الإنترنت كمثال لديموقراطية المعلومات. ويرى البعض الآخر أن التقنية أصبحت منفصلة عن الضغط الاجتماعى والثقافي، الذى يتضمن منطقها الخاص وتأثيراتها.(٨) يرى فريدمان (Friedman 2000: 61) أننا مع الإنترنت يمكننا رؤية "كل ما هو قابل للتصور" ما دامت القيود على الإرسال قد تلاشت وتم خلق مشاهدين عالميين. الإنترنت، كما يقول، هو "قمة ديمقراطية المعلومات، حيث لا يستطيع أحد أن يسيطر على الإنترنت، فهو لا مركزى تمامًا، ولا يستطيع أحد أن يمنع بثه، كما أنه يستطيع الوصول إلى أى بيت فى العالم. لم يحدث من قبل فى تاريخ البشرية أن استطاع الكثير من الناس أن يتعرفوا على حياة أناس آخرين؛ فعلى سبيل المثال، من خلال الملايين من المنتديات وصفحات الإنترنت، التى يتصفحها الملايين. يرى فريدمان من خلال ذلك ظهور مجتمع متوازٍ وذاتى الحكم ويشير إلى تسهيلات مجانية مثل موسوعة الإنترنت، Wikipedia، هذه الموسوعة التى يستطيع القارئ المساهمة فيها والتحرير أيضًا.(٩) وهناك صحيفة كورية (Ohmy News) يحررها قراؤها.(١٠) الدول البوليسية لن يكون فى قدرتها منع وصول الإنترنت، وبالتالى لن تستطيع التحكم فى المعلومات، مما يفتح الطريق أمام نشر الديمقراطية. (فريدمان Friedman 2001: 70). نفس الشيء يراه ("بوستر" Poster 2001: 109) بأن الإنترنت أحبط المحاولات الحكومية لتنظيمه أو منعه- وفى الواقع، فإن الإرهاب يمثل قوى عبر الحدود ولا يمكن مناهضته داخل الدولة. نعود ثانية إلى تلك التحليلات عن سقوط الاتحاد السوفيتى، التى تشير إلى قصور التخطيط المركزى للاقتصاد والدولة السلطوية، لتطوير عدم المركزية والانفتاح والأشكال الديمقراطية التى يعمل بها الكمبيوتر من خلال الشبكات. (شين Shane 1995).

على أى حال، فإن هذا التفاؤل مبالغ فيه مـــا دام أن القـــوى المركزيـــة والتسويق تجد طرقًا لإبطاء أو منع الدخول على الإنترنت كعنصر للتنمية، كما حدث فى الصين على سبيل المثال. من الأفضل القول بأن الإنترنـــت أصـــبح موقعًا مركزيًّا للمنافسة وللسيطرة والاستقلال فى مجال الاتصالات. فى ضوء الاستخدام العالمى للإنترنت، فإن ما حدث فى الصين شيء مهم، حيث جـــاوز عدد مستخدمى الإنترنت بين عامى ١٩٩٥م و٢٠٠٥م أكثر من ١٠٠ مليـــون شخص، ويُعد ثانى أكبر عدد من مستخدمى الإنترنت فى العالم بعـــد أمريكـــا حيث وصل عدد مستخدمى الإنترنت إلى ١٨٥ مليون شخص عـــام ٢٠٠٥م. ويمثل هذا العدد ثمانية فى المئة من عدد سكان الصين. ولن تمضى ســـنوات قليلة وسيكون هناك أكبر تجمع قومى من مستخدمى الإنترنت. عندما أدركـــت الصين الاحتمالات التدميرية لاتصالات الإنترنت، قامت السلطات ببنـــاء مـــا سمى "سور الصين العظيم الملتهب"، وهو مشروع معـــروف باســـم (الـــدرع الذهبى). النظـــام يـــضع عقبـــات تمنـــع المحتويـــات وعنـــاوين البـــرامج (من خلال تعريف محدد لكل جهاز كمبيوتر على الشبكة) ولا تكـــون متاحـــة خلال الجهاز ويحتوى على برامج حماية نموذجى (الجدار النارى) وخـــدمات عبر بوابات الإنترنت. النظام أيضًا يشارك انتقائيًّا فى نظام الخبيئة المـــسممة وهو أسلوب خداعى لنظام DNS (اسم نطاق النظام) لتصديق معلومات مؤكدة، على حين هى فى الحقيقة ليست كذلك. واستطاعت الحكومة أن تعيق البحـــث من خلال كلمات سرية معينة، مثل الديمقراطية، التبت، أخبار البى بى ســـى، جوجول، المواقع الإباحية، والعديد من المدونات[١١]. فى عام ٢٠٠٤م، أُغلـــق ٤٧ ألف مقهى للإنترنت (طبقًا لجريدة People's Daily Online 2005). لـــدى الصين ٢,٨٠٠ مركز لمراقبة نصوص الرسائل، وفى يوليو ٢٠٠٤م، أدخلت نظامًا يسمح للسلطات بانتقاء الرسائل "التى تروج إشاعات سياسية زائفة" و"أى ملاحظات كردود أفعال"، وكذلك أى إشارات استدلالية لمنظمة العفو الدوليـــة، أو الإذاعة البريطانية، أو عن التبت، ومذبحة ميدان تيانـــانمن عـــام ١٩٨٩م،

أو حركة فالون هونج الدينية. وابتكرت الحكومة نظام إنذار آلى لثلاثين ألف ضابط لمراقبة الرسائل الإلكترونية. ومن بين ١٠٧,٠٠٠ رسالة غير قانونية تم تتبعها منذ نوفمبر ٢٠٠٥م، تم إرسال ١٤,٠٠٠ رسالة مراهنات غير شرعية، و٧,٠٦٢ تتعلق بالدعارة والإباحية، و١١,٠٠٠ رسالة من جماعات، تعرض رسائل زائفة عن كسب مالى، أو معلومات مالية أخرى(١٢).

على أى الأحوال، فإن الحكومة الصينية لا تبدو فى حالة مراقبة مستمرة لمحتوى الإنترنت، لأن ذلك لا يبدو عمليًا من الناحية التقنية كما أن "جدار النار" أو نظام الحماية ليس ناجحًا تمامًا. ساعدت كل من "ياهو!" "وميكروسوفت" و"جوجول" الصين عام ٢٠٠٦م، فى نظام الرقابة، عن طريق أجهزة محلية لمنع أى محتوى سياسى مرفوض. لكن مستخدمى الإنترنت فى الصين استطاعوا التحايل على بعض هذه القيود- عناوين الوكلاء المعروفة، أما الذين يسجلون اتصالات خارج الصين بالمواقع المحظورة فمن الممكن أن يتعرضوا لخطر الاكتشاف. قد تكون حاجة الصين إلى جذب رؤوس الأموال، تؤدى إلى تدعيم الاتصالات بتوسع، وبالتالى قد يُحدث ذلك ضغوطًا لتحرير الدخول إلى الإنترنت، وفى الوقت المناسب، كما توقع فريدمان Friedman وآخرون، فقد يكون من المحتمل تحقيق الديمقراطية اللامركزية للإنترنت. ومن الواضح تمامًا، رغم الجهود التى تبذلها الحكومات لتنظيم استخدام الإنترنت سوف تتكثف مع جهود الأفراد الذين يبحثون عن بدائل للحكومات والمجتمعات القمعية.

محاولات السيطرة على الإنترنت، ليست مقصورة بطبيعة الحال، على الأنظمة الديكتاتورية، لكنها تتضح فى عالم التجارة أيضًا، حيث يمتلك لوبى رجال الأعمال حق تطبيق النشر وشركات الإعلام مثل شركة نيوز كورب News Corp التى تستحوذ على أدوات البحث، التى يتم الاعتماد عليها وتأجيرها. الإنترنت تستخدم على نطاق واسع فى التجارة، ووصلت إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكى فى التجارة السلعية عام ٢٠٠٤م، ومع استخدام ٩٥٪ من

أجهزة الكمبيوتر لنظام ميكروسوفت، وبالتالى يصبح الإنترنت آلة تجارية هائلة (مجلة أخبار التكنولوجى ٢٠٠٧م)(١٣). المزيد من الاستثمارات التجارية والحيازة الملكية قد يكون لها عواقب فى التنظيم، كما هو موضح فى مبادرة حقوق الملكية الفكرية هناك عدد قليل من الشركات العالمية وبعض الشركات القومية. تسيطر على معظم ملفات السينما، والصور الفوتوغرافية، والتأليف، والموسيقى، والأرشيفات البحثية، وهذه السيطرة تم التضييق عليها. فعلى سبيل المثال، فإن منظمة الملكية الفكرية العالمية (WIPO)، تقترح معاهدة دولية توسع نطاق قوة أصحاب الإنتاج للسيطرة، على كيفية إعادة تسجيل الأفلام وتسجيل الأصوات وكيفية استخدامها فى المجال العام. وما أن يتم إذاعة هذه المادة (حتى لو لم تكن تخضع لقانون حق النشر) فإن أصحابها سيحصلون على حقوق الملكية الفكرية (IPRs) لمدة خمسين عامًا. وقد أدى ذلك إلى المطالبة بحق المقايضة المالية للموسيقى المحملة على الأسطوانات المدمجة. وفى حين يبدو ذلك معقولاً، فإن هناك بعض النشطاء ضد منظمة الملكية الفكرية العالمية، تدعى أن ذلك موجود لصالح الفرق الموسيقية، حيث ٤٠٪ من عوائد الحفلات الموسيقية الحية. فى الولايات المتحدة، تصل إلى المؤدين، مقابل ٤٪ فقط من عائد مبيعات الأسطوانات المدمجة. وطبقًا لما صرح به أحد المؤدين الموسيقيين، فإنهم لا يتضايقون من مستخدمى الإنترنت لتبادل الملفات الموسيقية، بل من الصناعة التى تسرقهم بالخداع.(١٤) ومهما كانت الحقيقة وراء هذه الادعاءات، فهى توضح أن الإنترنت أصبح موقعًا للصراعات السياسية والاقتصادية والقوى التشريعية التى تشيد "تدفقات" العولمة.

انحدار المجتمع (ثانية)؟

مجال آخر من مجالات النقاش يدور حول آثار الإنترنت على المجتمعات ورأس المال الاجتماعى والتفاعل الاجتماعى العام، التى تنعكس على المناقشات حول العولمة. (مورس Morse 1998). ففكرة الحداثة

التدميرية لها جذور عميقة فى علم الاجتماع، منذ أواخر القرن التاسع عشر. عبر نقاد الاجتماع الحدثيين عن أسفهم لرحيل الأواصر الاجتماعية، التى تحدث عنها تونيز (Tonnies 1971) بوضوح عن التمايز فى مجتمع الكوميونات والعلاقات بين الجيمنيشافت "Gemeinschaft" والجسلشافت "Gesellschaft" وقلق سيمميل "Simmel" إزاء الآثار الثقافية للمجتمعات الحضرية والتجارية. هنا نجد التفاؤل المتزايد السابق يتلاشى خلف حافز ودافع حنينى متزايد متشائم، يرى أن الإنجازات العلمية التكنولوجية للحداثة قد دمرت شيئًا أصيلاً ذا معنى، كان موجودًا سابقًا. يشير بريان تيرنر Bryan Turner، إلى أن ذلك لم يكن مجرد حالة عابرة، لكنه أصبح موضوعًا مهيمنًا، له أصداء عميقة فى الثقافة الأوروبية، كما يتضح من تعليق ويبر Weber، بأن اكتساب الحكمة من شجرة المعرفة ينطوى على تجاوز وعدم أهلية إلى جنة ساذجة لا عودة منها. (تيرنر Turner 1992: 133-5). إن معرفة الطبيعة التى يمكن تسخيرها فى الحضارة الصناعية- التكنولوجية، تعنى أنه لن يكون بالإمكان العودة إلى ثقافات الماضى. الانتقادات الحالية للعولمة والإنترنت "تختزل ما يزيد عن قرن من مناقشات علم الاجتماع عما إذا كان المجتمع قد أصبح مفقودًا، أو منقذًا، أو متحررًا منذ الثورة الصناعية." (ويلمان وهامبتون Wellman and Hampton 1999).

وقد اتضح ذلك من خلال نقد ريتزر Ritzer "لعولمة اللاشىء" ويميزه بين "المكان واللامكان". العولمة تميل إلى الارتباط بلاشىء متكاثر (2003: 73). يقول: "هناك أشياء تبدو أصغر مثل المكان، وتبدو أكثر تدفقًا على الإنترنت وشبكاته... (وذلك) يقدم مثالاً تامًا لتجريد الإنسان من إنسانيته المرتبطة باللاشىء وباللامكان الذى ينتهى إلى لا مكان للتواصل" (2003: 127-8). يرى ريتزر Ritzer "اللاشىء" هو "شكل اجتماعى يتم تصوره مركزيًا ويتم السيطرة عليه، وخالٍ نسبيًا من المحتوى الموضوعى المميز" مثل بطاقات الائتمان. (2003: 3) هناك شىء ما، وهو هل الشكل الاجتماعى يتم تصوره بشكل عام، ويتم السيطرة عليه وثرى نسبيًا فى المحتوى الموضوعى المميز،

مثل بطاقة الائتمان التى يتم التفاوض عليها بين موظف البنك والعميل. إن الفجوة العميقة المرتبطة بالإنترنت (لا سيما ذلك الجزء المرتبط بالاستهلاك) يؤدى إلى مخاوف من فقدان الذات فى هاوية الإنترنت، وتشتت الذات إلى جزيئات متضاربة، حينما ينتقل الفرد إلى ذوات مختلفة فى غرف الدردشة. اللامكانية هى "تدفقات مكانية"- فتخطيط المنازل يتم مركزيًا من خلال المهندسين، وذات نماذج محدودة تتكرر فى أجزاء كثيرة من العالم (41 :2003). وبالتالى فإن مقاومة رموز اللاشىء[*] "grobalization" (أى نحو اللاشىء خلال انتشار العولمة) التى تأخذ شكلاً مناهضًا – للأمركة- والهجمات العالمية على مطاعم ماكدونالدز، التى تعكس... الوعى الزائد بأن الرأسمالية والأمركة وانتشار مطاعم ماكدونالدز،... بمثابة تهديدات لثقافة السكان الأصليين (93 :2003) الذى يعد جزءًا من النضال ضد العالمية.

هذه الانتقادات تكرر أو تعيد العبارات المجازية فى نقدها للحداثة لأنها تقوم بإبعاد وتدمير العلاقات الحميمية الطائفية- وغير الشخصية مقابل الحميمية، والعلاقات المتجزئة مقابل تلك التى لا تتجزأ، والمجهولة المصدر والعابرة مقابل العلاقات العميقة ذات المغزى (واللقاءات الاجتماعية- لكن ريتزر Ritzer يحاول ترسيخ نقد "اللاشىء" القائم على ما يبدو، أفضليات شخصية، على حين لا يولى اعتبارًا كبيرًا للسياق الاجتماعى والمفاهيم. مدينة ملاهى ديزنى لاند ذات معنى لطفل فى العاشرة من عمره مثلاً، وقد تكون "شيئًا مهمًّا" أكثر من الأشكال الثقافية والقيم الحياتية التى يقدر قيمتها الكبار. من ناحية أخرى، فإن القرض الشخصى المتفق عليه بين البنك والعميل، سوف يتأثر بالحركات العالمية لرأس المال، وأسعار الفائدة، وأهداف البنك من الإقراض، – وقد يبدو هذا ليس أكثر من وهم- لعملية تبادل شخصى، وهذا بمثابة تنظيم عالمى مثل الحصول على قرض على الإنترنت. الإنتاج الواقعى على نطاق واسع من الممكن أن يصبح "حقيقة"، بمعنى أن ذلك، سينتج عنه معانٍ متعددة من خلال المستخدمين، ويتوحد

(*) الصفة التى أطلقها جورج ريتزر (٢٠٠٤م) فى كتابه "عولمة اللاشىء". (المترجم).

داخل الحياة اليومية. المجتمع والأصالة منذ فترة طويلة، توقف عن أن يكونا متعايشين (لو كان ذلك قد حدث على الإطلاق) فى أماكن متجاورة ومتكاملة اجتماعيًا. تمييز ريتزر Ritzer بين الأصالة وعدم الأصالة، يرتبط بمفهوم يُفترض أن يكون راسخًا للحفاظ على الطبيعة والأبدية، ولم يراع كيف أصبح الاجتماعى والطبيعى متشابكين عبر مئات السنين. ويقول بأن لوحة رمبرانت "وردية ليل" قد أثر عليها القدم والتمزق والترميم ويمكن القول بأنها كانت أصيلة، لكن من "الواضح" أنها لم تعد كذلك. (2003: 203) وهذا فى الواقع يوضح أنه من خلال العمل الاجتماعى تصبح الأشياء حتمًا ضمن العمليات الاجتماعية وأطر المعانى. ويعترف ريتزر Ritzer أن هذا التميز عرضة للاعتراضات المألوفة، مثل تلك التى أثيرت ضد آراء النخبوية الأخرى عن الثقافة الشعبية، لكنه يستجيب بالإشارة إلى دفاع هابرماس Habermas عن مشروع الحداثة، الذى يرى فيه وجهة نظر لصلاحية الأحكام النقدية. لكن ذلك لا يصلح. فهابرماس Habermas يقترح إعادة هيكلة الاتصالات التى يجد فيها إجراءات أخلاقية عملية، تتعارض صراحة مع وجهات نظر تأسيسية (راى Ray 2003). وبدلاً من تقديم مبررات وجيهة لاقتراح ينقسم قسمين "أصيل" وغير "أصيل"، فإن ريتزر Ritzer يستنتج بضعف أنه إذا كان القارئ قد فكر بشكل كاف، بالنسبة لهذه القضايا، فمن شأنه أيضًا أن يشعر بالقلق إزاء الاتجاه على المدى الطويل إلى لا شيء والخسارة المرتبطة بذلك.

(ريتزر Ritzer 2003: 216).

مزيد من الدراسات التجريبية أيضًا ... بتحديد فقدان السلوك الاجتماعى المرتبط بالإنترنت فى دراسة قائمة على عينة من ٤,١١٣ شابا أمريكيًا ينتمون إلى ٢,٦٨٩ أسرة. يستنتج كل من "ناى" و"إربرنج" Nie and Erbring 2000، فإن الإنترنت خلق "حشدًا منعزلاً فى فضاء الإنترنت"، لأن الوقت على الإنترنت يستلزم بالضرورة قضاء فترة طويلة بعيدًا عن الأصدقاء. ووجد أنه كلما أمضى الناس وقتًا أطول مع الإنترنت، فقدوا بشكل أكبر الاتصال مع بيئتهم الاجتماعية. والتأثير يبدو ملحوظًا بالنسبة لأولئك الذين

يقضون فترة ساعتين إلى خمس ساعات أسبوعيًا على الإنترنت، ويرتفع التأثير بشكل فعلى بالنسبة لمن يقضون عشر ساعات على الأقل، وهؤلاء يشكلون نسبة انخفاض ١٥٪ بالنسبة للأنشطة الاجتماعية. على عكس التليفزيون الذى يمكن التعامل معه كخلفية من الضجيج أثناء الحديث، أما الإنترنت فيتطلب المزيد من الارتباط والانتباه، وبالتالى يتيح وقتًا أقل للتفاعل مع البشر الحقيقيين. أدلى ٦٠٪ من مستخدمى الإنترنت فى استطلاع أجرى معهم، إنهم خفضوا من مشاهدة التليفزيون وقراءة الصحف. ويضيف كل من "ناى" Nie "وإربيرج" Erbring أن مراكز التجارة العالمية "تقتحم كل جانب من عناصر حياتنا."، مما يطمس الخطوط، ما بين العام والخاص، وهذا موضوع تناوله كل من سيبيل وفيرهايم Siebel and Wehrheim 2003. ويرى الأخير أن المجالين العام والخاص، قد تمركزا عند حدود البيت ومكان العمل وتم اختراقه من قبل التليفون المحمول، وامتدت الضوابط غير الرسمية للبيت ومكان العمل للمجال العام. يوجد الناس جسديًا لكنهم يكونون مشغولين عاطفيًا فى أماكن أخرى. التليفونات المحمولة، كما يراها سيمميل Simmel، تنتهك اللامبالاة المتحفظة لسكان المدينة الذين يعلنون وبصوت عالٍ عن أعمالهم وشئون عائلاتهم التى لا يرغب أن يسمعها أحد.

(سيبيل وفير هايم Siebel and Wehrheim 2003).

نعود ثانية، إلى أن غياب الشخصية وعدم الكشف عن الهوية على الإنترنت تضعف الروابط الاجتماعية الأصيلة. هذه "المبتكرات الغريبة المصطنعة، تفتقر إلى المحتوى العاطفى، وتعنى المعاملة بالمثل." وتؤدى إلى الانفصال السريع عن التفاعلات على شبكة الإنترنت، التى تفتقر إلى الارتباط اللصيق بالثقافات المتمركزة جغرافيًا. (هاوستون Houston 2003). إضافة إلى ذلك، فإن الاتصال بواسطة الكمبيوتر يحد من نطاق التواصل الاجتماعى، خاصة الملامح غير اللفظية وملامح الوجه. على الرغم من الإنترنت فى المقام الأول وسيلة بصرية، فمعظم التفاعلات من خلال

الكمبيوتر لا تنطوى على نظرة العين للعين، وذلك ويُعد مستبعدًا من السلوك الاجتماعى. يعلق سيمميل Simmel على ذلك بقوله: "العين مُعَدّة لإنجازات ذات أهمية اجتماعية: فاتصال الأفراد وتفاعلهم يكمن فى نظر الأفراد بعضهم إلى البعض. وأهمية "أقصر خط" بين العيون هو أنه "لا تبقى أثارًا مدركة بالحواس فى اللحظة التى ينتهى فيها التفاعل، وتنتهى "الفورية" الخاصة بالتبادل. (Simmel 1997: 111- 12).

يرى بوستر (Poster 1995) أن المجتمعات المتقدمة تكنولوجيًا، وصلت إلى نقطة فى تاريخها، مماثلة لتلك التى بزغت فيها الثقافات الحضارية والتجارية فى المجتمع الإقطاعى. الإنترنت شكل جديد من أشكال الهوية، وتقليد للتليفونات اللامركزية، ويقدم لنا عصرًا إلكترونيًا جديدًا يتميز "بالعديد والعديد من الاتصالات." وأسلوب البث ينتج عنه سلالات جديدة للنزعة الاستهلاكية والسلبية، الإهمال والوسطية. الموضوعات الجديدة فى الإنترنت غير مستقرة ومتعددة ومنتشرة– فالمرسلون هم أيضًا مستقبلون، ومنتجون ومستهلكون، يزعجون منطق عصر الإعلام الأول. ونتيجة لذلك، فإن المجتمعات "الحقيقية" فى حالة انحدار، ورسخت هويات مستقرة، فى حين أن مجتمعات الواقع "مائعة"، و"دون ملامح مُدْركة من حيث النوع والعمر والعرق، والوضع الاجتماعي،" مما يخلق إمكانيات جديدة لتزوير الذات. ومن ثم فإن هناك نوعيات من الموضوعات يتم خلقها من خلال الإنترنت، حيث يتحول الزمان والمكان والجسد والعقل، بشكل موضوعى/ غير موضوعى. (بوستر Poster 2001). وسائل الإعلام المطبوعة خلقت موضوع القراءة المتسامية، والاستجابة المعرفية، التى تقدم صورة للعالم الخارجى، لتشجع القارئ على التفكير. وسائل الإعلام الإلكترونية، هى بمثابة منظر طبيعى ثقافى تقنى بشكل مفرط، منتشر بشكل مستمر ومتشظ. وبالتالى فإن العلاقة بين تمثيل وسائل الإعلام الرقمى لا تدعو لأى استجابة معرفية، ولكن التعرف على النص الرقمى، بمعنى أن التساؤل عن كيفية تمثيل الواقع بشكل

جيد، فى نفس الوقت المقيدة فيه بتدفق النص والرسومات. وبتناوله موضوع "فوكولت" Foucault عن موت المؤلف، فإن بوستر Poster يصف العصر الرقمى بأنه عصر "ما بعد المؤلف" الذى يصبح فيه "من يتكلم" لا علاقة له بمفهوم الاتصال. إن النص غير الرقمى Analogue (النظير) يشابه الأصل فى الوظيفية التمثيلية للاتصالات، لكن الاتصالات الرقمية تذيب "الأنا" فى الكثير من الاتصالات إلى اتصالات أخرى. فالإنترنت يفصل التواصل الفعلى عن العلاقات المكانية الإقليمية عن الكيان الجمعى، وينتقل الموضوع عبر اتصالات الإنترنت إلى المجتمعات، ابتدعه شخص ويعلم أن آخرين ابتدعوه. أضفت فورية الاتصال العالمى الموضوعية على شبكات الاتصال، وفتحت مجالات اجتماعية وثقافية وعالمًا على استعداد لإعادة تحديد ما يعنى أن نكون آدميين. (37 :2001). وإذا كانت العلاقة بين المنتج والمستهلك، لأن محور الاقتصاد، تحول إلى الصناعات الاستهلاكية فهذا بالنسبة للإنترنت يعنى "إنتاج ثقافى بقدر ما يُستهلك" (48 :2001).

يرى بوستر Poster أن "المناطق الجغرافية الإلكترونية ... تعيد تحديد ما يعنى أن نكون آدميين." (37 :2001) ؛ يعتمد على الادعاء بأن وجود الناس على الإنترنت يبتدعون أنفسهم من حيث الجنس (من حيث الذكورة والأنوثة) والهويات المتقلبة، مما يخلق أزمات فى التقديم. الذات غير الرقمية analogue (البعيدة عن الإنترنت) مشابهة للذات الأصلية (أو المفترض أنه يعنى أن هذه الذات متأصلة فى الممارسات المستمرة الصحيحة الإدراك)، لكن الذات الرقمية يتم تمثيلها فيما بعد بشكل كامل، و"توجد" فقط فى الواقع الافتراضى فى نظام من الميوعة، حتى لو كانت تُصور بشكل صحيح بعض التفاعلات عبر الإنترنت. ربما يكون من الأهم من ذلك، الادعاء بأنه مع نمو المراقبة الرقمية، والمحفوظات البيومتركية (التحقق من الهوية)، هنا تبرز "قاعدة المعلومات الموازية للذات". "مما يجعل "هذه" تختلف عن ذواتنا الفعلية"،

ويقول سيمون (2005) Simon "هل قاعدة المعلومات الذاتية أيسر منالاً ويمكن ملاحظتها والتحكم فيها والتنبؤ لها أكثر مما نحن عليه؟ يثير ذلك بعض القضايا المهمة حول العلاقة بين الهويات على الإنترنت والبعيدة عنه، والتى يتم بحثها الآن، لكن تجدر الإشارة إلى أن مساندة قاعدة "المعلومات الذاتية" كنتاج لمرحلة ما بعد المراقبة، لا يقضى على تضامن اجتماعى لأناس "حقيقيين".

الإنترنت والحياة اليومية

برز نهجان فى العلاقة بين مستخدمى الإنترنت والحياة الاجتماعية. أحدهما يؤكد قدرتها التحولية للأفضل أو الأسوأ بالنسبة للحياة اليومية، فى حين النهج الآخر يؤكد على أهمية استمرارية القرب المكانى والزمانى فى العلاقات الاجتماعية باعتبارها الأساس لنمو السلوك الاجتماعى على الإنترنت. وتمشيًا مع ما طرح من نظريات عامة هنا فيما يتعلق بالعولمة- ذلك الشكل المعقد من العلاقات الاجتماعية التى تيسر المعاملة بالمثل- فإن الإنترنت سيكون له مكان ضمن هذا السياق الاجتماعى. خلافًا لادعاءات النقاد التى سبق ذكرها، فإن الإنترنت يعزز الروابط الاجتماعية المعروفة بطرق متعددة (ديماجيو وآخرون DiMaggio et al. 2001) بل ويسهل تشكيل رأس المال الاجتماعى فعلاً. يؤكد بوستر Poster، أن الطابع التأسيسى لوسائل الاتصال بحكم حقها الخاص، وكذلك يرى هاوستون (2003) Houston، لكن هناك أيضًا أدلة على وجود تفاعلات معقدة بين ما هو على الإنترنت، وتداعيات الواقع وإن التقارب يظل ضروريًا لتنمية الثقة واستمرارية الصلات الاجتماعية (بودن Boden 1994). بهذه الطريقة فإن الإنترنت يعكس ثانية تطورات العولمة، وييسرها، ما دامت تندمج بشكل متزايد فى الحياة اليومية، وتستخدم فى كل من الأساليب المبتكرة والتقليدية التى تغيرها، لكن لا تحدث فيها ثورة.

السلوك الاجتماعى على الإنترنت:

هل أحدث الإنترنت عزلة اجتماعية، وتآكلاً فى التقاليد الاجتماعية وتفككًا أم أحدث نوعًا جديدًا من الاتصال بأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي؟ النقاش الدائر هنا يتساءل عما إذا كان استخدام التكنولوجيا يتكيف مع أنماط مستخدميها، وبالتالى يختلف الناتج باختلاف الناس. نحن بحاجة إلى التفريق بين "المجتمعات" التى تستخدم الإنترنت منذ نشأته(١٥)، والعالم كله المرتبط إلكترونيًا (ويل WELL)(١٦)، وبين أولئك الأشخاص الذين يلتقون وجهًا لوجه، ويستخدمون الاتصالات الإلكترونية. اللقاءات والتجمعات الإلكترونية تلبى الحاجات الاجتماعية- للانتماء والدعم العاطفى، والاتصال مع الآخرين من ذوى المصالح المشتركة والتعرف على معلومات، سواء للترفيه، والقيام بالأدوار المختلفة، والسياسية والأنشطة الاجتماعية. ومعرفة أحوال الاقتصاد غير الرسمى. (هورنسباى Hornsby 1998). كما تنشأ أشكال تعاون تقنى جديد فى شكل منح اقتصادية، حيث يتعاون الناس بعضهم مع البعض فى مشروعات انطلاقًا من روح بناءة، كما يرى ريهانجولد (Rheingold 2000) متفقًا مع ويل WELL. يشجع الإنترنت العلاقات المتخصصة، لأنه يتيح للناس اختيار من يتصلون بهم من منازلهم؛ والإحساس بالقرب من الممكن أن يكون مبنيًا على المصالح المشتركة، بدلاً من الخصائص الأخرى مثل السن والنوع والمكان إلى آخره.

تتساءل العديد من الدراسات عن أن استخدام الإنترنت يسبب العزلة الاجتماعية، فقد لوحظ أنه قد غير أنماط التفاعل بين الناس. وقد أشار مشروع إنترنت المنزل (كراوت وآخرون Kraut et al. 1998) إلى أن مستخدمى الإنترنت لديهم شبكات اجتماعية، أكثر بكثير مما لدى غير المستخدمين أو غير دائمى الاستخدام، بدلاً من أن يكونوا معزولين، الإنترنت يوفر دعمًا متعددًا. ويرى "ناي" و"إربرنج" (Nie and Erbring 2000) أن الإنترنت خلق حشدًا منعزلاً فى فضاء الإنترنت لأنه يستلزم بالضرورة وقتًا

طويلاً بعيدا عن الأصدقاء، لكن هناك شواهد كثيرة تشير إلى نتيجة معاكسة. وقد لاحظ كل من ناي (Nie) وإربرنج (Erbring) تحولاً فى استخدام التليفون ومشاهدة التليفزيون (ويعتبرونه نشاطا اجتماعيًا منعزلاً). لكن الإنترنت من الممكن أن ينظر إليه كنشاط تفاعلى واجتماعى فى حد ذاته- فى هذه الحالة يكون ناى (Nie) وإربرنج (Erbring)، قد حددا فقط تغيرًا فى الوسيلة، بدلاً من تحديد انخفاض فى التواصل الاجتماعى فى حد ذاته. ولقد اكتشف كاتز وآخرون (Katz et al. 2001) أنه كلما قضى الناس وقتًا أطول على الإنترنت، انخرطوا على الأرجح فى أنشطة بعيدة عن الإنترنت .فى الدراسة عن القرية الإلكترونية يتحدى هامبتون وويلمان (Hampton and Wellman 2002) فكرة غياب التعارف الشخصى الحميم على الإنترنت، فعلى العكس، فكلما قضى الناس وقتًا طويلاً على الإنترنت كانوا على الأرجح يسعون إلى بناء رأس المال الاجتماعى. يتيح الإنترنت المجال للبث المباشر غير المتزامن بين شخص وآخر، وبين شخص وآخرين، كما أصبح أداة للتواصل بين العديد من الوسائل التى يمكن للناس أن تتفاعل بها. الاتصال غير المتزامن منخفض التكلفة بالنسبة للناس يسمح بتنظيم حياتهم، لكنه ليس نظامًا اجتماعيًا مستقلاً ومنفصلاً عن بؤرة النشاط الموجودة. وخلصوا إلى أن الإنترنت قد كشف حجم علاقات حسن الجوار ونطاقها بدلاً من الحد من الصلات الاجتماعية.

كتب ويلمان Wellman عن "المجتمع غير المحلى" وعن قلاع "الشبكات القائمة على الثقافة"، وجغرافية وتسلسل هرمى على وشك فقدان نفوذه. وهذه مبالغة زائدة، فهناك العديد من التفاعلات الاجتماعية لا تزال تتم وجهًا لوجه- ومازال الناس يدردشون مع جيرانهم، ولا يزال لديهم طابور من المديرين، والعديد من المنظمات القائمة تشبه التى كانت موجودة منذ عشرين عامًا. لكن الشبكات غير الرسمية قد تكون فى تزايد ملحوظ- فى حين أن التضامنات الاجتماعية المعتمدة على التفاعلات وجهًا لوجه، قد تستكمل من خلال اتصالات إلكترونية لموقع على مسافة بعيدة (دافيز Davis 2004). وهذا من شأنه أن يزيد إمكانية البحث عن برامج

الكمبيوتر (Software) التى تمكن المجموعات من التواصل والتعاون عبر الإنترنت، ما دامت هذه المجموعات على وعى بمبدأ الانتقاء التى تمكنهم من الحفاظ على الهوية الجماعية. فيما عدا حجم معين من الأعضاء يجد صعوبة فى مواءمة المصالح الفردية مع الهويات الاجتماعية، فى حين تسمح شبكات صغيرة بروابط قوية ومزيد من الثقة ومكانة مرموقة. يستخدم الناس البرامج الإلكترونية الاجتماعية (software) فى حياتهم اليومية- وترشح المجموعات الآلية مواقع مصممة تقدمها لأناس آخرين مثل موقع "رايز للأعمال Ryze- for- Business". هناك تعليق واحد على ذلك يتطلع إلى احتمال ظهور العديد من هذه الشبكات للربط بين المواقع الاجتماعية وهذه البرامج:

"لا أحد منا يرغب فى الانضمام إلى عشرة أو عشرين موقعًا اجتماعيًا، فالإجهاد الناتج عن ملء استمارة المعلومات الشخصية، والتفاعل مع هذه الأنظمة إلى آخره، يستهلك كثيرًا من الوقت لمعظم الناس العاديين- لكننا جميعًا نرغب أن نكون جزءًا من موقع رايز Ryze للأعمال، أو ضمن مجموعة للإعلانات المبوبة، أو مجموعة أصدقاء تقوم بالمواعدة،... إلخ.

هل ستكون هناك طريقة أستطيع من خلالها أن يكون لى ملف واحد مثل ما لدى بريد إلكترونى واحد، وتستخدم كل شبكة اجتماعية هذا الملف وتطبق قواعد الأعمال الخاصة بها لتطبيق ذلك، وتوفر لى هذه الخدمة؟ لا أعرف، لكن أود أن يحدث ذلك"[١٧].

عودة إلى إحدى الدراسات الكبيرة عن استخدام الإنترنت فى أمريكا الشمالية قام بها هاس وآخرون (Haase et al 2002)[١٨] فقد اكتشفوا أن معظم العلاقات التى تتشكل فى فضاء الإنترنت، أكثر حفاظًا على الروابط القائمة، بدلاً من خلق روابط جديدة خاصة بها وأن معظم المستخدمين كانوا متكاملين اجتماعيًا من خلال المسح الذى قامت به الدراسة. مازالت المسافة تقيد الاتصالات، فهناك ثلاثون فى المئة ٣٠٪ فقط من المشاركين كانوا على

اتصال مع الأصدقاء والأقارب الذين يعيشون بعيدًا وأصدقاء محليين. علاوة على أن هناك زوارًا متعددين يستخدمون المواقع البيئية، وهم يميلـون إلـى المشاركة فى المنظمات التطوعية العامة، على الرغم أن التحصيل التعليمـى كان أقوى معايير التنبؤ للمشاركة. فهؤلاء الذين يلتمسون المعلومـات مـن الإنترنت بشكل متكرر، هم الذين من المرجح أن يشاركوا فـى المنظمـات، رغم أن "هاس وآخرون Haase et al" خلـصوا إلـى أن الإنترنـت يُكمـل المشاركة السياسية، لكنه لا يغير مستويات المشاركة. ليس هناك ارتباط بين مدى وطول استخدام الإنترنت والإحساس بالانتماء للمجتمع على الإنترنـت ويقاس على نطاق نفسى، واتضح وجود شعور بقـدر أكبـر مـن مجتمـع الإنترنت المستخدمين على المدى الطويل، لا تتيسر لأولئك الذين يقـضون فترات قصيرة على الإنترنت. الإنترنـت يزيـد رأس المـال الاجتمـاعى، والمشاركة المدنية والإحساس بالانتماء إلى (مجتمع) الإنترنت. لكن "دون أى تأثير للإنترنت".

مشروع بيوإنترنت Pew/Internet 2004 الذى قام بناءً علـى اسـتطلاع بواسطة التليفون أسفر عن استخدام ٢,٠١٣ شاب أمريكـى للإنترنـت عـام ٢٠٠٣م، وأن الإنترنت يُستخدم بعدة طرق متعددة، وأساسًا كجزء من روتـين الحياة اليومية. وأن نسبة كبيرة من الذين شملهم الاستطلاع "٩٢٪" يستخدمون الإنترنت بشكل روتينى للحـصول علـى المعلومـات اليوميـة، وأن ٨٥٪ يستخدمونه للاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، و٧٥٪ يـستخدمونه لإجـراء المعاملات اليومية ، و٦٩٪ كمصدر عام للترفيه. وبشكل عام تشير الـشواهد إلى أن الإنترنت بدلاً من كونه مسببًا للعزلة وغير مهيأ للنـشاط الاجتمـاعى، فالتواصل مع الآخرين عبره يساعد فى الحفاظ على روابط وثيقة مـع أفـراد الأسرة والأصدقاء ، كما أنه أيضًا ييسر تشكيل علاقات جديـدة وثيقـة وذات معنى داخل بيئة آمنة نسبيًّا (بارج وماكيننا Bargh and McKenna 2004).

العنصرية على الإنترنت:

السلوك الاجتماعى بأى حال من الأحوال يتضمن محتويات عديدة متباينة، وغايات اتصالية. فمثلما يولد الإنترنت أشكالاً جديدة من رأس المال الاجتماعى و"المجتمع" ويصل أيضًا بين عناصر متباينة ومجتمعات، تكن الكراهية لبعضها. العنصرية على الإنترنت تزداد انتشارًا، ما دامت العنصرية ومنظمات اليمين المتطرفة تستفيد من إمكانيات الإنترنت، كوسيلة بديلة، لا ترتبط إلى حد كبير بأى نظم، وكونه رخيصًا، ويتخطى الحدود القومية. هناك أبحاث متزايدة عن الإنترنت كوسيلة للعنصرية لتدعيم العنف من خلال غرف الدردشة، التى تحمى المشاركين بعدم الكشف عن هوياتهم ومن المحرمات الاجتماعية المعتادة ضد التعبير عن العنصرية والعنف (جلاسر وآخرون Glasser et al 2002).

قام باليسترى (Balestri 2002) بدراسة لمواقع مشجعى كرة القدم، التى كانت تخضع للتحليل، وتم تصنيفها إلى الآتى "غائب" وليس هناك محتوى عنصرى "كامن" ولكن مجرد تلميحات عنصرية "متكررة" وتلميحات عنصرية مباشرة. وأيضًا، (صراحة عنصرية قوية وكراهية للأجانب). باستعراض سلسلة من مواقع العنصرية على الإنترنت، قام باك (Back 2002a) بفحص العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والعنصرية، وظهور أنماط جديدة من الثقافة العنصرية فى مواقع الدول المتخطية الحدود والعالمية. فى هذه الدراسة وغيرها من الدراسات (باك Back 2002b, 2002c) لاحظ كيف أن تكنولوجيات الإنترنت تخلق أنواعًا جديدة من السلوك العنصرى المحتمل، فعلى سبيل المثال، كالاحتفال بأحداث عنف حقيقية للعنف العنصرى ومحاكاة "الفرحة" بشكل غير مباشر نيابة عن الأطراف التى قامت بمثل هذه الأعمال الشريرة (باك Back 2002a). العنف الشديد سواء كان حقيقيًا أو خياليًا، هو سمة من سمات العنصرية على الإنترنت، وهناك حاجة لمزيد من الأبحاث عن العنصرية على الإنترنت التى تفحص العلاقة بين عنف الإنترنت والعنف الحقيقى وأهميتها لإعادة تشكيل العنصرية بصفة عامة.

الناشط النموذجى أصبح أصغر سنًا مما كان عليه فى الماضى وأقل من أن يكون عضوًا فى المنظمة النازية الجديدة، أو أن يكون محنكًا أيـديولوجيًا وعلى علاقة بالتنظيمات. وعلى أى حال، فهم جزء من ثقافة كراهية الأجانب التى تشمل كلاً من الأشكال التنظيمية الأقدم، وثقافة الشباب غير المتجانسة. وعلى الرغم من مخاطر جرائم الكراهية التى تختلف بتنوع المكان. (بعضها أكثر خطورة من البعض "الآخر" فإن ثقافات الشباب مثـل تلـك الخاصـة بالفاشية- حليقى الرؤوس) التى تخطت الحدود الضيقة، وترسـخ علاقـات دولية من خلال الإنترنت، الذى يعد مصدرًا لإعادة تأكيد هويتهم ويزيد مـن قدراتهم التنظيمية. إن "جبهة العاصفة" stormfront هى البوابة لمواقع حليقى الرؤوس العنصرية. وأسماء المواقع سوف تتغير دوريًـا لتجنـب عرقلتهـا بواسطة منظمى خدمات الإنترنت ISPs. ويعلق واتس Watts:

"هناك تقارير عديدة عن اتصالات لشبكات دولية متنوعة، خاصة فـى الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والدولة الإسكندنافية وهولندا، وبدرجـة أقل فى إسبانيا. (العلاقات مع التشيك والبولنديين وغيرهم من وسط أوربـا أكثر توترًا إلى حد ما، لكنها موجودة." (Watts 2001)

فى ألمانيا قررت الحكومة أن هناك أكثـر مـن ٢٠٠ موقـع لحليقـى الرؤوس أو المواقع العنصرية. (وفى الولايات المتحدة يوجد أكثر من ذلـك بالطبع). العديد منها باللغة الإنجليزية لتوسيع تأثيرها (أو لأنهم يـستخدمون إنترنت أمريكا الشمالية، لتجنب الرقابة الألمانية). إن نمو العنـصرية علـى الإنترنت واتصالات الأفراد المتباينين فى عالم مجتمعات الكراهية تتبع نفس المنطق الاجتماعى مثل الأشكال الأخرى العادية لاستخدام الإنترنت.

الغرباء الحميميون

الفكرة القائلة بأن السرد الذاتى يمكن كتابته، وإعادة كتابته هـى جـزء من رؤية ما بعد الإنسانية لما بعد الديكارتية التفكيكيـة لفـضاء الإنترنـت

(هايلز Hayles 1999). قد يهرب الناس (مؤقتاً) من ذواتهم الجسدية وتوقعات السلوك والمفاهيم فى حياتهم اليومية. فعندما يلعب أحدهم على فضاء الإنترنت فمن الممكن أن يكون رجلاً مثلى الجنس، ويدعى أنه امرأة غير مثلية أو أى شيء آخر. وكما يلاحظ "زيزك" (Zizek 1998) فإن ذلك مفتوح للعديد من التفسيرات المتعارضة التى تتسم إما بالتحرر (احتمالات لا متناهية لبناء هويات جديدة) أو البرانويا – جنون العظمة، الذى يؤدى إلى التلاعب على فضاء الإنترنت الرقمى– ويرى "زيزك Zizek" أن هاتين الرؤيتين غير صحيحتين، لأن اللقاء مع فضاء الإنترنت يدفع إلى نوع من الشك العالمى العميق يؤدى إلى وعى وإدراك بأنه لا يوجد "واقع حقيقى". ودائمًا ما كانت الحقيقية واقعًا افتراضيًا، لكننا فقط لا ندركها. ماذا لو أن الوعى الذاتى مجرد "شاشة" سطحية؟ يقول زيزك Zizek بعض ما يشبه الأحكام:

"إن ما يسبب الفزع عن الجنس الافتراضى ليس قبل أن يكون لنا شريك حقيقى نلمسه ونحتضنه، على حين أنت الآن تمارس العادة السرية أمام الشاشة... المسألة هى أننا نصبح مدركين أنه لم يكن هناك ممارسة حقيقية على الإطلاق... ماذا لو كان الجنس الحقيقى مجرد عادة سرية مع شريك حقيقي؟" (زيزك Zizek n.d.)

بالنسبة "لزيزك" Zizek فإن هذا الاحتمال يُعبر عن تساؤل أكثر عن الذات، بسبب اللقاء مع الإنترنت. هناك اعتراض مهم لهذه الرؤية الخاصة بالشك الراديكالى للواقع، وذلك ما يهتم به زيزك Zizek والمتعلق بالمسألة الديكارتية "للأنا" ما دامت الذات لا تشارك فى الانعكاس المنعزل، لكنها بالفعل داخل الذات، ومجسدة فى الكيان البدنى والاجتماعى. ومن أجل تدعيم سباحة حرة لأنفسنا على الإنترنت، فلدينا أجسادنا الخاصة بالحياة الواقعية، القائمة والمحددة فى تاريخ الحياة العالمية. وموجودة من خلال شبكات التفاعل مع الآخرين. الذاتية الداخلية ليست علاقة بين الفكر والكائن لكنه موقع للكشف عن أفق تاريخى محدد ذى معنى. لو أننا أحسسنا بالقلق بشكل

أقل بالنسبة لوسائل الاتصالات الرقمية، وركزنا بشكل أكبر على الأشكال الاجتماعية والقواعد التى تشكل الذات المتبادلة، وتلك المغالاة التى تحيط ببنية يوتوبيا- الإنترنت، وكذلك الديستوبيا (أى المدينة الفاسدة)، فسنجد أنها ستتراجع. إن الطريقة التى يتفاوض بها الناس عن التوترات بين علاقات الواقع الافتراضى داخل الفضاء الرقمى، وترتيب التفاعل الخاص بالمشاركة البدنية- فى الوجود- تدلنا على أدوار العلاقات الشخصية وغير الشخصية التى تعتبر حيوية لتطورات العولمة. كما أنها تبين لنا أيضًا،.كيف يمكن لفضاء الواقع الافتراضى والعولمة أن يتشكلا ويرتكزا على الخبرات الاجتماعية والجسدية والثقافية. أحد الأمثلة على ذلك، تاريخ الإنترنت، الذى يخلق "حركة فاصلة بين أوصاف القراءة، واستجابات الكتابة، وتبادل الرسائل." (هاردى Hardey 2002). وأحيانًا فإن لقاءات الإنترنت تتطابق مع فكرة ما بعد تقليدية، "نظرًا للعلاقات النقية"، (جيدنز وهاردى Giddens 1992; Hardey 2002) التى تعطى للحديث قيمة أكثر من العواطف وتفاوضًا بدلاً من الوعود، وإحراز تقدم ذاتى، وتطوير الزوجين بالمفهوم التقليدى للحب الرومانسى.

البريد الإلكترونى أكثر انفتاحًا وتفاعلاً من الرسائل التقليدية للاتصال، التى تطورت إلى شكل فعّال أكثر قوة. (بودن ومولوتش Boden and Molotch 1994). أما الذين يمارسون الدردشة، فيتبادلون النميمة، والنكات، ويعلنون عن تفضيلاتهم الجنسية ويتجادلون. وبالمقارنة مع التفاعلات التى تتم وجهًا لوجه، فإن البريد الإلكترونى، يتيح المزيد من الإفشاء والحميمية والهروب من ضغوط الزمن والسير الذاتية. ومن الأمثلة على ذلك، الاستخدام العالمى لمواقع مثل موقع (جمع شمل الأصدقاء Friends Reunited، بالمملكة المتحدة- من أجل زيارة الأحباب السابقين والشباب الذى كان- وكذلك موقع Genes Reunited جمع الشمل العائلي- الذى يمكن الاتصال بين أفراد الأسر المتباعدة التى يعرفون عنها القليل أو لا يعرف بعضهم شيئًا عن البعض. موقع "جمع شمل الأصدقاء"، يمكن السير الذاتية

للناس للهروب من القيود المفروضة مؤقتًا عن طريق العودة لفترات حياة المرء، التى ربما كانت فى مرحلة ما قبل – العصر الرقمى، وظلت فى الذاكرة ودفاتر اليوميات القديمة. هذا النوع من المجتمعات على الإنترنت كبير، لكن تجمعه رغبة الحنين إلى التواصل مع السير الذاتية المفقودة. أما موقع "جمع الشمل العائلى" فيدعى أنه استطاع الحصول على أسماء ٤١ مليونا من الأسلاف، كثير من المواقع البحثية الأخرى المعنية بالأنساب فى جميع أنحاء العالم تخلق مجتمعات ذات واقع افتراضى من الأحياء والأموات فى سياق من الحميمية والمودة والحب "المائع". (بايومان Bauman 2003) يقوم الإنترنت بتسهيل البحث عن الأمن والسيولة والتجريب.

الحميمية على الإنترنت تسمح للادعاءات بأن العلاقات سواء كانت غير شخصية وسطحية، قد تحررت من القيود المحلية المادية، فمن الممكن أن تخلق فرصًا لأنواع جديدة من العلاقات. صحيح أنه فى حالة التفاعل مع الإنترنت تفتقد الكثير من الملامح– غير اللفظية والحركة الجسدية وتعبيرات الوجه، وبالتالى يصبح الاتصال غير شخصى بشكل أكبر (باركس وفلويد Parks and Floyd 1996)، لكن فى نفس الوقت يسمح البريد الإلكترونى بالفورية، وعدم الالتزام بالرسمية والخروج على القانون واختفاء الحدود بين مقدمة المسرح وخلفيته، والسلوك بشكل تلقائى وغياب سياق الأحداث. البريد الإلكترونى أسرع وأكثر كثافة ويتضمن التزامًا أقل وعدم الالتزام بالرسمية لما يقال، عما يكون عليه الحال عند المواجهة وجهًا لوجه (مسزتال Misztal 2000: 202). وهذا يسهل بناء الألفة عند الآخر على الإنترنت تلبية لرغبات الآخر، التى جعلت البعض يدعى أنه من خلال الإنترنت يتعرف بشكل أفضل على أناس أفضل من معارفهم القديمة. يرى ماكينا وآخرون (McKenna et al 2002) أن الناس على الأرجح تميل للتعبير عن أنفسهم "الحقيقية" بعيدًا عن الإنترنت– وعندما يحب شركاء الإنترنت بعضهم فإنهم يميلون إلى إضفاء صفات الأصدقاء الذين يعرفونهم فى الحياة

"الواقعية". العديد من العلاقات على الإنترنت تصبح وثيقة بعيدًا عن الإنترنت. الناس تكشف عن "حقيقة" أنفسهم على الإنترنت لأن مخاطر الإفشاء عن الذات أقل خطورة مما تكون عليه فى العلاقات المباشرة وجهًا لوجه. التحدث إلى الغرباء أسهل على الإنترنت- فى المجتمعات الحضرية قليل منا قد يتجه إلى شخص غريب ويبدأ الدردشة معه. يعلق هاردى Hardey على ذلك بقوله:

"من السهل أن تدخل فى نقاش حول قضايا عميقة مع شخص غريب تمامًا. وهذا أفضل شيء فى هذا النظام. لا توجد حواجز، حتى نعرف كيف يثق بعضنا فى البعض قبل أى أحد منا فى لقاء الآخر". (هاردى Hardey 2004)

العلاقات تتطور عندما يقوم الناس بالاعتماد على بعضهم بطرق معقدة (باركس وفلويد Parks and Floyd 1996) وتتطور تدريجيًّا عبر الزمن وبزيادة الخبرة. التواعد عبر الإنترنت هو مجال تُقدر من خلاله الأصالة وتقوم فيها الاتصالات على الثقة بين الغرباء. ومع زيادة شخص واحد من كل أسرة فإن الإنترنت يتيح بطرق جديدة متعددة إنشاء علاقات حميمية من خلال مواقع متخصصة لمتابعة مصلحة خاصة- لكل الهويات الجنسية، طويلة المدى، أو عابرة. هناك مواقع لتواعد المحبين فى المجتمعات المتدينة[١٩]. كما أن الشخصيات ذات الهويات الموصومة أو سيئة السمعة، يمكنها أن تجد العون عبر الإنترنت، مثل موقع الإدارة الذاتية للمرض أو التفاعل الاجتماعى للأشخاص الذين يعانون العزلة وعدم القدرة على التنقل وهكذا. لكن فى حين أن تقييم الذات على شبكة الإنترنت ينطوى على استراتيجيات تسويقية واللعب على قوالب نمطية للرجولة والأنوثة، فإن وصف الذات غالبًا ما يُشكل من خلال معرفة أن النجاح، لابد أن ينطوى على اللقاء بعيدًا عن الإنترنت، لأن هناك حدودًا لأنواع تقييم الذات يمكن أن تكون مطردة. يرى البعض أن

الشبكات الإلكترونية وحدها لا تستطيع بناء علاقات ثقة، وأن التواصل مع الإنترنت أقل تمدنًا (أو تهذيبًا)، وأكثر ميلاً للنزاعات، وأكثر خطورة وديمقراطية من التواصل بعيدًا عنه (ميسزتال Misztal 2000: 183). من الممكن أن تحدث تجاوزات للاتفاقات الاجتماعية على الإنترنت- مثل القسوة والغضب- "ما دام لا يوجد ما يكبحهم" فيشعر الناس أن بإمكانهم قول أى شيء (سيبروك Seabrook 1997: 119). مجتمعات الإنترنت تضبط سياستها بنفسها، ومن الصعب فرض قواعد للسلوك، رغم أنه يوجد مفهوم يشير إلى وجود قواعد للتواصل. هناك قواعد غير مكتوبة قد تختلف من موقع إلى آخر. وعمّا إذا كانت المواقع الإباحية مسموحا بها أم لا، واتفاق حول مدى سرعة الرد، والنظم التفاعلية، وحول التقنيات اللازمة لترسيخ الثقة. (هاردى Hardey 2004 وبريس Preece 2004). هناك دراسة عن "الغضب" قامت بها مجموعة "يوسنت" الإخبارية Usenet Newsgroup حددت التطورات لمواجهة الاستراتيجيات المعيارية للرموز بين المشاركين، مثل الانسحاب، تقديم الاعتذارات، الشجب، نشر القصائد الشعرية، الوساطة، عرض التضامن، النكات، التطبيع. (لى Lee 2005). أما عضوية المجتمعات الإلكترونية فيمكن أن تنظم من قبل المسئولين وفرض شروط الاستخدام- مثل موقع Tiny MUD، Tiny sex sites حيث يتم تقنين الخيال على أساس الرضا المتبادل للواقع الذى يتم تنفيذه.

فضاء العولمة يحتوى على اتصالات متعددة فى وقت واحد، وولاءات ترتبط بالفضاء الحميمى، والمشاركة التفاعلية اللصيقة (كوزما Kusma 2002). أحد الأمثلة على ذلك، استخدام المهاجرين للإنترنت لتجاوز الحدود والأعراف الاجتماعية الخاصة بهم. تؤكد دراسات عديدة عن اللاجئين وما يعانونه من فقدان للوطن، والإيذاء وعدم التكيف الثقافى، لكنها تُغفل الخبرات الدنيوية لتنمية العلاقات الاجتماعية والحميمية، التى تتصل بشكل كبير

بالنقاشات المجتمعية والنظم ذات المعنى. فى دراسة "لكوزما" Kusma عن لاجئات "أورما" Oroma من أثيوبيا، ذكر فيها أن مجال الحميمية يوجد عندما تتلاحم هوية إحداهن مع شريكتها. التماسك والترابط له أشكال متعددة، تعززه مستويات التلاحم الشخصى والقومى والعالمى. فى هذه الدراسة، اتضح انقطاع الإحساس بالذات (بالانتماء إلى أورما) عندما انتقلت المهاجرات من أنماط حياة عائلية، وعشن حياة ذات سمة عولمية فى تورنتو. وقمن بالدفاع عن الإحساس الحميمى بانتمائهن إلى "أورما" وواجهن ضغوط المجتمع المهيمن، وحاولن المغامرة بالخروج، لكنهن اكتشفن أنه من الصعب العثور على علاقة حميمية إلا مع رجال أورما. فى هذا السياق فإن الإنترنت خلق إمكانيات جديدة لبناء أنشطة لهويات جديدة وإنشاء روابط اجتماعية جديدة. لكن فى نفس الوقت كانت أنماط العلاقات التقليدية قد تغيرت، وسهل ابتعاد المرأة عن مجتمع "أورما" وكذلك قدراتهم لقمع وتحطيم ثنائيات الذات /الآخر، والوطن / وأى مكان آخر. يرى كوزما (Kusma 2002) أن تجربة الهجرة ترتبط بالقدرة على استكشاف علاقات حميمية من خلال عدم الكشف نسبيًا عن الهوية والإحساس بالأمان على شبكة الإنترنت وفتح مجالات خلاقة، لتحرر الشخصية والتحول الاجتماعى على حد سواء.

السلوك الاجتماعى بعيدًا عن الإنترنت- دعامات فعالة للواقع

كما يشير مثال "أورما"، فإن الإنترنت يوفر مجالاً للناس للانخراط فى عملية تواصلية لبناء الثقة، والإفشاء عن الذات، واكتشاف الآخر، فيما يتعلق باحتياجاتهم ورغباتهم القائمة على ردود الفعل. فالإنترنت يستطيع بطرق مختلفة، أن يكون نقطة انطلاق لعلاقات بعيدة عن الإنترنت، من خلال مواقع المواعدة، مثل موقع update.com وموقع Match.com. إن إقامة علاقة من خلال تفاعل نصى مكتوب تسهل تخفيف القيود البدنية، لكن مع مرور الوقت

تصبح وثيقة الصلة، واحتمال حدوث لقاء فعلى. ويخلص هاردى Hardey 2002 أنه بدلاً من اعتبار الإنترنت كعالم آخر من الهويات المتعددة، فهو "مجرد فضاء مختلف يمكن أن يلتقى فيه (الناس) ... ويستفيدون من وجود العديد من الخدمات والمصادر المعرفية." وفى الواقع وكما يشير (بودين وفريدلاند Boden and Friedland 1994: 6) "فإن الناس يوجدون دائمًا فى مكان ما" و"الأحداث تجرى فى أماكن معينة والأشياء توجد فى علاقة مكانية وزمانية." تكنولوجيات الإنترنت مثلها مثل الإمكانيات الاجتماعية التى تفرزها العولمة بشكل عام وتندمج بشكل متزايد فى الحياة اليومية. اكتشف باحثو الـ Pew/Internet 2004أن معظم مستخدمى الإنترنت مازالوا يهملون الطرق التقليدية للاتصال، وشئون التعاملات للحصول على المعلومات والترفيه عن أنفسهم. وهكذا نجد أن هناك تركيزًا جغرافيًّا مستمرًا من قبل الشركات الكبيرة والوسطاء الماليين للاستقرار فى المدن المهيمنة فى أقوى دول العالم- لتكون بمثابة دعامات للتواصل الفعال. فى المجالات التجارية لابد من وضع أهمية قصوى، بسبب الحاجة المتكررة لفهم الترتيبات المعقدة للتبادلات غير الرسمية والتعامل مع التوترات (أو المفاجئات) غير المتوقعة. هناك "معياران مختلفان" كما يقولون، يشيران بشكل عام إلى "أن عالم الإنترنت الافتراضى مازال يحتل المركز الثانى فى العالم الحقيقى فى إنجاز المهام اليومية، والاستمتاع بالتسلية." يبدى الناس فى كل مكان التزامًا ملحوظًا بالحديث وجهًا لوجه لتأكيد أواصر الثقة من خلال حتمية المشاركة فى الوجود، ولأن الثقافة العالمية تعتمد على بنية الفعل المحلى. (بودن وفريدلاند Boden and Friedland 1994). وبالنسبة لـ(بودن ومولوتش Boden and Molotch 1994) فإن العلاقة الحميمة هى أساس الحداثة المتقدمة، وتظل المشاركة هى الأسلوب الأساسى للعلاقات الإنسانية. أحد أسباب ذلك هو أن المشاركة فى الوجود "وفيرة" بالمعلومات، ما دامت الكلمات دائمًا ما يشتق منها معانٍ فى السياق ولغة الجسد. ولغة الجسد تقدم تلميحات للمعنى المقصود عن طريق الحركة البدنية والتواصل البصرى

وتعبيرات الوجه، التى افتقدت فى الاتصال عن بعد. ومظهر الإنسان يتجلى من خلال (وضعه وقوفًا أو جلوسًا أو سائرًا)، كما يرى سيمميل Simmel، فتركيبته العضلية ونظرة العين للعين ينتج عنها إشارات حميمية. (Simmel 1997: 109- 20) أما اللمس فهو مفردات كاملة ذات مغزى عميق يزيد من كشف الذات ومداها- والناس ذات المستوى الراقى يقومون باللمس أكثر ممن هم أدنى منهم. المشاركة فى الوجود دليل على الالتزام، أما بودن Boden ومولوتش Molotch فعلى النقيض بالنسبة للعمل الجماعى، والأصدقاء والمحبين، لعدم الاهتمام بالسلوك المهذب فى التفاعلات غير الشخصية. توقيت المحادثة مهم لأنه يزيد الميل لاتخاذ علاقات اجتماعية تضامنية. فعلى سبيل المثال، فالرد السلبى على طلب من الممكن أن يعوق روابط التضامن، لكن التأخر فى الرد يمكن أن يسمح بسحب الطلب. وحتى تستطيع الجهات المعنية استخدام الوقت لتحقيق التضامن والثقة يجب أن يكون هناك حدٌّ أدنى بينهما. المشاركة فى الوجود تصبح أكثر ملاءمة لنشر الفروق الدقيقة فى التفاعل الاجتماعى عن الاتصالات القائمة على الإنترنت[٢٠].

فى النهاية، فإن الاتصال عبر الإنترنت لا يعادل المواجهة وجهًا لوجه، وقد تكون طبيعة العلاقات الاجتماعية على الإنترنت أشبه بالخصائص المتداولة فى حفل الكوكتيل أكثر من التبادل فى المجتمعات المتماسكة. يتطلب المجتمع الافتراضى مجتمعًا حقيقيًا سابقًا عليه حتى يقوم بمهمته بنجاح (مسزتال (Misztal 2000: 197 and 193)). ومع ذلك، فإن الشبكات الإلكترونية قد تكون متشابهة إلى حد ما للاتصال وجهًا لوجه، إذ تنتشر المعلومات عبر الشبكات بسرعة فائقة، فعلى سبيل المثال، فهى تتفادى المراقبة والتسلسل الهرمى، رغم انتفاء المواجهة وجهًا لوجه. (مسزتال Misztal 2000: 183). الناس لديها رغبة فى استخدام اتصالات الإنترنت والثقة فيها على وجه الخصوص، رغم اعتمادها على الدعامات الاجتماعية المحيطة بهم، التى تعزز استخدام الكمبيوتر. وقد وجد (كِسرْ وآخرون

Keser et al 2002) أن استخدام الإنترنت عبر عدد كبير من البلـدان، أقـام علاقة تبادلية مع درجة الثقة المحلية، التى تُقاس بواسطة المسح التقيمي العالمى، وهذا يفسر أن ثلثى من يتبنون استخدام الإنترنت، خضع لمتغيرات وثيقة الصلة مثل عدد أجهزة الكمبيوتر فى البلد التى تم الإحصاء فيها.

خاتمة

الإنترنت مصدر لضغط الزمان والمكان، وذلك شىء أساسى للعولمة وهو فى نفس الوقت، أكثر المجالات العامة عولمة، وأكثر الأماكن الخاصة حميمية ويتم الوصول إليها بشكل منعزل. فى المجتمعات العولمية يشعر الناس بجـزء من عالمهم، و"بالقرية" فى نفس الوقت. هناك تباين فى الآراء عما إذا كـان الإنترنت ينذر بعالم مجرد من الإنسانية فقد هويته وأصالته أو هـو صـورة عاكسة لذلك، وتحررٌ من مكان متجسد- أو نقول ثانية، إنه مجـرد مجـال أو وسيط للاتصالات، بجانب وسائل أخرى عديدة. الرؤية التى عرضت هنـا أن استخدام الإنترنت متضمنة عضويًا داخل الأنماط الاجتماعية للحياة المحليـة، وفى إطار علاقات اجتماعية مقيدة تشكل العلاقات الاجتماعية. الجهات الفاعلة فى مجال الاتصالات الإلكترونية تستولد وسائل ستصبح معروفة لجهات فاعلة أخرى. كان هناك نمو سريع فى استخدام التجارة الإلكترونيـة، علـى سـبيل المثال لكن ذلك لم يتم صياغته بشكل كامل فى العالم- وعلى الأصح أنه نـشأ من خلال قرارات واعية بشأن استخدام تقنيات تسويقية متعددة. وهذه التقنيات بدورها تكونت بمثل هذه القرارت ونوعيات الاتفاقيات التـى شُـكلتْ حولهـا (ليشون وآخرون Leyshon et al 2005).

وجود مجالات عولمية من الاتصالات مازال يفترض مقدمًا أن المعنـى الاجتماعى ينشأ فى سياقات خاصة اجتماعية وجغرافية وثقافية كانت محددة زمنيًا. أحد تأثيرات العولمة أن القدرات المحلية السابقة، أصبحت عالميـة، رغم أن كل ما لم يكن عالميًا لم يكن قابلاً للتحول ولا للتصنيف. وهذا شىء لزج يتبدى فى الفعل الاجتماعى. لكن ذلك يعتمد أكثر على القرب المكـانى،

لأنه يتضمن مفاهيم مشتركة، واتفاقيات، وقيم وتوقعات وأساليب روتينية تنبع من الخبرة العامة. الإنترنت قادر على ربط الغرباء وجهًا لوجه، لكن إزاء ٦٠٠ مليون مستخدم فإن المجال متسع للجماعات لتطوير روابط وثيقة، إلا إذا كانوا على علاقات خارج نطاق الإنترنت، أو أشكال تقنية تشكل جماعات شبه مغلقة. إن دمج الإنترنت فى الحياة اليومية سوف يمضى قدمًا من خلال برمجيات (software) التى تمكن الناس من التواصل بشكل غريزى على مستوى ضمنى. المعرفة الضمنية دائمًا ما تكون موجودة فى المواقف الاجتماعية التى تعتمد على المواجهة وجهًا لوجه، لكن عدم الكشف عن الهوية على الإنترنت تسمح بتشويشها بتبديل الهوية، بمداخلات فاحشة وتطرف سياسى. البرامج الاجتماعية على النت تحاول الوصول إلى البعد الضمنى للحياة الاجتماعية اليومية، من خلال توسيع نطاق نشر الرموز- مثل دمج الموسيقى والصور إلى النص. (دافيز Davis 2004: 40) تستخدم التفاعلات الإلكترونية برمجيات السوفت وير مثل برنامج المرسال الفورى instant messenger، الذى تم تصميمه ليتزامن بالتفاعل فى وقت واحد لمواجهة البريد الإلكترونى التى يمكن التقاطه متأخرًا، إلا أنه من الأفضل استخدام ذلك بالنسبة للمجموعات الصغيرة أو اتصال فرد بفرد. وإلى حين أن تُغير تقنيات المعلومات والاتصالات بنية الحياة اليومية من خلال ابتداع تقاليد جديدة، فإن البرمجيات software لا تستطيع إعادة تشكيل الحياة اليومية أو استبدالها، ولا يمكن لها استحضار مجتمع مزدهر بطريقة سحرية من فراغ (دافيز Davis 2004: 42) . هناك مواقع مثل upmystreet من الممكن أن تقدم خدمات دون ادعاء من أحد بأنه سوف يقوم بأى شيء بشكل درامى مثل تغير المجتمعات أو إعادة إحياء الديمقراطية، أوخلق شبكات غنية من الصداقات المحلية (دافيز Davis 2004: 42). بل يمكنها الاحتفاظ بالعلاقات عبر المسافات، وعبر سور الحديقة، وعبر العالم، وتخلق نوعًا من العالمية المحلية "الكوزموبوليتانية" (دافيز Davis 2004: 58) من خلال الشبكات والأفراد.

اتصالات الإنترنت دلالة على الغربة فى "عالم متحرك" يعيش فيه العديد من البشر، ولديهم إمكانية التجول فيه. كانت العلاقات الاجتماعيـــة الــسابقة تتسم بالصلابة، إلا أنها أصبحت الآن أكثر سيولة وتُواجَه باختزال الفــضاء الإلكترونى السريع فى الدخول- والخروج من الإنترنت- قربًـــا أو بعـــدًا- وعلى أى حال فإن الإنترنت الاجتماعى أصبح أحد وســـائل الإعــلام فـــى الوجود الاجتماعى كإنجاز مقيد، مثل تطورات العولمة الأخـــرى بواســـطة الجهات الفاعلة الكامنة (أو المتجسدة) داخل الأطر الاجتماعية.

الفصل الخامس

عدم المساواة العالمية والحياة اليومية

"رأيت حشودًا غفيرة، قُدر لها العيش في الظلام والقذارة والوباء والبذاءة والبؤس والموت المبكر".

تشارلز ديكنز، رؤية في شهر ديسمبر، ١٨٥٠م

من بين الموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب موضوعان. الأول، استكشاف السبل التى ترتكز عليها العولمة فى الفعل الاجتماعى والاتصالات. والثانى مناقشة مدى الأهمية لاستمرار ملاءمة الأفكار الرئيسية فى النظرية الاجتماعية الكلاسيكية. يتناول هذا الفصل هذين الموضوعين مع الإشارة إلى عدم المساواة الاجتماعية وتبعاتها. ما بين الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين، دار النقاش حول العلاقة بين الأمم المتقدمة الثرية والدول الفقيرة النامية إزاء التحديث مقابل التبعية للنظم العالمية. غير أن الأحداث التى جرت أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أحدثت تحولاً جذريًا فى النقاش ودعمت بشكل ملحوظ تطورات العولمة الاقتصادية (بابب Babb ٢٠٠٥). فى أعقاب أزمة دين العالم الثالث وانهيار نظام اللوائح الخاص ببريتون وودز Bretton Woods، الذى نشأ بعد الحرب، كانت سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تمليها الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التى أصرت على أنه من خلال تحرير قوى السوق فقط يمكن للدول الفقيرة "اللحاق" بركب العالم النامى. ما كان ما يطلق عليه "إجماع واشنطن". وبمشاركة الإدارة الأمريكية رأى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أنه ينبغى تقديم الدعم المالى للدول النامية فقط مقابل شروط تتضمن بشكل

عام تقليص حجم التضخم فى هذه الدول وترشيد النفقات العامة وتحرير النشاط الاقتصادى من اللوائح. كان من أحد مظاهر هذا التصور، التعديل الهيكلى الذى أسفر عن برامج أصرت على الخصخصة والتسويق وتحرير (التجارة) كشروط للحصول على قروض جديدة أو إعادة جدولة ديون سابقة. هذه الاستراتيجية العالمية (التى تم فرضها أيضًا على دول ما بعد الشيوعية) فتحت أعين المواطنين على أثر رأس المال العالمى إلى حد غير مسبوق وغيرت من مسار النقاش الدائر حول الفقر العالمى.

يدور الآن جدل واسع حول آثار العولمة على عدم المساواة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة وما بين الدول المختلفة، خاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة. يتناول هذا الفصل هذا الجدل على حين يناقش آثار عدم المساواة العالمية على الحياة اليومية. كما سيناقش تأثير الشركات عبر الوطنية. كما يتناول هذا الفصل أيضًا العلاقة بين التنمية الرأسمالية وأوجه التضامن الاجتماعى على النطاق العالمى. لقد شهد القرن العشرون ما يمكن اعتباره أحد أهم التغيرات الاجتماعية فى العصور الحديثة وهو ما يسميه أراغى Araghi "القضاء العالمى على الفلاحة". فى بداية القرن العشرين، كان غالبية سكان العالم يشتغلون فى الزراعة ويعيشون فى المناطق الريفية. بحلول عام ١٩٥٠م، أصبح ٢٩٪ من سكان العالم و١٦٪ من سكان الدول النامية يعيشون فى المناطق الحضرية. بحلول عام ٢٠٠٠م، عاش فى انمناطق الحضرية ٥٠٪ من سكان العالم و٤١٪ من سكان الدول النامية وأصبحت الفلاحة مهنة الأقلية (أراغى Araghi 2000). وقد أسفرت هذه العملية- كما هو الحال مع نمو الرأسمالية الحضرية فى أوروبا – عن طرد العمالة الريفية والتوسع السريع للعلاقات التجارية داخل الريف. على أى حال، ففى حين وفر إطار الرأسمالية القومية سياقًا وطنيًا لتنظيم الحركات الاجتماعية وخطوات تدريجية لتخفيف آثارها، فالنزوح العالمى من الريف سريع للغاية وبدرجة كبيرة غير منظمة. وترتبط الكثير من المشكلات العالمية المعاصرة كالهجرة والصراعات الاجتماعية بهذه العملية.

فى نفس الوقت، أكدت الكثير من التقارير الاقتصادية الاجتماعية، تأثير التطورات الاقتصادية للعولمة إلى حد استبعاد النقاش لأن الاقتصاديات جزء لا يتجزأ في إطار تكوينات الفضاء والهوية والشبكات الأسرية والعمل الاجتماعى والدلالة الاجتماعية. تؤكد حالات الدراسات العالمية المتعمقة لقطاع الزراعة فى مجتمعات صغار الملاك والتى نناقشها خلال هذا الفصل، على التكامل المعقد لهذه الأبعاد الخاصة بالمناطق الاجتماعية. إن قضية كسب العيش وهو أمر يحتل أهمية كبرى فى النقاشات الدائرة حول المسلك الاقتصادى يتضمن العديد من الأبعاد المحلية والثقافية والبنيوية والعمل والتأقلم. ينبغى أن يدعم هذا الجدل حاجتنا إلى فهم كيف أن النفوذ العالمى والمال قادر على التغيير ويتبدل أيضًا ويسوى الخلافات كوسيط بطرق متنوعة، وغالبًا ما تكون النتائج مختلفة ومتباينة.

العولمة وعدم المساواة

هناك نقاش يستحق التقدير حول تأثير العولمة على عدم المساواة العالمية والتمايز الاجتماعى وفيه يتبنى مؤيدو العولمة الاقتصادية – خاصة من قبل الهيئات الدولية كالبنك الدولى (٢٠٠٦م) الرأى القائل بأن العولمة تعود بالنفع على التجارة الدولية غير أنها أيضًا الطريقة المثلى لتمكين الشعوب والدول الفقيرة. على الجانب الآخر، يقول ناقدو العولمة أنها تزيد من ثراء نخبة عالمية على حساب العمالة والدول الفقيرة والبيئة، على حين تسلب الحكومات القومية القدرة على الاستجابة لذلك. دفع إلى هذا النقاش التحزب القديم وعملية الشد والجذب للسياسات التوزيعية مقابل السياسات المؤيدة للسوق. هناك حاجة ملحة لعلماء الاجتماع وغيرهم من العلماء الاجتماعيين لتدبر هذه النقاشات وتحقيق زيادة فى الوضوح وليس تعقيدًا أكبر وبناء على فهم أكثر تطورًا للقضايا. فعلماء علم الاجتماع يعلمون تمامًا أن وضع المعايير أمر فى غاية الأهمية فيما يتعلق بكيفية البرهنة على كل

موقف متطور، بناء على ما يتم استخدامه من معايير العولمة- مثل التدفقات العالمية للمال والتجارة على سبيل المثال أو انفتاح النظم الحاكمة بالبلاد على الاستثمار- وسيحصل المرء على نتائج مختلفة فيما يتعلــق بمــدى وآثــار العولمة. بالمثل- يمكن قياس عدم المساواة داخل الأمم وبينها، بطرق كثيرة على سبيل المثال من خلال أسعار البورصة وتكافؤ القوة الشرائية ومُعامــل جينى- ومجموعة المعايير المــستخدمة ســوف تــدعم مواقــف مختلفــة (برون وجاريت Brune and Garrett 2005).

من جهة أخرى يقول المتحمسون للعالمية أن آثارها إيجابية وأن التكامل مع الاقتصاد العالمى يزيد من النشاط الاقتصادى ويرفــع مــن مــستويات المعيشة. كان لآثار العولمة أن حركت الدول فى اتجاه سياسات أكثر مــيلاً للانفتاح على الخارج، الأمر الذى كان سببًا رئيسيًا فى النمو، رغم أن هــذا ليس له بالضرورة أثر كبير على عدم المساواة داخل الدول. رغم ذلك يقول شانج يون وى (Chang- Jun Wei 2002) إن المدن الصينية الأكثر انفتاحًــا على العولمة شهدت انخفاضًا فى معدل عدم المساواة؛ حيث أدى الاســتثمار والنمو إلى تحسين مستوى رخاء مجتمعات بأكملها. (ليجرين :Legrain 2002 52 -49) يزعم أنه فى عام ٢٠٠٠م أصبح نصيب الفرد من الــدخل أربعــة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٥٠م. ما بين عامى ١٨٧٠ و١٩٧٩م، تضاعف إنتاج العامل الواحد ٢٦ مرة فى اليابان و٢٢ مرة فى السويد. وفى العالم كله فى عام ٢٠٠٠م تضاعف الإنتاج عما كان عليه عام ١٩٦٢م. الأهم- كمــا يقول هو- "الحقيقة الموثقة" أن هذه الدول التى ظلت خارج نطاق الاقتــصاد الرأسمالى العالمى كان أداؤها أقل من تلك التى انخرطت فى هذا الاقتــصاد. الدول الفقيرة المنفتحة على التجارة الدولية أحــرزت نمــوًا أســرع ســت مرات فى السبعينيات والثمانينيات عن تلك التى عزلت نفسها عنها؛ إذ أصبح النمو ٤,٥ ٪ سنويًا بدلاً من ٠,٧٪. بالمثل رأى كــل مــن دولار وكــراى (Dollar and Kraay 2001) اللذين قاما بتقييم البيانات المجموعة من ٨٠ دولة عبر أربعة عقود، رأيا أن الانفتاح على التجارة الدولية يساعد الفقراء، فحين

يرتفع إجمالى الناتج المحلى ١٪، فإن دخل الفقراء يزيد بمعدل ١٪ أيضًا، وفى الدول المتعولمة ارتفع إجمالى الناتج المحلى بمعدل ٥٪ فى التسعينيات فى حين كان ارتفاع إجمالى الناتج المحلى فى الدول غير المتعولمة ١,٤٪ فقط سنويًا. الفقراء- بوجه عام- يصبحون أكثر ثراء فى الدول المتعولمة. علاوة على ذلك، فقد أعلن البنك الدولى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون بدولار واحد يوميًا (والذى تم تعديله بسبب التضخم والقوة الشرائية) قد تقلصوا إلى النصف ما بين عامى ١٩٨٠ و ٢٠٠٠م.[١] وفقًا للبنك الدولى، ما بين عامى ١٩٩٠م و٢٠٠٥م انخفض عدد من يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع من ٢٨٪ إلى ٢١٪ من إجمالى عدد سكان العالم، رغم تنامى عدد السكان فى هذه الفترة، الأمر الذى يعكس انخفاضًا فى منحنى الفقر بمعدل ١٥٪. رغم ذلك، فإن هذا التوجه لا يتناسب بشكل كبير عالميًا مع الفقر الذى يؤثر على ٧٠٪ من السكان فى بعض البلاد كهؤلاء الذين فى جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا. فى شرق آسيا، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون عند خط الفقر ما بين عامى ١٩٨١م و٢٠٠٥م إلى ٣١٣ مليونًا (هيئة الاستعلامات التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥م).

على الجانب الآخر، يقول نقاد هذه المزاعم - مثل تشوسودوفسكى (Chossudovsky 1997) أنه ينبغى استخدام معاملات أكثر تفصيلاً لقياس الفقر.[٢] يقول تشوسودوفسكى إن معيار- دولار باليوم- هو على طرف النقيض تمامًا من المناهج العريقة التى تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية الدولية لتعريف وقياس الفقر فى الدول المتقدمة. ففى الغرب، تقوم طرق قياس الفقر على أدنى مستويات الإنفاق المنزلى المطلوب للوفاء بالنفقات الضرورية للغذاء والملبس والمأوى والصحة والتعليم. فى الولايات المتحدة فى الستينيات قامت إدارة الأمن الاجتماعى بتحديد (عتبة الفقر) تكونت من "ثلاثة أضعاف تكلفة أقل وجبة كافية للسماح بنفقات أخرى". تم وضع هذه المعايير بناء على إجماع واسع فى الإدارة الأمريكية،

غير أن بيترز (Pieterse 2004: 166n) يزعم أن البنك الدولى جعل القوة الشرائية للدولار الواحد عام ١٩٨٥م بدولار و٨ سنتات عام ١٩٩٣م دون مراعاة التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية كأحد المعايير وأن السماح بذلك يقلل من خط الفقر العالمى بحوالى ١٩,٦٪.

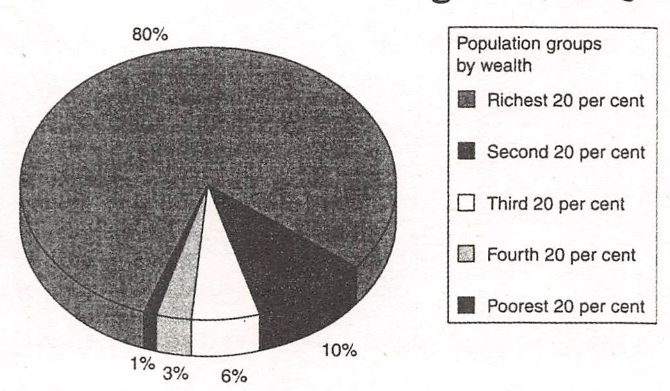
وفى الواقع يمكن القول بأن الأنماط العالمية لعدم المساواة قد أصبحت مستقطبة بشكل متزايد. علاوة على ذلك، يرى بيتيرز Pieterse أن هناك تركيزًا واسعًا على الفقر الذى يعد بشكل نسبى مفهومًا غير خاضع للتسييس يدعو إلى إيجاد حلول تقنية والقليل من الاهتمام الذى يدعو للتشكيك فى العلاقات الأساسية للسلطة والطبقة الاجتماعية من الممكن أن يحدث انخفاضا لمعدلات الفقر المدقع بالتوازى مع زيادة نسبية لعدم المساواة من خلال اتجاهات مختلفة تمامًا. يزعم بيتيرز Pieterse أن ثلث سكان العالم يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم وأن ٢,٨ مليار شخص من إجمالى ٦ مليارات شخص يعيشون تحت مغبة الفقر (أقل من دولارين يوميًّا) فى بواكير تسعينيات القرن العشرين. ووفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة، فإن العشرين بالمئة الأكثر ثراء بالعالم "يملكون" ٨٠٪ من الثروة على حين يملك العشرون بالمئة الأفقر فى العالم ١٪ فقط من الثروة (راجع الشكل ١-٥).[٣] هذه الحصص تمثل زيادة نسبية فى عدم المساواة العالمية منذ عام ١٩٦٠ حين كانت حصة الدخل العالمى الذى يحصل عليه الأثرياء ٧٠٪ والفقراء ٢٠٪. وقد ارتفعت نسبة الأفقر إلى الأغنى فى العالم خلال هذه الفترة من ١:٣٠ إلى ١:٦١ وبحلول عام ١٩٩١م، حصل ٨٥٪ من سكان العالم على ١٥٪ من الدخل العالمى (بيتيرز Pieterse 2004).

عدم المساواة هذه حدثت بالطبع قبل ميلاد العولمة، لكن كانت هناك إجراءات عالمية تحافظ على نظام اجتماعى غير عادل. يرى ستيجليتز (Stiglitz 2002: 214) أنه على حين نؤكد على المزايا الفعلية المحتملة الناجمة عن العولمة. فقد أفرز الشكل الذى اتخذته العولمة (ودور صندوق النقد الدولى

بشكل خاص) دخولاً تزداد انخفاضًا وفقرًا يتزايد فى كثير من مناطق العالم. توجد أوجه خلل كثيرة فى النظم التجارية العالمية مما يسىء إلى الدول النامية، فعلى سبيل المثال، قامت التكتلات التجارية الكبيرة مثل الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بفرض رسوم مرتفعة على الواردات من الدول النامية وزادت بالنسبة للمنسوجات حوالى ٤٠٪ من قيمتها (أوكسبفام Oxfam 2004: 1). نعود ثانية لنذكر أن مبالغ الدعم للمزارع بالاتحاد الأوروبى (٣,٤ مليارات جنيه إسترليني عام ٢٠٠٥م) وأضخم بكثير من ميزانية المعونة الأفريقية المقدمة من الاتحاد الأوروبى (٢,٣ مليار جنيه إسترلينى) على حين تغلق العوائق التجارية الأسواق أمام السلع الزراعية والمصنعة من العالم النامى (هيل Hale 2005).

المجموعات السكانية الثرية

- أثرياء جدًّا بنسبة ٢٠ فى المئة
- ثانيًا بنسبة ٢٠ فى المئة
- ثالثًا بنسبة ٢٠ فى المئة
- رابعًا بنسبة ٢٠ فى المئة
- فقراء بنسبة ٢٠ فى المئة



شكل ١-٥ توزيع الثروة العالمية

المصدر: برنامج التنمية للأمم المتحدة 1998

علاوة على ذلك، فإن الأبحاث المقدمة لمؤتمر الأمم المتحـدة للتجـارة والتنمية عام ٢٠٠٢م تشير إلى أنه فى السنوات الأخيرة سعت الدول النامية جاهدة وغالبًا بكلفة عالية من أجل:

"الاندماج بشكل أوثق مع الاقتصاد العالمى... غير أنه فى مواجهة أوجه الاختلال والتحيزات المتأصلة فى النظم المالية والتجاريـة الدوليـة ، فـإن المكاسب من الاندماج من أجل نمو أسرع وفرص عمالة أكبر ومعدلات أقل من الفقر كانت مخيبة للآمال حتى الآن. إن انهيار النمور الآسيوية منذ عام ١٩٩٧م كشف عن الضعف الكبير الذى تعانى منه حتى أقوى الدول النامية. إن المدى الذى أسهمت به السياسات التحريرية نفسها فى هذا المجال مخيب أيضًا للآمال... كما أن التدهور الحاد فى شروط العمالة خاصة بـين غيـر الماهرين هو السبب الرئيسى فى تخفيض معدلات الفقر حتى الآن وتـأخره عن التعافى الاقتصادى فى شرق آسيا. فى الواقع، فإن الدراسات التجريبيـة تشير إلى أن هناك تباينًا كبيرًا فى الأثر الذى يحدثه النمو والأزمـات علـى الفقر فى الدول النامية. فأثر على نسبة ما من النمو فى تخفيف وطأة الفقـر بشكل أضعف بكثير من أثر انخفاض مواز فى إجمالى الناتج المحلى علـى تضخم معدلات الفقر. (أكيوز وآخرون Akyuz et al 2002)

لقد أدى تحرير وعولمة رأس المال إلى انخفاض التكاليف. فالقليل مـن العاملين فى اقتصاديات الصناعة المتقدمة على استعداد لتحمل الشروط التى يخلقها هذا النموذج الجديد. الطرز الجديدة لأنظمة العمل المرنة ليست بحاجة فقط لعمالة مرنة ولكن لعمالة مرنة فى منتهى المهارة؛ لأنه كى يتم تحقيـق المنتج بشكل سريع من الضرورى أن يتوفر فائض من هذه العمالة. كان يفى بهذا الاحتياج المهاجرون الذين تم جذب الكثير منهم إلى أوروبا بسبب انهيار الأسعار الزراعية فى بلادهم، هؤلاء الذين لم يكن لديهم سوق كبيـرة أو نفـوذ سياسى يقبلون ما يعرض عليهم وغالبًا ما يكون فـى وظـائف غيـر قانونيـة لا تضبطها اللوائح ويمكنها أن تنتهى ككارثة خليج موركامب (المملكة المتحـدة) التى حدثت عام ٢٠٠٤م بمأسٍ حين توفى ٢٣ عاملاً مهاجرًا صينيًّا عنـدما

كانوا يصطادون سمك الكوكل فى موجة مد عاتية (سونج Song 2004) وبدلاً من حماية المهاجرين تقوم الدول المتقدمة بإحكام الرقابة على الحدود وتحاول إزاحة هؤلاء الذين يتوجهون إلى مناطق ليست فى حاجة لمهاراتهم، متخيلين بشكل غير منطقى أنه يمكنهم الاستمتاع بحرية حركة البضائع ورأس المال التى سببتها العولمة، غير أنه يمكنهم وقف حرية حركة العمالة التى صاحبتها بشكل حتمى (لورانس Lawrence 2004).

يرى بيرونز (Perrons 2004) أن الفقراء فى كل من الدول الغنية والفقيرة قد تعرضوا لتخفيضات حقيقية فى مستويات المعيشة منذ عام ١٩٨٠م نتيجة لتغيرات فى نظم العمل، وانخفاض فى الرعاية الاجتماعية فى البلاد وتراجع العمالة فى القطاع العام. إن إعادة الإنتاج الاجتماعى يتزايد خطورة ويزيد العبء على كاهل المرأة بسبب تفتت الأسر إزاء هجرة أعضائها داخل وطنهم أو دوليًّا، من أجل زيادة دخل الأسرة التى تعتمد بشكل متزايد على التحويلات المالية لتدنى الدخل من الزراعة. تنشأ مواقع للمهاجرين العالميين مثل أولئك بدول الخليج التى يعمل فيها تقريبًا عشرة ملايين مهاجر- بلا مهارات فى الغالب أو بمهارات محدودة. هؤلاء يمثلون جزءًا مهمًّا فى الاقتصاد العالمى؛ حيث بلغت تحويلاتهم المالية ٨٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢م (بعد أن كانت حوالى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٨م). يتم إرسال هذه التحويلات المالية بصفة رئيسية إلى الهند (١٠ مليارات دولار) والفلبين (٦ مليارات دولار) وبنجلاديش ومصر والأردن ولبنان والمغرب (مليارا دولار) (منظمة حقوق الإنسان ٢٠٠٣م). رغم أن هؤلاء العمال المهاجرين يعانون من التمييز ضدهم والاستغلال وإساءة المعاملة، فتوجد أعداد كبيرة من النساء بين المهاجرين يعملون كخادمات فى المنازل يتعرضن لخطر التهديد والعنف على أيدى أصحاب العمل والمشرفين والكفيل ورجال الشرطة وقوات الأمن. غالبًا ما يقوم الكفيل أو صاحب العمل بمصادرة الأوراق الرسمية الخاصة بالمهاجرين بما فيها جوازات السفر والتصريح بالإقامة وغالبًا ما يعجز المهاجرون عن الحصول على تأشيرة خروج دون موافقة

الكفيل أو صاحب العمل، "الأمر الذى يضعهم أحياناً فى مواقف تصل إلى حد العمالة بالإكراه" (منظمة حقوق الإنسان ٢٠٠٣م).

على الرغم من ذلك فإن الاتجاهات العالمية لا تزال متفاوتة إلـــى حـــد بعيد. منذ عام ١٩٨٠م حدث هناك تزايد سريع فى عجلة التنمية الاقتصادية بآسيا، خاصة فى الصين والهند وبنجلاديش وفيتنام يوازيـــه أداء اقتـــصادى ضعيف فى إفريقيا (جـــروين وأوبـــراين2002 -Gruen and O'Brien 2001). شهدت شرق آسيا زيادة كبيرة من عدم المساواة مع تباينات شاسعة ما بـــين الجماعات ذات المهارات العالية وذات المهارات الضعيفة والمناطق الغنيـــة والفقيرة والمناطق الحضرية والريفية. فى الوقت ذاته كـــان هنـــاك تفـــاوت متزايد فيما يخص الأجور فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما بين عامى ١٩٨٠ – ٢٠٠٠م نتيجة للكثيز من العوامل المرتبطة بالعولمة- مثل انخفاض الرعاية الاجتماعية والتغير التكنولوجى وعدم التصنيع وتدهور حال الصناعات التقليدية وتدهور التفاوض الجمعى لنقابـــات العمـــال، والتـــراكم المكانى للشركات التى خلقت ممرات تتسم بالثراء، ومناطق نائيـــة يـــسودها الكساد. الجدل حول هذه القضايا يتسم بالتعقيد ويمكن تحديـــد العديـــد مـــن التوجهات التى يشير كل منها إلى اتجاه مغاير. لقـــد كـــان لعولمـــة الـــسلع وعلاقات السوق من خلال الإطار المؤسسى لليبرالية الجديدة وإعادة الهيكلة السياسية الاجتماعية آثار كبيرة على العلاقات العالمية الاجتماعيـــة وأمـــن الحياة فى الكثير من المناطق النامية. سنقوم بدراسة هذا الموضوع الآن.

الرأسمالية فى مواجهة التضامن

"النمط الرأسمالى لتخصيص الموارد... يُنتج ملكية رأسمالية خاصـــة... وحرمان الفلاح المُنتج الزراعى من الأرض الزراعية هو أســـاس العمليـــة بالكامل. تاريخ هذه المصادرة يختلف باختلاف الدول".

(Marx 1976: 704 ماركس)

تربط الرأسمالية العالمية المواقع فى دوائر عالمية للتبادل، ومن ثم تتأثر الحياة اليومية فى القرى التى كانت تعد نائية فى السابق بشكل كبير بتقلبات الأسعار العالمية وسلاسل العروض والقرارات التى يتخذها المخططون فى الشركات على بعد مئات أو آلاف الأميال. يصف جيدينز Giddens هذه العملية بأنها "المباعدة الزمكانية" (جيدينز Giddens 1990: 64)، والتى يراها "كنتيجة حتمية للحداثة". النقطة الحيوية الحاسمة هنا هى التوسع فى رأس المال والتبادل النقدى الأمر الذى يؤدى إلى تدهور الأشكال التقليدية للإنتاج وأنماط الحياة، كما يؤدى أيضا إلى الهجرة الجماعية للأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وكل ما يترتب من آثار على الأسر والمجتمعات والمدن، التى أصبحت ذاتها مواقع تفكيك متزايد للتضامن الاجتماعى. ومن ثَمّ، لاحظ ماركس أن "الرأسمالية تغرق المشاعر فى المياه المتجمدة لحسابات الأنانية" (1977:225). يدور النقاش فى هذا القسم عمّا إذا كان ظهور الرأسمالية أدى إلى تفكك اجتماعى (وهذا يتناقض مع تكهنات ماركس) رغم قيام الرأسمالية الغربية للتضامن الاجتماعى بالتخفيف من عواقب ما بعد الحرب العالمية. وفى نفس الوقت كانت هناك جهود عالمية لفعل ذلك. غير أنه أثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تعارضت هذه الاستراتيجيات مع ظهور الليبرالية العالمية الجديدة الصاعدة آنذاك الأمر الذى ترتبت عليه آثار مهمة على نمط العولمة. موضوع هذه النقاشات هو أن التطورات والتدفقات العالمية تشكلها علاقات اقتصادية اجتماعية متعددة ومتأصلة فى الفعل الاجتماعى والاتصالات.

يرى ماركس أن الرأسمالية اكتسحت أشكال الإنتاج وأنماط الحياة قبل الرأسمالية حتى لو- كما تبين المقولة السابقة- فقد كان لهذا أن يحدث بطرق مختلفة فى دول مختلفة. الرأسمالية تمتلك تأثيرات ثورية ومدمرة على العلاقات الاجتماعية قبل الرأسمالية، وهى العملية التى تتكرر على مستوى العالم من خلال العولمة، إلى حد ما، كما تخيل ماركس حدوثها. يرى عديد

من الكتاب أيضا (مثل مور Moore 1969)، أن التحديث ينطوى دائمًا على انتزاع القيمة من الزراعة لتزويد رأس المال الصناعى بالوقود، ومن ثم تغيير المجتمع الريفى وإما القضاء على إنتاج المزارع الصغيرة لصالح المزارع الرأسمالية الكبرى أو الإبقاء عليها مع انتزاع المزيد منها. إن تحويل العمالة والموارد الطبيعية إلى سلع إبان ترسيخ الرأسمالية كان غالبًا سبب الصراعات المريرة بين الفقراء (عادة) والذين لا حول لهم ولا قوة ويحاولون الدفاع عن الحقوق المعتادة وفرض سياج حول الموارد التى كانت من قبل متاحة للجميع كأراضى المراعى وأخشاب الغابات والتعدين. هذه الصراعات انطوت على تجريم لهؤلاء الذين يواصلون محاولة ممارسة الحقوق التقليدية حتى ماركس نفسه تم تسييسه من قبل الصراعات حول "سرقة" الأخشاب فى مقاطعة موسل بألمانيا؛ حيث تتعارض ممارسة الحقوق القديمة للفلاحين فى جمع الحطب مع تسويق الزراعة. ولقد أشار إلى ارتفاع حالات الإدانة "لسرقة الحطب" بشكل كبير فى بواكير الأربعينيات من القرن التاسع عشر مع ارتفاع قيمة الفحم النباتي، حتى إن الفحم بدا كما لو كان "معبود أهل الراين" (ماركس Marx 1977: 391). كان يكمن وراء هذه العملية اعتداء أكثر تأصلاً على الأشكال السابقة للرأسمالية للتضامن الاجتماعى القائم على عدم المساواة وعلاقات اجتماعية معقدة تلتزم بالتقاليد الذاتية والمحلية، إذن فالعلاقة النقدية تقوض الأشكال قبل الحديثة للتضامن الاجتماعى، إلا أن تخيل هذا الأمر يمكن أن يتم إيقافه وعودة الحياة إلى سماع لحن رعوى يتسم بالرومانسية لاقى ازدراء ماركس ("الذى أشار إلى سذاجة الحياة الريفية"). إن "ضرورة" هذه التطورات رغم ذلك أصبحت موضوعًا للجدل خلال حياة ماركس وفى العقود التالية لذلك كما سنرى لاحقًا.

رغم أن ذلك قد يبدو عملية غائبة تحدث من وراء ظهور الأطراف الفاعلة، وماركس بالتأكيد يمكن قراءته بهذه الطريقة. فقد حاول أيضًا أن يثبت أن أشكال الحياة التى تبدو كما لو كانت مستقلة عن القوة البشرية

هى فى واقع الحال نتاج لعلاقات اجتماعية وفعل منظم. كان هذا هو المقصد الرئيسى لمقاله النقدى "عبادة السلع"- إذ يبدو أن السلعة ، خاصة فى أعمال الاقتصاديين "البرجوازيين"، كان لها حياة خاصة بها داخل سوق يتسم بالتوازن الذاتى تحكمه "قوانين" العرض والطلب. وفى الواقع، فإن السوق وآليات الأسعار والقيمة تتداخل مع العلاقات الاجتماعية للنفوذ والاستغلال التى من خلالها يتم مصادرة القيمة من أيدى المنتجين المباشرين، وفى الواقع فإن الأسواق الآن أشبه بوسائل الإعلام تحرر وهم الواقع الذى تفرزه، الذى يحجب الحقائق التى أفرزتها- الأيادى التى خلقتها لا يمكن أن ترى (أراغى Araghi 2000). علاوة على ذلك، فإن الأسواق ووسائل الإعلام إلى جانب ظواهر العولمة الأخرى تتبدى فى بعض النظريات المعاصرة كعمليات قائمة بذاتها. إلا أن الحياة الاجتماعية تتم من خلال ممارسات ومعايير وعلاقات تبادلية تتداخل مع الحياة اليومية، والسوق ما هو إلا واحد ضمن الكثير من الوسائل لضبط عمليات التبادل الاجتماعى. الحياة الاجتماعية (تحصل على الثبات) من خلال الهياكل المؤسسية والعلاقات المعقدة للتبعية والتبادل الذى يمكن أن يكون محليًا أو يمتد عبر القارات، "أما الإكراه الممل للعلاقات الاقتصادية" (ماركسMarx 1974: 689) التى تربط الناس فى علاقات تتسم بعدم المساواة إلى جانب العلاقات الاجتماعية الأسرية والصداقة والجوار. نحن نحتاج إلى فهم كيف تتمكن المجتمعات رغم عدم المساواة والصراعات من التماسك وإعادة خلق أنفسها من خلال علاقات وصلات متأصلة ثقافيًا.

إن عمليات التبادل المالى/ البورصات المالية والأثر الاجتماعى لتوسع الرأسمالية يشوش العلاقات الاجتماعية فيما قبل الحداثة رغم ظهور أشكال جديدة من التضامن الاجتماعى. يرى بولانى (Polanyi 1967) أن مبادئ عدم التدخل فى الاقتصاد لا تحكم جميع الاقتصاديات ولكنها محددة تاريخيًا وأن التنظيم الذاتى للسوق نشأ فى إنجلترا أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر وأصبح فى القرن التاسع عشر يتحكم فى عناصر أخرى فى المجتمع

إلى حد غير مسبوق. كل المجتمعات لديها اقتصاديات، فيما عدا الرأسمالية حيث يوجد الاقتصاد على ما يبدو خارج نطاق المجتمع وتحكمه قوانينه الخاصة وتعتبر العلاقات الاجتماعية تابعة له. يرى بولانى مثل ماركس أنه فى السوق الرأسمالية تصبح جميع القرارات اقتصادية وتتقلص جميع المعاملات بما يتسق مع نظام علاقات السوق. وقد مثل ذلك تهديدًا شديدًا على النظام الاجتماعى لم يدركه الاقتصاديون الذين افترضوا أن المصلحة الذاتية هى الدافع التنظيمى الرئيسى فى كل المجتمعات. وفى الواقع، وكما يرى هولموود (Holmwood ٢٠٠٠) متفقًا مع بولانى أن هذه "الاضطرابات الاجتماعية... أسفرت عن أزمات الحضارة الأوروبية الأمر الذى هدد الحريات إلى أقصى حد التى اعتقد الليبراليون أنها مقدسة فى علاقات السوق. " غير أن الطبيعة المناهضة للاجتماعية ولاقتصاد السوق استنهضت أشكالاً من حماية الذات تقاوم غزو علاقات السوق. قد يكون ذلك كامنًا فى الثقافات المحافظة قبل الرأسمالية للتبادل أو المبادئ الجديدة للتضامن الاجتماعي. لقد تطلع بولانى إلى إعادة إدخال السوق فى العلاقات الاجتماعية، الأمر الذى قد يكفل حرية المستهلك فى الوقت الذى يوفر فيه حماية للضمان الاجتماعى والتخطيط له. إن روح ما بعد الحرب للأسواق المنضبطة تطورت لتخرج نظرية كينزى للمطالبة بالإدارة الرشيدة والتدخل من جانب الدولة. لقد فسر كينزى مبدأ الرخاء باعتباره المبدأ الذى "لا ينبغى للأسعار الاقتصادية الملائمة أن تكون ثابتة عند أدنى مستوى ممكن ولكن عند مستوى كاف لتوفير معايير غذائية وغيرها من المعايير الملائمة للمنتجين ... ومن مصلحة جميع المنتجين على السواء ألا ينخفض سعر السلعة أقل من هذا المستوى" (أوكسفام Oxfam 2002: 149).

غير أن العلاقات بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية تقوم بالوساطة والتشابك مع الإجراءات والأفعال. يرى جرانوفيتير (Granovetter 1992: 9) أنه "رغم جميع الفضائل الواضحة، فى مفهوم كارل بولانى للتداخل...

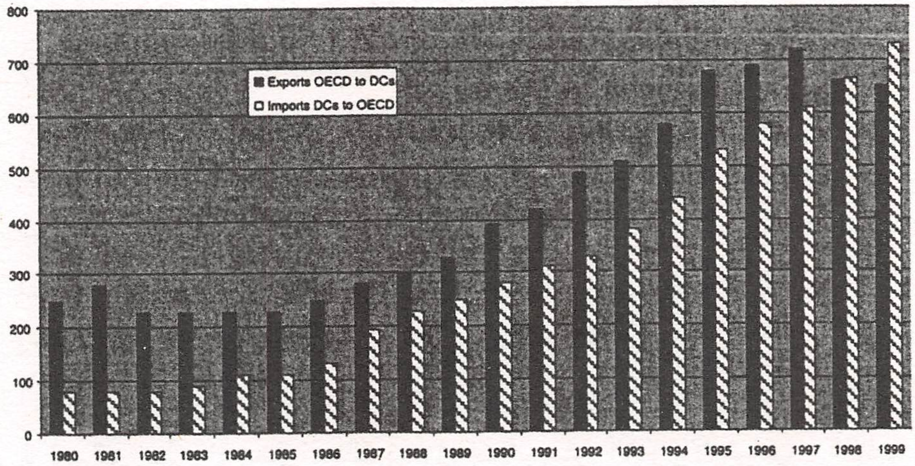
فإنه يعانى من قصور ما." لقد شكل بولانى النظرية فى تعارض مباشر لوجهة النظر المتنافرة للاقتصاديات السائدة وكان حريصًا على التأكيد على الخصوصية التاريخية والثقافية للتنظيم الذاتى للأسواق. لقد اعتبر اقتصاديات ما قبل التصنيع بمثابة جزءًا لا يتجزأ من المؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية والمعاملة بالمثل وإعادة التوزيع بما يجعل التقاليد والسلطات السياسية تقوم بتحديد الأسعار بدلاً من العرض والطلب. غير أن مستويات تثبيتها سوف تختلف بشكل كبير باختلاف الأماكن، وكما ذكرت سابقًا فى (الفصل الرابع) لا يمكن أن يكون هناك تفاعل اجتماعى بدون عمل منظم ومعرفة ضمنية. لقد كانت هناك مجتمعات قبل صناعية حيث كانت الأسواق تعمل بشكل كبير بناء على العرض والطلب (مثل اليونان، وروما، وشمال إيطاليا فى القرن الخامس عشر، وهولندا فى القرن السابع عشر) فى حين لم تنفصم المجتمعات الرأسمالية إلى الحد الذى تخيله بولاني. على سبيل المثال يمكن تنظيم عملية التبادل الاقتصادى من خلال الشبكات العرقية التى يمكن أن تمتد عبر مسافات بعيدة (مثل الكالفينيون المسيحيون البروتستانت الفرنسيون). كما أن البنوك والعملاء غالبًا ما يكون لهم علاقات مستقرة طويلة الأمد لأن كفة الثقة والألفة قد تكون أرجح من كفة تكاليف نقل الحسابات من مصرف لآخر. يرى أوكين (Okin 1991) أنه من الممكن داخل المجتمعات الرأسمالية التمييز ما بين الأسواق التى تتعامل بأسعار سوق المزايدة (القائمة على العرض والطلب) وأسعار سوق العميل (القائمة على العلاقات المستقرة طويلة الأمد والولاءات المتداخلة معها) رغم أن هذه العلاقات ليست ثابتة لأن طبيعة سلوك السوق سوف تتغير بمرور الوقت.

علاوة على ذلك، فإن السوق لا يمكن أن تتم فيه المعاملات دون علاقات معيارية مؤسسية مساندة وقيود ثقافية، لكن ربما تظل أسعار السلع غير ثابتة وعلى نطاق واسع. فى الواقع يمكن القول إنه فى سياق العولمة الاقتصادية تم فصل العلاقات الاقتصادية عن المواقع الاجتماعية المحلية. فى الوقت

ذاته، وكما يرى كالون (Callon 1998) فالعلاقة بين الوجود أو عدمه قد لا تكون علاقة تناقض بن عملية ذات وجهين. الشركات توجد فى الكثير من المناطق وتعمل من خلال نظم من الثقة والتبادلية وولاء العميل على سبيل المثال، غير أنه يمكن أن يكون لها آثار مدمرة على الأنماط التقليدية للحياة وعلى المجتمع- خاصة فى أماكن أخرى من العالم. بهذه الشروط لن تكون تلك عمليات تبادلية. علاوة على ذلك فإنه منذ مقال بولانى النقدى حول الإيمان الكلاسيكى الليبرالى بالسوق التى لا تقيدها لوائح فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين نكون قد انتهينا إلى نقطة البداية. شهد أواخر القرن العشرين إحياءً لفكرة السوق العالمية الحرة واحتضان اقتصاد سياسى جديد يتسم بانعدام الأمان (سمارت Smart 2003: 33) إن الحماية الاجتماعية التى يؤيدها بولانى قد تآكلت ويشكل منطق السوق معيار جميع الممارسات الاجتماعية- الأمثلة شاهد على ذلك خاصة فى المجالات التى لم تخضع للتسليع سابقًا كالصحة العامة والتعليم. هذا، إضافة إلى التطورات العالمية "للحلول" الليبرالية الجديدة التى يتم تصديرها إلى كل مكان.

ارتبط تنامى الليبرالية العالمية الجديدة بظهور اقتصاد الخدمات غير المصنعة فى العالم المتقدم. غير أن هذا لا يعنى أنه قد تم القضاء على الأشكال التقليدية للعمالة، بل بالأحرى تم توزيعها على الاقتصاديات الأقل تقدمًا (موريسMorris 2004). فى الواقع كانت هناك علاقة وثيقة بين العولمة واختلاف القوة التفاوضية للعمالة المحلية التى صاحبت الحراك المتزايد لرأس المال. فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كانت هناك عملية للتجميع العالمى للإنتاج انخفض فى ظلها الناتج التصنيعى فى الدول الصناعية التى أصبحت فى الثمانينيات من القرن العشرين من المستوردين للسلع المصنعة من المناطق الصناعية الناشئة فى العالم الثالث. كان لتغير الميزان التجارى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والدول النامية ما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٩م كما يتضح فى الشكل ٢-٥ تزايد الصادرات

من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى الدول النامية (بعد هبوط ناتج عن انحسار كبير فى أواسط الثمانينيات من القرن العشرين) غير أنه صحبه زيادة مطردة فى الواردات من الدول النامية التى تفوقت على الصادرات من حيث القيمة فى عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩م. غير أنه هناك أوجه خلل وتحيزات كبيرة فى النظم التجارية والمالية الدولية، خاصة التدهور الحاد فى ظروف العمالة بين العمالة التى تفتقر للمهارات فى المناطق الصناعية (أكيوز وآخرون Akyuz et al 2002). يتضح ذلك من خلال الطريقة التى تمت بها عملية خفض معدلات الفقر فى شرق آسيا التى كانت وراء معدل الانتعاش الاقتصادى، بسبب التخفيف من حدة الفقر إلى معدل ما، من النمو أضعف من أثر زيادة وطأة الفقر الذى يحدثه انخفاض مماثل فى إجمالى الناتج المحلى (البنك الدولى ٢٠٠٠م).



تجارة المنتجات المصنعة للدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مع الدول النامية (١٩٨٠ - ١٩٩٩).

المسألة الزراعية

سأوضح الآثار العالمية لهذه العملية مع الإشارة إلى التغيرات التى طرأت على المجتمع الريفى فى أواخر القرن العشرين. فى نهاية القرنين التاسع عشر

والعشرين، ثار النقاش حول المسألة الزراعية بناء على التنبؤات الماركسية بالاختفاء الوشيك للفلاحين (صغار ملاك الأراضى من المزارعين) وتمايز طبقة المنتجين الريفيين فى المزارع الرأسمالية أو المستأجرين البروليتاريين. كان الباعث لهذا التكهن هو فرض سياجات حول الزراعة ورأسملة الزراعة فى إنجلترا واسكتلندا فى القرن الثامن عشر، غير أنه أصبح من الواضح بحلول أواخر القرن التاسع عشر أن هذه العملية لم تحدث بشكل منتظم فى أوروبا ويبدو أن الفلاحين كانوا يتكيفون مع الرأسمالية ويقاومون غزوها من خلال موارد مزارع العمالة الأسرية وهو المفهوم الذى طوره الاقتصادى الروسى شايانوف (Chayanov 1986). لم يكن هناك فى الواقع رؤية واضحة لذلك من قبل ماركس نفسه، رغم إيمانه بأن هناك ميلاً على المدى الطويل بأن تحل الرأسمالية محل إنتاج الفلاحين مع إدراكه حقيقة بأن هذا يحدث بشكل بطىء (ماركس Marx 1963- 68, II: 400ff) وأكد أنه حتى لو ظل الفلاحون المالكون الرسمون فإنهم كانوا مثقلين بالرهونات ودفعتهم الضرورة إلى أن ينتجوا من أجل التجار، وكانوا فى الواقع يبيعون جهدهم (ومن ثم أصبحوا مثل البروليتاريين) واحتفظوا "بملكية زائفة"، خفضت من التكلفة التى تتكبدها شركات الأغذية الرأسمالية التى كانوا يبيعون إنتاجهم لها (ماركس Marx 1977: 510). معظم النقاش الذى تلا ذلك حاول معالجة التوتر الضمنى هنا بين الإقرار ببقاء الأراضى الزراعية الصغيرة بالريف وإخضاعها للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية. على أى حال، هناك تساؤل إضافى عن الآثار الاجتماعية والثقافية "لبقاء" أولئك الفلاحين– صغار المزارعين الذين تثقل كاهلهم الرهونات والديون المستحقة لشركات التجارة الزراعية، ويصبحون مجرد مالكين "اسميين" لأراضيهم ويفتقرون إلى التحكم الفعال فى كيفية استخدامها، ومازالوا يعتبرون أنفسهم منتجين مستقلين، وأن نظام ملكية الأرض سوف يكون ضمن نطاق أوسع لنظم ثقافية أرحب.

هناك أوجه قصور مهمة فى النقاش الدائر حول المسألة الزراعية وهو ذلك التناقض بين فكرة اختفاء الفلاحين وفكرة التكيف والبقاء، إلا أن كليهما يقدمان طرحًا مهمًّا؛ حيث حاولا وضع تعريف للطبيعة الجوهرية لكل من الرأسمالية والفلاحة. وسوف نجد فى الواقع أن الأنماط المتباينة للغاية للعولمة، تعنى أن الطريقة التى تجسدت بها فى المناطق المختلفة، وبالتالى التأثيرات التبادلية لهذه الأنماط على تدفقات العولمة، ستكون متنوعة بشكل كبير. علاوة على ذلك، ركزت المناقشات تركيزًا كبيرًا على التطورات الاقتصادية بدلاً من قوى الأبعاد المكانية الاجتماعية. من الممكن أن يتضح ذلك من خلال سبل كسب العيش وطبيعة المكان- وفهم الطرق المتعددة التى تتشابك بها العمليات الاقتصادية المحلية والعالمية مع الأداء والثقافة (دى هان وزومرز DeHaan and Zoomers 2003). "المكان" (وهو مصطلح قدمه جيدينز Giddens عام ١٩٨٤) هو الحيز الذى تظهر فيه عمليات العولمة وتتغير أيضًا ويوفر موقعًا للتفاعل والتغير الإنسانى. هذا الفهم للعمل لا هو بالتطوعى ولا بالحتمى ويتجنب اعتبار الناس ضحايا سلبيين رغم أن قراراتهم ستتخذ فى حدود القيود التى تفرضها الظروف الهيكلية. سيتم تناول هذا المنظور بالتفصيل بضرب أمثلة عن كيفية تحويل العالمى إلى محلى فى خضم عمليات التسليع. يمكننا أن نصف هذا بأنه "عومحلية" غير أن هذا الإسقاط القبيح لا يحدد العلاقات والتطورات التى تتضمنها وبالتالى يقربنا قليلاً إلى فهمها.

من الكينزية العالمية إلى أزمة السلع

دأبت الكتابات حول التنمية أن تعتبر كسب العيش يحتل مكانة محلية للغاية ومتجذرة ومستقرة واجتماعية، تربط بين الناس والأرض ومحط

للاهتمام الاقتصادى فى المقام الأول. غير أن المناهج الأحدث قامت بتوسيع بؤرة اهتمام التحليل لاعتبار كسب العيش يتضمن مهامًا أخرى مثل الوفاء بالالتزامات والسعى وراء الأمن والهوية والمكانة ويضفى معنى على عوالم الناس. الأصول ليست مجرد أشياء وإنما أيضًا أساس قدرة الأشخاص على العمل وإعادة الإنتاج والتغيير وتحدى القواعد التى تتحكم فى تغير الموارد (دى هان وزومرز DeHaan and Zoomers 2003). فى نفس الوقت داخل المناطق التى يمارس فيها كسب العيش تتم هيكلة الخيارات والأفعال من خلال عمليات سياسية أوسع، وتنطوى على ممارسة من قبل المسئولين فرض السلطة على الآخرين، وهو الأمر الذى يتداخل مع بنية التسلسل الهرمية كالعمر والنوع. إذا تأملنا هذه المصطلحات، فسنجد أن أثر العولمة متغير على المجتمعات التى تعيش حد الكفاف، وغالبًا ما يشتمل على ردود أفعال لتفكك الأسر وتلاشى التضامن المجتمعى، "إن الفقر المدقع فى ظل العولمة ينعكس على أعداد كبيرة من الأسر الريفية والحضرية التى تستغل الفرص فى مناطق مختلفة وبالتالى تعيش على الدخول الحضرية والزراعية" (دى هان وزومرز DeHaan and Zoomers 2003). وسوف نتناول ذلك مع الإشارة إلى سياسات التنمية الريفية العالمية المتغيرة.

من أجل الحفاظ على التضامن الاجتماعى، قامت المجتمعات الرأسمالية الغربية ما بعد الحرب بتطوير أشكال متنوعة للحماية الاجتماعية وللسيطرة على قوى السوق- كما ذكر فى الفصل الثالث- تتضمن بشكل نمطى قطاعًا حكوميًا غير رأسمالى موسعًا وموارد كالصحة والتعليم والإسكان ودخلاً يتم توزيعه بناء على أسس مغايرة لمبادئ السوق. غير أن هذه كانت حلولاً قومية تم اتخاذها فى سياق النظم الفوردية ولحماية الإنتاج، التى تم مناقشتها أيضًا فى الفصل الثالث. ولتخفيف آثار الرأسمالية على التضامن الاجتماعى

على نطاق عالمى كان ليصبح التزامًا غاية فى الاختلاف. ونادرًا ما كانت لدى دول ما بعد الاستعمار قاعدة من العائدات تكفى للقيام بتدخلات لتحقيق الرعاية الاجتماعية. غير أن الكثير من الدول ما بعد الاستعمار أبدت مقاومة شديدة للتسويق العالمى، حتى من خلال هياكل بيروقراطية غالبًا ما تتسم بالفساد والمحسوبية السياسية. الاستراتيجية المشتركة للتنمية فى الدولة التراثية الجديدة، تضمنت وعلى نطاق واسع اقتصاديات حكومية وتديرها من خلال التنسيق بين أسعار الإنتاج والتصدير يتم تنظيمها من خلال آليات بيروقراطية متنوعة وغير رسمية(٤). قامت هذه على قواعد تبادلية غير رسمية بدلاً من قواعد التبادل العامة العرضة للمحاسبة، ومن الممكن أيضًا أن تدعم بالإكراه. فى المكسيك على سبيل المثال قام سماسرة السلطة المحلية "زعماء القبائل" بتوفير قطع أراضٍ وقروض وعملوا كوسطاء للفلاحين الذين يبيعون المحاصيل وأداروا المحال مقابل توقعهم الولاء السياسى من قبل الفلاحين، الذين صوتوا للحزب الحاكم فى الانتخابات (برينكرهوف وجولدسميث Brinkerhoff and Goldsmith 2002). المحسوبية السياسية تنطوى على الوساطة لغاية ما وليس لأغراض السوق. هذه العلاقات غير المتكافئة يمكن أن تبقى تحت عبء الزمان وأن تكون مدمرة – فقد عانت الاقتصاديات التراثية الجديدة من الركود تحت ثقل الإيجارات التى تحصلها منهم الصفوة الجشعة من أجل الاستهلاك الواضح، إلى حد أنه يمكن أن تصبح الدولة جبهة من جبهات جباية الموارد مما يعجل بانهيار عام للاقتصاد والمجتمع وغالبًا ما يؤدى إلى حرب أهلية كما حدث فى سيراليون عام ١٩٩١م (برينكرهوف وجولدسميث Brinkerhoff and Goldsmith 2002) غير أن المحسوبية يمكن أيضًا أن تكون شكلاً ممكنًا ومستقرًا للتبادل كما هو الحال مع مجتمعات الكين فى أتر براديش شمال الهند الذين يضطلعون بدور الوسيط بين مزارعى الكين ومصانع السكر فى إطار نظام من عمليات التبادل التى انتفع منها جماعات الزبائن أكثر من غيرها خاصة المنبوذين (كريج Craig 2002).

علاوة على ذلك، فإن سياسات الكينزية التدخلية كانت مؤثرة لفترة معينة؛ فأثناء الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين هيمن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على سياسات واقتصاديات "عملية التنمية". بعد الحرب العالمية الثانية، ارتبط التوسع العالمي للنظم الشيوعية على وجه السرعة مع الحركات المناهضة للاستعمار المتنامية وحركات الفلاحين وبرامج التنمية القومية برعاية الولايات المتحدة لمناهضة النفوذ السوفيتي (خاصة فى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، حيث كانت هناك نقابات الفلاحين ذات قيادات شيوعية محكمة التنظيم). يرى أراغى Araghi أن صيغة التنمية قامت على التوجه نحو التصنيع الذى يحل محل الاستيراد مقابل الإنتاج الزراعى، من أجل التصدير مما يخلق نموذجًا "للتنموية القومية" الذى ركز على تطوير الاقتصاد القومى والنمو الذى تقوم به الدولة من خلال هيئات شبه حكومية (شركات تجمع بين الرأسمال الحكومى والمحلى والدولي) لتحفيز النمو الزراعى بدعم من الدولة وإصلاح الأراضى (تقسيم بعض الأراضى كبيرة المساحة وخلق مزارع صغيرة غالبًا ما تديرها أسرة واحدة). الاستراتيجية الأخيرة ذات هدف مزدوج وهو توسيع دائرة الطلب المحلى فى الاقتصاد القومى وكبح التأييد للحركات الزراعية الاشتراكية (أراغى Araghi 1995). أثناء تنمية الستينيات من القرن العشرين زادت التكهنات المتفائلة وشجع ذلك على التنمية التى تقوم الحكومة بتخطيطها وتنظيمها. إلا أن إصلاح الأراضى أسهم فى زيادة عدد المزارع الصغيرة التى يقيم فيها أصحابها "رغم أن أقلية منهم أصبحوا مزارعين رأسماليين ناجحين بأراضٍ مملوكة للأسرة، فمعظمهم ظل من صغار المنتجين للسلع المعتمدين بشكل كبير على الدعم الحكومى" (أراغى Araghi 1995). تنوعت أنماط العمالة مع وجود أسر ليس بوسعها تأمين قوتها من مزارعهم الصغيرة فأصبحوا يعتمدون فى كسب العيش على الهجرة الموسمية أو عمالة غير

دائمة فى الأراضى الزراعية الكبيرة أو تأجير الأراضى من الباطن للإنتاج لصالح التجارة العالمية للمنتجات الزراعية (مثل ديل مونت ونستله ومزارع التبغ البريطانى الأمريكى).

بدأت ملامح هذا النظام تتضح فى السبعينيات من القرن العشرين، كاستجابة لأزمة ديون العالم الثالث فى عام ١٩٨٢م، قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بوضع سياسات التسوية الهيكلية وسحب الدعم الاجتماعي(٥). وتطلبت هذه السياسات تقليص حجم القطاع العام وخصخصة مشاريع الدولة والقيام بتغيرات لزيادة المرونة لإنهاء حماية العمالة والحد من زيادة الهوة بين رواتب العاملين فى بالقطاعين الخاص والعام وخفض مبالغ الرعاية الاجتماعية (جيروكس Giroux 2005). انهارت نظرية الكينيزية الريفية وهيمنت الاستراتيجيات الليبرالية الجديدة متمثلة فى الحكومات الغربية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. أفسحت السياسات الديمقراطية الاشتراكية لفترة ما بعد الحرب التى كانت ترعاها لجنة براندت Brandt ولجنة الشمال - الجنوب فى الستينيات، أفسحت المجال لإدارة المخاطر بدلاً من الحد من الفقر. مع الهيمنة العالمية للسياسات الليبرالية الجديدة تغير دور الدولة ليصبح أقل انخراطًا فى عملية الإنتاج وامتلاك الاقتصاد وأكثر انخراطًا فى عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خالقًا إطارًا دوليًا جديدًا للدول النامية. ونتيجة للاختراق العميق للعلاقات السلعية داخل الريف، أصبح صغار ملاك الأراضى عرضة للسوق العالمى. فالمناطق التى كانت فى يوم ما تنتج فائضًا من الحبوب أصبحت فيما بعد مناطق عجز، وفى العالم النامى بأكمله ارتفعت نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات من الغذاء من ٥٠٪ عام ١٩٦٠-١٩٩٥م إلى ٨٠٪ عام ١٩٧٥م (أراغى Araghi 2000).

يرى أراغى أيضًا أن التقسيم الدولى الجديد للعمالة فى مجال الإنتاج الغذائى تناقص بشكل متزايد مع النموذج المتعارف عليه للنمو الداخلى وانخفضت النسبة المئوية للقوى العاملة فى مجال الزراعة بدرجات متفاوتة

عبر العالم ما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٨٠م، بنسبة ١٦٪ فى أمريكا اللاتينيـــة و٢٠٪ فى الشرق الأوسط و٨٪ فى إفريقيا و١٦٪ فى جنوب شرق آســيا. تناقضت السياسات التى اتبعتها الوكالات الدولية فى منتصف القرن للحفــاظ على الفلاحين أصحاب الأملاك الصغيرة - الحماية الوطنية للزراعــة مــن خلال تمويل الحكومة للمدخلات ودعم الأسعار وتقديم الدعم- مــع إعــادة التنظيم العالمى للزراعة. فإذا كان بعض صغار المــلاك قــاموا بتكــديس رؤوس الأموال وأصبحوا مزارعين رأسماليين، فمعظم صغار الملاك وقعوا فى شرك بيع جهدهم فى العمالة المؤقتة مقابل أجر. مع عملية تحرير السوق من اللوائح ومع قوى سوق أكثر تحررًا من القيود فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حدث تحول تجاه استراتيجيات نمــو متجهــة للخــارج وخفض الدعم المقدم للمزارع؛ مما أسرع الخطى للقــضاء علــى الفلاحــة (أراغى Araghi 2000). أعقب ذلك تحرك هائل للسكان للنزوح إلى المراكز الحضرية المتكدسة وفى بعض المناطق (خاصة أمريكا اللاتينيــة وجنــوب أفريقيا والهند وتركيا) وبالتالى فإن كل النمو الحضرى بالفعل يرجــع إلــى الهجرة الداخلية. علاوة على ذلك فإن التقسيم بين الحضرى والريفــى بــدأ يتلاشى مع التوسع فى المشاريع غير الزراعية فى المناطق الريفيــة أثنــاء الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين (الأمم المتحدة 36 -35 :2001).

إحدى نتائج هذا التغيير القضاء علــى لجــان التــسويق والمــشتريات للمنتجات الأولية فى الدول النامية من القيود أو تحريرها. لم تكن هذه اللجان تعمل قط لصالح صغار الملاك، التى أسستها السلطات الاستعمارية واستغلتها حكومات ما بعد الاستقلال لفرض ضرائب طائلة علــى المنتجــين وخدمــة المصالح الشخصية المحلية. وقد تحتم على صغار الملاك بيع منتجاتهم للجان التسويق بالأسعار التى تنص عليها اللوائح التى تقــل بكثيــر عــن أســعار التصدير. رغم ذلك كانت لجان التسويق المصدر الرئيسى للأرصدة والأسمدة وغيرها من المدخلات فى عملية الزراعة وحالت دون انخفاض الأسعار إلى

حد أدنى من مستويات حد الكفاف. عندما تم حل مجلس القهوة التنزانى، لـم يحصل المزارعون على هذه المدخلات وكان الكثير منهم غير قـادر علـى الاستمرار فى زراعة حبوب القهوة (أوكسفام Oxfam 2002: 164ff)، لكـن المشكلات الأوسع نطاقًا أعقبت تحرير إنتاج السلع من القيود كالتالى:

- الضغط على الدول النامية لخفض العمالة والتكاليف التى تتحملها بخـلاف الرواتب كالصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم (من أجل تخفيض الإنفاق العام)[٦].

- انخفاض الإنتاج فى أعقاب انهيار نظم التوسع، وعدم القـدرة علـى الحصول على أرصدة مالية وارتفاع أسعار الأسمدة.

الضغط على أصحاب المزارع الصغيرة للعمل من خلال نظام تجـارى احتكارى خاص.

- وجود احتمالية الارتفاع الهائل فى الأسعار واستفحالها بسبب غيـاب التأمين الحقيقى أو الأسواق الدائنة.

- عدم إمكانية المزارعين الأكثر فقرًا والأكثر عزلة من الوصول للأسواق فى أعقاب انتهاء وضع نظم لتحديد الأسعار والتسويق على نطاق إقليمى.

- الانخراط بشكل أكبر فى التنافس العالمى مما يؤدى إلـى انخفـاض الأسعار.

إذن فقد قوضت العمليات العالمية للتسليع محاولات إيجـاد مجتمعـات ريفية مالكة للأراضى الزراعية (أراغى Araghi 1995). أفادت تقارير الأمم المتحدة أنه فى عام ٢٠٠٣ أصيب التقدم فيما يتصل بالقضاء على الفقر فـى أمريكا اللاتينية "بالركود" فى السنوات الخمس السابقة بنـسبة ٤٣,٤٪ مـن السكان (أى ما يوازى ٢٢٠ مليونًا) يعيشون فى فقر و٥٥ مليـون شـخص

يعانون من إحدى درجات سوء التغذية (هيئة الاستعلامات التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٣م). شجعت هذه الظروف حدوث هجرة جماعية إلى المدن وعبر الحدود القومية. وتجسدت آثار ذلك فى تخفيف وطأة الفقرمن خلال الحوالات النقدية[٧]. رغم ذلك، ما زال صغار الملاك يتم توظيفهم فى سلاسل الإنتاج العالمى كما تبين الحالتان التاليتان.

الحالة الأولى: علم اجتماع القهوة

من المعروف أن جيدينز Giddens قام بتفسير وجهة النظر الاجتماعية بالإشارة إلى كيف يكون حال "شخص يشرب قدحًا من القهوة فيجد نفسه محاصرًا بمجموعة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى تمتد عبر العالم". (جيدين 4: 1997: Giddens). وليس على نفس الشاكلة نجد إعلانًا لشركة نستله فى عام ١٩٩٨م، وهى إحدى الشركات الرئيسية على مستوى العالم فى مجال تحميص حبوب القهوة وتسويقها – يقول: "فى المرة المقبلة التى تستمتع فيها بقدح من نسكافيه، توقف برهة وفكر كيف عمل أكثر من ١٠٠ مليون شخص يشتغلون فى زراعة حبوب القهوة سويًا لمساعدتك على أن تبدأ يومك". فى الواقع إن القهوة منتج عالمى يمر خلال سلسلة من الوسطاء وعلاقات السلطة والمال وتتم فيها إضافة أهم هدف من خلال نظم التصدير والمعالجة والحفظ. يوضح أونجوين (Ong'wen 2006) أن الوسطاء الأوائل هم التجار المحليون الذين يملكون المخزون ويصبحون جزءا من النخبة المحلية. غالبًا ما يكونون هم الأشخاص الوحيدون الذين يستطيعون توفير وسائل النقل- غالبًا شاحنات نصف نقل مشكوك فى قدرتها على إكمال الطريق – ويعملون كممولين محليين بعرض قروض على الفلاحين المحليين عادة، شريطة أن يرهن المزارعون محصول حبوب القهوة الخاص بهم بأسعار زهيدة للغاية أو سداد القروض بفائدة عالية. يتلوهم فى سلسلة الوسطاء المعالجون الذين يقومون بجميع العمليات المتعاقبة حتى يتم تسليم المحصول إلى المصدرين وهم بصفة رئيسية شركات عبر وطنية. يضطلع المصدرون بدور محدد للغاية وهو تحضير المنتج بما يتفق مع المتطلبات

المحددة للموردين. كما أن شركات تحميص القهوة تضع مواصفات مختلفة لترتيب الحبوب الخضراء الخاصة بهم. ويجب أن يضمن المُصدر أن النوع الصحيح من القهوة قد تم إرساله إلى الشركة المستوردة الصحيحة في التوقيت الصحيح. كما هو الحال مع كل وسيط، فإن هدف المصدر هو الشراء بأرخص سعر ممكن والبيع بأعلى الأسعار الممكنة التي يمكنه الحصول عليها، ويمكن للمزارعين أن يحصلوا على أقل من ١٪ من سعر التجزئة الذى يباع به البن فى محلات السوبرماركت.

يعتمد حوالى مليار شخص فى العالم على إنتاج هذه السلعة كمصدر رزق ومعظمهم من المزارعين من صغار الملاك. فى أوغندا على سبيل المثال يحصل حوالى ربع السكان رزقهم من زراعة حبوب البن. رغم ذلك فقد انخفضت أسعار السلعة عالميًا خلال العقدين الماضيين فى حالات كثيرة بمعدل ٨٠٪ (انظر الجدول ١-٥) وانخفضت أسعار القهوة بأكثر من ٥٠٪ فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. دل هذا على أنه فى غضون ثلاث سنوات (١٩٩٩-٢٠٠٢م) انخفضت قيمة الصادرات من القهوة من ١٣ مليارًا إلى ٧ مليارات دولار، ومن العواقب الوخيمة لهذا الانخفاض على الزارعين، سوء التغذية والاضطرار إلى إخراج أبنائهم من المدارس وزيادة احتمال تعرضهم إلى أحداث أخرى سيئة كزيادة أسعار الغذاء والإصابة بالمرض وعدم القدرة على شراء مواد ضرورية كزيت الطعام (أوكسفام Oxfam 2002: 150). فى نفس الوقت، فإن معدلات التبادل التجارى (قيمة أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات) انخفضت لصالح الدول الصناعية بحوالى ١٠٪. فى أوغندا تقع المزارع الصغيرة (أو الشامبا) فى أماكن غير مستقرة على جوانب التلال حيث تزرع حبوب القهوة عادة مع الموز والفول والخضراوات؛ حيث تساعد الجذور العميقة لشجرة البن على تماسك التربة ومنع تآكلها. هذا نظام مستدام توارثته الأجيال، غير أنه تتهدده الآن الأسعار الآخذة فى الانخفاض وانعدام الدعم الاجتماعى وتحرير الإنتاج. قد يكون تأثير كل ذلك على المجتمعات

المحلية مدمرًا؛ حيث تُجبر الأسعار الزهيدة (بشكل رئيسى) المزارعين الذكور إلى البحث عن عمل بعيدًا عن المزرعة وتضطر نساء المزارعين إلى إنفاق المزيد من الوقت لكسب المال من مجال آخر على حين يحتفظن بمسئوليتهن الأساسية وهى رعاية الأطفال. تنخفض دخول الأسرة رغم أن الأسر تواصل العمل فى مجال الإنتاج فى محاولة لزيادة حجم المنتج من أجل الحفاظ على الدخول. لكن هذه المحاولات تسفر عن أثر إنتاجى معاكس وهو زيادة العرض، وبالتالى يُزيد هذا من انخفاض الأسعار التى يتم دفعها للمنتجين. لا يتمتع استهلاك القهوة بالمرونة السعرية؛ فمن المستبعد أن يزيد الأشخاص من استهلاك القهوة حتى لو انخفضت الأسعار وظلت أسعار التجزئة فى منافذ البيع ومحال السوبر ماركت مستقرة ولم تنخفض مع انخفاض أسعار المنتجين؛ لذا فإن الزيادة فى الإنتاجية (من خلال الاستغلال المتزايد للعِمالة من أعضاء الأسرة) من الأرجح أن تدفع بأسعار المنتجين إلى انخفاض أكثر من ذلك. على الجانب الآخر من السلسلة الإنتاجية، فقد ارتفعت أرباح تجارة شركة نستله بمعدل ١٥٪ بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠م وحدها (أوكسفام Oxfam 2002: 151).

جدول ١-٥: أسعار السلع الأولية المختارة بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠١م

المنتج	الوحدة	١٩٨٠م	١٩٩٠م	٢٠٠١م
قهوة قوية	سنت/ كجم	٤١١,٧	١١٨,٢	٦٣,٣
كاكاو	سنت/ كجم	٣٣٠,٥	١٢٦,٧	١١١,٤
زيت الفول السودانى	دولار/للطن	١٠٩٠,١	٩٦٣,٧	٧٠٩,٢
قطن	سنت/ كجم	٢٦١,٧	١٨١,٩	١١٠,٣
أرز تايلندى	دولار /للطن	٥٢١,٤	٢٧٠,٩	١٨٠,٢

سكر	سنت/ كجم	٨٠,١٧	٢٧,٦٧	١٩,٩
نحاس	دولار/للطن	٢٧٧٠	٢٦٦١	١٦٤٥
زيت النخيل	دولار/للطن	٧٤٠,٩	٢٨٩,٩	٢٩٧,٨
فول الصويا	دولار/للطن	٣٧٦	٢٤٦,٨	٢٠٤,٢
رصاص	سنت/ كجم	١١٥	٨١,١	٤٩,٦

المصدر: أنوجوين Ong'wen, 2006

الأسواق العالمية إذن تبنى على اختلالات القوى؛ ما دام المورردن المتفرقون يدخلون فى منافسة مع مجموعات صغيرة من المشترين لشركات قومية. تمثل نستله وفيليب موريس نصف السوق العالمية فى مجال القهوة المحمصة والقهوة سريعة التحضير وتتحكم خمس شركات (السابقتان إضافة إلى سارة لى وبروكتور وجامبل وتشيبو) ويتحكمون فى أكثر من ثلثى السوق. من ناحية أخرى، يفتقر المنتجون إلى النفوذ والمعلومات اللازمة ويتم إقحامهم فى سلاسل من العروض التى يتحكم فيها المشترى. وهناك عدد كبير من المزارع الصغيرة يدفع بها إلى أسواق السلع لاحتياجها إلى النقود السائلة. وهنا تواجه بأسعار يحكمها السوق دون حماية اجتماعية أو حد أدنى من نظم التسعير– وعلى النقيض عانت أسعار السلع من المواد الخام مقابل السلع المصنعة انخفاضًا على مدى عقدين. يواجه المنتجون سوق المشترى (سوق به مشترون قلائل) لمنتجهم ويرجع هذا فى أحد أسبابه إلى وجود الكثير من العوائق التى تحول دون دخول مشترين جدد. من هذه العوائق اقتصاديات وفورات الحجم فى صناعة التوزيع العالمى، وتكاليف العلامة التجارية (مثل محاولة منافسة علامات تجارية شديدة النجاح مثل نسكافيه الذى سيتطلب قدرًا كبيرًا من الاستثمار المحفوف بالمخاطر)، والاحتياج إلى معلومات السوق والفرص المحدودة للدخول إلى أسواق التجزئة التى يتحكم فيها بالفعل، عدد قليل من محال السوبرماركت. تتفاقم حدة الخلل فى القوى

لطبيعة بعض المحاصيل النقدية مثل القهوة والتبغ والشاى والكاكاو التى ليست لها قيمة غذائية أو تتمتع بقيمة غذائية ضئيلة، فالأسرة لا تستطيع استهلاك المحصول إن لم تسر الأمور على ما يرام، لو انهار مثلاً نظام التحديد السعرى أو لم يحكم المشترى على الجودة بشكل صحيح.

وعلى أى حال فإن القهوة يمكنها أن تجلب المنفعة أيضًا. فى ماتشاهوس- كينيا تحولت الأراضى التى تعرضت للتآكل الشديد فى الثلاثينيات من القرن العشرين، إلى ريف يتسم بالرخاء فيه صفوف من المنازل والأشجار ونبات البن ومزارع بمبانيها فى التسعينيات من القرن العشرين، وتضاعف عدد السكان ست مرات وانخفض نصيب الفرد من الأراضى المزروعة بمعدل يزيد عن النصف. أعقب هذا الازدهار هجرة الرجال إلى نيروبى فشكلت النساء مجموعات عمل لرعاية الأرض واستعن بالمعرفة والدعم التدريبى فى مجال الحفاظ على الأرض والمياه وأنواع جديدة من القهوة، وفرتها وكالات التطوير والحكومة الكينية. يوضح هذا إمكانات الأدوات الجمعية والتعلم فى سياق داعم (تيفين وآخرون Tiffin et al 1994). من الصحيح أيضًا أنه خاصة فى مجال إنتاج القهوة (وفى منتجات زراعية أخرى أيضًا) كانت حركة التجارة الخيرية واحدة من أكثر الحركات استجابة للمشاكل التى تواجه منتجى السلع. قامت هذه الحركة بناء على رغبة مستهلكى العالم المتقدم لدفع أسعار أعلى مقابل "السلع المحظور بيعها إلا بناء على وصف طبيب" لمعالجة المشكلات الثلاثة وهي انخفاض الأسعار وعدم استقرار الأسعار وانخفاض نشاط القيمة المضافة. تضم بعض الجمعيات التعاونية العاملة فى مجال التجارة العادلة مثل كوابا كوكو فى غانا أعضاء يزيد عددهم عن ٣٠ ألف عضو، وتعمل كصندوق ائتمان لهؤلاء الأعضاء ومنظمة تسويقية وجماعة ضغط سياسية وتحاول زيادة الوعى بالمشكلات التى نتناولها هنا. تبيع كوابا كوكو الكاكاو لسوق التجارة الخيرية بحد أدنى مضمون للأسعار ويتم استثمار الفائض فى برامج التنمية بالمجتمع كإنشاء المدارس وتوفير الرعاية الصحية

وتوفير المياه والصرف الصحى. تعمل منظمات التجارة الخيرية من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية مثل أوكسفام وكافيه ديريكت وشركة تريد كرافت وتوين وبعض الشركات الرئيسية مثل ذا بودى شوب وشركة جرين آند بلاك تشوكليت. هذا يعد بدوره إشارة إلى القوة الشرائية المتزايدة والتأثير المتزايد "للمستهلكين للسلع المحظورة التى لا تصرف إلا بأمر طبيب" فى الدول المتقدمة.(٨) ورغم كل منجزاتها هناك حدود لما يمكن لحركة التجارة الخيرية أن تفعله- ومازالت أسواق التجارة الخيرية مناطق ضيقة ولم تقم بصفة أساسية بتغيير أسواق العالم. أقل من ١٪ من إجمالى مبيعات الشاى والقهوة والكاكاو تتم على أساس التجارة الخيرية (أوكسفام Oxfam 2002: 167).

الحالة الثانية: الصعود مع الدخان

النقاش التقليدى حول المسألة الزراعية طرح القضية برؤيتين: إما استقطاب طبقة الفلاحين (ليتحولوا إلى عمال بلا أراضٍ أو مزارعين رأسماليين) أو التكيف وبقاء مزرعة الأسرة. ينبغى أن يكون من الواضح الآن ظهور تراكيب متنوعة وأشكال مركبة فى أماكن مختلفة، تأقلمت مع السياق العالمى بطرق متعددة- فمالكو المزارع قد يعملون لفترة من الوقت للحصول على أجر فى مزرعة أخرى أو خارج نطاق القطاع الزراعى وقد يقومون أيضًا باستخدام عمالة مؤقتة أو موسمية. الزراعة بالتعاقد مثال على كيف يمكن للتطورات العالمية أن تدعم النشاط الاقتصادى صغير الحجم وحين فى الوقت ذاته تقوض الاستقلالية التى ربما يكون قد وُعد بها هذا النشاط فى يوم ما، مما يحفز بدوره أشكالاً معقدة من القوة والنفوذ. قد يبقى المزارعون على وجه الخصوص مالكين صوريين لوسائل الإنتاج (الأرض وغيرها من الأصول) غير أنهم يفقدون السيطرة على كسب العيش (ماذا يزرعون وكيف) ما دامت القرارات المسبقة للاستثمار والمديونية تعنى أن ما يتم إنتاجه يمليه أو يتأثر بشدة بالتجارة العالمية فى المنتجات الزراعية.

أحد الأمثلة المثيرة للجدل للزراعة التعاقدية هو خطة زراعة التبغ العالمية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية (BAT) التى تشمل ٢٥٠,٠٠٠ مزارع فى جميع أرجاء العالم فى ٢٣ دولة (BAT 2005). التبغ صناعة عالمية ذات قوة وعائد مرتفع. فى عام ٢٠٠٢م، حصلت أكبر ثلاث شركات متعددة الجنسيات فى العالم فى مجال السجائر (فيليب موريس، تبغ اليابان وشركة التبغ البريطانية الأمريكية) على عائدات من بيع التبغ تزيد عن ١٢١ مليار دولار وهو مبلغ أكبر من إجمالى الناتج المحلى لألبانيا والبحرين وبليز وبوليفيا وبوتسوانا وكبوديا والكاميرون وإيستونيا وجورجيا وغانا وهندوراس وجمايكا والأردن ومقدونيا وملاوى ومالطة وملدوفا ومنغوليا وناميبيا ونيبال وباراجواى والسنغال وطاجكستان وتوجو وأوغندا وزامبيا وزيمبابوى (منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٤م). فى كينيا يعد التبغ من السلع الجالبة للنقد الأجنبى فمصدرو أوراق التبغ حصلوا على ١٠,٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤م ومصدرو السجائر حصلوا على ١٢٦ مليون دولار.[٩] تتسع العملية بتعاقد الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ فى كينيا لزراعة التبغ بالتعاقد ١٧,٥٠٠ مع صغار المزارعين لزراعة ١٥,٠٠٠ هكتار مقارنة بسبعة آلاف مزارع فى عام ١٩٧٢م و١١,٠٠٠ فى عام ١٩٩١م (كاريوكى Kariukui 2000). تصر شركة BAT على أن تتضمن برامج زراعة أوراق التبغ التابعة لها إدارة متكاملة للمحصول والحفاظ على التربة والمياه والاستخدام الملائم للمبيدات الزراعية ومراعاة المعايير البيئية والمهنية فى عملية تقطيع الأوراق الخضراء والقضاء على عمالة الأطفال الذين يتم استغلالهم ووضع برامج للتشجير للمزارعين الذين يستخدمون أخشاب الأشجار من أجل معالجة التبغ والحصول عليه من مصادر متجددة (BAT 2005).

فى بواكير الثمانينيات من القرن العشرين أجريت أبحاث لتطوير زراعة التبغ فى كينيا من جانب الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ BAT(k) التى كانت آنذاك شركة التبغ الوحيدة العابرة للقوميات التى تعمل البلاد (كورى

ورای(Currie and Ray 1984. 1985. 1986)[١٠]. بخلاف تنزانيا، لـم يكـن يعتقد فى السابق أن كينيا مناسبة لزراعة التبغ لكن بالتعاون مـع الحكومـة الكينية قامت شركة BAT(K) بتشجيع المزارعين الصغار (الـذين يملكـون حوالى هكتارين) للانضمام إلى خطة توسع فى زراعة التبغ التى تـضمنت برنامجًا لزراعة المحاصيل المتنوعة مثل الذرة إضافة إلى التبغ. الإجراءات التعاقدية التى يتم من خلالها توظيف المزارعين للعمل فى خطة الزراعة هذه مماثلة للكثير من سلاسل الشراء العالمية. تتحاشى الشركة العابرة للقوميـات المخاطر والتكاليف التى تنطوى عليها إنشاء العقارات ومعالجـة النباتـات وتشترى التبغ المعالج من المزارعين الذين يظلون مـسئولين عـن عمليـة الزراعة ومراحل المعالجة. بهذه الطريقة تكون الشركة بمعزل عن مخـاطر الإنتاج- كالتقلبات الجوية وبوار المحاصيل والآفات والأخطاء التى تحـدث فى عملية المعالجة- وتضمن إمدادها بأوراق التبغ حيث إن المزارعين ليس لديهم أية منافذ أخرى لتصريف منتجهم. ظهـرت المنافـسة فـى بـواكير التسعينيات من القرن العشرين من قبل شركة كينية صغيرة تدعى شركة تبغ ماسترمايند (MTK) التى كانت تعرض أسعارًا أعلـى للمـزارعين مقابـل الأوراق المعالجة. أعلنت شركة BAT(k) أن الصراع بـين طـاقم الإنتـاج وطاقم شركة MTK مع زيادة إنتاج أوراق التبغ تسبب فى حدوث "انهيار تام فى القانون والنظام فى بعض المناطق" (باتيل وآخـرون Patel et al 2007). وفقًا لما ذكره باتيل فى كتابه، استخدمت شـركة Bat(K) النفـوذ الـسياسى لإعادة هيمنتها فى مجال شراء أوراق التبغ وإلزام المزارعين بعرض المنتج لمشترٍ واحد فقط[١١].

التبادل البنيوى الضمنى بين المنتجين والشركة لـم يتغيـر تقريبًـا منـذ الثمانينيات من القرن العشرين. عملية زراعة التبغ تحتاج لعمالـة ضـخمة وتتطلب الرى بشكل مطرد وإزالة الحشائش الضارة والتقليم المستمر، يلى ذلك الحصاد فى فصل الصيف وعملية المعالجة، وأثناء هذه العملية غالبًا ما ينـام

أعضاء الأسرة حول أفران المعالجة للحفاظ على درجة الحرارة الصحيحة. كما تتطلب أيضًا مدخلات كبيرة- من بذور إلى أسمدة وأفران معالجة وسقيفة للتجفيف ومبيدات حشرية (فهذا المحصول عرضة للإصابة بالآفات بشكل كبير) والحطب للوقود- الذى لا يتمكن معظم الفلاحين من توفيره دون الحصول على قروض من الشركة. كما يتعين عليهم اكتساب المهارات لزراعة ومعالجة محصول أوراق التبغ ليكون ذا جودة عالية بشكل كافٍ، كى تشتريه شركة BAT (k) وهو الأمر الذى توفره أيضًا خطة التوسع. إن التقيد بمشترٍ واحد يعنى أن الدخل الذى يحصل عليه المزارعون يعتمد على كيفية تقييم المشترين لهذا المحصول. لقد أكدت عملية الدعاية لهذه الخطة على المكاسب العالية التى يمكن للمزارعين أن يتوقعوا الحصول عليها من عملية زراعة التبغ رغم أنه على أرض الواقع كانت المكاسب المالية متباينة إلى حدٍّ كبير. وفى حين استخدم بعض المزارعين الدخول من التبغ للاستثمار بشراء جرار والتوسع فى الزراعة، تفيد العديد من التقارير أنه بعد سداد الديْن تكون الدخول منخفضة ويخسر البعض الأموال فى عملية الزراعة (المعونة المسيحية Christian Aid 2004؛ كاريوكى Kariukui 2000). وجد كل من أوجارا وأوجودى (Ogara and Ojode 2003) أن معظم المزارعين يحصلون على ٥٠,٠٠٠ شلن كينى فى الهكتار لكن يتبقى لهم فقط ٢٠,٠٠٠ بعد الاستقطاعات وهذا إذا كانت تكلفة الأيدى العاملة بالسعر اليومى الرسمى للعمالة الزراعية فيمكن أن نقول إن المزارعين يخسرون ٤٠,٠٠٠ شلن كينى فى المقابل.

علاوة على ذلك، هناك دلائل على أن زراعة التبغ تؤدى إلى أوجه قصور فى عملية الإنتاج الغذائى. فبعد حصاد التبغ فى يوليو يكون أمام المزارعين موسما واحدا حتى شهر نوفمبر لزراعة الغذاء قبل أن يبدأ هطول الأمطار. إذ إن موسم واحد لزراعة الذرة لن يكفى لإطعام معظم المجتمعات وهناك بعض مناطق زراعة التبغ (مثل منطقة ميجورى) عانت من مشكلات قلة الغذاء

(كاريوكى Kariukui 2000). فى منطقة كيريا توجد منطقة بور تعانى بالفعل من قلة الموارد الغذائية، يقول ريمير وويلمور (Rimmer and Willmore 2004) إن زراعة التبغ تزيد من تفاقم الوضع حيث يعانى ٥٢٪ من الأطفال من نقص التغذية المزمن أو الحاد، وتعانى المنطقة من الحاجة الماسة إلى معونات للقضاء على المجاعة. فى "ميرو" تم تخصيص معظم الأراضى الخصبة لزراعة التبغ ولأن الطبقة السطحية من التربة تم تآكلها نتيجة قطع الأشجار، فقد أدت الأمطار الغزيرة إلى القضاء على محصول الذرة (تشاتشا Chacha 2001). وبالتالى وبطرق متنوعة يدرج المزارعون المتبقون فى دوائر عالمية لرأس المال وصناعة القرار؛ حيث تعتمد فرص الحياة بشكل كبير على الأسواق العالمية وأسعار السلع وتقلبات المناخ والحركات المالية واستراتيجيات الشركات.

فى هذا السياق العالمى والمؤسسى، تتخذ الأسر قرارات بشأن السعى وراء كسب العيش رغم أن هذه القرارات - كما يذكر دى هان وزومرز (De Haan and Zoomers 2003)، لن تكون دومًا قرارات استراتيجية، بل تعتمد على مسارات تم دخولها من قبل. هذا يعنى أنه إذا ما حصر المرء نفسه فى نشاط معين تم استثماره بشكل ذى هدف وأصبح مصدرًا للهوية واكتسب المعرفة والمهارات اللازمة لهذا النشاط، سيكون هناك تحيز للاستمرار فى مزاولة هذا النشاط. من ناحية أخرى ، فإن مزرعة الأسرة تستطيع أن تصمد أمام القوى العالمية جزئيًا من خلال التكاثر السريع وإعادة تشكيل الترتيب الهرمى الخاص بالنوع والسن. وقد خلصت الأبحاث التى أجريت على القرارات التى تتخذ فى الأسرة الواحدة إلى أن قرار زراعة التبغ هو قرار الرجل، وبالتالى فإن العمل الفعلى يقع بشكل كبير على كاهل الزوجة (أو الزوجات فى المناطق التى ينتشر فيها تعدد الزوجات). يتحمل الأطفال أيضًا عبء العمل فى مزارع التبغ إلا أن الرجال عادة ما يتحكمون فى عملية التسويق واستغلال الأموال. وهذا يشكل أهمية كبيرة لسلسلة السلعة العالمية؛ حيث إن الدخول المنخفضة من أوراق التبغ (بالنسبة لكثير من المزارعين) تدعمها العمالة غير المكلفة من أعضاء الأسرة وتتحمل الأسرة

مخاطر (ومجازفات) الإنتاج (أسيلا Asila 2004). تتضمن هـذه المخـاطر الحالة الصحية وتدهورها ومخاطر زراعة التبغ بسبب اسـتخدام المبيـدات الحشرية واستنشاق الدخان أثناء عملية المعالجـة وامتـصاص النيكـوتين (المعونة المسيحية ٢٠٠٤م).

إضافة إلى ذلك فإن التسليع العالمى له آثار بيئيـة؛ إذ تحتـاج عمليـة المعالجة كميات ضخمة من الوقود النباتى، وفى المناطق شبه الجرداء حيث تنكمش بالفعل الغابات (مثل وادى كوناتى على حواف جبل كينيا) تـستفحل عملية إزالة الأشجار من جراء عملية زراعة التبغ (تشاتشا Chacha 2001). فى ميرو (وهى منطقة رئيسية لزراعة التبغ) تعرضـت الطبقـة الـسطحية للتربة للتآكل بشكل كبير واكتسحتها الأمطار الغزيرة. تشجع شركة BAT(K) على إعادة التشجير وتطلب من المزارعين إعادة زراعة الغابات التى تم قطع أشجارها. والقيام بزراعة أشجار الأوكاليبتوس سريعة النمو. هذه الأشـجار سريعة النمو لتعويض فقدان الأشجار التى تقطع كل عام تحتاج إلى الكثيـر من المياه وتؤدى إلى انخفاض معدل المياه مما يزيد من وطأة نقص الميـاه. على أى حـال يـرى ريمـر وويلمـور (Rimmer and Willmore 2004) أن المزارعين يفضلون استخدام أنواع تقليدية من الأشجار للمعالجة؛ حيـث إنها تؤثر على نكهة التبغ، وبالتالى على سعر بيع المحصول. وتوصلا إلـى أن معدل إزالة الأشجار سريع للغاية ولا يمكن مجاراته بإعادة زراعة أشجار جديدة واستشهدا بمقولة أحد أعضاء البرنمان المحلى (سامسون مويتا ماروا) الذى قال عام ٢٠٠١م:

"إن الأراضى تتحول بشكل متزايد إلى أراض بور غير منتجـة يابـسة وقبيحة ومنقرحة. تزعم شركة BAT أنها منخرطة فى برامج إعادة التشجير الغابات [لكن] ... معدل إزالة الغابات أسرع بكثير من أن يوازيه معدل إعادة التشجير. بالتأكيد كل هذا لا يمكن أن نلقى عليه بظلال الريبة."

(ريمر وويلمور Rimmer and Willmore 2004)

التوسع فى العلاقات السلعية وإدراجها فى سلاسل الإنتاج المحلية له آثار عديدة تخضع للتنازع والتفاوض. رغم المشكلات التى تنتج عن الخطة التعاقدية فليس هناك دليل على أن صغار الملاك الزراعيين يتم إجبارهم بالفعل على الخروج من أراضيهم، رغم أن المزارعين المثقلين بالديون قد لا يحصلون على المزيد من المدخلات (كويو Kweyuh 1998)؛ وفى الواقع فإنهم يزيدون من استغلال عمالة الأسرة من أجل الحفاظ على سبل العيش. لكى ندرك هذا علينا أن نقدر العلاقات التقليدية الريفية الأبوية فى كينيا وأيضًا المركزية السياسية والثقافية لملكية الأرض. لن يكون من المقبول سياسيًّا لعدد كبير من المزارعين أن يتم نزع ملكياتهم (رغم أن عددا متزايدا بعيدون عن مزارعهم كمهاجرين مؤقتين) فى حين تكون الملكية عاملاً رئيسيًّا فى المكانة والهوية. ترتبط السيطرة على الأرض بالتفاعل المعقد للنفوذ الاجتماعى والسياسى ويعطى معنى لحياة الناس. رغم هذا فإن طبيعة المجتمع الريفى هى طبيعة متغيرة:

"بالنسبة لمعظم صغار ملاك الأراضى الزراعية تأتى النسبة الأكبر لدخلهم من الأنشطة غير الزراعية...[و]... حوالى ٣٦٪ لديهم على الأقل عضو عامل له راتب بعيد عن المزرعة... [و] ٣٣٪ يحصلون على حوالات مالية من أعضاء الأسرة الذين يعملون بعيدًا".

(كوديك ومينا Kodhek and Maina 2000)

نهاية المجتمع الأبوى؟

كان لهذه التغيرات آثار عميقة على الميراث الريفى، والاحصاءات لا تنقل

لنا كيف أثرت هذه التغيرات السريعة على التركيبة البنيوية بطرق معقدة. يرى كوستيلز (Castells 1997) أن تفكيك المجتمعات التقليدية قد أسفر عن "نهاية المجتمع الأبوى" رغم أن النقاش عن الزراعة التعاقدية يشير إلى أن هناك اتجاهًا معاكسًا يمكن تحديده. تأثير العولمة على العلاقات بين الجنسين شهد تنوعًا كبيرًا. لقد انطوى التغير فى العلاقات الاجتماعية الريفية والتقسيم الدولى الجديد للعمالة على زيادة مشاركة المرأة فى أسواق العمالة العالمية[١٢]. فمن ناحية، يمكن أن يكون أحد آثار هجرة الذكور من الريف زيادة المكانة الاجتماعية والشرعية للنساء اللاتى يمكنهن حينئذ أن يضطلعن بمسئولية إدارة مزرعة والتعامل مع القروض وما إلى ذلك (بابب Babb 2005؛ دى هان وزومرز De Haan and Zoomers 2003). مع تعزيز قوة المرأة فى الأسرة، يمكن للمرأة أن تزاول سيطرة أكبر على استخدام دخل الأسرة وغيره من الموارد ونسبة المواليد (بيرونز Perrons 2004: 84). بدلاً من أن يصبحن ببساطة مساعدين للأسرة فى ملكية صغيرة لكسب العيش، فقد يتزايد نفوذ ومكانة بعض النساء ويدخلن إلى القطاع الذى يدفع فيه لهن رواتب. فى الواقع يقول بيرونز إن العمل مقابل راتب:

"يوفر إحساسًا بالحرية والمساحة والوقت حيث يمكن [للنساء] أن يكن أنفسهن، كما يوفر بعض المتعة من خلال التفاعل الاجتماعى مع غيرهن من النساء. كما أن العمل مقابل راتب يزيد الإحساس بالثقة بالنفس وتقدير الذات ويزيد احترام الآخرين لهن، وبشكل عام فإن الدخل المستقل للمرأة يمنحها سلطات واسعة.

(بيرونز Perrons 2004: 117)

يواكب هذه التغيرات حراك مكانى جديد، إضافة إلى أنماط جديدة من الدخل والاستهلاك واستقلالية أكبر، فعلى سبيل المثال التفاوض مع الوالدين حول الشركاء المحتملين وتفادى الزواج المدبر والتعامل مع أشكال جديدة من

التجارب الرومانسية والعلاقات الآثمة (ميلز 2003 Mills).

من ناحية أخرى قد يكون من السابق لأوانه أن ننظر إلى هذا كإرهاص "لنهاية المجتمع الأبوى"، فزيادة استقلالية المرأة أيضًا تسفر عن تكافؤ الضدين وصراع وردود فعل عنيفة من قبل الرجال، الذين تنخفض فرص العمل التقليدى أمامهم، والذين يمكن أن ينظروا إلى ارتفاع مكانة المرأة بوصفها "أزمة رجولة" (ميلز Mills 2003؛ بيرونز 119 :Perrons 2004).

علاوة على ذلك، فإن المشاركة المتزايدة للنساء فى الاقتصاد الدولى الجديد خلقت أيضًا سلاسل عالمية جديدة من التبعية والخضوع. تطلبت استراتيجيات التعديل الهيكلى خفض الإنفاق الاجتماعى، الذى يفترض مسبقًا أن الأسر تمتلك بالقدرات المرنة لاستيعاب تكاليف الدعم الاجتماعى للقوة العاملة. هذا يفترض دورًا منزليًا متزايدًا للنساء اللاتى يجبرن على دخول سوق العمالة أو العمل لحسابهن الخاص بالضغط على الأسرة. تركز التوجه إلى توظيف النساء فى مجال الإلكترونيات والملابس والزراعة والخدمات (خاصة مراكز الاتصال). غالبًا ما يعتمد رأس المال الدولى على المفاهيم النوعية لطبيعة المرأة والعلاقات الاجتماعية لتوظيف النساء اللاتى يعتبرن أكثر خضوعًا واجتهادًا من الرجال واللاتى أيضًا يقبلن أجورًا أقل (ميلز 2003 Mills). فى الدول المتقدمة أيضًا، تزيد نسبة العاملات من النساء فى مجال الرعاية والتغذية والأعمال المكتبية والمبيعات. وغالبًا ما تكون النساء فى الوظائف المهنية مديرات لنساء أخريات بشكل رئيسى (بيرونز Perrons 2004: 86). علاوة على ذلك، فإن منظمة العمل الدولية (٢٠٠٣م) أصدرت التقرير التالى:

- تزيد احتمالية إيجاد فرص عمل بين النساء عنها بين الرجال فى الاقتصاد غير الرسمى خارج الأطر القانونية والتنظيمية، مع قليل من المزايا الأمنية إن وجدت ودرجة عالية من التعرض للخطر.

- ما زالت مسئوليات الأسرة موكلة إلى حدٍّ كبير للمرأة. وإذا اضطرت للجمع بين أنشطة تربية الأطفال وأنشطة العمل، يطلب من النساء أن يجدن حلاً لتحقيق التوازن بين هذين الدورين.

- تحصل النساء على أجر أقل فى كل مكان، عما يحصل عليه الرجال. يرجع أحد أسباب ذلك إلى أن النساء غالبًا ما يشغلن وظائف ذات مستوى متدنٍ وأجور متدنية فى مهن تهيمن فيها النساء على العمل.

- الزيادة فى معدلات مشاركة القوة العاملة حتى الآن لا يقابله تحسن فى نوعية الوظيفة. ولم تؤدِّ ظروف العمل بالنسبة للنساء إلى تمكينهن الاجتماعى والاقتصادى الحقيقى.

- نتيجة لذلك، فإن نسبة النساء اللاتى يعملن لاتزال غير قادرة على رفع مستواها ومستوى أسرتها فوق خط الفقر المتمثل فى دولار أمريكى واحد يوميًا - ما يطلق عليه نسبة الفقراء العاملين- أعلى من نسبة هؤلاء من الرجال. فمن إجمالى عدد ٥٥٠ مليون شخص من الفقراء العاملين، نجد ٣٣٠ مليونًا أو ٦٠٪ من النساء.

تعكس هذه الأنماط لكل من الجنسين والتوظيف العالمى بنية اجتماعية موجودة بالفعل غير، أنها أيضًا تؤكد عليها وتدعمها بطرق متنوعة. من ثم فكما تقوم العولمة بإفراز أشكال جديدة من السلوك الاجتماعى، تتدفق العولمة بطرق منتظمة لتعزيز الترتيب الهرمى الكامن للنفوذ والهيمنة. هذه الآثار المتباينة فى معظمها نتائج غير مقصودة لتراكيب معينة من سلاسل السلع العالمية وتداخل الثقافة وعلاقات النفوذ المحلية العابرة للقوميات إلى جانب السبل المتعددة التى يُضفى بها الناس معانىَ على هذه العمليات وتوزيع الموارد، فى الوقت الذى يحافظون فيه على سبل العيش.

خاتمة

خلقت العولمة، لأول مرة فى تاريخ العالم، سوقًا عالمية وشبكة كثيفة من سلاسل الإنتاج والسلع، الأمر الذى كان له آثار عميقة على العلاقات الاجتماعية فى العقود القليلة الماضية. إلا أن هذه الآثار أصبحت مثار جدل واسع كالنقاش حول العلاقة بين العولمة وعدم المساواة. وفى حين تركز الكثير من الوكالات الدولية على الفقر (والنقاش حول أكثر من اتجاه) هناك دليل على أن عدم المساواة العالمية بين الدول وداخل الدول قد زادت بشكل مطرد مع زيادة التكامل الاجتماعى الاقتصادى العالمى. إن الخفض الشامل لمعدلات الفقر العالمى يتسق بطبيعة الحال مع عدم المساواة الإقليمية والعالمية نسبيًّا، والتى يتسع نطاقها والاتجاهات المعاكسة فى بعض الأماكن، ما دام هناك دائمًا "فائزون" و"خاسرون" من عملية العولمة. كانت إحدى النتائج العالمية لهذه التطورات القضاء على الفلاحة بشكل واسع- أى اختفاء الحياة الريفية التى كانت - فى بداية القرن العشرين- أسلوب حياة لمعظم الناس فى جميع أنحاء العالم، بيد أن-انتهاءه- أفسح المجال أمام التحول إلى الحضر بشكل هائل (غير مخطط). هذه عملية معقدة ومتفاوتة تظهر بطرق مختلفة فى مناطق معينة. وأوضح مثال لذلك إنتاج القهوة والتبغ، فهناك مواقف قد يكون فيها الإنتاج الريفى الصغير النطاق الذى تدعمه سلاسل السلع العالمية التى تصل من القرية الريفية إلى منافذ البيع (السوبرماركت) بالمدن الرئيسية. رغم ذلك، ورغم أن خطط التوسع والإنتاج لمجال الزراعة يمكن أن تزيد من الدخول وتعيد تشكيل المجتمعات المحلية، فإن الشروط غير المتكافئة للتبادل تعنى أن المزيد من الآثار الواسعة النطاق ستؤدى إلى استنزاف البيئات المحلية وتزيد من وطأة النزوح من الريف إلى مناطق حضرية جديدة ومتوسعة. حتى فى الأماكن التى تظل فيها المزارع فى حيازة "الأسرة" (التى بدورها تتطلب ترتيبًا هرميًّا للنوع والجيل خضع للتغير والهيكلة)، نادرًا ما تظل هذه المزارع المصدر الأوحد للدخل، وتصبح العمالة

مزيجًا يتسم بالمرونة من العمالة التى تعمل بزراعة المحاصيل النقدية والمحاصيل الغذائية الرئيسية من جهة والعمالة المؤقتة والمهاجرين لأمد قصير أو بعيد. إن الفارق بين الحضرى والريفى وبين الإقامة الدائمة والمؤقتة يصبح غير واضح فى هذه العملية؛ حيث تتناقص نسبة المقيمين "الريفيين" الذين ينخرطون فى الأنشطة الزراعية.

حاول النقاش الماركسى للمسألة الزراعية أن يفهم كيف خلقت هذه التطورات أنماطًا جديدة من الطبقات الاجتماعية. كان رأى ماركس أن الرأسمالية بالضرورة قامت بإخضاع الريف لمنطق السوق، وبالتالى قامت بتقويض الأشكال التقليدية للتضامن الاجتماعى. وفى خضم ذلك، استقطبت أقلية من المزارعين الرأسماليين وحشد من البروليتاريين لا يملكون أرضًا. كان هذا الأمر مهمًّا للماركسيين لأن عملية التمايز الاجتماعى (فى المناطق الريفية والصناعية) كانت فى حد ذاتها مقدمة للثورة الاشتراكية، رغم أنه بحلول أوائل القرن العشرين كان من الواضح أن الريف لم يكن يتبع هذا النمط كما كان متوقعًا. فى الواقع، لم يكن الأمر فقط أن "مزرعة الأسرة" بدا أنها تتمتع بالقدرة على البقاء لكن أيضًا فى فترة ما بعد الحرب كانت هناك استراتيجيات وطنية وعالمية هدفت إلى زيادة الحماية الاجتماعية وتخفيف الأثر الاجتماعى المدمر لقوى السوق. إلى جانب النظم القومية للرعاية الاجتماعية فى الدول المتقدمة الرأسمالية، كانت هناك محاولات لوضع نظرية "كينيزية ريفية" من شأنها أن تدعم بعض الاستقرار الريفى فى الدول النامية. كما دعمت أيضًا الكثير من الشركات العابرة للقوميات العاملة فى مجال الزراعة، مشاريع صغيرة كان من شأنها آنذاك أن تتحمل نصيبًا كبيرًا من المخاطر وتكاليف الإنتاج. جاءت هذه الاستراتيجيات فى جوٍّ من التوتر مع الأزمة الاقتصادية العالمية ونمو برامج التعديل الهيكلى من الثمانينيات فى القرن العشرين وما بعدها إلى جانب ازدياد عملية التفكك الريفى مرة أخرى.

على أى حال كانت شروط المسألة الزراعية شروط وجود فـــى المقـــام الأول. لقد أيدت فهم تداخل العمليات المحلية والعالمية التى تكون فيها النـــواتج الجمعية نتاج قرارات اتخذت فى مناطق بعينها فى إطار القيود التى تفرضـــها كل من علاقات السلطة والممارسات الراسخة وأحـــوال المعرفـــة والـــسياق الحكومى المؤسسى. رغم ذلك فإن التكهنات الماركسية تتماشى مع تلك الحقائق الجديدة فى منحى أبعد وهو أن العملية المتوقعة لتشكيل الطبقات كـــان ســـيتم الربط بينها وبين تطور القوى الإنتاجية الجديدة- نمو النظام الصناعى للإنتاج. على حين كان ذلك يحدث بطبيعة الحال فى أجزاء من العالم النامى، انفـــصل الكثير من النمو الحضرى غير المنظم عن توسع الصناعات الجديدة أو أشكال التوظيف الجديدة، حيث يعيش كثير من السكان الجدد للحضر على حد الكفاف. إحدى نتائج ذلك هو أن الاقتصاد غير الرسمى والذى تم اعتباره لفترة طويلـــة لا يتفق مع النمو الاقتصادى والتوجه نحو التصنيع شهد توسعًا سريعًا فى كل من الدول النامية والمتقدمة. علاوة على ذلك هناك علاقة قوية بين العمل غير الرسمى وغير المنظم وأحيانا غير المشروع من جهة وبين الفقر مـــن جهـــة أخرى (كار وتشين Carr and Chen 2001). نتيجة هـــذه العمليـــات القـــضاء العالمى على الفلاحة وكان حافزًا لحركة سكانية واسعة النطاق أفـــرز مـــدنًا مدقعة الفقر بعيدة عن مصادر التضامن والترابط. وهذا بـــدوره أثـــر علـــى التقسيمات الأيديولوجية العالمية. علق ديفيز (Davis 2004) قائلاً:

"لو كان الإله قد مات فى مدن الثورة الصناعية فقد بعث ثانية فى مدن ما بعد الصناعة للعالم المتقدم"، حيث يحرز الإسلام والعنـــصرية المـــسيحية تقدمًا خاصة فى ظل الفراغ الأيديولوجى الـــذى خلقـــه الانهيـــار العـــالمى للحركات الاشتراكية.

الفصل السادس

الإرهاب والمخاطر العالمية

أقبل الليل، ولكن البربر لم يأتوا

وتوافد البعض من الحدود،

وقالوا إنه لم يعد هناك أى بربر

والآن، ماذا سيكون حالنا دون أى بربر،

فقد كان هؤلاء القوم نوعًا من الحلول؟

قنسطنطين ب. كافافى "فى انتظار البربر" (١٩٠٤م)

تناول هذا الكتاب بطرق شتى تساؤلات عن مدى ملاءمة نظرية علم الاجتماع لفهم العولمة والحياة اليومية. لقد رأى بيك أن علم الاجتماع يتمسك "بالتصنيفات الغيبية المقدسة" كالأمة والطبقة والنوع وهى تصنيفات ماتت (بعبارة أخرى مفرغة من محتواها وأهميتها)، لكنها ما زالت حية فى ذات الوقت. تمثل هذه التصنيفات آفاق تجربة القرن التاسع عشر، آفاق الحداثة الأولى التى ما زالت تشكل مدركاتنا الحسية وتعمينا عن التجربة الحقيقية وغموض الحداثة الثانية (بك، Beck 2000b). علاوة على ذلك، فإن زعمه بأنه قد جرت "عملية دمقرطة للمخاطر" أعقبها اختفاء الاهتمام التقليدى لعلم الاجتماع بالبنية التى هى أحد المزاعم الأساسية لنظرية تعرض المجتمع للخطر. هذا يدعم الدعوى التى تبناها الكثير من الكتاب وناقشناها فى هذا الكتاب ومفادها أن العولمة تطرح تهديدًا لعلم الاجتماع التقليدى، لأنها تستتبع

تفتيت المجتمع ونظم الدولة وسقوط الحواجز وتؤدى إلى نفاذية جديدة للحدود لدرجة أن التقسيمات السابقة لـ: الطبيعة/المجتمع والكيانات/الثقافة لم تعد سارية. وفى الواقع، فلقد طال الشك تميز النشاط الاجتماعى فى حد ذاته وأصبح عرضة للتساؤل، يقول كل من لو (Law 1994) ويورى (Urry 2003: 106) إن نظام الطبقات الاجتماعية "ببساطة ليس اجتماعيًّا"، لكنه "يتكون من عناصر غير متجانسة " تشمل أسلوب الحديث، والكيانات، والنصوص، والآلات، والمعمار". هذا الكتاب يتناول هذه الآراء. فبالنسبة ليورى Urry ولو Law، قد يتساءل المرء ما الذى لا يوجد فى أسلوب الحديث والكيانات والنصوص والآلات والمعمار ولا يعد "اجتماعيًّا"؟ تترتب جميع هذه الأنشطة (أسلوب الحديث، الكيانات، النصوص، الآلات، المعمار) وتنتظم وتوضع داخل أطر دلالية ثابتة أحيانًا ويختلف عليها أحيانًا أخرى، وتصبح مواضيع للأحاديث ومصادر تتضح فى محيطها الأنشطة الاجتماعية. علم الاجتماع يهتم بالسلوك الاجتماعى الذى يشكل ما هو عالمى كموضوع للتأمل والتدخل، والحفاظ على قوام العلاقات العالمية. يرى جوفمان (Goffman 1983) أن "الكيان الإنسانى بالنسبة لغالبيتنا، أن نقضى حياتنا اليومية فى ظل الوجود المباشر لآخرين" لذا فجميع "أفعالنا" يمكن وضعها فى سياق اجتماعى. يمكننا أن نضيف إلى هذا أنه ينطبق أيضًا على التفاعلات العالمية التى تتم من خلال تقنيات الاتصالات الرقمية كما ذكرنا فى الفصل الرابع. علاوة على ذلك، فإن مفاهيم البنية الاجتماعية والطبقة والبيروقراطية والنوع والعرق والسلطة والسلع هى مفاهيم حيوية لفهم السبل التى تتجسد فيها العولمة فى المناطق المختلفة كما حاول التحليل لمظاهر عدم المساواة العالمى فى الفصل الخامس أن يوضح. غير أن انهيار الأشكال والتقسيمات الاجتماعية التقليدية بسبب العولمة (والتى ارتبطت بظهور أشكال وتقسيمات جديدة) يعنى أن تجربة الانسيابية والتفتيت وربما بسبب النفاذية التى كانت لها تأثيرات متعددة على

أنماط الحياة اليومية. من بين هذه التأثيرات للحياة اليومية من جراء مخاوف جديدة متخيلة حقيقية، غيرت إدراكنا لمفهوم الحياة فى العالم. هذه هى القضايا التى يتناولها هذا الفصل.

العولمة من "السعادة" إلى "الأسى"

النظام العالمى فى أحد جوانبه ما هو إلا نتيجة لمجموعات معقدة من شبكات الاتصالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والواقعية من جانب والتنظيم من جانب آخر. لكن الاشتراك فى النظام العالمى أيضًا كما يقول روبرتسون (Robertson 1992: 8) يستتبع شكلاً من أشكال الوعى، أو بالأحرى أشكالاً متعددة ومتدفقة من عملية التصور العالمى. يتناول هذا الفصل الأخير بعض المناحى لكلتا العمليتين- قوة ديناميكيات البنية الاجتماعية وأنماط التكامل العالمى وأيضًا التغيرات والأبعاد التى طرأت على الوعى والتصور العالمى وأبعادهما فى مجابهة المخاطر والإرهاب.

بانتهاء الحرب الباردة ساد شعور واسع بالتفاؤل العالمى من قبل أشخاص مثل فريدمان وفوكوياما (Friedman and Fukuyama) اللذيْن عبّرا عن فكرة ما يطلق عليه هولمز (Holmes 2001) اسم "عقد" ما بعد الشيوعية "الطويل" (١٩٨٩- ٢٠٠١م)" "بوصفه أوج سعادة العولمة" خلال هذه الفترة كان هناك تفاؤل واسع النطاق بأنه بما حققته الرأسمالية فى العالم بأكمله، فقد افتتحت عقدًا من "التنافس دون احتكاكات" وحققت الرخاء للفقراء ونشرت الحوار السلمى والتقدم نحو الديموقراطية وسيادة القانون. يرى فوكوياما (Fukuyama 1992) أن الديموقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق الحرة هما أكثر الأشكال إرضاء وفاعلية للحكم والوسيلة المثلى لتنظيم الاقتصاد، وتمثلان المرحلة الأخيرة من الحكم الإنسانى. فى الوقت المناسب، سوف تتلاشى جميع الإيديولوجيات المتنافسة والدول التى لا تتمتع بالديمقراطية

الليبرالية فى الوقت الحالى ويجب أن تبرر نظام حكمها لتبين أنها تتجه نحو الديمقراطية الليبرالية. ولابد أن تَعِد هذه الدول بتوفير الحرية والانتخاب الديمقراطى، لأن شرعية الدولة ستكون عرضة للتساؤل إذا لم تقم بذلك. لقد زعم فوكوياما أن الرأسمالية فى النهاية هى النظام الاقتصادى الممكن الوحيد القابل للتطبيق فى العالم الحديث وأن كل الدول فى النهاية ستطبق نظام رأسمالية السوق الحرة. إضافة إلى ذلك، فإن كل المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن ميولها الثقافية الخاصة، ستنجذب فى النهاية إلى ثقافة استهلاكية عالمية. لم يكن فوكوياما يعنى أن "التاريخ" مجرد وقوع أحداث تنتهى، لكن انتصار الديمقراطية الليبرالية والمجتمعات الاستهلاكية فى نهاية المطاف ستكون إشارة بنهاية التاريخ (بحروف كبيرة) كمجموعة من المعتقدات الموجهة بشكل نهائى لشئون الدولة (كمدينة فاضلة) وهو اعتقاد ماركسى موجز(١). نفس الشيء قاله فريدمان "إن عمر العالم عشر سنوات، فقد ولد منذ انهيار (حائط برلين) عام ١٩٨٩م... كما أن التكنولوجيا - التى تم تسخيرها جيدًا وتم نشرها بحرية - لديها من القوة ما تستطيع به أن تمحو لا الحدود الجغرافية فقط بل والحدود الإنسانية أيضًا." (فريدمان Friedman 2000: 1). كتب هابرماس ثانية عن نهاية الشيوعية التى منحت أوروبا "فرصة ثانية" لتجسيد فكرة مجتمع مدنى متواصل فى كل من الشرق والغرب- لكنها هذه المرة خالية من " الانغماس فى الذات النرجسى المتمحور حول أوروبا" (هابرماس Habermas 1994: 72). هذا التفاؤل (الذى لم يشارك فيه الجميع قط بطبيعة الحال) وأفسح الطريق ليحل محله تشاؤم أكبر بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م (التى سنشير إليها فيما بعد بالحادى عشر من سبتمبر) والتركيز المتزايد على المخاوف الجديدة التى بدأت تظهر على وجه الدقة من عملية العولمة ذاتها. إن ظهور حركات عالمية أيديولوجية قوية - خاصة الإسلامية منها- يدعو إلى التشكك فى مفهوم نهاية التاريخ.

إضافة إلى ذلك فإن نفاذية الحدود في حد ذاتها وتلاشي مفاهيم المكان والزمان التي توجز مفهوم العولمة أصبحت الآن تثير مخاوف جديدة من التعرض لعدوان دموي، نتيجة للثقة العمياء التي في غير محلها أو ما يسميه جوفمان (Goffman 1983) "عدم التيقظ المدني" للأماكن العامة في المجتمعات المعاصرة. علاوة على ذلك، فما دامت عملية الانتقال العالمي تجري عبر الحدود التي تشكل الدولة السيطرة عليها وأحد أشكال تنظيم دخول الأفراد، ويمكن للحدود أن تكون مدخلاً للإقليم وبشكل مجازي حرسًا لكيان الدولة التي يتهددها خطر التعرض لعدوان دموي. لقد زادت المخاوف في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر من وطأة تلويث الأمة وكيانها والثقافة بالعنف. لقد أصبحت نفاذية الحدود وانفتاحها نوعًا من التهديد وتحولت النظرة بالنسبة لحركة الانتقال والانسيابية إلى تهديدات بالعنف. إن الامتناع عن التصويت في الاستفتاء الفرنسي الذي أجري على دستور الاتحاد الأوروبي يرجع في أحد أسبابه إلى "الخوف من الشرق" ومن الهجرة غير المنظمة للوافدين الغرباء. هذا الخوف الذي تحول إلى "مقاومة" شديدة قائمة بالفعل للقوى العالمية مثل اتحاد المزارعين بقيادة "خوسيه بوفيه" أحد قادة حركة "اللا" تصويت في فرنسا (أيرلندا Ireland 2005).

لقد تلاشت صور النظام العالمي السلمي لتحل محلها صور العنف والتهديد. وعلى النقيض من تفاؤل فوكوياما بشأن نهاية التاريخ والانتصار الأخير للديموقراطية الليبرالية، فقد كانت هناك، وخاصة منذ الحادي عشر من سبتمبر و"الحرب على الإرهاب"، تلميحات بأن العالم على أعتاب مرحلة جديدة للتقسيمات القطبية الثنائية أو المتعددة – التي يقف فيها "الغرب" في مواجهة "الإسلام" على وجه الخصوص. من أشهر المؤيدين لهذا الرأي صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington 1999) الذي تعكس نظريته عن "صدام الحضارات" طريقة التفكير التي سادت بين جماعة المحافظين الجدد من الجمهوريين المقربين للرئيس بوش.[٢] تفيد نظرية هنتينجتون بأن السبب

الرئيسى للصراع العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة سيكون ثقافيًا وبين "الحضارات". يرجع هذا إلى أن انتهاء الحرب الباردة أطلق قوى حضارية وثقافية كانت تتشكل فى المجتمعات غير الغربية لعدة قرون (1999: 39). ويبدو أن أساس هذه الصراعات هو أساس أولى:

"الحضارات هى الشكل النهائى للقبائل الإنسانية ، وما صدام الحضارات إلا صراع قبلى على نطاق عالمى. فى العالم الصاعد قد تتشكل دولٌ وجماعات من حضارتين متباينتين... ائتلافات تكتيكية محدودة ذات هدف خاص لخدمة مصالحهما ضد كيانات تنتمى لحضارة ثالثة.... غير أن العلاقات بين المجموعات المنتمية لحضارات مختلفة لن تكون أبدًا علاقات وثيقة بل تتسم بالبرود عادة والعداء غالبًا".

(هنتينجدون Huntington 1999: 207)

ستشهد هذه العلاقات مراحل متنوعة – كالحرب الباردة والحرب التجارية وما يشبه الحرب والسلام غير المستقر والعلاقات المضطربة والتنافسية الشديدة والتعايش وسباقات التسلح– غير أن "الثقة والصداقة ستصبحان عملة نادرة" (1999: 207) . ولقد وُضِع مبدئيًا نموذجٌ متعدد القطبية للصراع المحتمل بين العديد من الحضارات– "الغربية" والأمريكية اللاتينية والأفريقية والإسلامية والصينية والهندوسية والأرثوذوكسية والبوذية واليابانية– غير أن الصراع المحتمل بين الغرب والإسلام هو الذى استحوذ على جل الاهتمام. وحقيقة فقد أكد هنتيجتون نفسه أن "بعض الغربيين... رأوا أن الغرب ليست لديه مشاكل مع الإسلام لكن فقط مع المتطرفين الدمويين"؛ لأن "ألف وأربعمئة عام من التاريخ تثبت غير ذلك" وهذا النزاع سيجعل الصراع ما بين الديموقراطية والماركسية اللينينية يبدو "سطحيًا وعابرًا" (1999: 209). من ثم، تركز هذه النظرية على صراع جديد من الواضح أنه ثنائى القطبية يمكن من خلاله إعادة استخدام لغة وأسلوب الحرب الباردة.

يبدو بالفعل أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد أصبح فى وضع خطير لا يمكن التنبؤ به كما كان عليه الحال فى السابق حين كان توازن التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، يمنع من حين لآخر احتمال تحول بعض الصراعات الإقليمية إلى صراعات عالمية. غير أن عالم ما بعد الحرب الباردة يمكن أن تتغير فيه الهويات الجمعية تغييرًا جذريًا وتكون "الذكريات" فيه مطاطة ومتغيرة، لذا فإن نظرية "الصدام" يكتنفها الخطأ فى افتراض أن هناك صراعات تاريخية خالدة يستحيل حلها. فى الواقع إن إسباغ الصفة الشخصية على الكيانات الضخمة "للغرب" و"الإسلام" تغفل الديناميكيات الداخلية والتعددية لكليهما (سعيد Said 2001). فالحركات الإسلامية تناضل من أجل الفوز بالهيمنة داخل المجتمعات الإسلامية بقدر الرغبة فى الهيمنة على الغرب وهم محور الصراعات المريرة التى تنشب داخل الدول. من شأن التركيز الأقل على الثنائية القطبية أن يقيم صلة بين الأنشطة الدموية للجماعات الإسلامية وغيرها من صور العنف الدينى والسياسى المتنوعة فى أماكن أخرى مثل فرع "الداووديين "وطائفة" أوم شينريكيو" اليابانية وغيرها من مفجرى قنابل أوكلاهوما والنازيين الجدد والكلو كلاكس كلان والمسيحيين المتعصبين الذين فجروا العيادات التى تجرى عمليات الإجهاض (هيويت Hewitt 2002: 14ff). إن ظهور جماعات كراهية كهذه تتوفر لديها الموارد والقدرة على ارتكاب مذابح جماعية ظاهرة عالمية، غير أنها لا تدعم وجهة النظر ثنائية القطب للعالم. علاوة على ذلك، فإن فكرة قطبية الغرب والإسلام تبرهن على ما وصفه سعيد وغيره بالكراهية العميقة تجاه الإسلام المتأصلة فى المخيلة الغربية والتى تتجاهل إلى أى مدى كان الإسلام داخل الغرب منذ البداية – فهناك تاريخ طويل من التبادل الثقافى بينهما كما أن حركة النهضة فى الغرب قامت على العلوم الإنسانية العربية، والفلسفة والتاريخ العربى (سعيد ٢٠٠١م). إضافة إلى ذلك، من الواضح أنه ليست هناك، ولن تكون هناك، قطبية ثنائية تضاهى الحرب الباردة إلا إذا وصلت القاعدة إلى سدة

الحكم فى المملكة العربية السعودية (مثلاً) وفى نصف دستة أخرى من الـدول الكبرى (أوث وايت وراى Outhwaite and Ray 2005: 141).

هناك أيضًا وجهة نظر ثنائية للصراع الاجتماعى الثقافى فـى نظريـة باربر (Barber 2003) عن عالم "مكدونالدز" مقابل عالم "الجهاد"– أى الصدام بين عناصر العولمة المؤدية للتجانس والمثيرة للنزاع، خاصـة الرأسـمالية الاستهلاكية مقابل الأصولية الدينية والقبلية. فمن ناحية، تقـوم الرأسـمالية الاستهلاكية على المستوى العالمى بإذابة الحواجزالاجتماعيـة والاقتـصادية بسرعة بين الأمم ومن ناحية أخرى، تـدعم الكراهيـة العرقيـة والدينيـة والعنصرية التى تفتت المشهد السياسى إلى وحدات قبلية أصغر وأصغر. لكن كما يقول كلنر (Kellner 2002) (فى طبعة سابقة من نظريتـه) إن نمـوذج "باربر" يفرط فى تبسيط التقسيمات والصراعات العالمية الحاليـة، ولا يقـدم بشكل كاف التناقضات التى تعتمل داخل عالم الغرب أو عالم "الجهاد"، ورغم اختلافه مع فريدمان (٢٠٠٠م) فإن باربر يشير بالفعل إلـى بعـض أوجـه القصور التى تعترى العولمة. بشكل أعم، مازالت الآراء ثنائية القطبية هـى التى تشكل الكثير من صور التفكير بشأن بعض القضايا العالمية فى حين لا يمكن اختزال تطورات العولمة المتعددة الأبعاد إلى مجرد قوالـب معتـادة ، خاصة فى ضوء الدلالة التى يضفيها الناس محليًا على السلع والأفـلام ذات الانتشار العالمى. إن الأمر المهم الذى يتعلق بالعولمة يتمثل فى أن الثقافـات لا تقوم بالامتصاص السلبى للمؤثرات الأجنبية والعالمية، بل إنها، قد تقاومها (مثل الحظر الإيرانى للأقمار الاصطناعية) لكنها فى الغالب تقـوم بإدخـال التأثيرات الأجنبية إلى شتى مناحى الحياة الخاصة بهم، كما رأينا فيما يتعلق بالاتصالات الرقمية فى الفصل الرابع. فعلى سبيل المثال، تبـين الدراسـات الإثنوجرافية لمكدونالـدز (كدراسـة كالـدويلCaldwell 2004) أن دلالـة مكدونالدز قد تغيرت بشكل هائل على يد الثقافة المحلية والعملاء المحليـين والمنافسة المحلية. فى موسكو على سبيل المثال يقوم مطعم راسكو بيستروز

ببيع الأكلة الشعبية البيروزكى (لحم البقر والكرنب والبطـــاطس المـــشوى) كوجبة سريعة، ورغم أن المطعم يواجه بعض المتاعب التجارية، فقد أصبح منافسًا محليًا قويًا (كوناندر Konnander 2006) . فى هذا الصدد، كتب هانرز (Hannerz 1990) عن عملية المزج بين ثقافتين فى ثقافة واحدة- وهو إبداع لأشكال التعبير المحلية التى تكيفت من خلال الترابط العالمى. مرة أخـــرى يمزج كتاب من أمثال "حنيف قريشى Hanif Kureishi" بين أكثر من لغـــة ويعبرون فى كتاباتهم عن تنوع وثراء التأثيرات الثقافية المتنوعـــة. كتـــاب "ثقافة الثقافات" (ساهلينز Sahlins 2001) من الأطر المرجعية المهمة للنـــاس للانتماء إلى "ثقافة" بعينها - السكان الأصليون والأقليات الإثنية والتحالفـــات متعددة القوميات "للسود" الذين لهم "ذاكرة" خاصة وتاريخ- من ثـــم يطالـــب الناس باستعادة الهويات "الضائعة"- منذ ١٩٧٠م وحتى ١٩٨٠م ازداد عـــدد هنود أمريكا الشمالية من ٧٠,٠٠٠ إلى ١,٤ مليون- لم يكـــن هـــذا نتيجـــة لانفجار سكانى وإنما بسبب تنامى العدد السريع الذى أقـــر بانتمائـــه لـــنفس الأجداد ، هذه الظاهرة تعد فى حد ذاتها جزءًا من السعى العـــالمى لتحقيـــق هوية الأنساب (برايدن باخ وزوكريجـــل Breidenbach and Zukrigl 1999). لذا فإن العيش فى عالم متعولم لا يؤدى إلى التجانس أو الاستقطاب بل إلـــى مزيج مبدع وانتقائى للهويات.

هناك نسخة أخرى من نماذج التفكير الثنائى عنـــد هـــاردت ونيجـــرى (Hardt and Negri 2000) اللذين يزعمان أن الدول القومية ســـيحل محلهـــا "الإمبراطورية" أو "السيادة الإمبريالية"- بظهور بنى اجتماعية منهجية مرنة ديناميكية بوضوح عبر العالم. هذا الشكل الجديد للسيادة لا يـــرتبط بحـــدود إقليمية ويتسم باللا مركزية. بيد أن هذه "الإمبراطوريـــة" تـــستولد نقيـــضها - الحشود الثائرة التى هى "البديل" للإمبراطوريـــة- "المقاومـــة والنـــضال ورغبات الحشود" (هـــاردت ونيجـــرى Hardt and Negri 2000: xvi, 398). لكن استخدامهم لمصطلح "إمبراطورية" هنا هو استخدام غامض ومضلل فهما

أساسًا يصفان تطورات العولمة ومشروع الهيمنة العابر للحدود الإقليمية الذى تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من المفاهيم التقليدية للإمبراطورية كمنظمة مركزية تتأسس على حدود إقليمية. هذا يضفى على عملهم مظهر الابتكار الذى ربما ما كان ليوصف به. علاوة على ذلك فهما لا يفسران ظهور "المقاومة" أو الأشكال المعينة التى يمكن أن تتخذها- على سبيل المثال، الحركات الإسلامية مقابل الحركات الاشتراكية العلمانية والفوضوية. نفس الشيء يقوله جونسون (Johnson 2000) فالعنف الذى يبدو وكأنه ينشأ من خارج الغرب – من "الإرهابيين" أو "الدول المارقة" غالبًا ما يتبين أنه رد فعل لعمليات أمريكية سابقة عليه، مثل مساندة المجاهدين الأفغان ضد السوفييت فى الثمانينيات من القرن العشرين(8 :2000). ليس هذا بالتفسير الدقيق لسبب وكيفية نشوء المعارضة داخل النظام العالمى، لكنه يشير إلى الطريقة التى تنشأ بها الصراعات العنيفة التى تشهدها الساحة العالمية ذات النتائج غير المقصودة لأحداث تمت على النطاق العالمى. وبرز تحدٍّ غير نظامى "للإمبراطورية" الأمريكية العالمية من قبل الحركات الإسلامية التى بصورة ما تحتل المكانة التى كانت للشيوعية سابقًا: قامت "الكتلة المناهضة للإمبريالية" بحشد طاقات التفانى للمتعصبين والولاء الأعمى وأخلاقيات اليعقوبيين للعنف وتطهير المجتمع القديم للدفع بمدينة فاضلة جديدة طاهرة (راى a 1999)[٣]. وبطريقة ما حل محل الهوية الأيديولوجية القديمة القائمة على الانقسام الأيديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية، حلت سياسات الهوية الانسيابية متعددة القوميات وحركات الاحتجاج المناهضة للعولمة.

رغم أن العولمة تفرز التهجين الثقافى وعدم التجانس الثقافى الاجتماعى، فربما ستكون هناك حالة ثنائية قطبية عالمية جديدة ذات أهمية لتصور اجتماعى للعلاقات الدولية[٤]. وبطريقة مماثلة، فإن الآخر البعيد مكانيًّا يمثل "بوادر اضطراب وغموض ضد الأمن المطبوع فى النظام الرمزى [بطرق] تمثل أشياء مختلفة تشمل الشيوعية، والمخدرات والهجرة والانحراف

الجنسى" (سبينس Spence 2005). فى الواقع رغم أن نظرية هننتينجتون غير قابلة للتصديق فى كثير من مناحيها فهناك خطر أن تصبح نبوءة لا تحتاج إلى برهان منذ أن غذتها أو (نسخة منها) الأيديولوجيات الخيالية الثنائية لكل من القاعدة وواشنطن وكليهما يرى العالم فى شكل تقسيمات ثنائية بين الخير والشر اللذين لا يتصالحان أبدًا. يقول كلنر Kellner:

"على حين يبدو أن نموذج هننتينجتون له سوق فى ظل المجابهة العالمية التى تتجلى فى الوقت الراهن مع الإرهاب وأنه سيصير أيديولوجية جديدة مهيمنة محافظة، فهو يفرط فى النزوع إلى تحقيق الانسجام بين الإسلام والغرب... [و] ... يسلم نفسه إلى سوء الاستخدام الضار".

(كيلنر Kellner 2002)

أحد الأمثلة على ذلك هو جمعها مع الإيمان بخصوصيات "العقلية العربية"- التى تم التأكيد عليها مثلاً فى كتاب باتاى (Patai 1976) المؤثر- التى دخلت إلى التفكير الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية وربط دى أتكين (De Atkine 1999) بين نظرية هنتينجتون "Huntington" والاعتبارات الاستراتيجية العالمية الأمريكية. من الواضح أن استخدام الإذلال الجنسى فى عملية تعذيب السجناء العراقيين التى جرت فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م كان قائمًا على الاعتقاد المأخوذ من كتاب باتاى (Patai 1976: 216) ومفاده أن "العرب لا يفهمون سوى لغة القوة و... إن أشد نقاط الضعف عند العرب هى العار والمذلة" خاصة فيما يتصل بالأمور الجنسية. إن الجمع بين استخدام علم اجتماع زائف وخيالات أيديولوجية حول شن حرب عالمية على الإرهاب يهدد بأن يثمر كل ذلك عن "صدام حضارات".

بهذه الطرق تخلق العولمة بديلها- البرابرة الجدد في مناطق الاضطراب- وتدمج العالم فى الأسواق الليبرالية الجديدة. بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، كتب هندريك هيرتزبيرج فى جريدة النيويوركر يقول إن العولمة:

"يتزايد اعتمادها على الثقة – أو التوقع غير الوجداني بأن الناس، فرادى وجماعات، سيتصرفون بشكل أو بآخر لتحقيق مصالحهم الشخصية المعقولة... وقد استغل الإرهابيون هذه الثقة. لقد ركبوا موجة النظام الدورى الهوائى للعالم مثل الفيروسات القاتلة".

(هيرتزبرج Herzberg 2001)

كانت الاستعارة المجازية للفيروس ذات مغزى مثلما كان الجسد استعارة مجازية للدولة، وغالبًا ما كان يتم الربط بين المرض والعنف السياسى من خلال خصائصهما المشتركة من التهديد والاغتراب والقدرة على اختراق الحدود القومية. على سبيل المثال زعم الفيلسوف السياسى توماس هوبز "Thomas Hobbes" أن العقد الاجتماعى يستتبع الفصل بين المجتمع المدنى والسياسى الأمر الذى وصفه كنظامين أو بعبارة أخرى "عدد من الأشخاص تربطهم مصلحة واحدة كأعضاء فى كيان واحد" (هوبز Hobbes 1994: 131). سيتم دراسة الاستعارات المجازية للهيئات/ الحدود والفيروس / والغزو فيما بعد فى هذا الكتاب.

الإرهاب ومخاطر المجتمع العالمى

يرى بك أن هناك ثلاثة مخاطر عالمية – الكوارث البيئية والأزمات المالية والإرهاب- تدعم مخاطر المجتمع العالمي وتغير بشكل أساسى العلاقات بين الحياة الفردية والاجتماعية. إن الحرب على الإرهاب هى فى جزء منها حرب أفكار ووهم بأن هناك "شيطان أعظم" ضد "محور الشر"

والصراع الأيديولوجى بشأن معانى وقيم الإسلام فى علاقته مـع الغـرب. بخلاف ما كان أثناء الحرب الباردة، فإن هذا الصراع أكثر عموميـة وأقـل تأثيرًا فى الصراعات الإقليمية - للهويات والولاء والانتماء- الأمر الـذى توضحه النزاعات المتجددة حول اندماج الأقليـات الإثنيـة والدينيـة فـى المجتمعات الغربية. يرى شانون (Shannon 2002) أن العالم الذى تـسيطر عليه كيانات غير قائمة على نظام الدولة قد يكون مناخا تاريخيًا أكثر ملاءمة لإقامة علاقات عالمية قوية على حين ندلف إلى عصر "ما بعد الويستفاليين" الذى تنهار فيه الفروق المعهودة بين العسكرى والمدنى والدولة. لقد تلاشـى النموذج القديم للصراع القائم على الحدود الإقليمية إلى حد ما، ليحل محلـه التمرد والحرب الأهلية. ومن الأرجح أن تشتمل الصراعات العالمية ما بعـد الويستفالية على أعمال عنف بين أبناء الدولة الواحدة، وعلى سـبيل المثـال الصراع حول محاولة تشكيل وحدة تطالب بالاستقلال على أساس من العرق أو اللغة أو الدين أو أى أساس آخر من الخصوصية الثقافية. فى هذه الحالـة تدخل القوة المسلحة الرسمية للدولة فى صراع مع المتمردين غير النظاميين وغير الرسميين. فى الواقع وكما يقول يورى:

"قبل الحادى عشر من سبتمبر كان هناك سلام، لكنه لم يكـن سـلامًا. وأصبحت هناك حرب ليست "حربًا" بين الدول القومية ذات السيادة وأصـبح الآن هناك عالم على حافة الفوضى لا ينعم بالسلام الداخلى".

(يورى Urry 2002)

الإرهاب العالمى يختلف عن الأشكال السابقة للإرهاب ويتماشى أكثـر مع مفهوم التطورات العالمية ما بعد الإقليمية (هدسـون Hudson 1999)[٤]. بناء على التحليل الذى أجراه بيرجـسون (Bergesen 2003) يمكـن القـول بصحة هذا على الأقل بستة مفاهيم. أولاً، فقد حدث تحـول تنظيمـى إلـى الشبكات الدولية، ذلك الشكل الذى يقترن بحرية تامة بدلاً من الاعتماد علـى

عناصر مدربة من المحترفين وترتيب الوظائف بتدرج هرمي. ثانيًا، الجماعات المعاصرة تعلن بصورة أقل عن مسئوليتها بالنسبة لأعمال العنف، على حين في الماضي كانت هذه مناسبات لإصدار بيان سياسي. ثالثًا، غالبًا ما تكون المطالب غامضة وغير واضحة- فلم تعلن القاعدة بصراحة مسئوليتها عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر لبعض الوقت- كما لم يصاحب هذه الأعمال الفظيعة أى مجموعة من المطالب. في الماضي كانت الجماعات التى تنخرط فى العنف السياسى تسعى وراء أهداف محددة مثل الإطاحة بالحكم البريطانى فى أيرلندا الشمالية لصالح الجيش الجمهورى الأيرلندى أو الانفصالية القومية الإثنية لإقليم الباسك. رابعًا حدث تغير في الدوافع التى كانت فى أغلبها سياسية إلى دوافع دينية- على سبيل المثال، بين الجماعات الإسلامية والمتعصبين المسيحيين وأوم شينريكيو. خامسًا، كان هناك تبعثر عالمى للأهداف والضحايا بعد وقوع الحدث الحزين مباشرة. قد يكون للأهداف مغزى رمزى عالمى كما هو الحال مع مركز التجارة العالمى أو مغزى محلي، كالمركز الاجتماعى اليهودى فى الدار البيضاء الذى تم تفجيره فى مايو ٢٠٠٣م. فى النهاية، العنف المعاصر أصبح أكثر عشوائية ولا يميز بين المقاتلين والمدنيين وغالبًا ما يستهدف المدنيين بشكل خاص. كما أن العنف لا يوحى إلى إعادة الصراع بين الكتل القائمة على الحدود الإقليمية. يمكننا أن نضيف إلى ذلك الأهمية المتزايدة للأهداف الرمزية. فالهجوم اليابانى على بيرل هاربور الذى قورن به بأحداث الحادى عشر من سبتمبر كان له هدف استراتيجى وقائى وهو تدمير البحرية الأمريكية. لكن أحداث الحادى عشر من سبتمبر لم يكن لديها غرض استراتيجى بهذا المعنى؛ بل كانت هجومًا على رموز السلطة والمال العالميين الأمريكيين (والغربيين) تمثل ذلك فى (البنتاجون) و(برجى التجارة). لقد حدث تحول عميق فى الصراع الدامى أبعده عن الحرب بين الدول السيادية القائمة على الحدود الإقليمية للأراضى والتى تنتهى بالوقف الرسمى للاعتداءات، إما من

خلال استسلام أحد طرفى النزاع أو من خلال التوصل إلى سلام من خلال التفاوض. النمط العالمى للصراع الدامى هو نمط التمرد الذى فيه تتقاتل الدول مع القوة "غير المتماثلة" للقوة المسلحة غير النظامية الخارجة عن إطار الدولة التى غالبًا ما تكون شبكاتها المتصلة منظمة عالميًّا. رغم أن القوات المسلحة الخارجة عن إطار الدولة كالجيش الجمهورى الأيرلندى، يمكنها أن تعلن عن نهاية هذه الأفعال العدائية، فإن هذه الصراعات أكثر انتشارًا وغير محددة المدة وغالبًا ما تفتقد إلى نقطة النهاية التى تفترضها مسبقًا الصراعات التقليدية بين الدول. مجمل الأمر إذن، أن العولمة تيسر إقامة الشبكات العالمية- المحلية التى تربط بينها الهوية والاتصالات الرقمية بدلاً من صور التضامن المكانية الثابتة ذات الصلات الوثيقة. لقد أفسح عصر القطبية الثنائية التى تقوم على الحدود الإقليمية المجال، ليحل محله واحد من أشكال العنف الدموى المتعددة التى غالبًا ما تكون خارج إطار الدولة التى قد يكون فيها المشهد السياسى أكثر دلالة من الأهداف الاستراتيجية الواضحة المعالم.

من المثير للسخرية أن تكون العولمة هى التى سهلت قدرة الإرهاب العالمى على توجيه ضرباته إلى عدد كبير من الدول وأصبحت الآن من أكبر التحديات التى تجابهها. لقد كان الحادى عشر من سبتمبر حدثًا هائلاً فى حد ذاته فى عالم الإعلام العالمى المرئى إلى جانب القوة القاتلة للتقنية الحديثة. يرى كيلنر (Kellner 2002) أن الحادى عشر من سبتمبر "عبر بشكل درامى بأن العولمة هى واقع حياتنا الآن وأن احتفاء الناس الزائد بالأفكار والتكنولوجيا والإعلام والسلع قد يكون له مثالبه إلى جانب مزاياه". لقد تم قلب العلاقة بين المحاكاة والواقع كما يشير ديفيس (Davis 2001):

"تم تنظيم الهجمات على نيويورك وواشنطن العاصمة كما يحدث فى سينما الرعب الملحمية مع لفت الانتباه إلى الحادث. فى الواقع، كان الهدف من الطائرتين المختطفتين التأثير بشكل دقيق على الخيط الواهى الذى يفصل بين

الحقيقة والخيال. وعلى خلاف ما حدث عندما تم احتلال الإذاعة عام ١٩٣٨[٦]، اقتنع آلاف الناس الذين شاهدوا أجهزة التليفزيون الخاصة بهم في ١١ من سبتمبر أن هذه مجرد خدعة تليفزيونية واعتقدوا أنهم يشاهدون لقطات من أحدث أفلام بروس ويليز.

(ديفيس Davis 2001)

يشير ديفيس إلى أن هذا الوهم استمر مع "سلسلة من الهلوسات السينيمائية" لمحاكاة سنيمائية للحادى عشر من سبتمبر وأضاف أن الحادى عشر من سبتمبر "من الواضح أنه حدث عالمى لا يمكن أن يقع سوى فى مجتمع تربطه شبكات مجتمعية مترابطة وتتوفر فيه التكنولوجيا للجميع".

يرى بك (Beck 2003) أن الإرهاب نذير المزيد من العولمة، وأنه مهد لعهد جديد من العولمة يكون فيه التركيز على إعادة الابتكار السياسى للقوميات من خلال إقامة الشبكات والتعاون بين الدول:

"تسببت المقاومة الإرهابية للعولمة عكس ما كانت تستهدفه تمامًا، فقد مهدت لعهد جديد من عولمة السياسات والدولة- بالتدخل السياسى فى القوميات من خلال الشبكات والتعاون. فى عصر يختفى فيه الإيمان بالله والطبقات الاجتماعية والأمم والحكومات، تحولت عالمية الخطر المدركة والمعروفة إلى مصدر للترابط وفتح آفاق سياسية عالمية جديدة للعمل.

(بك Beck 2003)[٧]

يقول بك إن الحادى عشر من سبتمبر هو "تشيرنوبل العولمة" ففى حين قام انفجار عام ١٩٨٦م للمفاعل النووى بوضع مخاطر الطاقة النووية فى إطار درامى، قام الحادى عشر من سبتمبر "بإهالة التراب على وعد الليبرالية الجديدة بالخلاص". إن فصل ما هو اقتصادى عما هو سياسى ليس من شأنه حل مشاكل الإنسانية، كما أن انسحاب الدولة من الساحة والاتجاه إلى

الخصخصة (في هذه الحالة من الفراغ) يزيد من الضعف. غير أن الحـل لا يكمن في العودة إلى الأمة المنغلقة على نفسها (وهو محال في رأيه بأي حال من الأحوال) بل في العودة إلى تكثيف التعاون الدولي والشرعية والكونيـة. يطرح ديفيد هيلد (David Held 2002) رأيًا مماثلاً بشأن الحاجة إلى شرعية وأخلاقيات سياسية عالمية كرد فعل على الإرهاب.

غير أنه من الصعوبة بمكان أن نرى هـذه الآراء ليـست أكثـر مـن طموحات. يرى بك أن العولمة هنا تبدأ من القمـة إلـى القـاع وتحكمهـا إجراءات الدولة- أفضل من أن تبدأ من القاع إلى القمة غير المخطط والنتائج غير المقصودة لاختيارات الأطراف الفاعلة. فعلى الأقل تكون هناك عمليتان يجب التمييز بينهما هنا: التساؤل عما إذا كان الحادي عشر من سبتمبر ومـا تلاه من أعمال إرهابية قد شجع على إقامة المزيد من الـشبكات الـسياسية والتعاون وعن تأثير الإرهاب على التطورات الاقتصادية التي تدعم العولمة. هناك احتمال واحد حيث إن التجارة بصفة عامة تمقـت عـدم الاسـتقرار والمخاطر المتزايدة، فقد انخفضت معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق المعرضة لخطر الهجمات الإرهابيـة وستواصـل الانخفـاض. إذا استعرضنا الكتابات التي تناولت تأثير الإرهاب علـى الاسـتثمار الأجنبـي المباشر نجد الدلائل متباينة. فقد ازدادت تـدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة إلى العالم النامي بنسبة ٢٠٠٪ ما بـين عـامي ٢٠٠٠م و٢٠٠٤م ليرتفع حصتها إلى ٣٦٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد أن كان حوالي ١٨٪ فقط. على حين انخفضت تدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة إلى الدول المتقدمة بنسبة ٢٧٪ لتنخفض حصتها مـن ٨١٪ إلـى ٥٩٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. في كل فئة من فئـات الدولة النامية يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي اتجاهًا صاعدًا رغم أن الأغلبية الكبيرة من الأحداث الإرهابية الأخيرة وقعت في الـدول الناميـة.

على الجانب الآخر هناك براهين على أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر كلفت الولايات المتحدة المريكية ٦٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥م وأسهمت بشكل كبير فى انخفاض معدلات الاستثمارات العالمية. فقد قدر صندوق النقد الدولى أن خسارة ناتج الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإرهاب يمكن أن تصل إلى ٠,٧٥ ٪ من إجمالى الناتج المحلى أو ٧٥ مليار دولار سنويًا فى المستقبل (واجنر Wagner 2006). ومن المحتمل أن تأثيرات المخاطر الإرهابية العالمية متفاوتة عبر العالم، لذا فليس لها نفس الآثار على عملية العولمة الاقتصادية.

بيد أنه هناك دلائل بسيطة على تراجع الليبرالية الجديدة والنقابات الحرة. وفقًا لجيروكس (Giroux 2005)، "ما زالت الأسواق تواجه إلى حد كبير بوصفها القوى المحركة للحياة اليومية على حين يستخف من قدر الحكومة." إن المواطنة وبشكل متزايد اتجهت إلى النزعة الاستهلاكية، على حين السياسة تتم إعادة هيكلتها لتحرر الشركات من القيود من خلال التخفيف من اللوائح والتوجه للخصخصة. فى الواقع يرى جيروكس Giroux أن مكافحة الإرهاب تستنفذ طاقتها فى نقاش حول المطلقات الأخلاقية التى تنحى السياسة من سلطة الدولة وتقمع المعارضة. من ثم "فإن تدمير دولة الرعاية الاجتماعية مضى يدًا بيد مع ظهور مجمع صناعى يشبه السجن، ودولة جديدة تستخدم على نطاق واسع لفرض السيطرة وكبح وعقاب هؤلاء الذين حرموا من مزايا الطبقة الاجتماعية." (جيروكس Giroux 2005). وبدلاً من تحفيز إعادة التفكير فيما هو سياسى من خلال الشرعية والوطنية فقد زادت الحرب (التى لا يمكن إحراز النصر فيها إلى أجل غير مسمى بعد) على إرهاب الدولة على حين زادت من تحرر الشركات من أوجه القصور السياسى.

فى الواقع هناك علاقة وطيدة بين إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة والعولمة- فالأخيرة هى نتيجة ووسيلة فى ذات الوقت للأولى (كوهلر

وفيسسين Kohler and Wissen 2003) حيث إنها تنتج عن تحرير رأس المال من الحدود القومية من خلال السياسات الليبرالية الجديدة كما أنها تهيئ الظروف المواتية للمضى فى إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة. علاوة على ذلك كما يشير هيلد (Held) "فإن بؤرة اهتمام النظام الدولى الليبرالى هى الحد من سوء استخدام النفوذ السياسى لا النفوذ الاقتصادى. وهذا النظام لديه القليل من -إن كان لديه بالفعل- الوسائل المنهجية للتعامل مع مصادر النفوذ غير السياسية" (هيلد Held 2002). وبالتالى فهناك صراع قائم بين النموذج الليبرالى الجديد العالمى المتحرر من الضوابط من جهة وتحصن القيم العالمية كقيمة المساواة فى الهوية والاحترام لجميع البشر التى يتمنى بك أن تظهر فى مجتمع الخطر العالمى. وكما رأينا فى الفصل الأخير، لقد أسفرت عملية التحرير الاقتصادية العالمية والنمو غير المنظم لسوق رأس المال عبر العالم، عن معدلات محمومة من عدم المساواة الاجتماعية ولا تستطيع الدول بالإرادة أو القدرة الكافية معالجتها. وقد وصف هيرتز (Hertz 2001: 11) هذه العملية بأنها "استيلاء صامت" جرت فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، "فقد تغير ميزان القوة بين السياسة والتجارة بشكل جذرى" حتى إن "الشركات أصبحت تضطلع بمسئوليات الحكومة".

فى الوقت ذاته أصبحت الليبرالية الجديدة فى بؤرة اهتمام الحركات الاجتماعية العالمية التى تحاول محاربة تأثيراتها على الحياة اليومية وأن تخلق فضاءات معاشة من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية البديلة. مثل هذه الحركات التى غالبًا ما تستقر داخل الدولة ولكن تربطها ببعض شبكات عالمية، "تشمل مجالات مكانية متنوعة مما هو دون المحلى وحتى العالمى" مسهمة بذلك فى "ظهور حركة عالمية لكنها متنوعة" (كوهلر وفيسسين Kohler and Wissen 2003). على سبيل المثال كانت هناك شبكة المجتمع المدنى التى نشأت على يد جماعات فرنسية تهدف إلى فرض ضريبة دولية على المضاربات فى العملة (ضريبة التوبين) وانتشرت عبر الحركات الاجتماعية

العالمية. كما كان هناك منظمات (البيكيتيروس) وهى منظمات للعمال غير المعينين فى الأرجنتين والتى بدأت تحتل المصانع التى هجرت خلال الأزمة الاقتصادية التى وقعت عام ٢٠٠١م فى حين هدفت نظم التبادل والشبكات المحلية إلى تطوير أشكال من التبادل التعاونى خارج السوق. قد تكون هذه المجالات للسياسات المحلية والنشاط الاجتماعى وعلى الأرجح هى التى ستقرر مصير الاستراتيجيات الليبرالية الجديدة بدلاً من الحرب على الإرهاب. فى هذا السياق، يكتب راينجولد (Rheingold 2000) عن "الموبايلات الذكية" التى ظهرت حين وسعت تقنيات الاتصالات و الحواسب الآلية، المواهب البشرية للتعاون. إن التقنيات بدأت فى جعل صناعة الموبايلات الذكية أجهزة الاتصالات المتنقلة وتكنولوجيا الكومبيوتر – ذات المعالجات متناهية الصغر زهيدة الثمن الموجودة فى أشياء نستخدمها أو توجد حولنا فى الحياة اليومية. إن تأثير تقنية الموبايلات الذكية نافعة ومدمرة فى ذات الوقت- يستخدمها البعض لدعم الديمقراطية والبعض الآخر لتنسيق الهجمات الإرهابية. وبالفعل انهارت حكومات وازدهرت ثقافات ثانوية خاصة بالشباب من آسيا إلى اسكندينافيا وولدت صناعات جديدة، وشنت الصناعات الأقدم هجمات مضادة حانقة. لقد استخدم المتظاهرون فى الشوارع فى الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩م مواقع حديثة حيوية على شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة وتكتيكات "الحشد" فى "معركة سياتل". يشير كل من جلاسيوس وكالدور (Glasius and Kolder 2002)، إلى الأعداد المتزايدة للمنظمات الأهلية الدولية والعلاقات القائمة بينها منذ ١٩٩٠م ونمو "القمم الموازية" منذ ١٩٩٠م مثل اجتماع "بورتو أليجرى" الذى أقيم عام ٢٠٠١م فى البرازيل الذى حضره ١١ ألف شخص للاحتجاج على المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس (سويسرا). هذه الاحتجاجات الموازية إلى جانب الحركات المناهضة للرأسمالية وحركات السلام والبيئة الموسعة والمترابطة تقدم رؤية بديلة لنظام عالمى قائم على المعايير العالمية لحقوق الإنسان وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

بيد أن هناك عقبة واحدة تكمن هنا وتتعارض مع رأى بك وهى أن مجتمع الخطر العالمى تمنع فيه الرقابة المشددة للدولة والحكومات ظهور أشكال محلية للمقاومة والتنظيم. وفى الواقع يواصل راينجولد (Rheingold 2000) الإشارة إلى أن اتحاد منتجى وسائل الإعلام والوكالات الحكومية تسعى لإعادة فرض نظام البث على "الهواتف المحمولة " الذى سيحرم مستخدمى التكنولوجيا من إمكانية استغلال الإبداع، تاركة لهم فقط القدرة على الاستهلاك- من خلال معارك على تبادل الملفات وحقوق النسخ وتنظيم نطاق البث الإذاعى. ليس ذلك فقط، بل إن الرقابة المتزايدة والاستقطاب المرتبطة بالحرب على الإرهاب تشجع نظريات المؤامرة بين الناشطين المناهضين للعولمة. فعلى سبيل المثال يبيع الموقع الإلكترونى الخاص بمركز البحوث على العولمة ومقره كندا - كتبًا وأشرطة فيديو "تكشف" كيف كانت هجمات الحادى عشر من سبتمبر "على الأرجح عمل خفى خاص" من أجل "تحقيق المزيد من أهداف العولمة ." هذا النوع من الفكر التآمرى ليس استثنائيًّا. إضافة إلى ذلك كما يرى شتراوس (Strauss 2003) إن معاداة السامية أصبحت سمة خاصة ومتنامية لتحليل مناهضة العولمة- "فنظريات المؤامرة دائمًا لابد لها من متآمر، وفى كثير من الأحيان يُعتقد أن هؤلاء المتآمرين من اليهود." فى مواجهة البورصة العالمية، نبدأ فى التساؤل عن أشكال جديدة من النقود والحدود المفتوحة ومفاهيم كالدولة والقومية، وبحث مناهضو العولمة عن الأشخاص المتورطين فى هذا الوضع الجديد حتى يصلوا إلى اليهود. فى أعقاب الحرب على العراق قيل إن عصبة من المستشارين اليهود الجدد أجبروا الولايات المتحدة على غزو العراق لحماية إسرائيل. إن رد الفعل العنيف المناهض للعولمة يجمع عناصر من المشهد السياسى - نظرة اليمينيين المتطرفين لليهود (كالطابور الخامس الذين لا يدينون بالولاء سوى لأنفسهم والمقوضين للسيادة الاقتصادية والثقافة القومية) ورؤية اليساريين المتطرفين لليهود (كرأسماليين

ومرابين ومتحكمين فى النظام الاقتصادى الدولى) و"جريمة الدم" أن اليهود (قتلة وطغاة ومستعمرو العصر الحديث). فى خضم العملية نجد أن التزييف القيصرى و"بروتوكولات حكماء صهيون" التى ترسم مؤامرة يهودية عالمية يتم الاستشهاد بهما كثيرًا ومنحهما المصداقية (بين- إيتو Ben-Itto 2005).

فى النهاية يجب أيضًا أن نذكر أن "الحادى عشر من سبتمبر كانت لحظة ربما كان من الممكن أن يؤخذ فيها القانون الدولى مأخذ الجد... [حيث إن] الإرهابيين ومنتهكى حقوق الإنسان والمجرمين ينالون أقسى الهزائم من خلال التمسك بإعلاء سيادة القانون " (جلاسيوس وكالدور Glasius and Kaldor 2002: 27) لكن هذا لم يحدث. رغم أنشطة العديد من المنظمات الأهلية الدولية وشبكات المجتمع المدنى ليس هناك (نعود ثانية لمقولة بك بأنه) مجتمع مدنى (أو عالمى) متطور ومؤثر تشارك فيه كل من سلطة الدولة والكيانات المتحدة فى إطار قانونى. وبدلاً من دعم هذه التكهنات المتفائلة، ألقت عواقب الحادى عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب بظلال الشك على إمكانية تطوير مجتمع مدنى عالمى، وعلى حين كانت هناك بدايات لمنظمات الاتحادات العمالية عبر القومية (على سبيل المثال، فى نزاع عمره ١٥ شهرًا من جانب عمال المجموعة الرابعة فى الهند وأوغندا وجنوب أفريقيا وكينيا ٢٠٠٥-٢٠٠٦م) ما زال الحال بصفة عامة أن رأس المال يكتسب أقصى درجات القدرة على التحرك عبر الحدود القومية ليتحكم فى المكان بطريقة لا تتوفر للمنظمات التطوعية التى تتجذر بشكل أكبر فى المحليات والمكان (هارفيى Harvey 1994: 238). بالمثل فإن سوزان بك مورس (Susan Buck- Morss 2003: 65) تقول إن الأمن القومى والتهديد يهيمنان على الخطاب السياسى على حين تمحو الليبرالية الجديدة إمكانية النقد الفكرى.

الإرهاب والهيئات والتفاعل الاجتماعى

سياق التهديدات العالمية والخطر المدرك يدخل إلى الحياة اليومية للمرء بطرق معقدة ومتناقضة. ففى الأماكن العامة نجد سيادة الدولة منقوشة على الجسد من خلال الممارسات الموضوعة لإخضاعه للسلطة. تحض كل من الحركات الشرعية وغير الشرعية على التحكم فى الأجساد وهى عملية يدعمها تنامى بيانات علم البيئة المخزونة والتقنيات التى تمكنهم من الترميز الظاهرى لحركة الأجساد. من أمثلة ذلك، الاقتراح بأن يتم وضع شعارات إلكترونية للمسافرين جوًا.[8] الحدود هى مواقع للشفافية والانتهاك المحتمل لخصوصية الجسد، مثل عمليات التفتيش الذاتى؛ إذ إن المطارات مناطق تمس الشعور الإنسانى ولا تطبق فيها الانقسامات الغربية المعتادة للتعامل مع الجسد (دونان وويلسون Donnan and Wilson 1999: 130). يتم فرض سلطة الدولة على أكثر العناصر الحميمية لوجودنا – جسدنا، "حيث يمكن رؤية النفوذ الصلف للدولة" (دونان وويلسون Donnan and Wilson 1999: 132).

التجربة اليومية فى الأماكن العامة ترتبط بشكل وثيق بالثقة الساذجة التى تفترض أن الآخرين يبدون بما يدل عليهم مظهرهم. يرى جوفمان (Goffman 1983) "حين يلتقى الأفراد بشكل مباشر، فمن الضرورى أن يواجهوا أحداثًا شخصية غير متوقعة." يواصل جوفمان "هناك إمكانات ومخاطر متأصلة فى الوجود الجسدى المشترك" حيث إنه للمشاركة فى مواقف اجتماعية (خارج شبكة الإنترنت) نكون موجودين بأجسادنا، الأمر الذى يثير نقاط الضعف فينا. وتتضمن مخاطرة وقوع الاعتداء الجسدي أو التحرش الجنسى أو السطو وإعاقة الحركة وانتهاك الأسرار النفسية، وفى الوقت ذاته نحشد طاقاتنا لنجعل من الآخرين ضعفاء أمامنا رغم أن هذه المخاطر ونقاط الضعف تنتظم فى خطوط (خاصة) طبقًا للنوع والجنس. فى نفس الوقت يتسم التفاعل اليومى فى الأماكن العامة "بعدم التيقظ المدني" – وعدم إعارة الانتباه للمجهولين الموجودين فى نفس المكان مع الفرد – الأمر الذى يفترض مسبقًا النية الحسنة تجاه مظهر وسلوك الآخر.

على النقيض ينتهك الإرهاب الثقة ويضعف النظام العام من خلال تهديد أمن أصحاب الهويات فى الأماكن العامة. غير أن جوفمان (١٩٨٣) يرى أن القاتل "يجب أن يعتمد ويستفيد من التدفق المرورى التقليدى" ومن مظهر شخص لا " يسىء استغلال ممر خال". من ثم "فإن الحالة السوية ما هى إلا واجهة هشة، على حين الذات والآخر يفسران المواقف ليس بما هو ظاهر بل بما قد يختبئ وراءها." وفى الواقع "يوجد فى قلب النظام العالمى مفارقة عميقة: فالقواعد والتكهنات التى تخلق النظام هى نفسها القواعد والتكهنات التى تسمح بإخفاء التهديدات لهذا النظام". (وايجرت Weigert 2003). يسمح القبول النفعى للأداء العام للآخرين بالقيمة الظاهرية بإمكانية فعلية بأن تكون الحقيقة مخالفة للمظهر – فالهوية المظهرية لمسافر بالخطوط الجوية أو متنقل بمترو الأنفاق قد تخفى الهويات الظاهرة لإرهابى أو انتحارى (من وجهة نظر الضحية) أو البطل أو الشهيد (من مرتكبى الجرائم).

يرى جوفمان "Goffman" ووايجرت "Weigert" أن الإرهاب يخلق (أو بشكل ملحوظ تهديدات) ديناميكية ذاتية التحقق تجعل الناس تميل إلى أن يروا المواقف بمثابة خطر يؤدى إلى تدهور الثقة العامة وزيادة الحواجز وتكثيف المراقبة. ومن جانب آخر، فإن وجود الرقابة بشكل طبيعى وحساب المخاطر، أصبحت أمورًا تدخل الطقوس الروتينية للحياة اليومية خاصة تلك التى تتضمن التنقل والترحال العالمى. إن الأسئلة الأمنية التى تطرح فى المطارات وعلى استمارات طلب التأشيرة أصبحت أمورًا روتينية إلى جانب التفصيلات الدقيقة فى مناطق الرقابة والتنظيم مما ينتج عنه ما يسميه فوكولت (Foucault 1977: 135 ff) "الأجساد الطيعة" الخاضعة للاستكشاف وإعادة الترتيب. يقول سبينس (Spence 2005) : "يتم التحريض على الإرهاب داخل بنى العالم الاجتماعى وهو جزء من خلفية إطلاق الأحكام المسبقة والافتراضات والمفاهيم التى تشكل عملية التلقى والتجربة وإعادة إفراز الحياة اليومية." إن حالة الطوارئ، كما يقول، "تصبح طبيعية" غير أنها بالتأكيد أيضًا

يتم تطبيعها. لذا، ففى نفس الوقت فإن متطلبات الحياة اليومية تمارس بـــإكراه ممل غالبًا ما يتجاوز اللحظة الرهيبة- كما صاغتها الصحفية سوزان رايمـــر "Susan Reimer" فى جريدة بالتيمور صن حيث كتبت:

"كتبت منذ خمس سنوات أن حياتى لن تسمح بأية تغيرات جذريـــة فـــى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر... غير أن التطفل الدنيوى تدخل بلا هوادة حتى فى أحلك أيامنا. واتضح أننى كنت محقة فأنا مشغولة للغاية لأن أُقـيِّم معدل هلعى الشخصى- برتقالى أم أصفر. لا أستطيع حقًا أن أقول إننى كنت أشعر بأننى أقل أمنًا أم لا ... لم يكن لدى الوقت لأقلق بشأن إن كان المركز التجارى الذى أرتاده بمأمن من مفجرى القنابل الانتحاريين أو مـــا إذا كـــان مصدر مياه الشرب الذى أستخدمه عرضة للإرهاب البيولوجى.

(رايمر Reimer 2006)

إن الفكرة القائلة بأن المستويات الثلاثية للحياة اليوميـــة المتمثلـــة فـــى الكوارث البيئية والانهيار المالى والإرهاب تثير ردة فعل انعكاسية مـــستمرة نحو التوجه للفردية تحتاج إلى إحداث توازن بينه وبين روتين الحياة اليومية التى يمر عبرها الإرهاب المضاد دون أن يلاحظ. على الجانب الآخر فـــإن الإيحاء بالتهديد الذى تزكيه طقوس الحياة اليومية بالمزيـــد مـــن المراقبـــة المشددة والوقوف فى صفوف وجمع البيانات ونقاط التفتيش والحاجـــة إلـــى إثبات أن الشخص فى أماكن عامة بعينها ليس بإرهابى، هى أمور أيضًا ذات بنية محكمة وتخضع "لتوصيف عرقى" وهذا إجراء يؤدى إلى تعميق نزعـــة الاحتواء أو الإقصاء. عدم التيقظ المدنى اليومى يظل شرطًا رئيسيًا لوجـــود المكان العام وربما بشكل خاص فى الفترات الزمنية الفاصلة فـــى صـــالات المغادرة لكنه شرط يعيبه انعدام الثقة المتزايد. على سبيل المثـــال، يتمركـــز النقاش العالمى المتزايد حول مدى ملاءمة الحجاب الإسلامى فى ثقافة مرئية كما يلاحظ سيميل (Simmel 1997: 109- 19) بأن التلاقى المتبادل للأعـــين

يشير إلى الندية. غير أن الثقافة المرئية هى أيضًا ثقافة الرقابة والشفافية وفيها يكون الحجاب رمزًا للإقصاء والوضوح- خاصة وضوح الآخر الذى ينظر إليه الكثيرون على المستوى الشعورى كرمز للتهديد.

التنقل والحدود والمخاوف

كان للتغير العالمى على مدى العقدين الماضيين أثر هائل على التنقل الإنسانى نتيجة لبعض العوامل مثل الإمبراطوريات المنهارة والحروب الأهلية والدولية والكوارث البيئية وعمليات التحول عن الفلاحة، والتى ناقشناها فى الفصل الخامس والتحول عن الصناعة والاستعانة بمصادر خارجية ودور الإعلام العالمى والسفر جوًا بأسعار زهيدة . أدى ذلك إلى دفع بعض الناس إلى اتجاهات غير محددة وخلق وعيًا متزايدًا بالتواصل والإمكانات العالمية. ترتبط الكثير من المخاوف المعاصرة بالمجموعات المتحركة. إن العلاقة بين العولمة والهجرة على سبيل المثال، علاقة معقدة حيث إن تخفيف القيود فى منطقة ما لا يعنى بشكل تلقائى تخفيفها فى منطقة أخرى. وعلى النقيض من المزاعم القائلة بأن أهمية الحدود تتلاشى، فإن بعض الدول تعمل لتضفى عليها أهمية بطرق مبتكرة كما أن سياسة الهجرة ذات أهمية كبرى للحفاظ على المجتمع القومى (جوف Goff 2000). مع تزايد تدفقات الحركة العالمية يصبح تحصين الحدود القومية أكثر تيقظًا- وهو الاتجاه الذى يتم دعمه منذ الحادى عشر من سبتمبر، وتصاعد السياسات المناهضة للهجرة فى أوروبا. وأصبحت مناطق الحدود ذات أهمية متزايدة كموارد وسبل للاستغلال؛ حيث يتمتع البشر بحرية الحركة عبر الحدود الدولية أقل مما يتمتع به رأس المال (دونان وويلسون Donnan and Wilson 1999).

تسعى الدول لتعظيم فرص الاستثمار للشركات العابرة للقوميات على حين توصد أبوابها أمام أشكال الهجرة التى تفرزها هذه التحولات الاقتصادية

(باباستيرجياديس Papastergiadis 2000: 2-3). تنص اتفاقية شينجين المبرمة عام ١٩٩٨م على وضع نظم موسعة للرقابة والتحكم فى الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبى من الشرق الأقصى خاصة من دول الاتحـاد الـسوفيتى الـسابق ومنطقة الشرق الأوسط. تتضمن هذه الضوابط التوسع فى قاعـدة بيانـات بصمات الأصابع بالكمبيوتر الخاصة باللاجئين أو طالبى اللجـوء الـسياسى وتنسيق العقوبات على جالبى المهاجرين غير الشرعيين ومجموعة كبيرة من الإجراءات الضبطية ومتطلبات فرض الرقابة على الحدود الخارجية.

لقد أسفرت النوعيات المختلفة للهجرة القهرية على الأقـل عـن ١٤٠ مليون مهاجر ولاجئ فى جميع أنحاء العالم، وقد ارتفعت هذه النسبة بـشكل مطرد مع تطورات العولمة فى القرن العشرين. هناك بعض الحدود يمكـن اختراقها على الأقل بالنسبة لحاملى الأوراق السليمة، فى حين هناك حـدود أخرى موصدة بشكل محكم. أما بالنسبة لحاملى جوازات السفر أو التأشيرات السليمة الذين تتوفر لهم وسائل شراء تقنيات التنقل الواقعى والفرضى، فالعالم متاح لتنقلاتهم. غير أن العالم يقدم تجربة معيشة مختلفة تمامًا لهؤلاء الفقراء أو المشردين الذين ليس لهم مكان يذهبون إليه على وجه السرعة. فى هـذا السياق يفرق باومان "Bauman" بين "السياح" و"المـشردين". فـالنوع الأول يتحرك باختياره بسهولة ويحتقر ويخاف من المشرد الذى بدوره يتحرك بدافع الضرورة ولا يختار وجهته وبصعوبة ويعجب بالـسياح ويحـسدهم– " الـسياح يسافرون لأنهم يرغبون فى ذلك؛ أما المشردون فيرتحلون لأنه ليس لـديهم أى خيار آخر ممكن" (باومان Bauman 1998: 94). المشرد حاجٌ دون قبلـة أو جدول رحلة، على حين يدفع السياح "مقابل حريتهم والحق فى تجاهل الهموم والمشاعر الوطنية وغزل نسيجهم الخاص بمفهومهم... ما العالم إلا محـارة السائح... يحيا فيها بسعادة– ومن ثم يكتسب معنى" (باومان Bauman 1993: 241). المشردون والسياح يرتحلون فى أماكن تخص أناسًا آخرين– وكلاهما يمارس أثناء ذلك انفصال القرب الجسدى عن القرب المعنوي، وتحدد هذه التجربـة

معايير السعادة والحياة الرغدة لكليهما. يــرى باومــان أن الحيــاة الرغــدة أصبح يُنظر إليها كشيء أشبه "بعطلة دائمة" (1993: ٢٤٣) على حين المشرد "مستهلك معيب" (1999: 77).

هناك تصورات اجتماعية واقتصادية جدٌ مختلفة تفرز ثقافة عالمية مــن السياحة الاستهلاكية من ناحية وهناك حوالى ١٠ ملايين مهاجر و٢٥ مليون شخص مشرد من ناحية أخرى. هذه التطورات لها أهميــة عالميــة وتنــشأ بطرق مختلفة غاية الاختلاف، فالسياحة واحدة من أكبر الصناعات العالمية[٩] لكنها لا تقوم على التنقل فى حد ذاتها بل على أساس الإقامة المؤقتــة التــى تتوفر فيها العديد من وسائل "الراحة المنزليــة" والأشــكال المألوفــة مــن الاستهلاك. غير أن الهجرة فى حد ذاتها عملية متباينة للغاية تـضم عمــالاً مهاجرين مؤقتين ومهاجرين متطوعين ذوى مهــارات عاليــة ومهــاجرين مجبرين أو مهربين ولاجئين؛ كل نوعية من المهاجرين أفرزتها مجموعــات مختلفة من العلاقات الاجتماعية. يكمن وراء الهجرة الاقتصادية الطريقة التى يقوم بها رأس المال بشكل متزايد بتحديد تكاليف العمل مــن حيــث أكثــر التكاليف العالمية الأقل انخفاضًا ومن خلال التعاقد من الباطن فى الأســواق الوطنية والأسواق الخارجية، والتى يتمكن من خلالها تحقيق أقل التكاليف فى بعض القطاعات مثل قطاع النسيج. غالبًا ما تكون التكلفة الزهيدة من نصيب المهجرين المجبرين، ويعد هذا من أوجه التنقلات العالمية (باباســتيرجياديس Papastergiadis 2000: 40). كــان لوجــود العمــال غيــر المــوثقين فــى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة أثر مهم فى تخفيض التكاليف فى القطاعات التى تعتمد بشكل هيكلى على العمالة غير المسجلة كقطاع النسيج وخــدمات سيارات الأجرة وخدمات التنظيف وخدمات الطعــام والزراعــة (ريفيــرا- باتيز Rivera- Batiz 1999). إن الهجرة والانقسامات العرقية لخير مثال على الطريقة المفضلة التى يتم بها إضفاء الصبغة المحلية على العناصر العالميــة وتشكيل أسواق العمالة وفصل الثقافة وإعادة أقاليميتها (ساســين Sassen 1998).

وفى الواقع هناك شبكات لامركزية مرنة وثرية بالمعرفة تعيد هيكلة نفسها باستمرار بناءً على إشارات لسلسلة سريعة من الاتصالات والتدفقات العالمية. لذا فإن استعارات باومان عن "المشردين" و"السياح" ربما تخفى أكثر مما تعلن، فى حين يمكن أن يتم تفسير أنماط حركة التنقلات العالمية للسكان فى ضوء النظريات والمفاهيم القائمة حول رأس المال العالمى والطبقة الاجتماعية والنوع والبنى العرقية. هناك صناعة عالمية للاتجار بالبشر (سولت Salt 2000: 106) أعقبت ظهور الشبكات العالمية لوكلاء الهجرة والمهربين والتجار، ولذلك فهى فى جزء منها أيضًا نتاج لعملية عولمة الجريمة الدولية التى حدثت فى أواخر القرن العشرين. فى هذا الصدد، تلعب الرقابة على الحدود دورًا غامضًا إذ تزيد من الخطورة بالتربح من تجارة الجنس والأعضاء البشرية والعمالة. علاوة على ذلك فإن التجارة تجرى فى مفترق الطرق فى الجزء الفاصل بين الحدود- بمصطلحات لفظية ذات دلالات مختلفة. هذه التجارة قائمة على القضايا الوظيفية والاقتصادية من جهة (أى الحاجة إلى سد العجز فى العمالة) وتلك القائمة على الثقافة والهوية والتقاليد من جانب آخر (زولبرج Zolberg 1999). وأقل التبعات التى يمكن الإشارة إليها بالنسبة لهذه المنطقة أن أشكال الولاء السياسى غير المستقرة بشان قضايا الهجرة لا يمكن ضبطها بكفاءة من خلال استخدام صيغة ثنائية للنشاط السياسى تشرح الفرق بين ما هو محافظ وما هو تقدمى (لومان Luhmann 1982: 166- 89). وهذا يفسر لماذا يمكن تغيير بعض سياسات الهجرة فقط من خلال "ائتلافات غير مستقرة" مهجنة مؤقتة (جاكوبس Jacobs 1998). فى الوقت ذاته- فإن استحالة الربط بشكل مطرد بين الهجرة والقضايا العامة فى ظل نبرة التسييس العالية تفسح مجالاً أوسع لإجراء تعديلات حرة وتغييرات سريعة (سيورتينو Sciortino 2000).

لهذا السبب ربما تكون هناك مخاوف متعددة ترتبط بحركة الناس عبر الحدود. باستعراض ما يكتب فى وسائل الإعلام المطبوعة ما بين شهرى

أكتوبر وديسمبر من عام ٢٠٠٢م (المادة ١٩ لعام ٢٠٠٣م) نجد أن التقارير التى يقدمها الإعلام عن الهجرة كان يغلب عليها السلبية والعدائية – خالقة بذلك أزمة وذعر بشأن "الغزو"– خاصة فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر. فالقصص المنشورة عن الجريمة والآثار السلبية على المجتمعات المحلية والاحتيال والعمالة غير الشرعية والإقامة، سيطرت على كل من الصحف الكبرى والصحف الصفراء. هذا يفسر كيف تدير الهجرة القضية بشكل حر متجنبة الشفرات السياسية المهيمنة من "يسار" و"يمين".

غالبًا ما تثير المخاوف المرتبطة بالهجرة الصور المجازية للحرب، لتبرير الاحتياج لصد ما هو عدائى أو تهديدى. لقد أصبحت ضوابط الهجرة قضية من قضايا الأمن القومى وحالة طوارئ قومية تستدعى التعبئة الكاملة للقوات المسلحة فى مهمة دفاعية رئيسية لتتبع العدوان. يمثل طالبو اللجوء السياسى الذين يفدون إلى المملكة المتحدة دون قرار مسبق بمنحهم حق اللجوء السياسى ككاذبين ومدعين، وهذا يخول الشرعية ضمنيًا للسياسات لتتجاوز حدود الضبط والرقابة، وتقوم بالاحتجاز والردع فى سبيل الأمة. إن حالات الهلع المتكررة بشأن حق اللجوء السياسى والتى تدعمها المخاوف من الإرهاب تشجع على نبذ الأقليات المحلية على حين تبرر سياسات العقوبات التوسعية. على سبيل المثال نقرأ فى بعض العناوين الرئيسية فى الصحف البريطانية فى السنوات الأخيرة ما يلى:

٣٠٠٠ غجرى يفدون إلى بريطانيا ليصيبوا حظًا من نظام الإعانات.

(جريدة الصان ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧م).

الغجر يغزون دوفر آملين فى المساعدة.

(الإنديبيندنت ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م).

نود أن نتخلص من هذه النفايات بإلقائها فى المجارى.

(دوفر إكسبريس أكتوبر ١٩٩٨م)[١٠]

عندما تكتب الصحافة عن اللاجئين السياسيين واللاجئين فإنها غالبًا ما تتجاهل مفردات الحرب ومفردات الجريمة. فى أعقاب إغلاق معسكر سانجات "Sangatte" للاجئين على الجانب الفرنسى للقنال وسط مخاوف من الهجرة غير الشرعية إلى المملكة المتحدة، نشرت صحيفة الديلى ميل البريطانية فى السادس من سبتمبر ٢٠٠٣م ما يلى: "لقد عادوا – جيش اللاجئين السياسيين الجديد يحتشد بأعداد هائلة، المهاجرون يعدون أنفسهم لغزو جديد لبريطانيا"؛ مرة أخرى فى التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٤م، اقتطفت صحيفتا الديلى ميل والإكسبريس جزءًا من تقرير رسمى، غير محدد المصدر – له مصادر سلطوية بشكل ضمنى – ورد فيه أن "واحدًا من كل عشرين فرد فى لندن مهاجر"، وأن "٦٠٠ مليون جنيه إسترلينى أو ١٪ من ميزانية الخدمات الصحية القومية تنفق على "المهاجرين" . المخاوف من اللجوء السياسى ارتبطت بمخاوف أكبر من الجرم لتصوير الساعين للحصول على حق اللجوء السياسى من الشباب كمجرمين – من خلال التقاط صور لمجموعات من الشباب للإلماح إلى وجود خطر غامض – وخاصة بعد التفجيرات الانتحارية التى وقعت فى السابع من يوليو ٢٠٠٥م فى لندن، فتحولت المخاوف من مجرد انشغال بحق اللجوء السياسى إلى تهديدات تطرحها الحركة الانفصالية المسلمة والاختلاف عن عامة المجتمع.

الحدود والمرض

"الشواغل والهموم السياسية المهيمنة والقلق المجتمعى تميل لأن تترجم إلى صور مشوشة ومضطربة للكيان الإنسانى." (تيرنر Turner 2006). إن موسيقى رقصة المقابر(*) تعبر تعبيرًا بشعًا عن التدمير الذى لحق بالمجتمع

(*) مقطوعة موسيقية للموسيقى الفرنسى سان صانس. (المترجم)

فى العصور الوسطى على يد الموت الأسود، وفى المجتمع المعاصر على يد الإيدز "غالبًا ما تم تخيله كصور مجازية عسكرية للجيوش الغازية" (تيرنر Turner 2006).

إن الأجساد التى تتدفق من الداخل إلى الخارج خطيرة وملوثة تتحدى إحساسنا بالنظام. "إن جزءًا من المفهوم القديم الذى ظل لقرون فى أوروبا ككيان ثقافى متميز، يتمثل فى أنها مكان استعمرته الأمراض القاتلة التى وفدت إليه من أماكن أخرى". (سونتاج Sontag 1988). علاوة على ذلك فإن الأوبئة تخفف من حدة التوترات والمخاوف الاجتماعية العميقة القائمة، خاصة حين تتسرب توترات بشأن الحياة الجنسية. يستخدم بوخهولتز ورايس (Buchhaltz and Reich 1987) نظرية هابرماس "إقحام النظام" فى العالم الواقعى للتعرف على عملية التطور العنيفة للتفكير الذى يقوم من خلاله الأشخاص استبدال بالمخاوف والتهديدات الواقعية إكليشيهات تروج لها وسائل الإعلام. كالأمثلة السابقة للمخاوف من اللجوء السياسى والهجرة، فنجد أن المرض يقدم صورًا قوية لهذا.

غير أن هذا يوضح أيضًا استمرارية الأهمية لفهم عدم المساواة فى احتمالية التعرض للخطر. وفقًا لما قاله بك (Beck 1992: 36) "بأن الفقر هرمى؛ أما الضباب والدخان فديموقراطى" وأن المساواة فى احتمال التعرض للخطر هو أمر أساسى فى مفهوم بك عن مجتمع الخطر العالمى. غير أن هذا التوكيد لا يأخذ فى الاعتبار بشكل كاف الهيكلة الاجتماعية للمرض على نطاق عالمى، وهو نفس الأسلوب بالنسبة لمبدأ عدم المساواة فى الخدمات. التقسيمات الاجتماعية وعدم المساواة لها تأثير مباشر على أنماط المرض والصحة. يتم هيكلة الأنماط العالمية للمرض وفقًا للوضع الاجتماعى والمكانة فى التسلسل الهرمى. هذا هو الحال على وجه الخصوص فى الدول النامية؛ حيث يمر ملايين كثيرة من الناس بدورة من سوء التغذية والأطفال الرضع الأقل من الوزن المثالى، وارتفاع معدلات الوفيات بين المواليد، وبطء نمو الطفل والمرض المتكرر فى مرحلة الطفولة، مما ينتج عنه نظام مناعة

أضعف وفترات أطول من الإصابة. كل ذلك، بالإضافة إلى نقص المياه النظيفة و(غالبًا) المأوى المناسب يؤدى إلى معدلات أعلى من الوفيات والإصابة بالمرض خاصة بين الأطفال دون سن الخامسة. إن أشهر أسباب الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة فى الدول النامية، هى الالتهاب الرئوى والإسهال والملاريا والحصبة وأمراض الجهاز التنفسى. معدل وفيات الأطفال أعلى فى المناطق الريفية والعشوائيات الحضرية عنها فى المناطق الحضرية، حيث يوجد ما يمكن أن نسميه مرافق شبه منظمة وإسكان كاف. إن نقص المياه النظيفة يعنى أن الأمراض التى تنتقل من خلال البراز تنتشر بشكل عام (منظمة الصحة العالمية B ٢٠٠٤م).

علاوة على ذلك، رغم أن الصلة بين عدم المساواة الاجتماعية والمرض صلة معروفة، فلم يقم سوى عدد قليل بدراسة عدم المساواة الاجتماعية بالنسبة لظهور الأمراض (فارمر Farmer 1996). بيد أن فارمر يرى أن أشكال عدم المساواة لم تؤثر فقط على عملية انتشار الأمراض المعدية، بل أيضًا على مسار المرض فى أجساد من التقطوا العدوى. إن وباء الإيبولا والإيدز والسل يشير إلى أن أنماط هذه الأمراض تحتاج إلى نوع من الحيوية والحسم وأن تشتمل على تحليل للتعقيد العالمى. هذا يدلل على الحاجة إلى نظرة مجتمعية قوية لأسباب ظهور المرض من جراء العمليات الفيروسية التى تستجيب فيها الطفرات الميكروبية للتصرفات البشرية. فعلى سبيل المثال غالبًا ما يتم النظر إلى الملاريا على أنها "مرض استوائى" إلا أنها أثناء القرن التاسع عشر أصابت حوالى مليون شخص سنويًا فى الولايات الجنوبية بالولايات المتحدة الأمريكية، غير أن النسبة انخفضت بعد ذلك ويرجع هذا بشكل كبير إلى التطور الزراعى والإسكان المتطور والصرف الصحى الأرضى – تنتشر الكثير من "الأمراض الاستوائية " بشكل كبير بسبب عدم المساواة لا بسبب خطوط الطول والعرض. فعلى سبيل المثال، إن معدل الوفيات فى سن محددة بمرض هارلم (من جراء الأمراض المعدية والعنف) يرتفع بين العديد من الجماعات عنه فى بنجلاديش (فارمر Farmer 1996).

عادة ما يصنف المرض الوبائي بأنه قادم "من الخارج". فالكثير من الحدود تمثل وسيلة لنقل "عدوى ما"، فهي لا تقوم بتسريب البشر فقط بل أيضًا المواد الملوثة (سيريميتاكيس Seremetakis 1996: 490) إن بدايات التعاون الإقليمي عبر الحدود بين بلغاريا وألبانيا ورومانيا وتركيا واليونان في بواكير التسعينيات من القرن العشرين صحبه "قصص عن الذعر في الإعلام حول موجات الأمراض المعدية التي عبرت الجبهة اليونانية: الإيدز والالتهاب الكبدي فيروس ب B والكوليرا والإيبولا والقائمة لا تنتهي. لم تقم الحدود بتسريب البشر فقط بل... المواد الملوثة" (سيريميتاكيس Seremetakis 1996).

خلال الثمانينيات من القرن العشرين كان الإيدز مثالاً مصغرًا للخطر والتهديد العالمي. إن الارتباط الذي عقد بين اتحاد السفر جوًا عبر العالم والاختلاط الجنسي كان صورة مجازية قوية تعبر عن المخاوف بشأن نفاذية الحدود والأجساد. كشف ذلك أسطورة أن الإيدز جُلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية على يد "المريض O"، وهو مضيف جوي يعتقد أنه قد نقل العدوى لأربعين من إجمالي ٢٤٨ شخصًا أعلن عن إصابتهم بالإيدز عام ١٩٨٣م. كان الاهتمام الإعلامي بالإيدز شديدًا للغاية، فلا يكاد يمر يوم دون إذاعة أخبار أو تعليقات عن الإيدز إلى جانب تناوله من قبل الأدب وقصص الخيال العلمي مثل رواية راندي شيلتز "وما زالت الفرقة تعزف" (١٩٨٧م) وفيلم فيلاديلفيا (١٩٩٣م). هدأت هذه الموجة أثناء التسعينيات من القرن العشرين وحل محلها الإرهاب كرعب عالمي. يرجع هذا في أحد أسبابه إلى أن معدل الإصابة بالإيدز في الدول المتقدمة قد تباطأ وأصبح مرض نقص المناعة عند الكثيرين مرضًا مزمنًا يمكن التعامل معه بعد أن كان حالة قاتلة. إلا أن الدول النامية وإفريقيا – على وجه الخصوص- أصبحت الموطن الرئيسي للوباء(١١).

لفترة ما أصبح الإيدز رمزًا لنفاذية الحدود والأجساد والآثار المنعكسة للخوف والهلع. في عام ١٩٨٢م أعلن المعهد القومي للسرطان في الولايات المتحدة الأمريكية أن وباء الإيدز ما هو إلا فيروس من هاييتي لمرض مستوطن تم جلبه إلى الولايات المتحدة على يد سياح من الشواذ. ثبت خطأ هذا الادعاء إلا أن الضرر كان قد لحق بالفعل بالسياحة في هاييتي مما أسفر عن زيادة الفقر وتدهور الأحوال فيما يتعلق بعدم المساواة والتعرض للإصابة بالأمراض (فارمر Farmer 1996). أسفر هذا الزعم الزائف أيضًا عن بيان رمزي بأن الهايتيين دخلاء، وحشد المعتقدات الشعبية بشأن الهايتيين والأفارقة وجمع بين الفقر والاختلاف الثقافي. بيد أنه في نفس الوقت كان الفيروس يعبر الحدود إلى هاييتي وعبر العالم متتبعًا مسارات النظام الاجتماعي الاقتصادي العابر للقوميات. من ثم "فإن معظم خطوط انتشار فيروس HIV في السبعينيات والثمانينيات كانت تسير بمحاذاة "المسارات الدولية الخاطئة" لمعالم النظام الاجتماعي الاقتصادي عبر الحدود القومية وهي أيضًا مسارات العمالة المهاجرة وتجارة الجنس" (فارمر Farmer 1996). ومثل السل في الماضي أصبح الإيدز من أمراض الفقر والتباينات في مسار المرض بين المصابين بالعدوى يتم هيكلتها على أساس اجتماعي واقتصادي وهي الظاهرة التي زاد من حدتها عدم المساواة العالمية فيما يتصل بسهولة الحصول على الأدوية المضادة للفيروس.. إن برامج صندوق النقد الدولي للتعديل الهيكلي (التي ناقشناها في الفصل الخامس) "تدفع الفقراء أكثر إلى هوة الفقر [فذلك]... يزيد من التعرض للإصابة بعدوى الإيدز، وتدعم الظروف التي تمكن... [له] أن يستفحل." (حركة التنمية العالمية ١٩٩٩م)

هناك مستويات عالية من الاضطراب على الحدود ليس فقط بين الدول لكن أيضًا بين الإحصائيات الصحية المتفاوتة والاستحقاقات الاجتماعية.

هذه هى معالم عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية العالمية، حيث تدور حولها حركة مستمرة وتنظيم للهيئات ونشر القانون والسلطة. على سبيل المثال، فإن الحدود الأمريكية – المكسيكية- التى وصفت بأنها "الكارثة الاقتصادية الأضخم على سطح الكوكب" (ديفيس Davis 2004)، تفصل بين دولتين يزيد فى إحداها متوسط الدخل القومى أربعة أضعاف، ويقل معدل وفيات المواليد ثلاث مرات عن الأخرى. فى أى يوم عادى، على حين يعبر الشباب الأمريكيون الحدود كى يتمكنوا من شرب الخمور بشكل غير مشروع، وهو الأمر الذى يحظره القانون فى بلادهم، يموت بعض المكسيكيين من العطش أثناء محاولاتهم عبور الحدود بشكل قانونى كى يتمكنوا من العمل. ولكن فى حين جرت العادة على النظر إلى ضبط الحدود كقضية هجرة، فإنها أصبحت منذ الحادى عشر من سبتمبر قضية أمنية ترمز إلى نفاذية خط الحدود/ الجسد السياسى للولايات المتحدة الأمريكية[١٢]. وبدلاً من خلق عالم مفتوح من الحركة غير المباشرة نجدها تقوم فى ظل حركة العولمة بالممارسات الضبطية الصارمة للحجر الصحى وصنع أجساد طيعة- على الحدود ومناطق الترانزيت وفى الكثير من وسائل النقل الداخلية والدولية. رغم أن كل ذلك اتسم بالصبغة الروتينية فإن مبدأ الثقة العمياء المفترضة وعدم تيقظ الانتباه فى اللقاءات العامة اليومية ربما يتعرض أيضًا للتلاشى فى ظل حالة من التيقظ الدائم. فى ظل التطورات الحالية والأشكال الجديدة العملية سيتم التعامل على الأرجح مع الأشكال القائمة والأشكال الجديدة للنبذ الهيكلى إلى جانب عدم وضوح فكرة الأجساد/ الحدود والمرض والخطر. لذا ليس من الضرورى أن تؤدى العولمة إلى "دمقرطة الخطر" كما أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر لم تفصح بكلمة عن نهاية الليبرالية الجديدة وأن يحل محلها عهد من التعاون العابر للقوميات. غير أن مرحلة العولمة التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر تشير إلى عدم حتمية هذه التطورات التى يعتريها التناقض والتعقيد.

خاتمة

فى الفصل الخامس لاحظت أن الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية – خاصة برامج التعديل الهيكلى – كانت تخلق حالة من الاضطراب فى الحياة اليومية فى أجزاء كثيرة من العالم تفرز حلولاً محلية تشمل الهجرة وأشكالاً موسعة من السلوك الاجتماعى فى المناطق العابرة للقارات. لقد أنتجت العولمة الاقتصادية أشكالاً متزايدة من عدم المساواة الاجتماعية (إلى جانب المزيد من النمو) وفى أعقابها استفحلت الانقسامات العالمية والقابلية للتعرض للإصابة بالضعف والقدرة على الحصول على الموارد. تتضمن نقاط الضعف هذه بشكل خطير مخاطر الفقر والمرض والتى بدورها تشكل معظم فرص الحياة الأخرى. بهذه المعانى فإن مفاهيم التقسيم الاجتماعى والتنميط الهيكلى للآثار الاجتماعية – القضايا التى تمثل لب معظم العلوم الاجتماعية – تظل نقاطًا مرجعية مهمة لتفسير الشكل الذى اتخذته الروابط العالمية . ربما يكون الضباب الدخانى "ديموقراطيًا" غير أن التنظيم الهرمى للمخاطر لايزال أساسيًا للممارسة المعاشة فى المجتمع العالمى. كما أن تقلص المكان بموجب العولمة قد زاد من حركة التنقل العالمية للسكان والوعى بالفروق بين فرص الحياة. وقد أفرز هذا الوعى بدوره – خاصة منذ الحادى عشر من سبتمبر – مخاوف عولمية جديدة منذ أن تم إدراك أن المخاطر تنشأ من البنى التحتية الاجتماعية التى أفرزت العولمة ذاتها.

تكمن فى قلب الخيال العالمى فكرة نفاذية الحدود، التى كانت دائمًا ما تفهم بشكل استعارى ليس فقط على المستوى الإقليمى وإنما أيضًا كغلاف للسياسة الجسدية. كان الكثيرون، خاصة فى السنين التى أعقبت نهاية الحرب الباردة، ينظرون إلى العولمة نظرة إيجابية على أنها تخلق فرصًا لهويات عالمية انسيابية، وتدعم الأمن والنمو الاقتصادى. غير أنها أيضًا كانت تنطوى على مخاطر تهدد الأمن والتكامل وهوية الثقافات والدول وأساليب الحياة التقليدية. غالبًا ما يكون هناك إجماع استعارى مشحون بعواطف مهمة

بين التهديدات العنيفة للأمن والعدوى الفيروسية، لدرجة أن حدود الأمة والجسد تندمجان. لا تقتصر مثل هذه المفاهيم على مواقف سياسية معينة ويمكن أن تظهر فى كل من اليمين التقليدى والحركات المناهضة للعولمة. منذ الحادى عشر من سبتمبر ازداد الوعى بالإرهاب العالمى ورأيت أن الغلاف المتفائل لهذه الرؤية إذا كان يشجع على النزوع لتجاوز القومية إلى العالمية فقد شابته المبالغة فى الوقت الحاضر بأى حال من الأحوال. فى هذا الصدد تستلزم متطلبات الرقابة المشددة والمخاوف المصاحبة لها الشكل الروتينى فى الحياة اليومية. غير أنها يتم حشدها كمخاوف من "البرابرة" الجدد وتحدث تغييرًا على طبيعة وإدراك التفاعل الاجتماعى فى الأماكن العامة.

نتائج

العولمة هى منجز من منجزات الحياة اليومية التى تتضمن عملاء من البشر منخرطين فى البناء الفاعل لأشكال عالمية للسلوك الاجتماعى. تثير النقاشات حول العولمة بعض التساؤلات الاجتماعية المهمة حول المدى الذى تكون فيه التطورات الاجتماعية غير مباشرة وذاتية التوجيه فى مقابل أن يتم تشكيلها ودعمها من خلال الأساليب التى تحددها الأطراف الفاعلة من خلال الخيارات ويشكلون بنية الحياة الاجتماعية بصورة حقيقية. فى هذا السياق، تبقى المشكلات الاجتماعية للنفوذ والتقسيمات الاجتماعية مثل الطبقة الاجتماعية والنوع والجنس والعرقية والتنظيم المؤسسى والرأسمالية ذات الأهمية المركزية كما كانت على الدوام. لقد حاولت توضيح ذلك فى عدد من المواضع من خلال الانخراط مع علماء الاجتماع الكلاسيكيين من أمثال ماركس ودوركاهيم وسيمميل. فى مقابل هذا رأيت أن بعض التوجهات المهيمنة للعولمة فى علم الاجتماع المعاصر تشدد على الخواص المنهجية للعولمة كظاهرة جديدة، وغالبًا ما تؤكد على كيفية تقويضها للروابط الاجتماعية التى سبقتها فى الوجود، لكن لم يكن لديهم الكثير ليقولوه حول كيف "تُنجز" الحياة الاجتماعية رغم ذلك. نظريات الفردية الانعكاسية تخاطر (إن جاز التعبير) بأنها تصبح قبل-اجتماعية لعدم وجود أى تفاصيل عن استمرارية الحياة اليومية ولا أى نقد فكيف يمكن لأيديولوجية الفردية أن ترتبط بصلات مع واقع يتسم بمزيد من الروابط الاجتماعية المعقدة. ربما يكون صحيحًا أن هناك ميلا من جانب العولمة لإزالة أشكال من الحياة من داخل سياقات محددة- على سبيل المثال، من خلال شبكات مؤسسية ومالية بعيدة المدى- وفى التطورات السابقة التى تم تحويلها إلى المحلية- وتصبح

الإمكانات المنظمة ضمنيًّا كلية الوجود وتستلزم معرفة مقننة. فعلى سبيل المثال، من المزمع أن ينتج منطق السوق تجانسًا مجهولاً وعمليات تبادل روتينية عبر المسافات الطويلة. رغم ذلك فإن الأسواق - حتى الأسواق المنظمة عالميًّا- تتطلب دعمًا اجتماعيًّا وثقافيًّا ومؤسسيًّا معقدًا، وقد قلت إنه حتى العلاقات الاجتماعية بعيدة المدى يعتورها "اللزوجة"؛ حيث إن المشاركين فيها غالبًا ما يدعمون الاتصالات من خلال التعاملات وجهًا لوجه. علاوة على ذلك، فإن الاتصالات والشبكات الممتدة عبر المسافات الطويلة ما زالت تفترض مسبقًا معايير وتقاليد وقيمًا وتوقعات وروتينًا مشتركًا، تنشأ عن أطر ومؤسسات مشتركة- مثلها فى ذلك مثل الاتصالات فى إطار التجاور المكانى.

لقد بدأت بالتساؤل عما إذا كانت العولمة تجعل من "المجتمع" وحدة غير ملائمة للتحليل. هؤلاء الذين يتحدثون عن نهاية "نظرية المجتمع كوعاء" بنوا رأيهم بشكل كبير على النهاية المفترضة للدولة القومية. يشير بك إلى الدولة ومفاهيم هيكلية اجتماعية مهمة أخرى "كمقدسات" مستقاة من علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر. لكن فكرة الدولة القومية كحقل متجانس عرقيًّا جديد نسبيًا وتعايش مع تنظيمات أخرى للدولة خلال الفترة الحديثة. القضية الرئيسية هنا لا تكمن فى ترسيم حدود "المجتمع"- على سبيل المثال، المحيط "بالدولة"- لكن القضية تكمن فى فهم ديناميكيات التضامن الاجتماعى فى المجتمعات المتعولمة الكونية. علم الاجتماع لم يقترن فى حقيقة الأمر قط مع المفهوم القومى للمجتمع وبالتالى دار النقاش حول جدل هش. بدلاً من ذلك كان علم الاجتماع الكلاسيكى ينتظم حول مفاهيم مثل الرأسمالية والمجتمع المدنى والتصنيع والبيروقراطية وأديان العالم وما إلى ذلك وهى أمور ليست "إقليمية" على وجه الخصوص وتتكهن بأشكال ما بعد- قومية للمجتمع. على أى حال، فلأن السكان يختلفون ثقافيًّا و الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية معقدة، لا يستتبع ذلك أن تكون الدولة و"الإقليمية" لم يعودا وحدات ذات أهمية

للتحليل. بل على النقيض، أصبحت الدولة أكثر أهمية كعضو فاعل في الساحة العالمية عمَّا كانت من قبل ليس فقط بالنسبة للرقابة وضبط الحدود ومكافحة الإرهاب، بل أيضًا فى محاولاتها لمجابهة العواقب المدمرة اجتماعيًّا لليبرالية الجديدة العالمية.

فى هذا السياق تحاول الدول التوسط لضبط التوتر بين الحركة النسبية لرأس المال الذى يتحتم عليه أن يترسخ مكانيًّا ويجد عمالة ثابتة ولو نسبيًّا وهذه الممارسات تمثل قيودًا مهمة على التكامل العالمى المتحرر. من بين عواقب إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية إضعاف التضامن الاجتماعى والدعم المؤسسى (من أبرزها الرعاية الاجتماعية) وازدياد الشك وسلاسة الخبرة فى مجال العمل، ومن آثار ذلك جزئيًّا تقويض بعض الأشكال التقليدية للذكورة والإدراك المتزايد للمخاطر العالمية. يحاول برنامج "التماسك الاجتماعى" العالمى – من جهة- كرد فعل أن يعيد هيكلة النشاط الاجتماعى (ببناء رأس مال اجتماعى محلى مثلاً) على حين يحاول- من جهة أخرى- تنظيم الفوارق المجتمعية – التى غالبًا ما تكون داخل العرقيات- التى استفحلت من جراء تقلبات رأس المال العالمى. فى خضم هذه التطورات دفعت الأطراف الفاعلة بالدولة إلى مزيج معقد من العواقب المقصودة وغير المقصودة، كان لبعضها تأثير خلق أشكال جديدة من الشبكات الاجتماعية والإجراءات (مثل التأثيرات المتناقضة لضوابط الهجرة على الهجرة).

من الواضح أن مناقشات العولمة تطرح أسئلة مهمة حول ما يقوم بدراسته علماء الاجتماع. الموضوع الرئيسى لعلم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى وأعنى به كلاً من المعرفة والدلالات الضمنية والصريحة التى تعزز الحياة الاجتماعية وتدعم العمليات التى تبدو وكأنها مستقلة كعمليات المال والسوق ووسائل الإعلام الأخرى. لقد حاولت التأكيد عبر هذا الكتاب على مسألة كيف ينبغى للتدفقات العالمية أن تتحقق وتتضح فى أماكن

أصبحت منطقة متنوعة من التكامل والصراع. إن وجود مجالات متعولمة من الاتصالات ما زالت تفترض مسبقًا المغزى الاجتماعي الذي تفرزه سياقات ثقافية وجغرافية واجتماعية يفرضها الزمن. في خضم عملية تحويل العالمي إلى محلي وعولمة المحلي توجد بنى اجتماعية وثقافات وأشكال ذات نفوذ استدعت إعادة النظر فيها وبطبيعة الحال تحويلها من خلال التفاعلات اليومية. إن نتائج الأبحاث الحديثة على الاتصالات الرقمية تعتبر – في رأيي– أمثلة جيدة على هذا. فالإنترنت مصدر من مصادر ضغط الزمان والمكان ويعد أمرًا أساسيًّا بالنسبة للعولمة وفي الوقت نفسه يعتبر من أكثر الأماكن العامة تعولمًا وحميمية التي غالبًا ما يتم التعامل معها في حالات الانفراد بالذات. في المجتمعات المتعولمة يشعر الناس بأنهم جزء من عالمهم وأنهم "قرية" واحدة في آنٍ واحد. هناك آراء مختلفة حول ما إذا كان الإنترنت ينبئ بعالم بعد– بشري فَقَدَ أصالته أو التحرر من المكان والتجسد. أو ربما يكون مجرد وسيط آخر للاتصال إلى جانب عناصر أخرى. وجهة النظر هذه ترى أن استخدام الإنترنت يقبع بشكل عضوي في طيات الأنماط الاجتماعية القائمة للحياة المحلية وداخل علاقات ثقافية مقيدة تشكل العلاقات الاجتماعية. إن الأطراف الفاعلة التي تتواصل في فضاء الإنترنت تقوم بابتكار أساليب يمكن من خلالها إدراك العالم من قبل الأطراف الأخرى. في الواقع وفي حين تمثل العوالم المفترضة نموذجًا مصغرًا للانسيابية و"لامكانية" التفاعل المتعولم، نجد أن الاتصالات الافتراضية تحكمها المعايير الاجتماعية (التي لا محالة يتم انتهاكها، بطبيعة الحال)، والسياقات المؤسسية (المنظمون، وقوائم المديرين... إلخ) والمدركات الضمنية وأن البشر الذين يتواصلون عبر الإنترنت غالبًا ما يكون لهم علاقات متطورة خارج الإنترنت وهكذا؛ لأن التفاعل الاجتماعي خارج الإنترنت له أهمية كبيرة في استمرار الثقة والصلات الاجتماعية القوية تقوم الكثير من الشركات العابرة للقوميات

بإرسال مديريها التنفيذيين فى رحلات حول العالم لحضور اجتماعات وجهًا لوجه حين يكون هذا الأمر أرخص بكثير وأكثر فاعلية من ترتيب مؤتمرات الفيديو كونفرنس. "العالمية" إذن "ليست كيانًا يوهب مسبقًا منفصلاً عن الموازين المكانية الأخرى، لكنها تُنتج ويعاد إنتاجها وتعديلها وتواجه تحديات من قبل أحداث متعددة على نطاقات مكانية متنوعة" (كوهلر وفيسين Kohler and Wissen 2003).

قامت العولمة لأول مرة فى تاريخ العالم بخلق سوق عالمى وشبكة كثيفة من سلاسل الإنتاج والسلع، الأمر الذى كان له آثاره العميقة على العلاقات الاجتماعية فى العقود القليلة الماضية. على حين تركز الكثير من الوكالات الدولية على الفقر (والنقاشات فى أكثر من اتجاه) هناك دليل على أن عدم المساواة العالمية داخل الدول وبينها نشأت إلى جانب التكامل الاقتصادى الاجتماعى العالمى المتزايد. إحدى النتائج العالمية لهذه التطورات وعلى نطاق واسع القضاء على الريف – اختفاء الحياة الريفية التى كانت فى بداية القرن العشرين أسلوب حياة معظم الناس فى جميع أنحاء العالم، مما أفسح المجال للتحول الهائل (غير المخطط له عمومًا) إلى الحضر. هذه تطورات معقدة ومتفاوتة تتجلى فى محليات معينة، نتيجة لعملية التحول إلى الحضر التى تمت على نطاق واسع والمرتبطة بالمصادر الجديدة للتوظيف وتخلق معدلات عالية من البطالة أو شبه- بطالة فى الاقتصاديات غير الرسمية. هذا بدوره يدفع الهجرة الشرعية وغير الشرعية نحو الاقتصاديات ذات الأجور الأعلى التى بدورها تزيد نطاق الترابط العالمية بين الناس، والحوالات التى يتم إرسالها للوطن الأم تصبح تدفقًا رئيسيًا لتدفق السيولة النقدية فى الاقتصاد العالمى.

هذا الحراك الذى لم يسبق له مثيل للسكان فى القرن العشرين أفرز أشكالاً جديدة من التهجين الثقافى، وظهرت الهويات العابرة للقوميات التى فيها يكون للكثيرين عضويات متداخلة لمجتمعات قومية ودينية وإثنية. خلال هذه العملية تصبح الكونية متجذرة فى نسيج المجتمعات الحديثة أيضًا التى تدعو إلى وضع استراتيجيات جديدة (بين الأطراف التابعة وغير التابعة للدول) للتنظيم والتكامل. ولأن الناس يقل ارتباطهم بالقيم المشتركة أو أساليب الحياة المشتركة فإن الإجراءات الرسمية (كالديمقراطية الليبرالية وضمانات الحقوق) أصبحت مهمة للغاية للتعبير عن الفروق الموضوعية وبالتالى فقد كان هناك اقتراح بأن تكون العالمية الكونية المتأصلة و"الوطنية، الدستورية" كأشكال بعد- قومية للهوية السياسية والمدنية. هذه مسألة من مسائل التهجين والتفاوض الثقافى والتى- مثلها مثل جميع العلاقات الاجتماعية المعقدة - التى قد تثير التوترات. يستطيع الناس أن ينتسبوا للعديد من الهويات ونقاط المرجعية بما فيها الهويات المهجنة التى تشمل مرجعيات عالمية وقومية وتاريخية متداخلة- مثل: الأفارقة الأمريكان والأمريكان الآسيويون والأسيويون البريطانيون والبريطانيون الصينيون والمسلمون البريطانيون واليهود البريطانيون والعرب المسيحيون... إلخ، رغم أن هذه فى بعض الأحيان.

قد ينتج عنها صراعات على الولاء داخل كل من المرء ذاته ومع الآخرين. حياة الناس تقبع داخل أماكن مقننة تغلفها الذاكرة والدلالة وهى أيضًا مجالات للتحكم. الطبيعة الحضرية ذاتها والدلالات وتواريخ ومزاعم أصالة متنافسة التى توضحها الدلالات العامة المهمة التى تنسب للآثار والشوارع والنصب التذكارية- ولقد ناقشت مثالاً للخلافات حول معنى الأوسفيتس Auschwitz فى التاريخ البولندى والأوروبى، وحقيقة يمكن العثور على الكثير من الأمثلة التى تغلفها دلالات متصارعة مثل الخلافات حول حقوق الأفراد المتجانسين فى الأراضى أو التحديات التى يجابهها الأمريكان الأصليون فى الاحتفاء بساحة المعركة فى الولايات المتحدة. يتم تنظيم الفضاء العالمى داخل مجتمعات مدنية داخل حدود إقليمية وتعريفات للوطنية

ومؤسسات ولغة أو لغات رسمية ونظم ثقافية وتعليميـــة وسياســـية... إلـــخ. الحكومات نفسها غير حيادية تجاه تلك الخلافات بل تحاول تأمين الولاء مـــن قبل الدوائر الانتخابية المختلفة فى المواقف العامة التى تتخذها. بيد أنـــه كـــى تزداد الأمور تعقيدًا فهذه ليست مجرد عملية ثقافية، ما دامت الهجرة العالميـــة وأنماط التمايز العنصرى تنشأ أيضًا من إعـــادة خلـــق الفـــروق والإقـــصاء الاجتماعى. إن الخوف من "الهجرة من الشرق" فى أوروبا الغربية هـــو فـــى جانب منه إزاحة القلق المعقد بشأن الغزوات الثقافية العالميـــة، ولكـــن أيـــضًا الحرص على حماية مكانة لسوق العمالة، بين مجموعات يرون أنفـــسهم فـــى تنافس مع المهاجرين الجدد. ستظل الكونية مجرد مطمح إذا لم تعالج المصادر المتعددة لهذه التوترات.

تساءلت فى المقدمة عما إذا كانت العولمة نتاج لتطـــورات اقتـــصادية-اجتماعية معقدة أو عملية جديدة فى حد ذاتها. هل هى تأثير تركيب معقد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟ يظهر التحليل الـــذى قمت به هنا أن التطورات متعددة الأشكال التى تم وصفها "بالعولمة" هى نتاج لعملية معقدة بالكامل من التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، والنتائج الجمعية لها غير مقصودة وإلى حد ما لا يمكن التنبؤ بهـــا. مـــن الأحـــداث العالمية الحاسمة فى العصر الحالى – انهيار حائط برلين وانهيار البـــرجين التوأمين- كانتا نتائج لقوى العولمة غير أنهما كانا غير متوقعتين إلـــى حـــد كبير؛ لذا فإن العولمة بصفة رئيسية نتيجة لمجموعة من التطـــورات التـــى هى فى حد ذاتها متصلة بعضها ببعض بشكل متفكك رغم أن العلاقة كانـــت جدلية من حيث إنها بمجرد أن تتشكل الآثار العالمية وتأخذ شكلها الاجتماعى فسوف تقوم بدورها بأفعال وبنى تنتمى للأشكال التى بزغت فيهـــا. عـــلاوة على ذلك فإن فكرة العولمة شغلت الأحاديث المعاصرة وأصبحت هدفا تطمح إليه العديد من الحركات الاجتماعية والجمعية والحكومية والأفعال الـــسياسية موضحة تارة أخرى إن الناس لو اعتقدوا أن الظـــروف حقيقيـــة فـــستكون عواقبها حقيقية أيضًا.

كما تساءلت عما إذا كانت العولمة تخلق ثقافة متجانسة عالمية ومرئية على وجه الخصوص أو ما إذا كانت على النقيض تجلب تمايزًا متزايدًا بين الرابحين والخاسرين فى العولمة إلى جانب هجين منتقى من الثقافات المحلية والعالمية. وإجابة هذا السؤال متضمنة فيما سبق، فقد استطاعت العولمة بطرق ما أن تجعل التواصل الثقافى والاقتصادى يجتاز الفضاء الجغرافى ويرسخ معرفة عالمية للسلع والبناء واللغات وأنماط حياة وأطعمة معترف بها عالميًا وهكذا. تروج الشركات متعددة القوميات لثقافة استهلاكية عالمية للسلع المعيارية التى تروجها حملات التسويق العالمية مستغلة الرغبات المادية الأساسية وتخلق أساليب حياة متشابهة مثل "ترويج الكوكاكولا" وتم ترسيخ المثل الغربية بوصفها عالمية ومهددة بأن تحل محل التقاليد المحلية. إن المؤسسات الحديثة بطبيعتها ترشيدية تدفع لأن تكون جميع الممارسات البشرية أكثر فاعلية ويمكن التحكم فيها أكثر ويمكن التنبؤ بها بشكل أكبر وخير مثال على ذلك انتشار مطاعم الطعام السريع "ماكدونالدز". غير أنه فى نفس الوقت سيكون من السطحية إلى حد ما تخيل هذا لأن الفرد يمكنه أن يحصل على ملابس رياضية من نوع "سكاى" أو شطيرة كبيرة من ماكدونالدز فى أى مدينة فى العالم فهذا يخلق قواسم مشتركة فى الدلالة أو المدركات الثقافية. لم تكتسب السلع العالمية فقط معانىَ مختلفة فى أماكن بعينها، بل وانتقال السلع الثقافية متعددة الاتجاهات- فعلى سبيل المثال استخدام "الهيب هوب" الجامايكى فى الموسيقى الغربية أو استخدام الرسوم المتحركة اليابانية فى السينما الغربية. إن التدفقات الثقافية تحدث بشكل مختلف فى مجالات مختلفة، ويمكن أن تنشأ فى أماكن كثيرة، على حين التكامل وانتشار الأفكار والصور تستفز ردود أفعال ونزاعات. علاوة على ذلك فقد أصبح التنوع فى حد ذاته قيمة عالمية تروج لها المنظمات والحركات الدولية – وفى الواقع دول- تؤدى إلى المؤسساتية فى الاختلاف.

إن العولمة حتمية غير أنها عملية معقدة متعددة الأوجه لها آثار وعواقب متفاوتة على الرعاية الاجتماعية. كما قلت في المقدمة إنها ليست أمرًا واحدًا ولا يمكن الحكم عليها "كخير" أو "شر" في حد ذاتها. في بعض الأحيان أصبحت استعارة للتغيرات المتعددة التي غالبًا ما ينقصها الاستقرار والتي تؤثر في الحياة اليومية. غير أنه في الوقت ذاته فإن المقاومة المتعددة للعولمة أفرزت "العالمية" على حد سواء كأمر يثير الاشمئزاز، ومساحة تجرى داخلها أحداث وتعاون. هذا بسبب الطبيعة الحتمية لعلم الاجتماع- الممارسات المتمردة والثورية تحقق الوضوح المتبادل وتنتج ممارسات لها معانٍ مشتركة للأطراف المشاركة، لذا فإن "الإبداع والاستقلالية والثورية تحدث فقط بصورة ذات مغزى في ظل خلفية من الوضوح المتبادل" (راولز Rawles 2002: 25). ويظل هذا الخيط الذي يربط بين السلوك الاجتماعي العالمي.

الهوامش

ما العولمة؟

(١) ترجع بدايات هيئات منظمة الأمم المتحدة إلى المحاولات التى قام بها الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية لإعادة خلق العولمة التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين، لكن فى إطار النظم الدولية التى من شأنها موازنة الأزمات المهمة التى أرهصت بظهور الفاشية والحرب العالمية.

(٢) يصف كيو Quah الاقتصاد عديم الوزن بأنه الاقتصاد الذى فيه "تحقق الأهمية الاقتصادية للمعرفة أعظم صدى معاصر" وله أربع سمات رئيسية هى: (١) تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإنترنت؛ (٢) ممتلكات فكرية - ليس فقط براءات الاختراع وحقوق الطبع لكن أيضا، على نطاق أوسع، الماركات، والعلامات التجارية والخدمات الاستشارية والمالية والإعلانية والتعليم؛ (٣) المكتبات الإلكترونية وقواعد البيانات بما فيها الإعلام الجديد, وفيديو الترفيهة والإذاعة؛ (٤) التكنولوجيا الحيوية- المكتبات وقواعد البيانات القائمة على الكربون وشركات الأدوية (كيو Quah 2002).

(٣) ارتفعت صادرات البضائع الصينية بنسبة ٢٨,٣٪ فى عام ٢٠٠٥م فى مقابل معدلات نمو بلغت ٣٠٪ فى العامين السابقين الأمر الذى يعكس نموًا بمقدار ١٠٪ فى إجمالى الناتج المحلى السنوى ما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥م (Cohen, Business Week 2006).

(٤) انظر تحذير منظمة الصحة العالمية على الموقع التالى

www.who.int/mediacentre/factssheets/avian_influenza/en/.

(٥) ارجع إلى موقع www.confederationpaysanne.fr/index.php3 (باللغة الفرنسية).

الفصل الأول

ما الجديد عن العولمة؟

(١) يعكس عمل دوركهايم Durkheim أيضا هذا النهج، الذى يعتبر الحياة القومية أرقى أشكال الظواهر الاجتماعية. ارجع إلى مناقشات دوركهايم وموس Durkheim and Mauss (1971) ونيلسون Nelson (1973) وماندليوس Mandalios (1996) لهذا الموضوع.

(٢) أطلق هذا الاسم على هذه النظرية نسبة إلى الاقتصادى السوفيتى نيكولاى كوندراتييف (Nickolai Kondratieff) الذى طرح هذه النظرية عام ١٩٢٦م. فحواها أن كل دورة تدوم ما بين ٥٠ إلى ٦٠ عامًا وتمر بمراحل التنمية والازدهار إلى أن تصل إلى مرحلة الركود. كانت الدورة الأولى تقوم على طاقة البخار؛ والثانية اعتمدت على خطوط السكك الحديدية؛ أما الدورة الثالثة فقامت على الكهرباء والسيارة؛ والرابعة على المواد الإلكترونية والصناعية. يرى كوندراتييف (Kondratieff) أن إحدى القوى التى تنتج عنها موجات عالية هى عدد كبير من الاكتشافات والمخترعات التى تظهر أثناء فترات الكساد وعادة ما يتم تطبيقه على نطاق كبير فى بداية مرحلة الصعود. ومن المرجح أن يصاحب المنحنى الهابط لدورة حروب وإعادة تنظيم عنيف للإنتاج. (تشيس- دون(Chase-Dunn 1983: 132-3).

(٣) يشير مصطلح "Latifundia" إلى حيازة الأراضى التى تغطى مساحات شاسعة التى نجدها هذه الأيام فقط فى أمريكا الجنوب. أكثر الأشكال انتشارًا هى المزرعة وهى كيان اجتماعى واقتصادى يشبه الولاية الصغيرة التى تسعى للتمتع بالاكتفاء الذاتى والسيادة المطلقة وتتمركز حول "السيد".

(٤) يشير راديس Radice(2000) إلى أنه من الصعب إيجاد كتاب أكاديميين قاموا جديًا بمناقشة الوضع " المفرط للعولمة ". هناك أيضًا وجهة نظر هيلد (Held) "التحولية" التى تقول بأن المؤسسات المحلية مثل الولايات تغيرت بسبب العولمة غير أنها احتفظت بأهميتها. تمت مناقشة هذا الموضوع فى الفصل الثالث.

(٥) إن القيمة المضافة من جراء تنظيم عملية الإنتاج عبر القوميات – على سبيل المثال تصدير بضائع فى صورة غير مصنعة كى يتم تصنيعها أو تشطيبها فى مكان آخر. لكن هذا لا يمكن أن يكون فى الحقيقة معيارًا للعولمة كما هو الحال مع وجود العوائق أمام التجارة فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ضد استيراد السكر المصنع والكاكاو وغيرها من البضائع من الدول النامية (Oxfam 2002).

(٦) بعبارة أخرى مع الحداثة يختفى "المكان" الذى تحدث داخله المعاملات الاجتماعية من الأماكن المباشرة الملموسة ويمتد عبر الزمن- مثال على ذلك الطريقة التى يحتفظ بها المال بقيمته مع مرور الوقت ويسهل عمليات التبادل الاجتماعية المعقدة التى ينفصل بعضها عن بعض زمانًا ومكانًا.

(٧) فى ١٦ يوليو ١٩٤٥م، اجتمع قادة "الدول الثلاث العظمى" فى مدينة بوتسدام في ألمانيا بالقرب من برلين. وقام من كانوا رؤساء دول إبان الحرب العالمية الثانية – الرئيس ترومان Truman والسكرتير العام ستالين Stalin ورؤساء الوزراة البريطانية تشرشيل Churchill وأتلى Atlee- بمناقشة تدابير ما بعد الحرب والحدود القومية فى أوروبا.

(٨) فى عام ١٩٤٥م تم إعادة ترسيم الحدود البولندية، فقد تم إلحاق المقاطعات الشرقية التى قام الاتحاد السوفيتى باحتلالها، تم ضمها للأراضى البولندية بشكل دائم، وتم طرد معظم سكان هذه المقاطعات من البولنديين. الآن تعد هذه المقاطعات جزءًا من

بيلاروسيا وأوكرانيا ولبتوانيا. فى مقابل هذا تم منح بولندا مقاطعة ألمانيـــة ســـابقة والثلثين الجنوبيين لبروسيا الشرقية وهى بوميرانيا وبراندمبرج وسيليسيا حتى حـــدود الأودر ونيس، وقد أعاد استيطان هذه المقاطعات البولنديون الذين تم طـــردهم مـــن المناطق الشرقية.

(٩) أحد الأمثلة هو رئيس الوزراء النيوزيلندى (فى عـــامى ١٨٧٦ و ١٨٧٣م) ورجـــل الأعمال جوليوس فوجل (Julius Vogel) وهو ابن مهاجرين روسيين من اليهود إلـــى لندن الذين قاموا بجمع القروض لتيسير التهجير الجمـــاعى إلـــى نيوزيلانـــدا فـــى السبعينيات من القرن التاسع عشر. كان التزامـــه أكثـــر بـــالفكرة الدوليـــة "للتـــاج والإمبراطورية" أكثر منه لمشروع قومى بريطانى.

(١٠) لا تجتمع النظريات الاقتصادية الماركسية عادة مع النظرية الكينزية بل ينظر إليهما عادة على أنهما نظريتان متعارضتان للأزمة والانهيار الحتميين للرأسمالية من جهة فى مقابل إمكانية تحقيقها للاستقرار والعدالة الاجتماعية من خلال التدخلات الحكومية من جهة أخرى. يعكس الاستخدام هنا الإيمان الليبرالى الجديد بأن كلتـــا النظـــريتين تتشاركان فى النظرة (الزائفة) بأن "السوق الحرة" خطيرة وفوضوية وغيـــر ناجحـــة ومنذرة بالأزمات.

(١١) ارجع إلى الموقع التالى:

www.globalpolicy.org/socecon/ffd/2003/0722fight.htm

(١٢) يشير مصطلح "المحل-عولمة" إلى "التشابك بين الأحداث الاجتماعية بعيـــدا عـــن السكان المحليين". وهو تداخل ما بين الحضور والغياب (جيدنز Giddens 1990: 21). يجذب هذا المصطلح المربك الانتباه إلى نقطة مهمة وهـــى أن المحلـــى والعـــالمى مرتبطان بشكل وثيق غير أنه لا يتم الكثيـــر فيمـــا يتعلـــق بـــالتنظير لمنطوقاتـــه. لا يستخدم هذا المصطلح كثيرًا فى هذا الكتاب.

(١٣) فى الواقع الإشارة إلى أن سقوط الحائط كان له أثر محفز لانهيار الاتحاد السوفيتى ليس تحليلا "معقدًا" وإنما تبسيط لعدد أكثر تعقيدًا من العمليات الهيكلية النظامية.

الفصل الثانى

العولمة وعلم الاجتماع

(١) كان من المزمع نشر التضامن من خلال النظام التعليمى لدعم العدالـــة الاجتماعيـــة كسداد "لدين اجتماعى" من جانب المميزين للمحرومين. افترض هذا الأمـــر اعتمـــادًا متبادلاً وواجبات شبه تعاقدية بين المواطنين جميعًا وتتضمن برنامجًا للتعلـــيم العـــام والتأمين الاجتماعى والعمالة وتشريعات الرعاية الاجتماعية. أيدت التضامن التدخلات الحكومية والتشريعات الاجتماعية والجمعيات التطوعية لخلق حلقة وصل بين ليبرالية (دعه يعمل دعه يمر) والاشتراكية الثورية.

(لوكس Lukes 1973: 350- 4)

(٢) بالنسبة لدوركهايم (Durkheim) لم تكن فكرة الفردية هذه "مناهضة للمجتمع ولا أنانية" بل تنطوى على "تعاطف لكل ما هو إنساني. والشفقة لكل أنواع المعاناة والبؤس ورغبة أكبر للعدالة." (دوركهايم Durkheim 1969).

(٣) "لا يوجد هناك شيء يدعى المجتمع. بل يوجد أفراد من النساء والرجال وهناك عائلات." (تاتشر فى حديثها لمجلة للمرأة، ٣ أكتوبر ١٩٨٧م).

(٤) رغم أن الفصل الأخير ذكر أن الدولة القومية لم تكن قط نموذجًا عالميًا قد كان وجود الأقليات القومية واللغوية والعرقية والدينية داخل حدود الدولة واسع الانتشار منذ القدم.

(٥) يقول سينغ (Singh 2004) إن هناك نوعين من الثقة – الثقة "القوية" (التوثيق والتشفير والأمن) وثقة "ضعيفة" (الولاء ومعلومات المستخدم والثقة الاجتماعية والثقافية).

(٦) بينت المناقشات البرلمانية أن حد العملة تم تلافيه بصورة متكررة خاصة فى البنوك السويسرية، الأمر الذى يلمح إلى أن المال بالفعل لم يكن بالضرورة مقيدًا بالحدود (The Times 1969 P.4).

(٧) لقد حل نظام التسعير الآلى بسوق المال محل منصة التجارة بنظام تسعير قائم على الشاشة يستخدمه سماسرة البورصة على حين تم إلغاء القيود على ملكية سماسرة البورصة للأسهم فى المملكة المتحدة.

(٨) تضمن هذا إعادة تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة بشكل درامى (الأمر الذى كان له أثر كارثى على مدخرات الكثيرين) وإدخال سياسات مالية مشددة بدرجات متفاوتة باختلاف الأماكن.

الفصل الثالث

ما بعد الدولة القومية؟

(١) تم التصديق على الدستور من جانب النمسا وألمانيا واليونان والمجر وإيطاليا وليتوانيا وسلوفاكيا وإسبانيا غير أن الرفض الذى تلا ذلك للدستور فى استفتاء أجرى فى فرنسا (٢٩ مايو ٢٠٠٥م) وفى هولندا (الأول من يونيو ٢٠٠٥م) وفى المجلس الأوروبى الذى انعقدت جلساته فى ١٦ و ١٧ يونيو ٢٠٠٥م اعتبروا أن "ليس هناك شعور بأن التاريخ المبدئى الذى تم تحديده لتقديم تقرير للتصديق على المعاهدة، الأول من نوفمبر ٢٠٠٦م، ... كان ولا يزال من الممكن الوفاء به" (http://europa.eu/constitution/index_en. htm).

(٢) فى المملكة المتحدة، على سبيل المثال، ما بين عام ١٩٤٥م وتطبيق برنامج الخصخصة الشاملة لحكومة المحافظين (١٩٩٧- ١٩٧٩م) كان قد تم تأميم مجالات واسعة من الاقتصاد البريطانى- من بينها الفحم البريطانى والغاز البريطانى والبترول البريطانى والسكك الحديد البريطانية والفولاذ البريطانى وليلاند البريطانية

(شركة سيارات بريطانية) والخطوط الجوية البريطانية وبنك إنجلترا ومكتب البريد (بما فيه قسم الهاتف) والهيئة المركزية لتوليد الكهرباء - خالقة بذلك أحد أكبر الاقتصاديات المملوكة للحكومة خارج الكتلة السوفيتية.

(٣) لا يقف الأمر عند مجرد تكاثر الجمعيات الأهلية الدولية ولكن يمتد لمدى الفعالية التى قام بها الأعضاء المرتبطون عن طريق الشبكات والمحتشدون بإعادة تشكيل سياسة العالم. فى قمة الأرض التى عقدت فى ريو عام ١٩٩٢ على سبيل المثال، قام ١٧٠٠٠ من ممثلى الجمعيات الأهلية بإقامة ندوة بديلة على حين انخرط ١٤٠٠ فى الإجراءات الرسمية. فى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة الذى عقد بمدينة بكين قامت ٣٥٠٠٠ جمعية أهلية بعقد منتدى بديل على حين شارك ٢٦٠٠ فى المفاوضات الرسمية متعددة الجنسيات (ماكجان وجونستون McGann and Johnstone 2005).

(٤) الاعتماد على المسار يشير إلى عملية تطورية لا تميل فيها التطورات المتتابعة إلى حالة من التوازن الأمثل للكفاءة القصوى بل إلى تعظيم الاستفادة من مميزات الممارسات التى كانت بالفعل قد تم سجنها داخل عمليات التطور. من الأمثلة التى تم الاستشهاد بها كثيرًا هى لوحة مفاتيح الكويرتى QWERTY التى كانت قد صممت أساسًا للإبطاء من سرعة من يكتب باستخدامها وتقليل خطر تعطل الآلة الكاتبة وبعد ذلك كان يتم وصفه فى كتيبات التدريب وعمليات الإنتاج وكان سيكلف خسائر فادحة لإيقافه حتى حين كانت آلات الطباعة الأكثر كفاءة متاحة بالأسواق.

(٥) كانت جولة أوروجواى مفاوضات تجارية دولية بين سبتمبر ١٩٨٦م وأبريل ١٩٩٤م التى حولت الاتفاقية العامة على التعريفات والتجارة (الجات) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) لقد نشأت هذه الاتفاقية فى بونتا ديل إست فى أوروجواى (ومن هنا جاءت التسمية).

(٦) يعلق أميس (Amis) قائلاً بأنه "حتى عام ١٩٨٩م كان متحف الأوسشفيتز (Ausschwitz) نفسه نصبًا لإنكار الهولوكوست" (Amis 2002: 222).

(٧) بالمثل فإن الهولوكوست الروماني- الذى كان قد راح طى النسيان فى التاريخ الأوروبي- يمكن أن يتم تذكره والبحث عن شاهد موثق من بين الناجين من الضحايا. ارجع إلى كابراليسكى (Kapralski 2001).

الفصل الرابع

علم الاجتماع الواقعي

(١) "موجات ك" (موجات كوندراتييف Kondratieff waves) موصوفة فى صفحات ٢٤٣-٢٤٥.

(٢) ببساطة تتكون أى شبكة من مجموعة من العقد المتصلة بعضها ببعض بلا مركز. إن المنطق المهم فى مجال الشبكات ليس الاستقرار بل الاحتواء أو الاستبعاد. إن الشبكات تتمتع بقدر كبير من السيولة غير أنها أيضًا تولد بنية (تتسم نسبيًا بالاستقرار والديمومة) لكل من العاملين فيها وغير العاملين فيها.

(٣) رغم أن الكثيرين من العاملين فى مراكز الاتصال يطلب منهم خلق إيهام بالألفة والخدمة الشخصية بتقديم أنفسهم للعملاء باستخدام أسمائهم الأولى وتبنى سلوك ودود.

(٤) رغم أن البيروقراطية غالبًا ما يكون لها تضمينات سلبية هناك الكثير من مجالات الحياة يتم فيها إعلاء الحيادية. على سبيل المثال يطلب من أصحاب العمل بموجب القانون توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد المؤهلين بغض النظر عن العرق والسن واللون والجنس والدين والأصل القومى والحمل والإعاقة البدنية والحالة الاجتماعية أو الحالة الصحية. عمليات التقييم مثل تصحيح المقالات تتطلب أن تتسم بالحياد فيما يتعلق بأنه يجب تطبيق نفس المعايير على جميع الطلبة وبشكل أساسى وغالبًا ما يتم تصحيحها بحيادية.

(٥) يجب أن يحذر المرء من المبالغة والإحصاءات الخادعة. غير أنه فى نقاش جيد آخر يزعم كاستيلز (Castells 1999) "الإنترنت اليوم يستخدمه حوالى ١٠٠ مليون شخص وهذا العدد يتضاعف سنويًا." لم يتم توثيق مصدر هذا الرقم . لو افترضنا أن عدد المستخدمين كان ١٠٠ مليون عام ١٩٩٨م، إذن فبهذا المعدل للزيادة لكان هناك ٦٤٠٠ مليون فرد يستخدمون الشبكة عام ٢٠٠٤م- تقريبًا إجمالى عدد سكان العالم فى هذا العام. لذا من الأفضل تطبيق نموذج الرسم البيانى انتشار- إس الذى يفرز تقنيات جديدة تتطور سريعًا ثم يتعود الناس عليها.

(٦) معامل الارتباط لنسبة مستخدمى الإنترنت من بين السكان وإجمالى الناتج المحلى لكل فرد يبلغ ٠,٧٧، تم حسابها فى سجل الإحصاءات السنوية لاتحاد الاتصالات (٢٠٠٠م). يرتبط توزيع المضيف أيضًا بشكل إيجابى بالسكان المتناسبة معه على شبكة الإنترنت على موقع http://news.netcraft.com/.

(٧) غير أن هناك بعض الانحرافات عن هذا السياق حيث تكون الدول التى تتمتع بالرخاء فى استخدام الإنترنت بها، أقل من متوسط معدل الاستخدام بدول (مثل السعودية والهند) الأمر الذى يمكن أن تفسره معدلات عالية من غياب العدالة فى توزيع الدخول على المستوى الداخلى أو فرض قيود ثقافية على استخدام الإنترنت. (Norris 2001: 60)

(٨) انظر على سبيل المثال إلى مناقشة يورى Urry "للحركة الذاتية" على أنها "معقدة ميكانيكيًا"- نظام من الصلات المتشابكة تشكل نظامًا ذاتيًا من التقنيات والإشارات بشكل يجعل من الحياة الاجتماعية سجينة نمط واحد من الحركة الفردية. (2003: 68-9)

(٩) http://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page.

(١٠) انظر اتحاد المجال العام: http://english.ohmynews.com/.

(١١) انظر على سبيل المثال
http://en.wikipedia.org/wiki/Internet_censorship_in_China.

(١٢) ارجع إلى جريدة الهيرالد تريبيون الدولية: www.iht.com/.

(١٣) ليس الإنترنت -رغم ذلك- مربحًا على الدوام الأمر الذى بينه انهيار شركات الدوت كوم فى عام ٢٠٠٣م مما كان له آثار إقليمية دائمة فى المناطق التى كانت شركات الدوت كوم بها جزءًا مهمًا من الاقتصاد المحلى مثل منطقة خليج فى كاليفورنيا (جريدة سان فرانسيسكو ٨ مايو ٢٠٠٥م San Francisco Chronicle).

(١٤) ارجع إلى موقع www.public-domain.org/?q=node/47.

(١٥) ارجع على سبيل المثال إلى موقع www.groups.google.com.

(١٦) ارجع إلى موقع /www.weil.com. فى الواقع هؤلاء الذين يلتقون على موقع well إنما يلتقون خارج نطاق الإنترنت أيضًا.

(١٧) http://avc.blogs.com/a_vc/2004/02/social_networki.html.

(١٨) كان هذا استقصاءً جرى بين ٢٠,٠٧٥ من أفراد من أمريكا الشمالية يستخدمون موقع الجمعية الجغرافية القومية (National Geographic Society) على الإنترنت عام ١٩٩٨م وكان من بينهم ٨٨٪ من الأمريكيين و١٢٪ من الكنديين.

(١٩) مثل مواقع "المواعدة اليهودية" (/www.jewishdating247.com)؛ والمواعدة الهندوسية (/http://hindu.indiandating.de)؛ والمواعدة لعابدى النار (www.kamaconnection.com/parsi-singles-dating.php)؛ والعزاب المسيحيون (www.linkchristians.com/?gclid=CLPeoorFKogCFRMQZwodelSUAw) .

(٢٠) ربما يكشف هذا أن توقيت ردود الأفعال تجاه الاتصالات بدلاً من التعايش فى حد ذاته أمر مهم فيما يتعلق بتحديد مستوى الثقة والتضامن فى تعامل ما- من هنا فالدردشة الحقيقية يمكن أن يتضح أنها أكثر تضامنية من البريد الإلكترونى اللاتزامنى (بارغ وماكينا Bargh and McKenna 2004).

الفصل الخامس

عدم المساواة العالمية والحياة اليومية

(١) انظر موقع http://iresearch.worldbank.org.Povcal/Net/jsp/index.jsp.

(٢) انظر موقع www.transnational.org/features/chossu_worldbank.html.

(٣) ينبغى توخى الحذر عند استخدام هذه الأرقام لأنها مركبة وقائمة على بيانات قومية متنوعة تنوعًا شديدًا تم جمعها بطرق متنوعة للغاية. أنماط الملكية ستختلف باختلاف الثقافة ويمكن للمستثمرين الأفراد فى الأسهم العادية مثل صناديق التأمينات والمعاشات أن يمثلوا ملايين الأفراد. كما سيكون لدور فرض الضرائب على الأفراد والشركات فى الدول المختلفة أيضًا أثر مهم بالنسبة للمساواة وعدم المساواة.

(٤) سُميت بهذا الاسم لتشابهها مع مفهوم ويبر Weber للتوارثية البيروقراطية، حيث ترتبط البيروقراطيات الممركزة من خلال الدفع مقابل الخدمات أو حسب الرتبة (تيرنر Turner 1981: 245).

(٥) إن أصول أزمات الديون أمر معقد ومجال نقاشها خارج نطاق هذا الكتاب. لكن في إيجاز- في الستينيات من القرن العشرين (يرجع أحد أسباب هذا إلى كلفة حرب فيتنام)حيث زادت ميزانية الولايات المتحدة من ٠,٨ إلى ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي الذى مارس ضغطًا شديدًا لخفض قيمة الدولار الأمريكي وعلى أسعار الفائدة. ارتفع سعر البترول فى عام ١٩٧٣م مما ولد أحجامًا كبيرة من الدولارات البترولية ومعدلات عالية من الاقتراض بين حكومات العالم الثالث. غير أنه فى الكساد العالمى الذى تبع هذا انخفضت أسعار البضائع وكانت الكثير من الحكومات عاجزة عن إيجاد عملات أجنبية كافية لتغطية أقساط الفائدة. فى عام ١٩٨٢م تأخرت المكسيك فى سداد ديونها مهددة نظام الدين الدولى. أعاد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى جدولة ديون المكسيك وغيرها من الأمم التى تواجه مشاكل مماثلة، فارضة عليهم سياسات للتعديل الهيكلى وتعديل القروض بهما لضمان سداد القروض.

(٦) أحد توابع هذا هو أنه فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين فى الدول المتقدمة أنفق جميع الأطفال ما بين ١٥- ١٧ سنة فى التعليم طوال الوقت، فى جنوب صحارى إفريقيا قضى الفتيان فى المتوسط من ٣ سنوات وسبعة أشهر، والفتيات حوالى عامين وشهرين وفى جنوب آسيا قضى الفتيان ٥ سنوات والفتيات عامين ونصف وفى أمريكا اللاتينية قضى الفتيان والفتيات ٥ سنوات (أوكسفام Oxfam 2002: 82) هذا الأمر يزيد من حرمان الدول النامية من المشاركة فى معرفة الاقتصاد العالمى.

(٧) أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥م أن مؤشرات الفقر قد سجلت انخفاضًا لتصل إلى ٤٠,٦٪ من السكان وأن ٢,٥ مليون فرد قد أفلتوا من الفقر بسبب الحوالات المالية التى تأتيهم من الخارج تبلغ قيمتها ٤٥ مليار دولار، وهو مبلغ أعلى من مجموع مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعونات التنمية (معلومات عن منظمة الأمم المتحدة ٢٠٠٥م).

(٨) وفقًا لأحد التقارير فإن واحدًا تقريبًا من بين كل ستة متسوقين فى المملكة المتحدة يقول إنه يشترى أو يقاطع المنتجات بشكل متكرر بسبب سمعة المصنعين. فهم يشترون علنًا، الأدوية المحظورة إلا بتصريح من الطبيب تبلغ قيمتها فى الوقت الراهن ما يزيد عن ١,٣ مليار جنيه إسترليني. ٣,٣ مليار جنيه إسترلينى آخرين يتم استثمارها فى تجارة هذه الأدوية. على حين المبيعات الكبرى للمنتجات من شركات مثل the Body Shop تدفعها أيضًا مخاوف بشأن الأثر الذى تحدثه الشركات على المجتمعات والبيئة (كاو وويليامز Cowe and Williams 2000).

(٩) رغم أن الشاى هو أكبر مصادر العملة الأجنبية- ٤٦٣,٧ مليون دولار. ارجع إلى الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) ٢٠٠٤م،

www.fao.org/es/ESS/toptrade/trade.asp?dir=exp&country=114&ryear=2004

(١٠) الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ فى كينيا لم تعد تتمتع باحتكار إمداد أو أن تكون البائع الوحيد للتبغ غير أنها تبقى مهيمنة فى كلا السوقين- فى الوقت الراهن تمتلك ٥٥٪ من السوق الكينية، وتمتلك شركة سان كوم ٢٥٪ وماستر مايند للتبغ بكينيا تمتلك ٢٠٪. كانت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ فى كينيا متورطة بشدة فى وضع تشريع فى عام ١٩٩٤م يتطلب من المزارعين زراعة التبغ بموجب عقد مع شركة واحدة فقط، ومنع المزارعين من زراعة التبغ "فى غير موسمه" بذلك تم الحد من التنافس بين مشترى أوراق التبغ (المعونة المسيحية ٢٠٠٢م).

(١١) إنتاج المحاصيل والماشية لعام ١٩٩٤م (قواعد زراعة التبغ وتسويقه)، التفاصيل فى باتيل وآخرون Patel et al 2007)).

(١٢) بين عامى ١٩٧٥ و١٩٩٥م، شهدت حوالى ٧٤٪ من الدول النامية و٧٠٪ من الدول المتقدمة زيادة فى مشاركة عمالة النساء بالسوق على حين انخفضت نسبة مشاركة الرجال بعدة نقاط مئوية (بيرونز Perrons 2004: 82).

الفصل السادس

الإرهاب والمخاطر العالمية

(١) رغم أن فوكوياما Fukuyama تصور هذا التباعد العالمى الذى يحدث من خلال عملية التطور الاجتماعى الضرورية، فإن الاعتقاد بأن الديموقراطية الرأسمالية الليبرالية هى فى آنٍ واحد النظام الاجتماعى الأكثر فاعلية وفى حالة توفر حرية الاختيار- ما يريده معظم الناس هذا الاعتقاد أكد على التدخلات العسكرية الأخيرة من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى التى استهدفت إدخال أنظمة سياسية ديمقراطية فى أجزاء مختلفة من العالم، خاصة بالطبع فى العراقِ. فشل هذا التدخل فى تحقيق هذا الهدف (فى وقت كتابة هذا الكتاب) قد أثار شكوكا واسعة النطاق عن إمكانية تحقيق وصواب التدخلات العسكرية- الأمر الذى دفع فوكوياما Fukuyama إلى التخلى عن بعض من آرائه السابقة.

ارجع إلى موقع www.spiegel.de/international/0.1518.407315.00.html حيث يقول بأن أثر الانهيار السريع للشيوعيةِ فى عام ١٩٨٩م "يغير التفكير إزاء طبيعة الدكتاتورية... [و] أقام قياسًا خاطئًا بين أوروبا الشرقية وما يمكن أن يحدث فى الشرق الأوسط".

(٢) أيضًا يُعرف باسم "المحافظون الجدد" أعضاء هذه الجماعة ومنهم دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld وويليام كريستول William Kristol وإليوت أبرامز Elliott Abrams وبول وولفويتس Paul Wolfowitz وجون بولتون John Bolton وريتشارد بيرل Richard Perle نظموا أنفسهم فى التسعينيات من القرن العشرين تحت شعار "مشروع القرن الأمريكى" الذى مارس نفوذه من أجل تغيير النظام الحاكم فى العراق.

(٣) هؤلاء المناهضون غير المسلمين للهيمنة الأمريكية مثل الرئيس الفنزويلي هوجو شـــافيز Hugo Chavez يعتبر جمهورية إيران الإسلامية حليفا له فـــي النـــضال العـــالمي ضـــد "الإمبريالية".

(٤) استخدم كلمة "تخيلي" بمعنى بنى العالم القوية والمخترقة التي لا تستجيب العناصـــر "المنطقية" أو "الحقيقية"، وإنما تصبح القاعدة الرمزية التي تحـــدث عليهـــا الأحـــداث وبالتالي لها آثار واقعية.

(٥) إن مصطلح "إرهابي" مصطلح غامض وهناك صعوبات معروفة فيما يتعلق بالتفريق بين الإرهاب والتمرد وحرب العصابات وفي الحقيقة أي نـــوع آخـــر مـــن أنـــواع الحروب. في رأيي الإرهاب يعني استخدام العنف كمشهد يستهدف بـــشكل رئيـــسي السكان المدنيين للسعي وراء تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو غيرها. إن الكتابـــات حول الإرهاب كثيرة وهذا الجزء الموجز لا يهدف إلى علاجه، الأمر الذي قد يتطلب كتابًا آخر.

(٦) اعتقد الكثير من المستمعين عند قراءة أورسون ويلز Orson Wells لكتاب هـــ. ج. ويلـــز H.G.Wells بعنوان "حرب العوالم" في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨م أنها قراءة لنشرة أنباء حقيقية.

(٧) هذا- في الظاهر- زعم غريب بالنظر إلى المغزى الجوهري للإيمان الـــديني فـــي الصراعات العالمية الراهنة. ما يبدو أن ما يعنيه بك Beck هو أنه كان هنالك افتقـــاد للإيمان الديني في البلاد المتقدمة الغربية (رغم أنه ربما لا يكون هذا هو الحال على الإطلاق في الولايات المتحدة) وهذا بدوره يؤدي إلى الحاجة إلى ردود فعل جديـــدة عبر قومية.

(٨) على سبيل المثال انظر في الموقع الإلكتروني:
www.tiscali.co.uk/travel/guardian/news/2006/10/13/how-tagging-passengers-could-improve-airport-se-html.

(٩) إن الأرقام الصادرة عن المجلس العالمي للسفر والسياحة توضح أن الـــسياحة تقـــدم ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي وتوفر وظائف لمئتي مليون شخص وتنقـــل تقريبًا ٧٠٠ مليون مسافر دولي سنويًّا- الرقم الذي من المتوقع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٢٠م. السياحة العالمية مسئولة عن ٣٦٪ من التجارة في الخدمات التجاريـــة في الاقتصاديات المتقدمة و٦٦٪ في الاقتصاديات النامية وتشكل من ٣ إلـــى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاديات المتقدمة، وما يبلـــغ حـــوالي ٤٠٪ فـــي الاقتصاديات النامية؛ حققت ٤٦٤ مليار دولار أمريكي من خلال الحركة الـــسياحية في عام ٢٠٠١م، وهي إحدى أعلى خمس مجالات للتصدير في ٨٣٪ مـــن الـــدول والمصدر الرئيسي للعملة الأجنبية بنسبة ٣٨٪ من الدول على الأقل. ارجع إلى موقع www.uneptie.org/pc/tourism/library/mapping_tourism.htm.

(١٠) تواصل جريدة دوفر إكسبريس The Dover Express قائلة: "لقد استهدف المهاجرون غير الشرعيين والساعين للجوء السياسى والمهربين... وحثالــة الأرض ومهربــى المخدرات حدودنا البحرية الحبيبة... وتم تركنا فى مواجهة نزح لميــاه مجــارى بشرية لأمم بلا أموال سائلة للإلقاء بها فى المجارير." (Dover Express 1999)

(١١) يقدر أن حوالى أكثر من ٤٠ مليون شخص مصابون بالإيدز من بينهم ٢٥,٨ مليون يعيشون فى جنوب صحارى إفريقيا على حين فى عام ٢٠٠٦م كان هناك ٢,٤ مليون من بين ٣,١ مليون من الوفيات الناجمة عن الإصابة بالإيدز فى جميع أنحاء العالم. لذا ينتشر الإيدز بشكل أكبر بين أكثر سكان إفريقيا فقــرًا وإغراقــا فــى الــديون ويكون له أكثر الآثار المدمرة على المجتمــع والاقتــصاد. ارجــع إلــى موقــع "الإيدز فى إفريقيا، قضايا عالمية"

www.globalissues.org/Geopolitics/Africa/AIDS.asp.

(١٢) انظر على سبيل المثال مقال "الاعتقال يزيد من الخوف من وجود الإرهاب علــى الحدود المكسيكية." (الجريدة التجاريــة لفينــيكس ٢٠٠٥م)، الموقــع الإلكترونــى http://phoenix.bizjournals.com/phoenix/stories/2005/11/21/daily 23.html

الببليوجرافيا

Abu-Lughod, J. L. (1989) *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350*, New York: Oxford University Press.

Akyuz, Y., Flassbeck, H. and Kozul-Wright, R. (2002) *Globalization, Inequality and the Labour Market*, Geneva: UNCTAD, www.britishcouncil.org/netherlands-networks-apeldoorn-young-globalization-inequality-and-the-labour-market.pdf, accessed 30 October 2006.

Albrow, M. (1997) *The Global Age*, Stanford, CA: Stanford University Press.

Amin, S. (1990) *Delinking – Towards a Polycentric World*, London: Zed Books.

Amis, M. (2002) *Koba The Dread – Laughter and the Twenty Million*, London: Jonathan Cape.

Ananiadis, B. P. (2003) 'Globalization, Welfare and "Social Partnership"', *Global Social Policy* 3, 2: 213–33.

Araghi, F. A. (1995) 'Global Depeasantization, 1945–1990', *The Sociological Quarterly* 36, 2: 337–68.

Araghi, F. A. (2000) 'The Great Global Enclosure of our Times', in Magdoff, F., Foster, B. and Buttel F. (eds) *Hungry for Profit: The Agribusiness Threat to Farmers, Food, and the Environment*, New York: Monthly Review Press, pp. 145–59.

Article 19 (2003) *What's the Story? Results from Research into Media Coverage of Refugees and Asylum in the UK*, www.article19.org/pdfs/publications/refugees-what-s-the-story-.pdf, accessed 30 October 2006.

Asila, J. (2004) 'No Cash in This Crop', *New Internationalist*, July, 369.

Aye A (2001) 'Astronaut Families: A Review of Their Characteristics', *New Zealand Journal of Psychology* 30, 1: 9–15.

Babb, S. (2005) 'The Social Consequences of Structural Adjustment: Recent Evidence and Current Debates', *Annual Review of Sociology* 31: 199–222.

Back, L. (2002a) 'Aryans Reading Adorno: Cyber-culture and Twenty-first Century Racism', *Ethnic and Racial Studies* 25, 4: 628–51.

Back, L. (2002b) 'New Technologies of Racism', in Goldberg, D. T. and Solomos, J. (eds) *A Companion to Racial and Ethnic Studies*, Oxford: Blackwell, pp. 365–77.

Back, L. (2002c) 'When Hate Speaks the Language of Love', *Opendemocracy* 20, 25 April.

Baldwin, P. (1990) *The Politics of Social Solidarity*, Cambridge: Cambridge University Press.

Balestri, C, (2002) *Racism, Football and the Internet*, Vienna: Study carried out on behalf of the European Monitoring Centre on Xenophobia and Racism (EUMC) by Unione Italiana Sport per Tutti, http://eumc.europa.eu/eumc/material/pub/football/Football.pdf, accessed 30 October 2006.

Barber, B. R. (2003) *Jihad Vs. McWorld: Terrorism's Challenge to Democracy*, New York: Ballantine Books.

Barbesino, P. (1997) 'Towards a Post-foundational Understanding of Community', *Kybernetes* 26, 6/7: 689–702.

Bargh, J. A. and McKenna, K. Y. A. (2004) 'The Internet and Social Life', *Annual Review of Psychology* 55: 573–90.

BAT (British American Tobacco) (2005) *Social Report 2005*, www.bat.com/OneWeb/sites/uk__3mnfen.nsf/vwPagesWebLive/C1256E3C003D3339C125715A004FA7D8?opendocument&SID=&DTC=, accessed 30 October 2006.

Bauman, Z. (1992) 'Blood Soil Identity', *Sociological Review* 40: 675–701.

Bauman, Z. (1993) *Postmodern Ethics*, Oxford: Blackwell

Bauman, Z. (1998a) 'Europe of Strangers', Transnational Communities Programme WPTC 98–03, www.transcomm.ox.ac.uk/working%20papers/bauman.pdf, accessed 30 October 2006.

Bauman, Z. (1998b) 'What Prospects of Morality in Times of Uncertainty', *Theory, Culture and Society* 15,1: 11-22.

Bauman, Z. (1999) *Globalization*, Cambridge: Polity.

Bauman, Z. (2001) *Liquid Modernity*, Oxford: Polity.

Bauman, Z. (2003) *Liquid Love*, Oxford: Polity.

Beck, U. (1992) *Risk Society – Towards a New Modernity*, London: Sage.

Beck, U. (1994) 'The Reinvention of Politics', in Beck, U., Giddens, A. and Lash, S. *Reflexive Modernization – Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*, Oxford: Polity, pp. 1–55.

Beck, U. (1998) *World Risk Society*, Cambridge: Polity.

Beck, U. (2000a) *What is Globalization?* Cambridge: Polity.

Beck, U. (2000b) 'The Cosmopolitan Perspective: The Sociology of the Second Modernity', *Sociology* 51,1: 79–106.

Beck, U. (2001) 'An Interview', *Journal of Consumer Culture* 1, 2: 261–77.

Beck, U. (2003) 'The Silence of Words: On Terror and War', *Security and Dialogue* 34, 3: 255–67.

Beck, U. and Beck-Gernsheim, E. (2001) *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences*, London : Sage.

Beck, U. and Giddens, A. (2005) 'Nationalism Has Now Become the Enemy of Europe's Nations', *The Guardian*, 4 October.

Beck, U. and Lau C. (2005) 'Second Modernity as a Research Agenda: Theoretical and Explorations in the 'Meta-Change' of Modern Society', *British Journal of Sociology* 56, 4: 526–57.

Beck, U., Bonss, W. and Lau, C. (2003) 'The Theory of Reflexive Modernization: Problematic, Hypotheses and Research Programme', *Theory, Culture and Society* 20, 2: 1–33.

Bell, D. (1987) 'The World and the US in 2013', *Daedalus* 116, 3: 1–32.

Ben-Itto, H. (2005) *The Lie That Wouldn't Die – The Protocols of the Elders of Zion*, London: Vallentine Mitchell.

Berger, S. and Dore, R. (eds) (1996) *National Diversity and Global Capitalism*, London: Cornell University Press.

Bergesen, A. J. (2003) 'Is Terrorism Globalizing?', *Protosociology* 18–19: 32–55.

Bernal, M. (1989 [1991]) *Black Athena*, London: Vintage.

Billig, M. (1997) *Banal Nationalism*, London: Sage.

Boden, D. (1994) *The Business of Talk: Organizations in Action*, London: Polity.

Boden, D. and Friedland, R. (eds) (1994) *NowHere: Space, Time and Modernity*, London: University of California Press.

Boden, D. and Molotch, H. (1994) 'The Compulsion of Proximity' in Boden, D. and Friedland, R. eds., *Now/Here: Space, Time and Modernity*, pp. 257-86.

Bourdieu, P. and Wacquant, L. (1999) 'On the Cunning of Imperialist Reason', *Theory Culture and Society* 16, 1: 41–58.

Boyer, R. (1996) 'The Convergence Hypothesis Revisited: Globalization But Still the Century of Nations?', in Berger, S. and Dore, R. (eds) *National Diversity and Global Capitalism*, London: Cornell University Press, pp. 29–59.

Breidenbach, J. and Zukrigl, I. (1999) 'The Dynamics of Cultural Globalization: The Myths of Cultural Globalization', *International Cultural Studies*, www.inst.at/studies/collab/breidenb.htm, accessed 30 October 2006.

Brinkerhoff, D. W. and Goldsmith, A. A. (2002) 'Clientalism, Patrimonialism and Democratic Governance', Abt Associates, USAID.

Brune, N. and Garrett, G. (2005) 'The Globalization Rorschach Test: International Economic Integration, Inequality and the Role of Government', *Annual Review of Political Science* 8: 399–423.

Buchholtz, M. B. and Reich, G. (1987) 'Panik, Panikbedarf, Panikverarbeitung. Sozio-psychoanalytische Anmerkungen zu zeitgenossischen Desintergrations-prozessen aus Anlass von Tschernobyl und AIDS', *Psyche* XLI: 610–40.

Buck-Morss, S. (2003) *Thinking Past Terror: Islamism and Critical Theory on the Left*, London: Verso.

Business Journal of Phoenix (2005) 'Arrest adds to Fears of Terrorist Presence on Mexican Border', 22 November, http:\\phoenix.bizjournals.com/phoenix/stories/2005/11/21/daily23.html.

Caldwell, M. L. (2004) 'Domesticating the French Fry – McDonald's and Consumerism in Moscow', *Journal of Consumer Culture* 4, 1: 5–26.

Calhoun, C (1991) 'Indirect Relationships and Imagined Communities: Large-Scale Social Integration and the Transformation of Everyday Life', in Bourdieu, P. and Coleman, J. S (eds) *Social Theory for a Changing Society*, Boulder, CO: Westview Press and New York: Russell Sage Foundation, pp. 95–120.

Callon, M. (ed.) (1998) *The Laws of the Markets*, Oxford: Blackwell.

Carnoy, M. (2000) *Sustaining the New Economy: Work, Family and Community in the Information Age*, New York: Harvard University Press.

Carr, M. and Chen M. A. (2001) 'Globalization and the Informal Economy: How Global Trade and Investment Impact on the Working Poor', www.wiego.org/papers/carrchenglobalization.pdf, accessed 30 October 2006.

Castells, M. (1997) *The Power of Identity* Oxford: Blackwell.

Castells, M. (1999) *Information Technology, Globalization and Social Development* UNRISD Discussion Paper 114, Geneva; www.unrisd.org/unrisd/website/document.nsf/d2a23ad2d50cb2a280256eb300385855/f270e0c066f3de7780256b67005b728c/$FILE/dp114.pdf, accessed 30 October 2006.

Chacha, B. K. (2001) 'From Pastoralists to Tobacco Peasants: The British American Tobacco and Socio-ecological Change in Kuria District Kenya, 1969–1999', http://archive.idrc.ca/ritc/winner2.pdf, accessed 30 October 2006.

Chase-Dunn, C. (1983) 'The Kernel of the Capitalist World Economy – Three Approaches', in Thompson, W. *Contending Approaches to World Systems Analysis*, London: Sage, pp. 55–78.

Chayanov, A. V. (1986) *On the Theory of the Peasant Economy*, translated by T. Shanin, Manchester: Manchester University Press (first published 1918).

Chossudovsky, M. (1997) *The Globalisation of Poverty*, London: Zed Press.

Christian Aid (2004) *Behind the Mask: The Real Face of Corporate Social Responsibility*, www.christian-aid.org.uk/indepth/0401csr/csr_behindthemask.pdf, accessed 30 October 2006.

Cohen, D. (2006) 'The Global Reverb of China and India,' Business Week Online 9/2/06, www.businessweek.com/investor/content/feb2006/pi20060209469282.htm.

Cowe, R. and Williams, S. (2000) *Who are the Ethical Consumers?* Cooperative Bank, www.co-operativebank.co.uk/servlet/Satellite?blobcol=urlpdffile&blobheader=application%2Fpdf&blobkey=id&blobtable=PDFFile&blobwhere=1082532276181&ssbinary=true, accessed 30 October 2006.

Craig, J (2002) 'Caste, Class, and Clientalism: A Political Economy of Everyday Corruption in Rural North India', *Economic Geography* 78, 1: 21–42.

CRNM (Caribbean Regional Negotiating Machinery) (2005) 'Private Sector Trade Brief' Vol. 2 March, www.crnm.org/documents/private_sector/Brief2.htm, accessed 30 October 2006.

Crow, G. (2002) *Social Solidarities: Theories, Identities and Social Change*, Buckingham: Open University Press.

Currie, C. C. and Ray, L. J. (1984) 'Going Up in Smoke: The Case of British American Tobacco in Kenya', *Social Science and Medicine* 19, 11: 131–9.

Currie, C. C. and Ray, L. J. (1985) 'Trend Report: Class Formation and the Peasantry', *Sociology* 19, 4: 573–85.

Currie, C. C. and Ray, L. J. (1986) 'On the Class Location of Contract Farmers in Kenya', *Economy and Society* 15, 4: 445–75.

Davis, M. (2001) 'The Flames of New York', *New Left Review* 12, Nov–Dec, pp. 34–50.

Davis, M. (2004) 'Planet Of Slums', *New Left Review* 26, March-April, pp. 5–34.

Davis, W. (2004) *You Don't Know Me, But . . . . Social Capital & Social Software*, The Work Foundation, www.theworkfoundation.com/Assets/PDFs/you_dontknowme.pdf, accessed 30 October 2006.

De Atkine, N (1999) 'Why Arabs Lose Wars', *Middle East Quarterly*, VI, 4: 17–27.

De Haan, L. and Zoomers, A. (2003) 'Development Geography at the Crossroads of Livelihood and Globalization', *Journal of Economic and Social Geography* 94, 3: 350–62.

DiMaggio, P., Hargittai, E., Neuman, W. R. and Robinson, J. P. (2001) 'Social Implications of the Internet', *Annual Review of Sociology* 27: 307–36.

Dollar, D. and Kraay, A. (2001) *Trade, Growth and Poverty*, World Bank Policy Research Working Paper No. 2615.

Donnan, H. and Wilson, T. M. (1999) *Borders: Frontiers of Identity, Nation and State*, Oxford: Berg.

Doogan, K. (2005) 'Long-term Employment and the Restructuring of the Labour Market in Europe', *Time and Society* 14, 1: 65–87.

Dore, R. (1996) 'Convergence in Whose Interest?', in Berger, S. and Dore, R. (eds) *National Diversity and Global Capitalism*, London: Cornell University Press, pp. 366–74.

Durkheim, E. (1969) 'Individualism and the Intellectuals', *Political Studies* 17: 14–30.

Durkheim, E. (1984) *The Division of Labour in Society*, translated by Wilfred Douglas Halls, London: Macmillan.

Durkheim, E. and Mauss, M. (1971) 'Note on the Notion of Civilization', *Social Research* 38, 4: 808–13.

Eade, J. and O'Byrne, D. (eds) (2005) *Global Ethics and Civil Society*, Aldershot: Ashgate.

Eisenstadt, S. N. (1973) *Tradition, Change and Modernity*, London: John Wiley.

Eisenstadt, S. N. (ed.) (1987) *Patterns of Modernity*, London: Pinter.

Elliott, A. (2003) *Critical Visions – New Directions in Social Theory*, Oxford: Rowman and Littlefield.

Farmer, P. (1996) 'Social Inequalities and Emerging Infectious Diseases', *Emerging Infectious Diseases* 2, 4: 259–69.

Featherstone M. and Lash S. (1995) 'Introduction', in Featherstone, M., Lash, S. and Robertson, R. (eds) *Global Modernities*, London: Sage.

Figstein, N. (2001) *Architecture of Markets*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Financial Services Authority (2000) *In or Out? Financial Exclusion: A Literature and Research Review*, London: FSA.

Food and Agriculture Organization of the UN (2004) 'Key Statistics on Kenya', www.fao.org/es/ESS/toptrade/trade.asp?dir=exp&country=114&ryear=2004

Foresight (2002) *Britain Towards 2010*, www.foresight.gov.uk/Previous_Rounds/foresight_1999_2002/Financial_Services/Reports/Britain_Towards_2010

Foucault, M. (1977) *Discipline and Punish: the Birth of the Prison*, London: Allen Lane.

Friedman, T. (2000) *The Lexus and the Olive Tree*, New York: Anchor Books.

Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man*, London: Hamish Hamilton.

Fulcher, J. (2000) 'Globalisation, the Nation-state and Global Society', *The Sociological Review* 48, 4: 522–43.

Gadamer, H. (1975) *Truth and Method*, New York: Seabury Press.
Gallagher, S. (2004) 'The Personal *Is* Political. Now What? Privacy, Publicity, and Gender in American Politics', http://faculty.uml.edu/sgallagher/personalis political.htm, accessed 30 October 2006.
Garmadi, F. (2001) 'Économie solidaire une troisième voie', www.local.attac.org/attac86/Telechargements/Economie_solidaire.PDF, accessed 30 Octo-ber 2006.
Garrett, G. (1992) 'International Cooperation and Institutional Choice: The European Community's Internal Market', *International Organization* 46: 533–58.
Garrett, G. (2001) 'Globalization and Government Spending Around the World', *Studies in Comparative International Development* 35,4: 3–29.
Gergen, K. (1991) *Saturated Self*, New York: Basic Books.
Gertler, M. S. (2003) 'Tacit Knowledge and the Economic Geography of Context, or The Indefinable Tacitness of Being (There)', *Journal of Economic Geography* 3: 75–99.
Gibney, M. J. (2001) *Outside the Protection of the Law: The Situation of Irregular Migrants in Europe*, Refugee Studies Centre Working Paper No. 6, www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/workingpaper6.pdf, accessed 30 October 2006.
Giddens, A. (1984) *The Constitution of Society*, Berkeley, CA: University of California Press.
Giddens, A. (1990) *Consequences of Modernity*, Cambridge: Polity.
Giddens, A. (1992) *The Transformation of Intimacy*, Cambridge: Polity.
Giddens, A. (1994a) 'Living in a Post-Traditional Society', in Beck, U., Giddens, A. and Lash, S. *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*, Oxford: Polity, pp. 56–109.
Giddens, A. (1994b) 'Foreword', in Boden and Friedland (1994) *NowHere: Space, Time and Modernity*.
Giddens, A. (1997) *Sociology*, Cambridge: Polity.
Giddens, A. (1999) *Runaway World*, Cambridge: Polity.
Giddens, A. (ed.) (2001) *The Global Third Way Debate*, Cambridge: Polity.
Gilpin, R. (1987) *The Political Economy of International Relations*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
Gilpin, R. (2000) *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century*, Princeton: Princeton University Press.
Giroux, H. A. (2005) 'The Terror of Neoliberalism: Rethinking the Significance of Cultural Politics', *College Literature* 32, 1, Winter.
Glasius, M. and Kaldor M. (2002) 'The State of Global Civil Society', in Anheier, H., Glasius, M. and Kaldor, M. (eds) *Global Civil Society 2001*, Oxford: Oxford University Press.
Glasser, J., Dixit, J. and Green, D. P. (2002) 'Studying Hate Crime with the Internet: What Makes Racists Advocate Racial Violence?', *Journal of Social Issues* 58, 1: 177–93.
Glover S., Gott, C., Loizillon, A., Portes, J., Price, R., Spencer, S., Srinivasan, V. and Willis, C. (2001) *Migration: An Economic and Social Analysis*, RDS Occasional Paper No. 67, London: Home Office.

Goff, P. M. (2000) 'Invisible Borders: Economic Liberalism and National Identity', *International Studies Quarterly* 44, 4: 533–62.

Goffman, E. (1983) 'The Interaction Order', *American Sociological Review* 48: 1–17.

Gordon, P. H. (2004) 'Globalization: Europe's Wary Balance', *Yale Global Online*, http://yaleglobal.yale.edu/article.print?id=4790, accessed 30 October 2006.

Granovetter, M. (1992) 'Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness', in Granovetter, M. and Swedberg R. (eds) *The Sociology of Economic Life*, Boulder, CO: Westview Press, pp. 53–84.

Gruen, D. and O'Brien, T. (2001–02) 'Introduction', in Gruen, D. and O'Brien, T. (eds) *Globalization, Living Standards and Inequality: Recent Progress and Continuing Challenges*, Royal Bank of Australia Annual Conference Volume, Canberra: Royal Bank of Australia, pp. 1–8, www.rba.gov.au.publications andresearch/conferences/2002/introduction.pdfd.

Guéhenno, J.-M. (1996) *The End of the Nation-State*, translated by Victoria Elliott, Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

Guillén, M. F. (2001) 'Is Globalization Civilizing, Destructive or Feeble? A Critique of Five Key Debates in the Social-Science Literature', *Annual Review of Sociology* 27: 235–60.

Haase, A. Q., Wellman, B., Witte, J. and Hampton, K. (2002) 'Capitalizing on the Internet – Social Contact, Civic Engagement, and Sense of Community', in Wellman, B. and Haythornwaite, C. (eds) *The Internet and Everyday Life*, Oxford: Blackwell.

Habermas, J. (1989) *The Theory of Communicative Action, Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason*, Vol. 2, Cambridge: Polity.

Habermas, J. (1994) *The Past as Future*, Cambridge: Polity.

Habermas, J. (1996) *Between Facts and Norms Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*, Cambridge: Polity.

Habermas, J. (2001) *The Postnational Condition*, Cambridge: Polity.

Hale, D. (2005) 'How Marginal is Africa?', *Resource Investor*, 25 February, www.resourceinvestor.com/pebble.asp?relid=8425, accessed 30 October 2006.

Hampton, K. N. and Wellman, B. (2002) 'Neighboring in Netville: How the Internet Supports Community and Social Capital in a Wired Suburb', *City and Community* 1, 4:277–311.

Hannerz, U. (1990) 'Cosmopolitans and Locals in World Culture', in Featherstone, M. (ed.) *Global Culture*, issued as *Theory, Culture & Society* 7, 2–3.

Hannerz, U. (1996) *Transnational Connections*, London: Routledge Comedia.

Hardey, M. (2002) 'Life Beyond the Screen: Embodiment and Identity Through the Internet', *Sociological Review* 50, 4: 570–85.

Hardey, M. (2004) 'Mediated Relationships: Authenticity and the possibility of romance', *Information, Communication and Society* 7, 2: 207–22.

Hardt, M. and Negri, A. (2000) *Empire*, London: Harvard University Press.

Harvey, D. (1994) *The Condition of Postmodernity*, Cambridge, MA: Blackwell.

Hayles, N. K. (1999) *How We Became Posthuman: Virtual Bodies in Cybernetics, Literature and Informatics*, London: University of Chicago Press.

Hayward, C. (2004) 'Constitutional Patriotism and Its Others', Paper to 2004 Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago, IL, 2–5 September, http://psweb.sbs.ohio-state.edu/intranet/poltheory/Constitutional_Patriotism.pdf, accessed 30 October 2006.

Held, D. (2002) 'Violence, Law and Justice in a Global Age', OpenDemocracy.net www.ssrc.org/sept11/essays/held_text_only.htm.

Held, D. and McGrew A. (eds) (2000) *The Global Transformation Reader: an Introduction to the Globalization Debate*, Cambridge: Polity.

Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D. and Perraton, J. (2000) *Global Transformation*, Cambridge: Polity.

Hertz, N. (2001) *Silent Takeover*, London: Heinemann.

Hertzberg, H. (2001), 'Tuesday, And After', *The New Yorker*, 24 September.

Herrera-Lima, F. (2001) 'Transnational Families: Institutions of Transnational Social Spaces', in Pries, L. (ed.) *New Transnational Social Spaces: International Migration and Transnational Companies in the Early 21st Century*, New York: Routledge, pp. 77–92.

Hess, M. (2004) 'Spatial Relationships? Towards a Reconceptualization of Embeddedness', *Progress in Human Geography* 28, 2: 165–86.

Hewitt, C. (2002) *Understanding Terrorism in America*, London: Routledge.

Hirst, P. and Thompson, G. (1996) *Globalization in Question*, Oxford: Blackwell.

Ho, E. S. and Farmer, R. (2004) 'The Hong Kong Chinese in Auckland', in Skeldon, R. (ed.) *Reluctant Exiles: Migration from Hong Kong and the New Overseas Chinese*, London: Sharpe.

Hobbes, T. (1994) *Leviathan*, London: Everyman (first published 1660).

Holmes, S. (2001) 'Introduction to "From Postcommunism to Post-September 11"', *East European Constitutional Review*, Winter, pp. 78–81.

Holmwood, J. (2000) 'Three Pillars of Welfare State Theory: T. H. Marshall, Karl Polanyi and Alva Myrdal in Defence of the National Welfare State', *European Journal of Social Theory* 3, 1: 23–50.

Hooghe, L. (2003) 'Globalization and the European Union: Shared Governance on a Regional Scale', in Lazar, H. and Telford, H. (eds) *The Impact of Globalization on Federal Systems*, Montreal: McGill University Press.

Hornsby, A. (1998) 'Surfing the Net for Community: A Durkheimian Analysis of Electronic Gatherings', in Kivisto, P. (ed.) *Illuminating Social Life*, London: Pine Forge Press, pp. 63–106.

Houlton, R. (2005) *Making Globalization*, Basingstoke: Palgrave.

Houston, D. A. (2003) 'Can the Internet Promote Open Global Societies?', *Independent Review* 7, 3: 353–69.

Huber, E. and Stephens, J. D. (2001) *Political Choice in Global Markets: Development and Crisis of Advanced Welfare States*, Chicago, IL: Chicago University Press.

Hudson, R. (1999) *Who Becomes a Terrorist and Why: the 1999 Government Report on Profiling Terrorists*, Guilford: Lyons Press.

Human Rights Watch (2003) 'Dubai: Migrant Workers at Risk', http://hrw.org/english/docs/2003/09/19/uae6388.htm, accessed 30 October 2006.

Huntington, S. (1999) *Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, London: Touchstone.
ILO (International Labour Organization) (2003) *Global Employment Trends Model*, Geneva: ILO.
International Telecommunications Union (2000) *Yearbook of Statistics*, Geneva: ITU.
Ireland, D. (2005) 'A Political Revolt in France: What Rejection of the European Constitution Means', *Spectrezine*, www.spectrezine.org/europe/FrenchNo.htm, accessed 30 October 2006.
Jacobs, D. (1998) 'Discourse, Politics and Policy: The Dutch Parliamentary Debate About Voting Rights for Foreign Residents', *International Migration Review* 32: 350–73.
Jacoby, T. (1999) 'The African American Absence in High Tech', *New Republic*, 29 March.
James, H. (2002) *The End of Globalization: Lessons from the Great Depression*, Cambridge, MA: Harvard University Press.
Jenson, J. (1998) *Mapping Social Cohesion: The State of Canadian Research*, Canadian Policy Research Networks Study No. F/03, Ottawa: Canadian Policy Network.
Jessop, B. (2000) 'The Crisis of the National Spatio-Temporal Fix and the Ecological Dominance of Globalizing Capitalism', *International Journal of Urban and Regional Studies* 24: 273–310.
Johnson, C. (2000) *Blowback: the Costs and Consequences of American Empire*, New York: Henry Holt and Company.
Kapralski, S. (2001) 'Battlefields of Memory: Landscape and Identity in Polish-Jewish Relations', *History and Memory* 13: 35–58.
Kariuki, J. (2000) 'Tobacco Cultivation Threatens Food Security in Kenya', *Panos Features*, http://lists.essential.org/intl-tobacco/msg00111.html, accessed 30 October 2006.
Katz, J. E., Rice, R. E. and Aspden, P. (2001) 'The Internet, 1995–2000: Access, Civic Involvement, and Social Interaction', *American Behavioral Scientist* 45, 3: 405–19.
Kellner, D. (2002) 'September 11, Social Theory and Democratic Politics', *Theory, Culture and Society* 19, 4: 147–59.
Kellner, D. (2003) 'Theorizing September 11: Social Theory, History, and Globalization', www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/essays/theorizingsept11essay.pdf.
Kennedy, P. (2002) 'Transnationalism in a Global Age', in Kennedy, P. and Roudometof, V. (eds) *Communities Across Borders: New Immigrants and Transnational Cultures*, London: Routledge, pp. 1–26.
Kennedy, P. and Roudometof, V. (2001) 'Communities Across Borders under Globalising Conditions: New Immigrants and Transnational Cultures', Transnational Communities Programme WPTC-01–17, www.transcomm.ox.ac.uk/working%20papers/WPTC-01–17%20Kennedy.pdf.
Keohane, R. O. and Nye, J. S (2000) 'Globalization: What's New? What's Not? (And So What?)', *Foreign Policy* 118 (Spring issue): 104–19.

Keser, C., Leyland J., Shachat, J. and Huang, H. (2002) *Trust, the Internet, and the Digital Divide*, IBM Res. Rep. RC22511, New York: Yorktown Heights.

Klein, E. (2001) *The Battle for Auschwitz: Catholic-Jewish Relations under Strain*, London: Vallentine Mitchell.

Kobrin, S. (1998) 'Back to the Future: Neomedievalism and the Postmodern Digital World Economy', *Journal of International Affairs* 51, 2: 362–86.

Kobrin, S. (2003) 'Sovereignty@Bay: Globalization, Multinational Enterprise, and the International Political System', in Rugman, A. and Brewer, T. L. *The Oxford Handbook of International Business*, Oxford: Oxford University Press, Chapter 7.

Kobrin, S. (2005) 'The End of Globalization?' *American Institue for Contemporary German Studies*, www.aicgs.org/analysis/911/kobrin/aspx.

Kodhek, G. A and Maina, W. (2000) 'Reassessing Kenya's Land Reform', *The Point*, Bulletin of the Institute of Economic Affairs, Nairobi 40: 1–8.

Köhler, B. and Wissen, M. (2003) 'Glocalizing Protest: Urban Conflicts and Global Social Movements', *International Journal of Urban and Regional Research* 27, 4: 942–51.

Konnander, V. (2006) 'Russkoe Bistro vs. McDonald's', http://vilhelmkonnander.blogspot.com/2006/07/russkoe-bistro-vs-mcdonalds.html.

Krasner, S. D. (2001) 'Globalization, Power and Authority', paper to the American Political Science Association meeting, San Francisco 29 August to 2 September.

Kraut, R., Patterson, M., Lundmark, V., Kiesler, S., Mukophadhyay, T. and Scherlis, W. (1998) 'Internet Paradox: A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-being', *American Psychologist* 53, 9: 1017–31.

Kumm, M. (2005) 'Thick Constitutional Patriotism and Political Liberalism: On the Role and Structure of European Legal History', *German Law Journal* 6, 2: 319–54.

Kusma, M. K. (2002) 'Negotiating Intimacies in a Globalized Space: Identity and Cohesion in Young Oromo Refugee Women', *Affilia* 17, 4: 471–96.

Kweyuh, P. (1998) 'Does Tobacco Growing Pay? The Case of Kenya', in Abedian, I., van der Merwe, R., Wilkins N. and Jha, P. (eds) *The Economics of Tobacco Control: Towards an Optimal Policy Mix*, Rondebosch: University of Cape Town Press, pp. 245–50.

Kymlicka, W. and Norman, W. (1995) 'Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory', in Beiner, R. (ed.) *Theorizing Citizenship*, New York: SUNY Press, pp. 283–322.

Landolt, P. and Da, W. W. (2005) 'The Spatially Ruptured Practices of Migrant Families: A Comparison of Immigrants from El Salvador and the People's Republic of China', *Current Sociology* 53, 4: 625–53.

Law, J. (1994) *Organizing Modernity*, Oxford: Blackwell.

Lawrence, F. (2004) 'The 19 Dead Cockle-Pickers were Victims of Modern Business Practices', *The Guardian*, 9 February.

Lechner, F. (2000–2) 'The Globalization Website', www.sociology.emory.edu. globalization/theories03.html.

Lee, H. (2005) 'Behavioral Strategies for Dealing with Flaming in an Online Forum', *The Sociological Quarterly* 46, 2:385–403.

Legrain, P. (2002) *Open World: The Truth About Globalization*, London: Abacus.

Levy, D. and Sznaider, N. (2002) 'Memory Unbound – The Holocaust and the Formation of Cosmopolitan Memory', *European Journal of Social Theory* 5, 1: 87–106.

Ley, D. (2004) 'Transnational Spaces and Everyday Lives', *Transactions of the Institute of British Geographers* 29, 2: 151–64.

Leys, C. (2001) *Market-Driven Politics: Neoliberal Democracy and the Public Interest*, London: Verso.

Leyshon, A., French, S., Thrift, N., Crew, L. and Webb, P. (2005) 'Accounting for E-commerce: Abstractions, Virtualism and the Cultural Circuit of Capital', *Economy and Society* 34, 3: 428–50.

Lipietz, A. (2000) 'L'économie solidaire: "reminiscence" de l'économie sociale?', Presentation to an International Colloquium on Michel-Marie Derrion, 8 June 2000, http://lipietz.net/spip.php?article191.

Luckmann, T. (1996) 'Some Problems of Pluralism in Modern Societies', http://stud.unisg.ch/~cems/review/luckmann.html.

Luhmann, N. (1982) *The Differentiation of Society*, New York: Colombia University Press.

Luhmann, N. (1992) *Risk: A Sociological Theory*, Berlin: de Gruyter.

Luke, R. W. (2002) 'Bring Back Big Government', *International Journal of Urban and Regional Research* 26, 4: 815–22.

Lukes, S. (1973) *Emile Durkheim: His Life and Work*, Harmondsworth: Penguin.

Luo, Y. (1997) 'Guanxi: Principles, Philosophies and Implications', *Human Systems Management* 16, 1: 45–52.

McGann, J. and Johnstone, M. (2005) 'The Power Shift and the NGO Credibility Crisis', *Brown Journal of World Affairs*, Winter/Spring, www.globalpolicy.org/ngos/credib/2006/01shift.htm.

McGrew, A. (2004) 'Power Shift: From National Government to Global Governance?', in Held, D. (ed.) *A Globalizing World? Culture, Economics, Politics*, London: Routledge and Open University.

McKenna, K. Y. A., Green, A. S. and Gleason, M. E. J. (2002) 'TI Relationship formation on the Internet: What's the Big Attraction?', *Journal of Social Issues* 58, 1: 9–31.

McLuhan, M. (1992) *The Global Village: Transformations in World Life and Media in the 21st Century*, Oxford: Oxford University Press.

Mandalios, J. (1996) 'Historical Sociology', in Turner, B. S. (ed.) *The Blackwell Companion to Social Theory*, Oxford: Blackwell, pp. 278–306.

Marx, K. (1963–8) *Theories of Surplus Value II*, Moscow: Lawrence & Wishart.

Marx, K. (1976) *Capital: A Critique of Political Economy*, vol. 1, Moscow: Progress Publishers.

Marx, K. (1977) *Karl Marx: Selected Writings*, edited by David McLellan, Oxford: Oxford University Press.

Marx, K. and Engels, F. (1967) *Manifesto of the Communist Party*, Moscow: Progress Publishers.

Mattsson, H. (2003) 'Demystifying Tacit Knowledge: Fine-Tuning the Instruments of Economic Geography', paper to the DRUID Summer Conference on Creating, Sharing and Transferring Knowledge, 12–14 June 2003. Copenhagen, www.druid.dk/uploads/tx_pictured/ds2003-834.pdf.

Melucci, A. (1984) *Nomads of the Present*, Philadelphia, PA: Temple University Press.

Mennell, S. (1995) 'Civilisation and Decivilisation, Civil Society and Violence', *Irish Journal of Sociology* 5: 1–21.

Merton, R. K. (1957) *Social Theory and Social Structure*, Glencoe, IL: Free Press.

Meyrowitz, J. (1985) *No Sense of Place: The Impact of Electronic Media on Social Behavior*, Oxford: Oxford University Press.

Michael, B. (2003) 'Theorising the Politics of Globalization: A Critique of Held *et al.*'s "Transformationalism"', *Journal of Economic and Social Research* 5, 1: 3–17.

Mills, M. B. (2003) 'Gender Inequality in the Global Labor Force', *Annual Review of Sociology* 32: 41–62.

Misztal, B. (2000) *Informality*, London: Routledge.

Misztal, B. (2003) *Theories of Social Remembering*, Maidenhead: Open University Press.

Mitchell, D. (2000) 'Globalization and Social Cohesion: Risks and Responsibilities', The Year 2000 International Research Conference on Social Security, Helsinki 25–27 September, www.issa.int/pdf/helsinki2000/topic/zmitchell.pdf.

Moore, B. (1969) *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, London: Penguin.

Moore, G. E. (1965) 'Cramming more components onto integrated circuits', *Electronics* 38, 8.

Morin, E. (2002) 'European Civilization: Properties and Challenges', in Mozaffari, M. (ed.) *Globalization and Civilizations*, London: Routledge, pp. 125–50.

Morris, J. (2004) 'The Future of Work: Organizational and International Perspectives', *International Journal of Human Resource Management* 15, 2: 263–75.

Morse, M. (1998) *Virtualities, TV Media Art*, Bloomington, IN: Indiana University Press.

Nelson, B. (1973) 'Civilizational Complexes and Intercivilizational Encounters', *Sociological Analysis* 34, 2: 79–105.

Nie, N. H. and Erbring, L. (2000) 'Internet and Society: A Preliminary Report', *IT & Society* 1, 1: 275–83.

Norris, P. (2001) *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide*, Cambridge: Cambridge University Press.

Obokata, T. (2001) '"Trafficking" and "Smuggling" of Human Beings in Europe: Protection of Individual Rights or States' Interests?', *Web Journal of Current Legal Issues* 5, http://webjcli.ncl.ac.uk/2001/issue5/obok5.html.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (1997) Societal Cohesion and the Globalizing Economy Paris: OECD.

Ogara, E. A. A. and Ojode, L. A. (2003) *Framework on Tobacco Control Readiness: Kenyan Tobacco Farmers and Leaf Suppliers*, Bloomington, IN: University of Indiana.

Ohmae, K. (1994) *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*, London: HarperCollins.

Ohmae, K. (2000) *The Invisible Continent: Four Strategic Imperatives of the New Economy*, London: Nicholas Brealey.

Okin, A. (1991) *Prices and Qualities*, Washington, DC: Brookings Institution Press.

Ong'wen, O. (2006) 'Externalization of Third World Resources' *The African Executive* http://www.africanexecutive.com/modules/magazines/articles.php?articles864.

O'Rourke, K. and Williamson, J. (2001) *Globalization and History: The Evolution of a Nineteenth-Century Atlantic Economy*, Cambridge, MA: MIT Press.

Outhwaite, W. and Ray, L. J. (2005) *Social Theory and Postcommunism*, Oxford: Blackwell.

Oxfam (2002) *Rigged Rules and Double Standards: Trade, Globalisation and the Fight Against Poverty*, www.maketradefair.com/assets/english/report_english.pdf, accessed 30 October 2006.

Oxfam (2004) *Stitched Up – How Rich Country Protectionism in Textiles and Clothing Preventss Poverty Alleviation* www.oxfam.org.uk/what we do/issues/trades/downloads/bp60textiles.pdf.

Pahl, J. (1999) *Invisible Money*, Bristol: The Policy Press JRF.

Papastergiadis, N. (2000) *The Turbulence of Migration*, Oxford: Polity.

Parks, S. and Floyd, K. (1996) 'Making Friends in Cyberspace', *Journal of Communication* 46, 1: 80–97.

Parsons, T. (1979) 'The American Societal Community', *Parsons Papers* Harvard University Archives HUG (FP) 42.45.2.

Patai, R. (1976) *The Arab Mind*, New York: Charles Scribner's Sons.

Patel P., Collin J. and Gilmore A. (2007) '"The Law was Actually Drafted by us but the Government is to be Congratulated on its Wise Actions": British American Tobacco and Public Policy in Kenya', *The Journal Tobacco Control*, in press.

People's Daily Online (2005) 'China Shuts 50,000 Illegal Internet Cafes' 27 February, http://english.peopledaily.com.cn/200502/25/eng20050225_174750.html.

Perrons, D. (2004) *Globalization and Social Change*, London: Routledge.

Petras J. and Veltmeyer H. (2001) *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century*, London: Zed Books.

Pew/Internet (2004) *The Internet and Daily Life* by Fallows, D., Pew Internet and American Life Project, www.pewinternet.org/pdfs/PIP_Internet_and_Daily_Life.pdf, accessed 30 October 2006.

Pierson, C. (1998) *Beyond the Welfare State?* Cambridge: Polity.

Pieterse, N. (2004) *Globalization or Empire?* London: Routledge.

Pinto, D. (1996) 'A New Jewish Identity for Post-1989 Europe', Jewish Policy Research paper, No. 1, www.jpr.org.uk/Reports/CS_Reports/PP_no_1_1996/index.htm, accessed 30 October 2006.

Plan – Commissariat Général du Plan (1997) *Cohésion sociale et territories*, Paris: La Documentation Française.
Polanyi, M. (1967) *The Tacit Dimension*, London: Routledge Kegan Paul.
Portes, A. (1997) 'Globalization from Below: The Rise of Transnational Communities', Transnational Communities Programme Working Paper 98–01, www.transcomm.ox.ac.uk/working%20papers/portes.pdf, accessed 30 October 2006.
Poster, M. (1995) *The Second Media Age*, Oxford: Blackwell.
Poster, M. (2001) *What's the Matter with the Internet?* Minneapolis, MN: Minnesota Press.
Preece, J. (2004) 'Etiquette and Trust Drive Online Communities of Practice', *Journal of Universal Computer Science* 10, 3: 294–302.
Quah, D. T. (1996) *The Invisible Hand and the Weightless Economy*, London: London School of Economics and Political Science, Centre for Economic Performance, Occasional papers No. 12.
Quah, D. (2002) 'The Weightless Economy', http://econ.lse.ac.uk/staff/dquah/tweir10.html.
Radice, H. (2000) 'Responses to Globalisation: A Critique of Progressive Nationalism', *New Political Economy* 5, 1.
Rawls, A. W. (2002) 'Editor's Introduction', in Garfinkel, H. *Ethnomethodology's Program*, Oxford: Rowman & Littlefield, pp. 1–64.
Ray, L. J. (1993) *Rethinking Critical Theory – Emancipation in an Age of Global Social Movements*, London: Sage.
Ray, L. J. (1996) *Social Theory and the Crisis of State Socialism*, Cheltenham: Edward Elgar.
Ray, L. J. (1999a) '"Fundamentalism", Modernity and the New Jacobins', *Economy and Society* 28, 2: 198–221.
Ray, L. J. (1999b) *Theorizing Classical Sociology*, Buckingham: Open University Press.
Ray, L. J. (2002) 'Crossing Borders? Sociology, Globalization and Immobility', *Sociological Research Online* 7, 3, www.socresonline.org.uk/7/3/ray.html, accessed 30 October 2006.
Ray, L. J. (2003) 'Pragmatism and Critical Theory', *European Journal of Social Theory* 7, 3: 307–21.
Ray, L. and Smith, D. (2004) 'Racist Offending, Policing and Community Conflict', *Sociology* 38, 4: 681–700.
Reimer, S. (2006) 'Everyday Life Protects and Heals after Tragedies such as Sept. 11', *Baltimore Sun*, 12 September.
Remmler, K. (1997) 'Memorial Spaces and Jewish Identities in Post-Wall Berlin', in Peck, J. (ed.) *German Cultures Foreign Cultures: The Politics of Belonging*, American Institute for Contemporary German Studies Research Report no. 8, Johns Hopkins University, pp. 41–54.
Rheingold, H. (2000) *The Virtual Community*, Cambridge, MA: MIT Press.
Rimmer, L. and Willmore, I. (2004) *BAT's Big Wheeze The Alternative British American Tobacco Social and Environmental Report*, www.foe.co.uk/resource/reports/bats_big_wheeze.pdf, accessed 30 October 2006.
Ritzer, G. (2003) *Globalization of Nothing*, London: Pine Forge Press.

Rivera-Batiz, F. (1999) 'Undocumented Workers in the Labor Market', *Journal of Population Economics* 1: 91–116.

Robertson, R. (1992) *Globalization*, London: Sage.

Rosenberg, J. (2000) *The Follies of Globalisation Theory: Polemical Essays*, London: Verso.

Rosenberg, J. (2005) 'Globalization Theory: A Post Mortem', *International Politics* 42: 2–74.

Rycroft, T. (2002) 'Technology-Based Globalization Indicators: the Centrality of Innovation Network Data', Occasional Paper, GW Center for the Study of Globalization www.gwu.edu/~cistp/research/Tech-BasedGlobIndic_RWR_10.7.02.pdf, accessed 30 October 2006.

Sahlins, M. (2001) *Culture in Practice: Selected Essays*, New York: Zone Books.

Said, E. (2001) 'The Clash of Ignorances', *The Nation*, 22 October.

Salt, J. (2000) 'Trafficking and Human Smuggling: A European Perspective', in Appleyard, R. and Salt, J. (eds) *Perspectives on Trafficking of Migrants*, Geneva: IOM and OIM, pp. 31–56.

Sandholtz, W. and Zysman, J. (1989) '1992: Recasting the European Bargain', *World Politics* 42: 95–128.

San Francisco Chronicle (Tom Abate) (2005) 'The Economy: Struggling to Recover from Dot-com Collapse', 6 May.

Sassen, S. (1996a) 'Cities and *Communities* in the Global Economy – Rethinking our Concepts', *American Behavioral Scientist* 39, 5: 629–39.

Sassen, S. (1996b) *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*, New York: Colombia University Press.

Sassen, S. (1998) *Globalization and its Discontents*, New York: New Press.

Saul, J. R. (2004) *The Collapse of Globalism: And the Reinvention of the World*, New York: Overlook Hardcover.

Scharpf, F. (1999) 'The Viability of Advanced Welfare States in the International Economy: Vulnerabilities and Options', Max Planck Institut Paper 99/9.

Scheff, T. J. and Retzinger, S. M. (1991) *Emotions and Violence: Shame-rage in Destructive Conflicts*, New York: Lexington.

Schisca, R. and Berenstein, D. (2002) *Mapping Jewish Culture in Europe Today: A Pilot Project*, London: Jewish Policy Research Report no. 3, www.jpr.org.uk/reports/jc_reports/no_3_2002/main.htm.

Scholte, J. A. (2002) 'What is Globalization? The Definitional Issue – Again', CSGR Working Paper No. 109/02, www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/research/workingpapers/2002/wp10902.pdf, accessed 30 October 2006.

Scholte, J. A. (2005) *Globalization: A Critical Introduction*,' second edition, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Schutz, A. and Luckmann, T. (1974) *Structure of the Lifeworld*, London: Heinemann.

Sciortino, G. (2000) 'State Policies Toward Sans-Papiers', in Ruspini, P. (ed.) *Easy Scapegoats: Sans-Papiers Immigrants in Italy*, report prepared for the European project 'Easy Scapegoats: Sans-Papiers Immigrants in Europe', Weinheim, Germany: Freudenberg Stiftung.

Seabrook, J. (1997) *Deeper*, New York: Simon & Schuster.

Seremetakis, C. N. (1996) 'In Search of the Barbarians', *American Anthropology* 98, 3: 489–91.
Shane, S. (1995) *Dismantling Utopia – How Information Ended the Soviet Union*, Chicago, IL: Elephant Paperbacks.
Shannon, U. (2002) 'Private Armies and the Decline of the State', in Worcester, K., Bermanzohn, S. A. and Unger, M. (eds) *Violence and Politics: Globalization's Paradox*, London: Routledge, pp. 32–47.
Shaw, M. (2000) *Theory of the Global State Globality as Unfinished Revolution*, Cambridge: Cambridge University Press.
Siebel, W. and Wehrheim, J. (2003) 'Security and the Urban Public Sphere', *Deutsche Zeitschrift für Kommunalwissenschaften* 42, 1.
Simmel, G. (1971) *Georg Simmel on Individuality and Social Forms*, edited and translated by D. Levine, Chicago, IL: University of Chicago Press.
Simmel, G. (1990) *The Philosophy of Money*, introduced and translated by T. Bottomore and D. Frisby, London: Routledge.
Simmel, G. (1997) *Simmel on Culture*, edited by D. Frisby and M. Featherstone, London: Sage.
Simon, B. (2005) 'The Return of Panopticisism: Supervision, Subjection and the New Surveillance', *Surveillance and Society* 3, 1: 1–20.
Singh, S. (2004) 'Impersonalisation of Electronic Money: Implications for Bank Marketing', *International Journal of Bank Marketing*, 22, 7: 504–21.
Sklair, L. (2002) *Globalization: Capitalism and its Alternatives*, Oxford: University Press.
Skocpol, T. (1985) 'Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research', in Evans, P. B, Rueschemeyer, D. and Skocpol, T. (1985) *Bringing the State Back In*, New York: Cambridge University Press, pp. 3–43.
Smart, B. (2003) *Economy, Culture and Society*, Buckingham: Open University Press.
Smith, J. (1998) 'Global Civil Society? Transnational Social Movement Organizations and Social Capital', *American Behavioral Scientist* 42, 1: 93–107.
Song, M. (2004) 'When the "Global Chain" does not Lead to Satisfaction All Round: Comments on the Morecambe Bay tragedy', *Feminist Review* 77: 137–40.
Sontag, S. (1988) 'AIDS and its Metaphors', *New York Review of Books*, 27 October.
Spence, K. (2005) 'World Risk Society and War Against Terror', *Political Studies* 53: 284–302.
Spencer, R. (2004) 'Global Complexity' *The Sociological Review* 52, 2: 288–90.
Spoonley, P. (2000) 'Reinventing Polynesia: The Cultural Politics of Transnational Pacific Communities', Transnational Communities Programme WPTC-2K-14, Oxford Transnational Communities Working Papers.
Stiglitz, J. (2002) *Globalization and its Discontents*, New York: Norton.
Strauss, M. (2003) 'Antiglobalism's Jewish Problem', *Foreign Policy*, 1 November.
Tarrow, S. (2003) 'Rooted Cosmopolitans: Transnational Activists in a World of States', paper to Amsterdam School of Social Research Workshop on Contentious Politics: Identity, Mobilization and Transnational Politics, 6 May 2002, http://sociology.berkeley.edu/faculty/Evans/evans_pdf/Tarrow percent20RootedCosmops percent204–03 percent20-Soc190.pdf#search= rooted percent20cosmopolitanism, accessed 30 October 2006.

Technology News (2007) 'Microsoft's Vista Set to Sail' 29 January, www.technewsworld.com/story/software/55439.html.

Thomas, W. and Znanieki, F. (1996) *The Polish Peasant in Europe and America: A Classic Work in Immigration History*, ed. Eli Zaretsky, Urbana, IL: University of Illinois.

Thompson, G. (1999) 'Introduction: Situating Globalization' *International Social Science Journal* 51, 2: 139–52.

Tiffin, M., Mortimore, M. and Gichuki, F. (1994) *More People, Less Erosion: Environmental Recovery in Kenya*, Chichester: John Wiley.

The Times (1951) 'Effects of Reduced Tourist Allowance', 8 November, London.

The Times (1966) 'Holiday Travel Limit £50', 21 July, London.

The Times (1969) 'Minister Condemns Unpatriotic Evasion of Exchange Control', 14 November, London.

Todorov, T. (2003) *Hope and Memory*, London: Atlantic Books.

Tönnies, F. (1971) 'On Gemeinschaft and Gesellschaft', in Truzzi, M. *Sociology: The Classic Statements*, New York: Oxford University Press, pp. 145–54.

Turkle, S. (1999) 'Looking Toward Cyberspace: Beyond Grounded Sociology', *Contemporary Sociology* 28, 6: 643–8.

Turner, B. S. (1981) *For Weber – Essays on the Sociology of Fate*, London: Routledge.

Turner, B. S. (1990) 'Outline of a Theory of Citizenship', *Sociology* 24, 2: 189–217.

Turner, B. S. (1992) *Max Weber – From History to Modernity*, London: Routledge.

Turner, B. S. (ed.) (1993) *Citizenship and Social Theory*, London: Sage.

Turner, B. S. (2006) 'Body', *Theory Culture Society* 23: 223–9.

UK Home Office (2002) *Building Cohesive Communities: a report of the Ministerial Group on Public Order and Community Cohesion*, London: Home Office.

UN (United Nations) (2001) *World Urbanization Prospects: The 2001 Revision*, Economic and Social Affairs Population Division, www.un.org/esa/population/publications/wup2001/WUP2001report.htm, accessed 30 October 2006.

UNCTAD (2003) *Handbook of Statistics*, New York and Geneva: United Nations.

UN Information Service (2005) 'United Nations Finds Large Reduction in Poverty in Latin America', http://usunrome.usmission.gov/UNISSUES/sustdev/docs/a5112803.htm, accessed 30 October 2006.

United Nations Development Programme (1998) *Human Development Report*, New York: Oxford University Press.

Urry, J. (2000) *Sociology Beyond Societies: Mobilities for the Twenty-First Century*, London: Routledge.

Urry, J. (2002) 'The Global Complexities of September 11th', *Theory, Culture and Society* 19, 4: 57–69.

Urry, J. (2003) *Global Complexity*, Cambridge: Polity.

Veltz, P. (1996) *Mondialisation: villes et territoires: l'économie archipel*, Paris: Economica.

Wade, R. (1996) 'Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy Are Greatly Exaggerated', in Berger, S. and Dore, R. (eds) (1996) *National Diversity and Global Capitalism*, London: Cornell University Press, pp. 60–87.

Wagner, D. (2006) 'The Impact of Terrorism on Foreign Direct Investment', International Risk Management Institute, www.irmi.com/Expert/Articles/2006/Wagner02.aspx, accessed 30 October 2006.

Waters, J. (2003) 'Flexible Citizens? Transnationalism and Citizenship amongst Economic Immigrants in Vancouver', *The Canadian Geographer* 47, 3: 219–34.

Waters, M. (1996) *Globalization*, London: Routledge.

Watts, M. W. (2001) 'Aggressive Youth Cultures and Hate Crime', *American Behavioral Scientist* 45, 4: 600–15.

Weber, M. (1978) *Economy and Society*, translated and edited by Guenther Roth and Clauss Wittich, New York: Bedminster Press.

Weber, M. (1984) *General Economic History*, New Brunswick, NJ: Transaction Books.

Wei, S.-J. (2002) 'Is Globalization Good for the Poor in China?', *Finance and Development*, a quarterly magazine of the IMF, 39, 3, www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2002/09/wei.htm, accessed 30 October 2006.

Weigert, A. (2003) 'Terrorism, Identity, and Public Order: A Perspective from Goffman', *Identity* 3, 2: 93–113.

Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*, Cambridge: Polity.

Wellman, B. and Hampton, K. (1999) 'Living Networked On and Offline', *Contemporary Sociology* 28, 6: 648–54.

WHO (World Health Organization) (2004a) *Tobacco and Poverty: A Vicious Circle*, www.who.int/tobacco/communications/events/wntd/2004/en/wntd2004_brochure_en.pdf, accessed 30 October 2006.

WHO (World Health Organization) (2004b) *Poverty Reduction Strategy Papers: Their Significance for Health*, second synthesis report, Geneva: WHO, www.who.int/hdp/en/prsp.pdf, accessed 30 October 2006.

World Bank (2000) *East Asia: Recovery and Beyond*, Washington, DC: World Bank.

World Bank (2006) *World Development Indicators*, Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

World Development Movement (1999) 'Deadly Conditions? Examining the Relationship Between Debt Relief Policies and HIV/AIDS', www.wdm.org.uk/campaigns/cambriefs/debt/aids.htm, accessed 30 October 2006.

Yar, M. (n.d.) 'The *Other* Global Drugs Crisis: Assessing the Scope, Impacts and Drivers of the Trade in Dangerous Counterfeit Pharmaceuticals', unpublished.

Zelizer, V. (1994) *The Social Meaning of Money*, New York: Basic Books.

Žižek, S. (1998) 'Hysteria and Cyberspace', *Telepolis*, www.heise.de/tp/r4/artikel/2/2492/1.html, accessed 30 October 2006.

Žižek, S. (n.d.) 'No Sex, Please, We're Post-human!', http://lacan.com/nosex.htm#top, accessed 30 October 2006.

Zolberg, A. R. (1999) 'The Politics of Immigration Policy: An Externalist Perspective', *American Behavioral Scientist* 42: 1276–9.

المؤلف فى سطور:

لارى راى

أستاذ علم الاجتماع فى جامعة كنت. يقوم بالتدريس على المستوى الجامعى والدراسات العليا وتشمل العولمة وعلم الاجتماع والعنف.

تركزت اهتماماته البحثية الرئيسية على مدى ٢٠ عامًا على النظرية الاجتماعية، والعولمة، وما بعد انهيار الشيوعية، وتحول مجتمعات ما بعد الشيوعية، وآثارها على النظرية الاجتماعية.

قام بالمشاركة مع ديفيد سميث - جامعة لانكستر - بدراسة موضوع (العنف بدوافع عنصرية فى مانشستر الكبرى) أدى إلى اهتمام واسع فى علم الاجتماع عن العنف، وشملت الدراسة أبحاثًا عن الكراهية، ودوائر المراقبة.

يقوم حاليًا بإنجاز كتاب عن العنف والمجتمع ويشمل تحليلاً واسع النطاق عن العنف بما فى ذلك العنف ما قبل التاريخ، وما تلا ذلك من اتجاهات على المدى الطويل فى القتل ونوع الجنس والعنف والحداثة والمحرقة.

أعمال منشورة:

التنظير الكلاسيكى لعلم الاجتماع ١٩٩٩م.

العنصرية الإجرامية وسياسة جرائم الكراهية (بالمشاركة مع سميث دال) ٢٠٠١م.

العنف العنصرى من منظور الإدانة ٢٠٠٣م.

مفهوم العنف العنصرى (بالمشاركة مع دى سميث، إل واستل) ٢٠٠٣م.

العار والغضب والعنف العنصرى (بالمشاركة مع دى سمث، إل دال) ٢٠٠٤م.

البراجماتية والنظرية النقدية ٢٠٠٤م.

العنصرية المسيئة، والسياسة والصراع الاجتماعى (بالمشاركة مع ديفيد سميث) ٢٠٠٤م.

الجريمة العنيفة، مقدمة فى علم الإجرام والجريمة ٢٠٠٥م.

النظرية الاجتماعية وما بعد الشيوعية (بالمشاركة مع وليام أوثويت) ٢٠٠٥م.

الكآبة والعنف فى ذاكرة دنكان بل إد ٢٠٠٦م.

فيما بعد الحداثة إلى الحداثة المائعة ٢٠٠٧م.

القضايا الراهنة والتنمية فى سياق الكراهية ٢٠٠٧م.

العولمة والحياة اليومية ٢٠٠٧م.

عند نهاية تحول ما بعد الشيوعية؟ تحول طبيعى أم رؤية ليوتوبيا ٢٠٠٩م.

الهجرة والذكريات ٢٠١٠م.

- عضو رابطة علم الاجتماع البريطانية، الجمعية البريطانية للدراسات اليهودية، والعضو التنفيذى والرئيس المنتخب.

- ضمن أعضاء تحرير سلسلة تنظير المجتمع.

المترجم فى سطور:

الشريف خاطر

ترجم أكثر من سبعين عملاً مسرحيًا نشرت فى سلسلة المسرح العالمى فى الكويت ومجلة المسرح والفنون والقاهرة وجريدة مسرحنا، كما ترجم وأخرج العديد من الأعمال المسرحية التى لم تنشر لإذاعة البرنامج الثانى (الثقافى حاليًا). كذلك عدة روايات عالمية نشرت فى الهيئة العامة للكتاب ولبنان، إضافة إلى العديد من القصص نشرت فى جريدة المساء ومجلة سنابل ومجلة الكويت. شارك فى ترجمة الموسوعة العربية العالمية الصادرة فى السعودية. وموسوعة الطفل الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب.

أيضًا وعدة كتب متنوعة سياسية واجتماعية وفنية.

حصل على عدة جوائز:

- الجائزة الأولى فى الإخراج الإذاعى فى مهرجان اتحاد الإذاعات الإفريقية الذى عقد فى الرباط عام ١٩٧١م.

- شهادتى تقدير من اتحاد الإذاعات الأوروبية الذى عقد فى برلين عام ١٩٨١م.

- جائزة الترجمة والإخراج من الإذاعة المصرية عام ١٩٨٥م.

جائزة الدولة التشجيعية فى الترجمة الإبداعية عام ١٩٩٣م.

عضو اتحاد الكتاب.

- عضو لجان التحكيم فى مهرجان الإذاعة والتليفزيون (الإعلام العربى حاليًا).

- عضو لجان التحكيم المسرحى وقراءة النصوص المسرحية فى الهيئة العامة لقصور الثقافة.

- عضو اللجنة العليا لقراءة النصوص فى البيت الفنى للمسرح.

- محاضر فى أقسام المسرح والإعلام فى الجامعات والمعاهد العليا الفنية لمواد فنون الدراما المسرحية والإذاعية، والترجمة المسرحية والأدبية، وفى معهد الدارسين الأفارقة الناطقين بالإنجليزية باتحاد الإذاعة والتليفزيون.

- مدير عام إذاعة البرنامج الثقافى الأسبق (البرنامج الثانى سابقًا).

التصحيح اللغـوي : جمال عبد الحى

الإشـــراف الفنـــي : حســـن كـــامل